

فقه الإمام جعفر الصادق

محمد جواد مغنیه
عرض قاسم سیدلال

الجزء الاول

انتشارات قدسی و محمدی

قم

خیابان ارم پارسا قدس



3 1142 01429 9419

DATE DUE

DATE DUE

29

IR-AR-85-931733

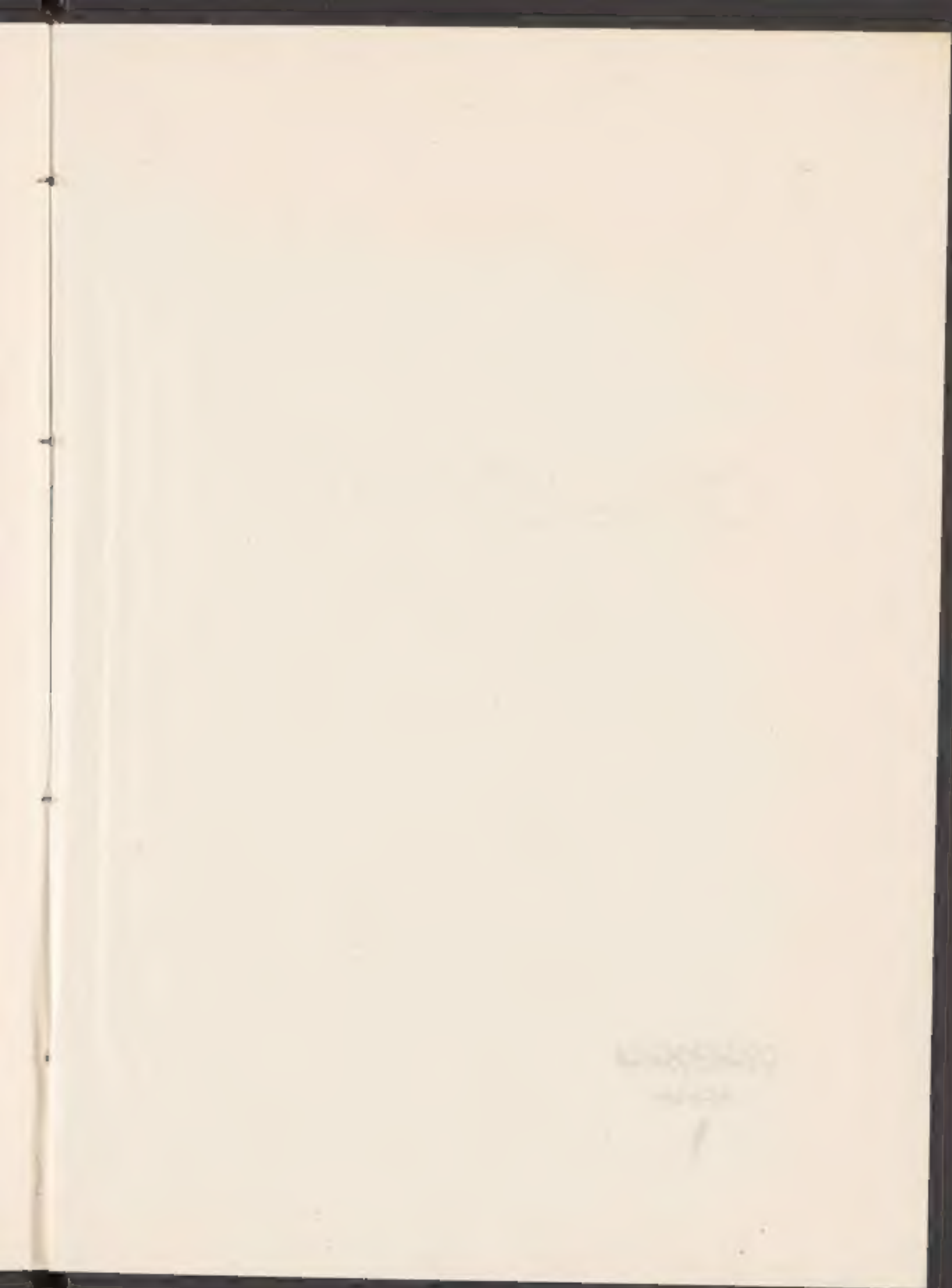
V, 1-2,



فقه الانام جعفر الصادق
عنه السلام

الكتاب

فقه الانام جعفر الصادق
عنه السلام



"Maghnīyah, Muhammad Jawād

محمد جواد مغنیه

/Fiqh al-Imām Ja'far al-Sādiq /

فقه الإمام جعفر الصادق

عرضه استیلال

الجزء الأول

BP

193

.16

M34

19802

V. 1 + 2

C.1

انتشارات قدس محمدی

قم

خیابان ارم پلاز قدس

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ،
وبعد :

فإن هذا الكتاب وضع لمن لا يعرف شيئاً من فقه الامام الصادق (ع) ،
وفي الوقت نفسه يرغب في معرفته والالام به ، ولكنه لا يجد السبيل الى
هذه المعرفة ، لا لعدم المصادر ، او قلتها ، ولا لأنها تحوي من الدقائق
والمصطلحات الاصولية والفقهية ما يرتفع عن مستوى ادراكه - وان
صح هذا بالقياس الى كثير - بل للعبارة القامضة ، والاسلوب المعقد ،
أو لعدم الترتيب والتبويب ، وسوء الاخراج ، أو للتطويل والاطناب ،
والتبسط في نقل الأقوال ، والاختلافات التي هي أبعد شيء عن تفكيره ،
واسلوب ثقافته .. الى غير ذلك مما لم يألف ويعتد ، ولا يجذب اليه
القارىء « المصري » ، وان احب وأراد .

١ - حتى الكثير من يحملون الكتب الفقهية ، ويقتنونها ويتصدون لدراستها في التجف وغير
التجف ، ويرحمون أنهم من أهلها ، حتى الكثير من هؤلاء لا يعرفون منها الا الاسم
والحجم ، لأن نفسها وقف خاص على أبواب المكتبات ، ومن يقرب منهم .

فحاولت جاهداً مستعيناً بالله وحده ، ان امهد وابسر لهذا الراغب
المريد طريق المعرفة والالمام ، واساعده على تتبع فقه آل البيت الكرام (ع)
فتوى ودليلاً ، بدون مشقة وعناء . وحرصت كل الحرص على ان يكون
الاصل ومرجع الاستنباط النص عن الآل بالذات ، لأنه أقوم السبل إلى
التعرف على أحكام الله سبحانه ، وشرعية جدهم رسول الله (ص) بشهادة
حديث الثقلين ، والآية الكريمة ٨٣ من سورة النساء : « ولو رددوه
إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه » .
وإذا لم يسعني النص الخاص من الكتاب ، وآثار الآل بلغت إلى
اصل أو قاعدة اعتمدها فقهاؤهم ، حيث يردون كل أصل وقاعدة
إلى القرآن الكريم ، والأئمة الاطهار .

وأعرض عن ذكر الاسانيد المسلسلة الممتعة ، لاني قد كتبت
النص باعتماد الفقهاء عليه ، وعملهم به ، لا بالرواية والرجال الثقات ..
ذلك ان اسم فقه الامام الصادق ، أو فقه آل البيت إنما يصدق حقيقة
على هذه المبادئ التي اهتموا بها ، ونظروا اليها نظرة الجيد فتوى وعمل ،
وتداولوها مئات السنين . ولا يصدق لا حقيقة ، ولا مجازاً على نصوص
ميتة . وان دُوت في بطون الكتب ، ورواها الصلحاء . ان النصوص ليست
سوى حروف جامدة ، لا حياة لها الا بالتطبيق والعمل . أجل ، لو
افترض ان جيلاً جديداً من الفقهاء عمل بالشاذ النادر الذي امله المشهور
لصحت التسمية .

وأيضاً لم اعرض - في الغالب - اقوال الفقهاء القدامى والجدد ،
وأنقشها واحاكمها على النهج المعروف بين المؤلفين الذين تعمقوا في الشريعة
الاسلامية تعمقاً ارتفع بها وبهم إلى أعلى القمم .. لم افعل ذلك على ما
فيه من منافع وفوائد ، خشية ان يقع القارىء في مأساة ذهنية ، فيزهد
في الكتاب ، وفي التفقه زهد العاجز ، أو العابر . مع العلم بأن الهدف
الأول لكتابي هذا هو ان يجذب اليه أكبر عدد ممكن من كل نوع ،

بمخاصته الاحباب ، لا باعد ، وان يساهم في انشاء هذا شعبه لثمن زمني
 ومهي شككت ، فبقي على يقين بأن فائدة الكتاب لا تقاس بثمنه
 من نظرات وحداد ، وتكديس أهور - من انتشاره وكثرة قرائه
 ان الكتب - "تي" كتب - ان هو لا قطعاً من جهاد ، وحياته
 حجة ، يستغل من يد إلى يد ، ويدور ما فيه على الألسن ، و
 تعب القلوب والآذان ولا وسببه اليوم شيء من ذلك ، لا التيسير والتوسيع
 دخلت مرة كعادتي مكتبة العرفان - عروت لصاحبها الحاج ابراهيم ريس
 عاصي مرأيت فيها شيئاً طويلاً "شفر" هذا له الحاج هذا هو .
 فأقبل عليّ الشاب شوق وهو مستشرق أدبي - وقال لي هما وال
 ما ذكر يعرف - من الشيعه فمها ، حتى قرأنا لك كتابه لفقه عن المذهب
 الخ - قلت - ما كتبه ليس شيء بذكر ، بالنظر إلى فقه
 شيعة - فمها - قد استقصوا الشريعة لاسلامه بأصولها وفروعها .
 وأحاطوا بها ، ذكرها وأسررها حجة دقيقة من شئ جهاتها . وتعمقوا
 بها فعمقاً اربعها هو جميع الشرائع القديمة والحديثة ، وان لم من
 المذاهب فمها لا شيعة الاحصاء . وهي في متناول كل يد
 هذا من سحر اللغة العربية ، كلفة أحسبه عما ، فالأسلوب الحديث
 عن سهوته لا تنتهيه ، لا صعوبة ، فكيف بالقديم " وقد قرأنا ما
 كنت فمهمه - وما عرفنا ان للشيعه فمها ، كما لعبرهم من المذهب
 ففهمت من حقيقة شيء سمعت فيها من هذا المستشرق ما سمعت ان
 ألب دوره كمنه في فقه (إمام الصادق (ع) ، العبدت منه والمعاملات ،
 والأحوال الشخصية ، والحديث على النهج الذي أشرت ، وان يخرج من

وقد روي في هذا دوره في - والخمس من هذا الكتاب ، وهو ان افضل مورد
 من فقههم ما روي عن سائدهم فيقول : لا بد من الدروس والتمهيد في فقه
 ما سب (ج) والحساب - منه بربيه وشرية

المطبعة ناعاً في أحرفه ربما سمعت الأربعة في نسخة وقد وفق الله
مصحاه للأول ، وهذا هو . وبليه الثاني أن شاء الله
وقد سمعت جهداً غير قليل في مرجع المصنف . وعرض
ما فيها بأسلوب جلي يجعله قريب النال قدر المستطاع
وربما يُظن أن التأليف في لفقه سهل يسير . لأن مدونه هسهسه ،
ومصادره كثيرة . ومتنوعة

أجل ، وغوى الطبيعة قائمة ، وهي كثيرة أيضاً ولكن من ندي
يكتنفها . وسير السبل إليها " وإذا وجدنا بعض من عرفتها ،
فهر استطع أن نسرحها ، ويكيها حسب حاجات مدونا آله وأداه " .
وفقه أن ليت (خ) عاماً كاتصبه يرحر بأحده وأصاب . ولكن من
الذي بهممه عن وجهه ، ويركز لمعاني عن خطوطه العريضة أو صحوه
بطلاقة تعذب إليها العاري . وشنع شعته وفتته " .
والله سبحانه المؤوب أن نعمل عملي هذا إسهاماً في هذه سبل
وهو المستعد . وبه الحمد في الأوى والآخرة . والصلوة على محمد وآله
الأطهار

الماء

الماء المطلق :

قال الله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا » - الفرقان الآية ٤٨ .
وعن الإمام جعفر الصادق (ع) : « كل ماء طاهر لا ماء عذب
أنه قلو » . وعنه أيضاً : « إن أمر المؤمنين (ع) كان يقول عند النظر
إلى الماء : « الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً » . وم نعله عساً .
كل ماء حدث به قطعه بدلاً من اسماء أو دماً من كس ،
أو دناً من الشح ، عساً . كل أو مالحاً ، على أصل حقيقته سمية الفقه ماءً
مطعماً . أي يصدق عليه لفظ ماء ، فقط دون أن يصف به أية
لفظة أخرى تبين مراد منه ، بل مجرد اسم الماء كافي في الإحراز عن
حقيقته

ومن الماء المطلق الماء المصفى . كصوف الكبريت وما أشبهه ومنه
أيضاً ماء السهر اسمع نام لصفاء عما يحرقه من تراب وعشب ، وماء
الترك والمعدن المعبر بطوبى لكث ، و بما توجد فيه من سمث ، أو
طحلب . وهو حصرة يعلو وجه الماء ، أو تعبر الماء عما يحمله الريح
من ورق الأشجار وغيره مما يتطاير أو يتصمر التحرز منه .

ظاهر مطهر :

ول بعد : وسبب عسك من الشيء منه يطهره ركنه : الأفعال
الآية ٩ :

وعن الإمام محمد بن (ع) : قال رسول الله (ص) : الماء يطهر .
« لا يطهر » : الماء المطلق يرمل لشدة اعدائه كالدم والبول ، ويرفع
الشدة المعبودة ، أي هو الموصوف به . وتعمل من الحية والخص .
ويشعر به المس ، وهذا معنى هو بمعنى الماء لطيف ظاهر بفسه .
مظهر بمراد من الحدث ، واخذت : حدث هو شدة الماء ، واخذت
شدة بعبارة

ومى شرف به من الحدث واخذت ان الماء نفس يتأثر ، وبروب عنه
انطهارة حماسة الحدث كالدم والبول ، وآيته . وسقى على انطهارة بحماسة
الانس . المحدث ما حدث الأصغر . كالماء حرج منه الريح أو السور .
أو كان محدثا بالحدث الأكبر ، كالجنب والخائض

ويصفاً الطاهر من حدث كغسل ثوب لا حرج ان قصد التبرع
في الله . أما استعظم من الحدث . تعمل الحية والوصوف فلا بد منه
من هذا الفصل

الماء المضاف :

سئل الإمام محمد بن عن صورة نفس ؟ فقال : ولا شيء هو الماء
والصبيد .

والنفس هي من صور الماء ، كالماء المضاف إلى الماء .
والنفس هي من صور الماء ، كالماء المضاف إلى الماء .
والنفس هي من صور الماء ، كالماء المضاف إلى الماء .

ما عدا الماء المطلق من المائعات ، كاللبن والعصير والشاي والشراب ،
وماء الورد يسمى ماءً مصافاً عند الفقهاء . فالمصاف إما ماء أصيف به
ما أخرجته عن أصل حقيقته ، وإما ما اعتصر من جسم كبريئ كالخمر

ظاهر غير مطهر :

لك ان تشرب الماء المصاف . وتستهلكه كما شئت . وليس لك
شوصاً به ، أو تغسل من احبته ، أو تطهر به متنجساً . كاللبن
وشرب اللبن إذا أصابته الحامية وهذا معنى قول الفقهاء . ماء
المضاف ظاهر بنفسه ، غير مطهر لغيره شيئاً وحدثاً .

فإن صاحب المدارك والدليل عن ذلك قوله تعالى : « فإن لم تجدوا
ماء فممسحوا » حيث أوجب لبسهم عند فقد الماء المصنق ، لأن الماء حقيقته
فيه . وانقطع إنما يعمل على حقيقته ، ولو كان الوضوء جائزاً بغير الماء
المطلق لم يجبه التيمم عند فقد

وهذا دليل آخر . وهو أن ما ثبتت نجاسة بالشرع ، فلا تحكم
ببهارته برؤال استحالة عنه إلا بالنقص . وقد ثبت شرعاً أن الماء المصنق
مطهر لغيره . ولم يثبت ذلك بالنسبة إلى الماء المضاف ، يجب - إذن
استمرار ما كان على ما كان ، حتى بعد العمل بماء المضاف

بين المطلق والمضاف :

إذا رأيت ماء . ولم تدري هل هو مطلق بربل الحدث ، ويرفع
الحدث ، أو هو مصاف لا يربل حدثاً . ولا يرفع حدثاً ؟ فهذا نصع ؟
وهل من سبيل يعين أحدهما بالفتات ؟

علم سابق ، لا بالاطلاق ولا بالاصافة . لا كان . حيث لا حكم
بطلانه ، ولا باضافته ، حيث لا دليل على خصوص شرعيه من
كصل في المياه الاطلاق ، أو الاصافة

الماء النابع وغير النابع :

عن الامام الصادق (ع) انه قال : « لا ينال من حسن في
الماء الجاري ، وكثره أن يبول في الماء الراكد »
الماء الجاري في اللغة ما يجري في الأرض ، قائماً على غير ريع .
والراكد هو المواقف المحصور في بئر أو بركة .
وهو صاحب المذرك : المرد بالجري السمع . لا الحبي .
لا عن مادة من أقسام الركد تدعى . ومعنى هذا : للماء اتصالاً
خاصاً في معنى الماء الجاري والراكد يخالف اللغة . فالجاري عندهم هو
سريع ورمح . يعمل . لأن فيه سعة . يدوم الحرب . ركد
هو غير السمع . ورمحى يعمل . يد لا سعة فيه لدوم الحرب

الماء وملاقاة النجاسة :

عن رسول الأعظم (ص) حديث : « خلق الله الماء
طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما عثر طعمه . أو بوه . أو رنجه »
وعن الامام الصادق (ع) : « ان كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه
فلا تشرب ولا تتوصاً منه وإن لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوصاً »
وعن الامام اربع (ع) : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا
بتغير ريحه أو طعمه ، فيترج ، حتى يلعب للريح ويطيب الطعم ،
لأن له مادة »

إذا وقع في الماء نجاسة فذلك حالات :

١ - نفع النجاسة في ماء دمع ولا يتغير لونها ، ولا طعمه ، ولا ريحه ، فيبقى الماء على صهارته ، وإن كان قليلاً ، حيث دل قول الإمام ، لأن به مائة ، على أن وجود سبع دمع من التحسين بالملافة من غير فرق بين القليل والكثير ، ما دام لم يتغير بالنجاسة

٢ - أن نفع نجاسة في الماء ويتغير طعمه أو لونه أو ريحه ، فإنه ينحس بالانقاص ، وللرواية المتقدمة ، من غير فرق بين الكثير والقليل ، ولا بين النافع وغير النافع .

واشترط الفقهاء أن يكون تغير نفس الملافة ، هو مات حيوان إلى حب لده ، وتغير واسطه الريح لا بالمسة ، بقي ماء على صهارته وأيضاً اشترط أن يكون التغير بأوصاف النجس ، لا بالنجس ، فإذا وقع في الماء دس منجس ، وصار لده ، دهر أو أصغر يبقى على الطهارة

وأيضاً اشترط أن يكون تغير طهره للنجس وبعينه ، هو فترص ن كانت النجاسة من لون الماء ، ولم يحصل التغير ، ولكن لو حاصب لونه لتغير - لو فرض هذا ، بقي الماء على الطهارة ، لأن التغير بالنجس الحسي ، لا التقديري .

٣ - أن نفع لنجاسة في ماء قليل غير نافع ، فينجس وإن لم يتغير . للاجماع والروايات عن أهل البيت (ع) أبي سعيد ٣٠٠ على ما قيل

أما إذا كان الماء غير النافع بقدر كثير فحكمه حكم الدمع لا ينجس إلا إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه ، لم يثبت عن الإمام ما سواه . وإذا بلغ الماء قدر كره لا ينجسه شيء .

الماء القليل بين النابع وغيره :

قلعنا ان النجاسة إذا لاقى الماء غير النابع بجمس ، وان لم يتغير ، وإذا لاقى النابع لا بجمس إلا إذا تغير ، فإذا حصلت الملاقاة للقليل من الماء ، وشككنا هل هو نابع كي لا بجمس بمحرد للملأه ، أو غير نابع كي بجمس ، فإذا نصنع ؟

الجواب :

ان موضوع النجاسة مركب من أمرين . احدهما ملاقاته للنجاسة للماء القليل ، وثانيها ان يكون الماء غير نابع ولا أول . وهو ملاقاته للنجاسة للقليل ثبات بالوحدان والثاني ، وهو عدم اوسع شيء بالاستصحاب لأننا نعلم بيقين انه قبل وجود هذا الماء لم يكن هناك شيء ، وبعدمه شك ، فنصحب بعدم وجوده ، ومنه تم لأمرنا ملاقاته للقليل ، وعدم النجس ، تحققت النجاسة

ماء المطر :

قال الامام الصادق (ع) : كل شيء برده المطر فقد طهر ، ولذا اتفقوا على ان حكم الغيث حال نزوله من السماء حكم النابع لا بجمس بملاقاة النجاسة ، سواء أوردت عليه ، أو ورد عليها

ملاقاة النجاسة للماء المضاف :

سئل الامام الباقر (ع) عن امرأة وقعت في البحر فمات ؟ قال :

١ - هذا موضوع ومطهره من باب الموضوعات المركبة التي يشك احد جرائها بالوحدان ، وآخر بالاستصحاب ، والفهاء يسمون هذا بالاستصحاب بالأدلة بآية ، وبإسناد الأصولي ، ولهم فيه كلام طويل ، وسنقد يصر فيه الا على اهل الاختصاص

ألفها وما يليها . كـ حـ مـ دـ وـ كـ لـ نـ يـ . و كـ لـ مـ نـ يـ . و كـ لـ مـ نـ يـ .
ذائباً فلا تأكل . و سـ صـ حـ هـ . و سـ صـ حـ هـ . و سـ صـ حـ هـ .

ول معنى . إذا لعت نجاسة الله تصاف فيه نجس بمجرد
الملافة سماعاً . و استندوا به في رواية رجم به وردت في الرث
والسند . و هي لك من تصاف في شيء . ولكنهم قالوا .
الرث . و هي بدت بشاركون الله تصاف في بعض أوصافه . وهو
سردن لحمة ووصفها إن بدت . و هو . و هو . و هو .
الحكم بالنجاسة ، وعليه كما تدل رواية الحسن وزيد عن النجاسة بالملامعة
تدل أيضاً على نجاسة المضاف . و ربما بطريق أولي . كـ لـ مـ نـ يـ .
أقل وأشد .

ويظهر من قول الله حكيم في التمسك لمروق بين تصاف الكثير .
والمصاف . و لا يكون لا ينجس علاقه نجاسة لعدم السببه .
والثاني ينجس بها لوجود السببه والوصف . و ربما على ذلك علم
تنجيس حيون النقط علاقتها بالنجاسة .

وحي لا شك بأن سبط نجس في حده . و هو . و هو . و هو .
في هو في دهن المعده . و حيه يكون هو السـ في حيه

تطهير المياه النجسة :

قال الامام (ع) . و كل شيء يراه ماء اضطر بعد صلاه . و قال .
و ماء النهر يطهر بعضه بعضاً .
لتطهير الماء النجس حالات

١ - ان يكون الماء ذائباً ، وكان قد تغير لونه أو طعمه أو ركه
بالنجاسة . و يكفي في طهارة رول تغير طعمه . قلنا . كـ لـ مـ نـ يـ .

دول المتغير تبعثاً أو بالواسطة . ذكر وجود النبع كافي ، دليل قو
الاسم . لأن به مذهب في الرواية التي ذكرناها في فقرة ، الماء وملاقاة
النجاسة .

٢ - يكون الماء قليلاً ، وغير دمع ، فلا لم يكن قد تغير
سبحه كمي في تطهيره برون لعبث عليه ، أو اتصاله بكر ، أو ماء
نابع ، بحيث يصير الماءان واحداً وإن كان متغيراً بالنجاسة فلا بد أولاً
من برون لتغير ، ثم التطهير بما ذكر ، أو التذمة بماء كثير ، حيث
يستهلك ، ولا يستين له أي أثر .

٣ - أن يكون الماء كثيراً ، وغير دمع ، وليس من رسة . هذا
لا يحسن إلا إذا تغير لونه أو صممه أو ريحه ، ولا يصح ، لا برون
التغير . وبطول المطر ، أو اتصاله بكر أو سبع على شرطه أن يصير
الماءان واحداً .

ولا بشرط التعهد أن يترج كل جزء من الماء المتحس بكل جزء
من الماء الطاهر ، ولا مساوئ سطحها ، بل يصح . يكون التطهير
أعلى ، والمتحس أسفل ، دون لعكس .
وكذا لا يشترطون برون تغير أولاً ، ثم حصول الاتصال بعده ،
بل لو ذهب لتغير وحصل الاتصال معاً كمي في الصهره

الشك والرد:

قال الإمام الصادق (ع) : « الماء كله صاهر ، حتى تعم انه قدر ،
اد رأيت ماء ، ولم تكن على عم سابق نظيره ، ولا خاصه فهو
طاهر ، لهذه الرواية الخاصة بالماء ، والرواية العامة التي تشمل مع غيره ،
وهي كل شيء طاهر ، حتى تعم حسه ، ولاون اذا كت على يقين

سابق بالطهارة .

أما إذا كنت على يقين سابق بحاسته ، ثم شككت بطور الطهارة
فتستصحب النجاسة .

اشتباه انطاهر بالنجس :

مثل الإمام (ع) عن رجل ، معه ماءان . وقع في أحدهم فدرقة ،
لا يدري أيهما . وليس يقدر على ماء غيرهما ؟ قال يهرقهما ،
ويشتم !

إذا وجد ماءان ، أحدهما صاهر ، والآخر نجس ، ولم نستطع التمييز
سهما ، وجب احتسابهما معاً ، لأن امتثال الأمر ترك الاحتس ، لا يتحقق
الا احتساب لأمامين . وإذا لم يكن ماء آخر غيرهما تعين شتم للصلاة .

المكاثرة :

إذا كان الماء قبلاً وفي الوقت معه كتاب متحلاً ، ثم طرأ عليه
ماء آخر ، وهذه المكاثرة صدر المجموع كراً ، فهل يصير الماء صاهراً ،
أو يكون نجساً ؟

الجواب

من يكون نجساً ، لأن قول الإمام إذا بلغ الماء قدر كره لا ينجه
شيء معه أن يكره لا بد أن يتحقق أولاً . ثم تعرض عليه بحاسته ،
أد لا بد في موضوع أن يتقدم على الحكم ، هذا إلى أن الماء الثاني أن
كان نجساً قسم النجس إلى مثله لا يجعل المجموع طاهراً ، وإن كان
صاهراً فإنه يحسب بملاقاة

الماء المستعمل بالوضوء والغسل :

قال الإمام (ع) : « كان الذي (ص) اذا توضأ أحد ما يسقط من وضوئه ، فيوضوون به » .
 وقال أيضاً : « أما الماء الذي يتوضأ به برجل ، فيعمل به وجهه ويده ، فلا بأس ان يأخذه غيره ويتوضأ به » .
 وأيضاً سئل عن الحب يغسل بماء الخمر ، هل يغتسل به غيره ؟
 قال : لا بأس ان يغتسل من الحب ، وبعد اغتسل فيه ، ويستفيد من هذا ان الماء لا يتجسس عيونه بل لا يسبب عنه صفة لتظهر به ، ولذا اتفق الفقهاء على ان الماء الذي يتوضأ به الانسان ، أو يغتسل عسلاً مستحاً ، كمثل الخمرة يجوز ان يظهر به الحدث . أي سبحانه المادية . والحدث أيضاً ، أي يتوضأ أو يغتسل به ثمة

ما له الذي اغتسل به عسلاً وحماً كالحنة فإنه مطهر للحدث بالاتفاق . وللحدث على المشهور .

الكر :

قال الإمام الصادق (ع) : « إذا كان ماء صبر كرم لم ينجسه شيء » .
 وماء منه في حديد الكر بالمساحة ، وإذا كان ثلاثة أشبار ونصف في منه ثمانية أشبار ونصف في عمقه في الارض فقد بكر من الماء .
 وعنه في تحلده سورن : « بكر الذي لا ينجسه شيء » . فوفد رطل » . وهناك روايات أخرى

وترواه لأبي مصروق ، وهو من حصص بكر ، ومعلوم من هذا الحصص بكر ، وهو ان ماء الذي دور الكر ينجسه شيء .

وحكم مشهور راجعاً بحكم مصادق ولكن من بعض جهات لا
من جميعها . أي لا يشترط كبر حكمة . فمفهومه في
مصدق من شئ أحسن وجهه . فلو أن من صدق
لأن لشكره في ميثاق صدق معلوم . ولا يجب أن يكون مشهوراً عاماً
أيضاً حيث يكون معناه قد لم يقع له في كبر حكمة كثر شيء .
في حين أن مشهوراً في غيره .

ومما قدما في الأمر . أنه بعد تحسُّن كبر بلاهوت هو . م
بعد ما يحسنه . و ما دون كبر يحسنه . لم يتغير بوجه أو
بمعنى أو غيره .

فمن شأنه تحسُّن الكبر . وكما يقع في وجهه . و من شأنه
لأنه أحسنه بالحق . ولا يخرج ما هو . في . والأفضل
الاعتماد على المصاحفة أي الأشار . لأمر .

١ . أن احرص بحسن لا يعرف حقيقته بالخص في عهد الأمم

٢ . أن به حجب في الغرب حكمة وثلاً

٣ . أن يكون معتبر على كثر الناس . حقيقته في حال تعدد عن
معدن . خلاف استباحه . حيث يمكن عذرهم . ولو بانظر على سبيل
غرب في كبر الله يحسن

الثالث ونورد:

أما رتبة مائة . ولم يدر هل هو بمقدار كبر . أو بوجه بغير
في كنت على غم من بأنه قد كبر . ثم شككت هل صراً
عنه القصد من صاحب مائة كبره . ورتبت عليها جميع الآثار من
عدم حاسبه لاء بملازمة وجهه من حسن الذي عمل فيه .

وان كنت على علم سابق بأنه كان دون الكر . ثم سكك هن
 طرأت عليه الزيادة استصحت عدم الكربة . و تبت عليه جميع لأن
 من مجاسته بالافاقه ، وعدم طهارة المتجسس الذي غلب فيه
 وان كنت . . . وم نحن على علم سابق لا بالكثرة ، ولا بالقلة
 ولا تكلم ثبوت الكربة ، ولا سنها . . . عسى فيه . . .
 حساً مسجداً يسمى هذه من جهة به ما لم يغير بالحدود لأن . . .
 انه مشكوك بكربة ، . . . حيث فيها سدي شئت في الصلة . . .
 مجرد ثبوت كرف بحكمها ، كمن احسم المتجسس الذي . . .
 يبقى على خاصه تحية . . . لا مستصحب ، ولا مرفقة بين ظهره الماء . . .
 لخاصة في احسم احدى الافاق ، لتعدد الموضوع . . .
 الظهارة هو الماء ، وموضوع مستصحب لخاصة هو الجسم الذي لاده

١ - وفي هذا صواب ثبوت خاصة هذه الكربة . . . هو مستصحب . . . الكربة ،
 فيها حكم . . . الماء غير الكر يسمى بلادة الصفة ، . . . و . . .
 التسمية ، . . . وجوده لم تكن الكربة متعققة ، . . .
 ويكون المورد من باب الموضوعات المركبة من جزئين ثبوت احداهما بالوجدان ، والآخر
 بالاصل . . . وفيه خبر ذلك

اعيان النجاسات

قال تعالى « وثيابك فطهر » . وعن يجب ان يمسح
ويجب المتطهرين .

تطلق النجاسة في اللغة على سوء السيرة . وقبح الأعمال ، وعند
الفقهاء هي العذرة المذينة التي يجب ارتؤها لأجل الصلاة أو الصواف
الواجب ، وهي أنواع :

البول :

١ - مثل الامام (ع) عن الثوب أو الخمد يصبغ البول ؟ قال .
« اغسله مرتين » . وهنا محل وفاق بين الفقهاء

العالط :

١ - مثل لامام عن اديق يصب فيه حرم سار هل يجوز أمكه ؟
قال : « اذا بقي منه شيء » فلا بأس ، يؤخذ أعلاه ،

وهذا محل اتفاق أيضاً على شريطة أن يكون النور والعاطف من الإنسان أو حيوان غير مأكول اللحم . وله دم سائل ، وهو الدم الذي يجتمع في عروق ، ويخرج عند قطعها بقوة ودفق . وقد ثبت عن الإمام الصادق (ع) أنه قال : « غسل ثوبك من بول ما لا يؤكل لحمه . ولا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه » .

وقال الشيخ الطوسي في مصباح الفقه : « إن نجاسة النور والعدرة من الأسماك ، وبعض صوف الحيوانات ، كاهرة والكب ، وخوفا كادت تكون ضرورية . كطهارة الماء ، فلا يسمى إزالة الكلام بذكر الأخبار الخاصة المتضافرة الدالة على نجاستها » .

الطيور :

قال الإمام الصادق (ع) : « كل شيء يطير لا بأس بحرقه وبولعه أي إن كل طائر . وإن كان غير مأكول اللحم فبوله وحرقه طاهران ورب قائل إن هذه الرواية الدالة على طهارة فضلات كل طائر ، حتى ولو كان غير مأكول اللحم كالحمام تشتمل مع الرواية المتقدمة بدالة على نجاسة فضلات غير مأكول اللحم ، ولو كان طائراً كالحمام ، ومع هذا المتعارض فيأتي الروايتان فأحدهما ؟ »

الجواب :

أحد برواية الطهارة ، دون رواية النجاسة ، وحكم طهارة فضلات الطائر ولو كان غير مأكول ، لأن رواية النجاسة منصرفة إلى الحيوان غير الطائر ، وعلى هذا فلا تعارض . ومع امراض عدم الانصراف ، وتعارض الروايتين ببعض مقدم رواية الطهارة ، لأنها أقوى سنداً ، ومع امراض السوي والكوفي بأحد فعل القول بالتحجير بين المتعارضين بخلاف

روية الشهداء . وعلى من سافق بينها ترجع أو عموم كل شيء .
نصف ، حتى يعم به قدر

الحيوان الحلال والمؤظوف:

و (الامام الصادق ع) لا تأكل من حوم الحشرات وان
مداك من عرقها فاعسده . والحيوان الحلال هو الذي حلت عليه
الذبح

ومنه أيضاً : ان من ذميين مثل عن الهيمة اني نكح ؟ ومن
حرم لحمه وكنت به .

حيوان ذبح بالكل حله شرعاً ، منه ما احدث الناس مكته كالحمل
وسر والدموس وبعير وادحر . ومنه ما لم يذبحوا اكله مع لحم
بأه حلال كالحمل وبعير وسبع . فقد تركت الناس في عدم اكلها .
لأنها من فهم وسائل قتل ، ودفنوا ان يؤذي اكلها في صلبها أو
بشرها ، فحدث الأئمة

وفي حيوان ذبح مكته شرعاً من ذميين عظميين ذك كالبقرة ،
واشد حمله بها حتى صار حلالاً بحرم مكته . وان يترك شئها ،
وأن تكون عذبة جداً يراً فيه من الحلال ويذهب هذا الاسم عنه ، لأن
الاحكام تابعة للاسماء .. وكذلك يحرم لحم الحيوان به وقت الذبح .
وهي حرم أكل الحيوان بسب الخلل أو وطء الانسان ينتجس بوله
وحرقه . ولا حل شرب لبنه

انبي :

٣ - مثل الامام الصادق (ع) من الذي يصيب الثوب ؟ . فقال

و ان عرفت مكروه فعله ، وان حتى عشت مكروه فعله كلفه .
اتفق الفقهاء على تحريمه انما من كل ما له دم سائل ، سواء كان
مأكولاً أو غير . اما ما لا دم سائل له فيه صاهر كدمه

المذي والودي :

سئل الامام الصادق (ع) عن مذي يصب ثوباً قال : لا
بأس به .
المذي ماء أبيض لزج ، يخرج عند الملاحة ، أو استكر في الجماع ،
وقد لا يشعر الانسان بخروجه ، أما الودي فيخرج بعد البول ، وكلاهما
طاهر .

الدم :

سئل الامام (ع) : ان اصاب ثوب الرجل الدم ، فيصلي
فيه ، وهو لا يعلم فلا اعده ، وان هو علم قبل ان يصب في ثوبه وصلى
فيه ، فعليه الاعاده .
وسئل عن دم تراعى ، قال : ليس به بأس . قال : سائل انه
يكثر ويحتاجش . قال : وان كثر .
كل جرح به نفس سائبة فدمه حرام ، سواء كان مأكولاً أو غير ،
أو غير مأكول . فليلاً كان الدم ، أو كثيراً ، وبهذا وجد الدم من
معا ان مأكولاً اللحم بوله وخرقه طاهران ، أما دمه فنجس بالاندي
ونصفه . قد كلام صواب وعرض . وسبحان هل هنالك أصل
شرعي يدل على ان الدم من حيث هو محكوم بنجسه ، لا من خروجه
الدليل ، كدم ما لا نفس سائبة به . ودم منصف في نجسه . حيث

فرجع الى هذا الأصل ، وتحكم سبحانه كل دم شكك في صحته وحسنه ،
 أو لا وجود لهذا الأصل من الأساس ؟
 ذهب أكثر الفقهاء الى نفيه ، وعدم وجوده . ومن بعض من وجوده
 مستنداً بقول الامام : كل شيء يتوصلاً به محمد يشرب منه ، قصر ولا
 ان ترى في معارضة دماً ، حيث حكم سبحانه الدم ، مع الجهل بخصيته .
 وأجيب بأن هذا ليس بياناً حكم الدم من حيث هو ، وانما هو بيان
 حكم ما لاقاه الدم الذي علمت نجاته مبقاً

في الدبحة :

ذهب أكثر الفقهاء ، وقيل بينهم من ان الدم يدي في الدبحة
 بعد خروج مصدر التعارف ، ذهبوا الى ان هذا الدم طاهر واستدلوا
 بقي الحرج ، ولم اطلع على من خاص في ذلك .

الجنة :

ه قال الامام (ع) عن اثر تقع فيها الجنة ان كان لها ريح
 تُزج منها عشرون دلواً .
 ومثل عن الخمسة وثمانين والحراد وسطة . وما أشبه يموت في
 اثر ولربيت والسم ؟ قال : كل ما ليس له دم فلا بأس . وفي
 رواية أخرى : لا يفسد الله إلا ما كانت له نفس مائلة .
 اتفق الفقهاء على ان كل ميت له دم مائل فهو نجس ، حيواناً كان ،
 أو انساناً فمن ليس ، ولحت الروح فيه ، ثم حرحت منه ، أو لم تنحه
 أصلاً كالنقط
 وكل ما لا دم مائل له كالحية والحراد ولسان فيته طاهرة وكذلك

ما لا يحاطه الدم من حر . اسفة لحمة . كاشعر ونحوه ونحوه
والریش وصف وعصب . فيه صغر لا من كان من حش ثقب ،
كالكلب والخنزير . قد ثبت عن زائدة صدوق (ج) في هذا . ولا
بأس بالصلابة فيها . من صوف منه . - وصف من فيه روح ،
قال قوله . من فيه روح من وحر . فيه كى . لا حمة حية
من احرة به .

أما العصور منطوق من حشر حي مسفوفه فيه قولان أحدهم بدهره .
للأصل . والآخر بحمة لاجل . وذهب اللاحق من بدليل
شرعي . ولد من صاحب المفاوك : ان غايبة ما يستفاد من الأخبار
خاصة حد الميت . وهو لا يصلق على الأحرار قطعاً

الأصحة وفارة المسك :

مثل الامام صدوق (ج) عن الأصحة تخرج من حدي ميت
قال لا بأس وعن ثقب يكون في صرع انشاء . وقد ثبت
قد : لا بأس

ومثل ولده الكاظم (ع) عن فارة المسك يكون مع نعيلي . وهي
في جيبه ، أو ثيابه ؟ قال : لا بأس بذلك

والأصحة معده الحدي حار وتصاعه . ويصير كرشاً بعد ان يأكل
العلق والسات ، وتصيح لعمل الحش ، ونسب حمة عدد عودم لهرق .
ومسوة في حش عامل اما فارة المسك فحسنة في انصي . فيها دم حيب
الرائحة . وذهب الروايتين وغيرهم ، قد انقضى بظاهرة هذه الفارة ،
وظاهرة الأصحة . وان استخرجت من ميت . ويطهارة من الموحود في
صرع حيوان ميت ، رغم ملاصقته لأحرار الميتة لحمة ، على شريطة
ان يكون الحيوان مأكول اللحم .

يد المسلم :

مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل سأل في سوق " قد اشتري
وصل فيه ، حتى تعلم انه مية نية .

وثيقاً مثل عن الرجل ياتي بسوق ، فيشتري حبة وراه . لا يدرى
ذلكي هي . فيسوي فيها " قد : نعم ، ليس عليكم المالة .
" ح مسوا على أنفسهم جهالهم . ان الذين أوسع من ذلك .

و قد أوتي الفقهاء بظاهرة للحوم و حدود التي عليها يد مسلم ، أو
أحد من سوق ، الكحل أو الحبل فيه من المسلمين . وكذلك حكموا
بحدود ما وجد من اللحوم و حدود مسروحة في أرض لاسلام و طرفهم ،
على شريطة أن يكون عليها اثر الاستعمال

و قد اتفق الحكماء في معنى الأول من التمسك بمسألة خاصة سنة ،
من ذلك أن تأخذ أعداد من يد المسلم . حتى ولو عشت به أحدها
من يد مسلم ، وهذه عديده يعرف . ولو كانت يد اسلم مسوقة
من يد كافر . كما في الحدود لمحبة في هذه الأرض من بلاد الكفار
فانظر كذا - أي يد اسلم - امرأة ايضاً - أي على سدكية - قد
كشفت بعضه . وما يقرى به من بلاد الكفار كما يتصل لا بأس به إذا
أحد من أيدي المسلمين . و قد صاحب الخواهر يستمد من انصوص
طه . و قد أخذ من يد مسلم . وان علم سقي يد الكافر . ثم قال
اليد الحكم . و ما ذكره صاحب الخواهر من الاستعادة في محله .

القيح والقيء :

مثل الإمام الصادق (ع) عن الذين يكون بالرجل : فينتجرو وهو في

عن الحمر كاسيد . من قاتل بانه حمر ، لأن الله لم يحرم
الحمر لأسمها . ولكن حرمها بغيرها . كما جاء في بعض اقوال الامام -
وما كانت عاقبة عاقبة الحمر فهو حمر ، ومن قاتل بانه طاهر - مع
قوة بحمه حمر ، لاختلاف الاسم . ولا يحكم تنوع الاسماء ، لا الاسان
المستعصم والمعروف ، ومن اتين بظاهرة نظراً اليه الحوثي بالتفيع ،
حيث لا دليل على نجاسة ، وتعدده يقتضي نقهارة ، ومع ذلك حكم
عملياً بالنجاسة من باب الاحتياط لمكان المشهور

ويلاحظ بأن الاحتياط والشبهة ليسا من الأدلة الشرعية ، حتى عند
السيد . ورحم الله الشهيد الثاني . حيث قال : يعمل خلاف ما عليه
المشهور . مشكك . ولا أحد يقوم من دون دليل شكك

العنب اذا غلا :

اتفق الفقهاء على ان العنب اذا غلا يحرم شرب عصيره المعني ، حتى
ولو لم يشد ، وانه يصير حلالاً بلعاب ثلثه .

وقال صاحب المدارك . : الحكم بنجاسة العصير ينقل من العنب
مشهور عند المتأخرين ، ولا نعم ما حده . أي لا دليل على النجاسة -
وفقد عترف شهيد الثاني في ذكرى والبيان بأنه لم يقع على دليل يدل
على نجاسته . وبأن القائل بالنجاسة قلل من الفقهاء . وما من شهيد الثاني
إلى الظهارة . وقوم شيعب المعاصر . وهو المعتمد تمسكاً بمقتضى الأصل
السالم عن المعارض .

وعن لا شك في ان القائل بالنجاسة ألحق هذا العصير بالحمر ، وبندبة
ان الاخلاق فيس . فتبعت الظهارة ، لأنها لأصل في جميع الأشياء ،
حتى يثبت المكس .

الفقاع :

٩ مثل الامام الصادق (ع) من فقاع " قد لا يشربه .
فيه حر يهوى . و ان احب ثوبت . وعصه
فقاع شراب يحد من سحره . و ان صاحب ما ل حكم بحاسته
مشهور بين اصحاب النبي (ص)

عرق الحبه من الحرام :

١٠ قد صاحب ثوبت اختف الاصحاب في عرق حبه من
الحرم . فذهب جماعة من علماء . وعامة الساجدين . و انصهره .
وهو المعتمد للاصل
وقد استحكروا في المشرك
بل شهروا بهم شهرة . من عن ابي دعوى الاجماع عليها . وان
من قال بالنجسة في كتاب رجع عنها في كتاب آخر . .
ونجسة ما شئت في نجاسته فهو طاهر . حتى يحصل اليقين
. ولم يحصل . هذا يقين . ولا ما أشبه

اهل الكتاب :

١١ مثل الامام الصادق (ع) عن مؤاكلة اليهود والنصارى .
قد لا بأس بذلك من حديث
وعن زكريا بن ابراهيم انه قال : كنت نصرانياً ، فأسلمت ، فقلت
للإمام الصادق (ع) ان اهل بيتي على دين النصرانية ، فأكون معهم

عن رأي المعصوم (ع) ، ومعنى يعلم أو يحتمل ان الجمعين قد استندوا
إلى بعض الأحبار . أو إلى الاحتياط . وبذلك ان يعلم يكشف عن
رأي المعصوم لا يجمع مع الاحتياط بأن الجمعيين مستندون إلى أحبار
ولا حصر . ومعنى حتى لم يسهل الكشف عن الاحتياط يكون وجوده
وعدمه سواء .

الدليل الثاني الذي سند به الجمعون على الخاصة - لأحبار - هي
صحيحة السند واضحة الدلالة .

وجوابنا عنها انه يوجد إلى جانبها أخبار مضادة أوضح دلالة ، وأكثر
عدد ، ولا تقل عنها سنداً . فالأخذ بأخبار العامة دون أخبار الصحابة
تقدم بضعف على الأولى ، ولأن الأولى على الأولى
وإنما السند المذكور في أخبار الصحابة ، وأخبار العامة
يخفف من أصل صحة دواء على القول بسقوط المعارضين معاً ، وحرمان
أخبار الصحابة ، على القول بسقوط أخبار العامة .

ثالث من قولنا لا بد من الاحتياط ، هناك المشهور بأن الخاصة
محرمة ، هو خوف تكرور من الاحتياط حسن ، وشهرته في عدم
تأثيره ، وكيفية ذلك من الأثرة الأولى .

ورابع فلا بد من الاحتياط من حسن ولا احتياط ، ولا على

الاحتياط . لا تكرار الاحتياط في بعض ما يقصده ، عرفوا أن
أهل الكتب قد هربوا عما في بصرة ، عن بعض علماء ، في حقه
نحوه ، فصار هذا عرف صريح بأن حكم الاحتياط من الاحتياط
فصحت الاستدلال به ، وبذلك ، وبذلك كل شيء .

وقد عرفت ذلك مرجع كل من أهل بيتنا وسلفنا ، أول ذلك
في صحيف الشريف . وقد يشيع عند بعض الناس - في شيء من عدم
وهو - في بعض خبر . وشيئاً في بعض ، وهو خبر بحسن
الاحتياط . وقد هو حسنة بغيره . ونحو ذلك من شيء . به .

ولم يعلموا خوفاً من المهوتين ، على ان يس كان أحراً الجمع وأما
على بقية ما كثيراً من فقهاء اليوم والامس يقولون بالطهارة ، ولكنهم
يخشون أهل الجهل ، والله أحق أن يخشوه .

أجل ، من قال بالطهارة ذهب إلى نجاسة العريضة . أي من أهل
الكتاب يطهرون اذا نظفوا امامه ، تماماً كالسلم يد شخص بعض
اعضائه ، واستند القائل بالنجاسة لعريضة إلى الرواية لمقدمه عن لادم
لرصاص (ع) من النصراية تصل يده ، وهي صحيحة استدليل من حار
التي جاء فيها : وان في آيتهم الحمر ، ولحم الخنزير ، وهذا تعليل
صرح بأن السب للاختصاص من أهل الكتاب انما هو لما شئتهم لما بعده
من نجاسة ، كالكلب والخنزير والخمر ، وما إلى ذلك .

وبالاحتمال ، ان دين الله أوسع من ذلك ، وان اخوارح صيغوا على
أسمهم ، فصينق الله عليهم كما قال الامام وان الاسلام كما هو
دين خير ونعميل ، فيه دين البشر والعقل أما وجود بعض الأحرار
في النجاسة فإن لأحاديث التي ترك عنها السنة والشيعة العمل بها لا يلعبها
الاحصاء وقد أجمع السنة على طهارة أهل الكتاب ، مع العلم بأنهم
رووا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « يا رسول الله يا
بارص قوم أهل الكتاب أكلوا من آيتهم » قال لا تأكلوا منها إلا
ان لا تجلدوا غيرها ، فاضلوا واكلوا فيها .

فصدر الحديث النجاسة حيث أمر بعدم الأكل في آيتهم الا انهم ،
وحتى مع وجود الضرورة أمرهم بصلها ، ومع ذلك حملوها على محمل آخر
وقد يقال ان نجاسة أهل الكتاب شيء ، ونجاسة آيتهم شيء آخر .
فتأمل ، ولكن ربي يقدر ان نجاسة الآية أشد ، وهذا من
قول سحابة أهل الكتاب من فقهاء الشيعة أفنى طهارة آيتهم

مسائل متفرقة

منكر الضرورة :

ذهب أكثر العلماء إلى أن من أكرحكماً ثبت في الإسلام بالضرورة
دون أن يلتفت إلى أنه ضروري فهو نجس ، وقال السد اخوتي في
التفح . بل هو طاهر ، لعدم الدليل على النجاسة
وهو الحق ما دام بطلق بالشهادتين ، ولم يعتمد تكذيب الرسول
الأعظم (ص) .

ولد الكافر :

قال أكثر الفقهاء : ولد الكافر نجس تبعاً لأبويه
وقال صاحب المدرك بل هو طاهر . لأن اسم الكافر لا يصدق
عليه ، فالقول بنجاسته لا يعتمد على دليل .
وهو حق ، لأن الأحكام تتبع الأسماء .

المغالي :

من اعتمد بأن عبداً من عباد الله يخلق ، أو يرق ، أو يقدر على
ما يقدر الله عليه ، فهو معبد مشرك نجس ، لا يؤاخذ ، ولا يروح ،
ولا يورث بالانفاق .

الناصي :

من نصب العداة لأهل بيت رسول الله (ص) . أو لأحدهم فهو

رجس نجس ، لا عداء أهل لرسول عداء لرسول ، وعداء رسول
عداء الله بالذات .

المزور:

ق. الفصل سألت إمام صادق (ع) عن فصل آخره والشدة والنفرة
وحجر وحيل وحن وموحيش وساع ، ولم أترك شيئاً إلا سألت عنه؟
فقال لا بأس به ، حتى سهيت إلى الكلب . فقال : رجس نجس .
والسؤر هو ما تشى من الماء بعد الشرب ، وحكم هذا ، في
حكم صاحب السؤر بالذات ، أن حياً نجس . وأن طاهراً طاهر

الشك والتردد:

وهنا مسائل تتعلق بالشك

- ١ - إذا شككت في أن هذا سؤر هو سؤر حيوان طاهر ، أو
حيوان نجس فهو طاهر للأصل
- ٢ - إذا شككت في أن هذا الإنسان مسلم ، أو غير مسلم ساء على
حاشية غير مسلم ، فهو طاهر ، بالأصل . ولكن لا يرتب عنه آثار
الأخرى التي لا بد فيها من ثبوت الإسلام .
- ٣ - إذا شككت في هذا الآخر هل هو دم أو لا فهو طاهر
- ٤ - إذا عمت حاشية دم ، وشككت في أنه من حيوان ، دم
سائل ، كي يكون حياً ، أو من غيره ، كي يكون طاهراً ، فهو طاهر
الأصل
- ٥ - إذا شككت في أن هذا حيوان حلال أو لا فهو طاهر للأصل

ولا يحب البحث والسؤال عن شيء من ذلك . كما انه لا يحب على
المسؤول أن يحب
قال الامام الصادق (ع) كل شيء نصف ، حتى تعم انه قدر ،
وإذا عمت فقد قدر ، وما لم تعلم فليس عندك .
وعن أمير المؤمنين علي (ع) انه قال ما بي أنوب أصابي ، أو
ما يد لم أعلم
ومن صريف ما يروى في هذا الباب ان رجلاً كان يسيران معاً في
الطريق ، فسقط شيء عليهما من مبراب ، فقال أحدهما يا صاحب
المبراب ، ماؤك ظاهر أو مخس ؟ فقال الآخر : يا صاحب المبراب
لا تخبرنا .

اعظام النجاسات

طرق لبوت النجاسة :

قال الإمام الصادق (ع) : « كل شيء لك حلال ، حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب عليك قد اشتريته ، ولعله سرقة . والمرأة تحت ، وهي الخنك ، أو رضيعتك ، والأشياء كلها عن هذا ، حتى يستبين لك غير هذا ، أو تقوم به البينة . »

« ثبت الطهارة لا يحتاج إلى دليل ما دام مجرد الشك في النجاسة كافيًا بحكم رخصته ، وهذا من الموارد التي يتعلق فيها الضعيف على تقوي فهو احتملت ٩٠ بأنه أن هذا نجس . و ١٠ بأنه أنه طاهر كانت العلة للعشرة على التسعين »

أما النجاسة فلا تثبت إلا بدليل . كالحس ، والاستصحاب ، والبيعة الشرعية ، تماماً كغيرها من الموضوعات التي أشار إليها لأمم بقوله : « ولأشياء كلها على هذا ، حتى يبين لك غير هذا ، أو تقوم به البينة ، أي يظهر لك ذلك بالحس . أو يشهد شاهدان . »

حجر الواحد :

اتفق الفقهاء على ان حجر الثقة الواحد يؤخذ به في الأحكام ، وإذا
روى عن المعصوم ان هذا حلال ، وذاك حرام كان حجة معثرة ،
واتفقوا أيضاً على ان الحق لا يثبت بقوله وحده في باب التفاسي والتخاصم .
واحتلوا هل تثبت الموصوعات الخارجية بقوله في غير باب لتخاصم
أولاً ، فلو قال هذا محس ولم يخاصمه أحد في ذلك هل يكون حجه ؟
ذهب أكثر العلماء الى عدم الاعتماد على حجر الواحد في الموصوعات ،
حتى مع عدم التخاصم

وقال الشيخ المملي في انصاح الأقوى الاعتماد عليه ، والأخذ
به مستنداً بسوء العقلاء ، وبأنه ثبت شرعاً الاعتماد على أدنى ثقة في
دخول الوقت .

والحق ان حجر الواحد ليس بشيء في الموصوعات إلا اذا كان مساً
للأطماع وركون النفس ، وعليه يكون المعول على الاضطرار

صاحب اليد :

إذا احمر صاحب اليد كبروجة وخادم وما اليها بأن هذا محس ،
هل يؤخذ بقوله ؟

الجواب :

اجل ، والدليل سيرة الفقهاء ، وبناء العقلاء .

التجسس والتجسس :

مثل الامام الصادق (ع) عن الجرح : كيف يصنع به صاحبه ؟

قال بعض ما حوله

وسئل عن رجل ساء في موضع ليس فيه ماء ، فشح ذكره بحجر ،
وقد عرق ذكره وفخله ؟ قال : يسل ذكره ومخله .

وسئل الإمام الكاظم (ع) عن الرجل يمشي في العسرة وهي بسة ،
فتصب ثوبه ورجله هل يصلح أن يدخل المسجد . فيصلي ولا يعمل
ما أصابه ؟ قال : ان كان يابساً فلا بأس
وهناك روايات أخرى .

والبحس ما كتب بحامته بالذات ، بحيث لا يمكن رؤيته بحس ،
مثل النكت والخبر ، وللول والدم ، لذا قيل ما بالذات لا يتغير ،
أما المتشخص فظاهر بالذات ، متشخص بالعرض ، كيد بصيها الدم أو
البول .

واتفق الفقهاء أن يطاهر إذا سرت إليه الحاجة بحامته بحس يصير
منحماً .

وأما اتفقوا على تحريم أكل المحس والمتشخص وشربه تحريماً نصياً ،
وعلى وجوب تطهير الثوب والبدن من الحاجة لأجل الصلاة أو الطواف
الواجب وجوباً غريباً .

ما يعفى عنه بالصلاة :

سئل الإمام (ع) عن الرجل تخرج منه القروح ، فلا تزال تدمي ،
كيف يصلي ؟

قال : يصلي ، وإن كانت الدماء تيل .

وقال : لا بأس بأن يصلي الرجل في ثوب فيه دم ما لم يكن محتماً
قصر الدرهم .

لذا اتفق الفقهاء على أنه يعفى في الصلاة عن دم الحروح والدمامل

المتشرة في الجسد ، سواء أكان الدم في الثوب أو سدن قفلاً كان أو كثيراً ، على شريطة بقاء الخرح وعدم برئه ، وكذا على معنى عن الفيح المتنجس بالدم ، وعما يتضح من البواصير .

وأيضاً اتفقوا على العموم عن دم لذي لا يرد مجموعته عن عقدة الأهم العيا ، وإن لم يكن في الجسم خروج وقروح ، على شريطة أن لا يكون من دم الحص ، ولا الاستحاضة ، ولا البس ولا من بحس العين كالكلب والحزير . والميتة ، بل ولا من دم ع ما يكون اسحم . وأيضاً يشترط إذا كان هذا الدم في الثوب أن لا يفسد على غيره .

ما لا يتم به الصلاة :

قال الامام صادق (ع) كل ما كان على لسان ، أو معه مما لا تحور - أي لا يتم - الصلاة به وحده فلا بأس أن يصيب به ، وإن كان فيه قدر ، مثل القسوة واللكة والكمرة والعل ، وما أشبه ذلك . ولذا اتفقوا على أن ما يحمله اللسان مما لا يمكن أن يكون سائراً ، وكان محملاً تصح الصلاة به ، على شريطة أن لا يكون من أجراء الميتة ، ولا من بحس العين كالكلب والحزير .

تطهير المساجد :

روي عن النبي (ص) أنه قال : حنوا مساجدكم النجاسة . اتفق الفقهاء على أن من رأى نجاسة في المسجد فعليه أن يزيلها وجوباً كفاً .

وأيضاً يجب إزالة النجاسة عن المصحف وعلاقه وورقه ، لأن بقائها هناك لحرمة الله .

هل يتجسس الشخص ؟

سئل لامع (ع) عن الرجل يبول ، ولا يكون عنده ماء ، فيمسح
ذكره بالحنطة ؟

قال : ليس شيء يمس دكي . ، أي لا يتجسس
وسئل عن رجل يجد في أدبه فأرة ، وقد توصاً من دفت أدبه مراراً ،
أو غسل أو غسل ثيابه ، وقد كدت الفأرة متسلحة ؟ فقال : إن
كان رآها في أدبه قبل أن يغتسل ، أو يتوصاً ، أو يغسل ثيابه ، ثم
فعل ذلك بعد ما رآها في أدبه ، فعليه أن يغسل ثيابه ، ويغسل كل ما
أصابه ذلك الماء ، ويعيد الوضوء والصلاة .

السؤال بعبارة أخرى : هل يتجسس شخص ، واحتجوا في شخص هل
يتجسس أولاً ؟

ومعنى الجملة الأولى ، وهي الشخص يتجسس أنه لو حصلت الماسة
من الظاهر كدنت مثلاً وبين عمن العين كالكلب ، وكان على
أحد رصوة ، وانعتت هذه الرطوبة من الكلب إلى الدن تجسس لدن
بالعين ، أي إذا حصلت الماسة بينها ، وكان كل منهما حياً ، ولم
تنقل الرطوبة من الشخص إلى الظاهر ، فيبقى على طهارته بالانفاق أيضاً
ومعنى الجملة الثانية ، وهي هل يتجسس الشخص ؟ أنه وافترض
أن الجسم مرت إليه الحاجة من العين السحرة ، وأصبح متنجساً قطعاً ،
ثم إن هذا الجسم الذي صار متنجساً لو لاقى جسماً آخر برطوبة فهل
يتجسس أيضاً هذا الجسم الآخر ، أو يبقى على طهارته ؟ . وبكلمة إن
الظاهر يتجسس إذا لاقى شخص مباشرة بلا ريب ، ولكن هل يتجسس
أولاً ؟ لا لاقاه بالواسطة أو لا ؟

والفقهاء في ذلك على ثلاثة أنواع

الأول : أفني بأن الشخص يتجسس ، واستدل بها استدلال بما نقلناه

عن الأمام : « يعمل كل ما أحسبه ذلك إثم ، ويعبد الوصوة والصلاة » .
 الثاني : اتى بالطهارة ، وعلم التحجيس ، قال السيد الخوئي في
 الجزء الثاني من تنقيح : ذهب الحلي وطرأوه الى عدم تحجيس المنجسات ،
 بل ظهر كلامه ان عدم التحجيس كان من الامور المسماة في ذلك الزمان
 أما العلماء المتقدمون فلم يتعرضوا لهذه المسألة أصلاً ، ولم يعتد احد منهم
 بتحجيس المسحوس ، مع كثرة لاثلاء به في اليوم والليلة ، ومع ذلك
 يدعى لاجتماع عن تحجيس المنجسات ؟ . ثم قال السيد الخوئي : ان
 الآغا رضا الاصفهاني قال :

« والحكم بالتحجيس حدث اختلف ولم تعد منه من السلف »
 النوع الثالث : سكوت عن هذه المسألة ، ولم يعتد بها مسلماً ولا إجماعاً
 ونحن هنا نسكت عن الفتوى مع السكوت . مع العلم أن محجب المسحوس ،
 ونظيره ما لاقاه برطوبة يدافع العادة والتربية .

طهارة البدن والثوب لأجل الصلاة

من شروط الصلاة :

ذكرنا في فصل النجاسات الروايات الدالة على وجوب إزالة النجاسة ،
وقال صاحب المدارك :

« إنما تحب إزالة النجاسة عن الثوب والبدن لأجل الصلاة والطواف
إذا كان واجباً وكانت النجاسة مما لا يعنى بها ، ولم يكن عنده
غير الثوب النجس .. ويدل على اعتبار الطهارة في الثوب واحداً لأجل
الصلاة إجماع العلماء ، والأخبار المستقيمة المتضمنة للأمر بعمل الثوب
والحد من النجاسات ، إذ من المعلوم أن العمل لا يجب لنفسه ، وإنما
هو لأجل العبادة » .

ونعني على هذا بأن الصلاة كما أنها صلة بين الله والإنسان فإنها في
الوقت نفسه مقابلة إلهية سامية ، ولا بد لهذه المقابلة من أهبة واستعداد
وتمهيد باخلاص للنية ، واحتل الزينة ونظافة الجسم والثوب ، والمحافظة
التامة على الموعد المحدد .

الصلاة بالجماعة جاهلاً :

سئل الإمام عن رجل يرد في ثوب نجس دماً ، وهو يسي ، هل
لا يؤذيه ، حتى يتصرف .

من رأى انساناً يسي ، وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة فلا يجب عليه ان
يعلمه بها ويصهه إياها ، بل يمشي على ما يسي ، ثم يحمله
هذا المصلي دأباً ، لأنه جاهل بالنجاسة ، لا به كمالاً ، ثم
دفع وسعي

وقال الإمام الصادق (ع) : انما تصاب ثوب برجل نجس ، فعلى
فيه وهو لا يعلم ، فلا إعادة عليه . وان هو علم من ان يسي ، فسي
وصل فيه فعليه الاعادة .

من صلى بالجماعة عالماً متعمداً طئت صلاته بالانفراد ومن صلى
بها جاهلاً بالحكم عالماً بالموضوع سقطت صلاته أيضاً بالانفراد ، ومثاله ان
يعلم بأن هذا دم ، ويجهل بوجوب شئ من الثوب وانما لأجل الصلاة
ومن صلى بالجماعة عالماً بالحكم جاهلاً بالموضوع سقطت صلاته بالانفراد ،
ومثاله ان يعلم بوجوب شئ من الدم ويجهل عن بدن والثوب من أجل
الصلاة ، ويجهل بأن على بدنه أو ثوبه نجاسة ، فعلى به . ثم علم
ومن كان عادياً بالحكم والموضوع معاً . ثم يسي وصل . فصلاته باطلة
بالانفراد . ومثله ان يرى ما على ثوبه ويعلم بحكمه ووجوب رآه ،
ثم دخل معه . وسعي

واحد فداء التمسك ان يسي أحد أفراد العالم ، فلا يكون معذوراً ،
وان الجهل بالموضوع معذور ، ولا يجب عليه البحث والتقصص ، أما
الجاهل بالحكم فهو معذور . ويجب عليه البحث وتعلم ذلك ان يكون
قاصراً لا أهلية ولا قسبه ، مع عدم التمسك ، بحيث يكون عاجزاً

المضطر :

سئل الإمام الصادق (ع) عن الرجل يحب في الثوب ، أو بصيله بول ، وليس معه ثوب غيره ؟ **قال** يصلي فيه اذا اضطر اليه .
وسئل والده الإمام الكاظم (ع) عن رجل غريب ، وحضرت الصلاة ، فأصاب ثوباً بصفه دم ، أو كنه دم ، يصلي فيه ، أو يصلي غريباً ؟
قال ان وجد ماء غسله ، وإن لم يجد ماء صلى فيه ، ولم يصب غريباً .
إذا كان عند المصلي ثوب حسن لا يملك سواه ، ولا يستطيع تطهيره ، ولا يبرعه من الرد صلى فيه وصحت صلاته ، ولا يجب عليه الاعادة لا قصه ولا اداء اذا ارتفع العذر ، كما هو ظاهر الرواية الاولى .
وإذا لم يستطع تطهيره ، ولكنه يستطيع ان يبرعه ، ويصلي غريباً صلى بأسحس وصحت الصلاة ، كما هو ظاهر الرواية الثانية ، وعلى هذا صاحب عروة الوثقى ، والبيهقي ، والشيخ المفوي .

اشتياؤه الطاهر بالنجس :

سئل الإمام الرضا حفيد الإمام الصادق (ع) عن رجل معه ثوبان ، فأصاب أحدهما بول ، ولم يلبس أيهما هو ، وحضرت الصلاة ، ومخاف

١ من غريب ما قرأه في هذا الباب ما جاء في كتاب عروة الغري ج ١ الفرق ٩٣ ما نصه
ما عرفت من أنه مع جهل هذه الصورة في الامداد ، بل جهل واستغنى
ومعه في رفع الجهل عنه ثم ذكر وجهه في ما عرفت من أنه من اداه أي مداه
السه مع أنه قد وجد لاحتياط هذه ، وصار جهل به ضرورياً لا يمكن دفعه من
نفسه ، ومع ذلك لم يبد . عن صدور هذه الصورة بما يصعد به من ما تكليفه
لا يطلق .

فوتها ، وليس عنده ماء ، كيف يصنع ؟

قال : « يصلي فيها جميعاً » .

أي يكرر الصلاة مرتين في كل واحد من شوبى ثلاثين . لأنه
علم بوجوب صلاة في الطهارة ، وهم قادر على تأديتها بالاحتياط .
فيجب ان يحاط ، لأن العلم يشعل الدماء استدعي نعم بمرعها .

هل يزيل النجاسة أو يتوضأ :

إذا كان عنده من الماء بقدر ما يتوضأ به فقط . وكان على يده
نجاسة ، فهل يتوضأ ويصلي بالنجاسة ، أو يزيل نجاسته ، ويسمى للصلاة ؟
الجواب :

بل يزيل النجاسة ، ويسمى للصلاة ، لأن الموصوفه بدلاً ، وهو التيمم ،
ولا بدل لازالة النجاسة

المطهرات

المطهرات هي التي تظهر غيرها مع النجاسة ، وهي على أنواع
الماء :

المطهر الأول الماء ، وهو الأصل بصره = الدين
ويشترط للتطهير به روا ، عين النجاسة أولاً ، وقبل كل شيء ،
ولا يصح منه نوباً أو ربعها أو صعبها ، حتى ولو كان يعم بأن نجسه
شيء من هذه الأوصاف يبدل وجود ذرات من النجاسة ، لأن المعلوم
حل العرف وتناحه ، لا حل العلم وتجاوبه .
وأبداً يشترط أن يكون الماء طاهراً لا متنجساً ، لأن فقد الشيء لا
يعطيه ، وصحح حسن إن منه لا يعمل المجموع طاهراً وأيضاً لا بد أن
يكون الماء مطلقاً لا مصفاً ، لأن المصاف ، وإن كان طاهراً في نفسه ،
لكنه غير مطهر لغيره ، كما أسلفنا

التطهير من الكلب والخنزير والحدود والبول :

سئل الإمام (ع) عن حرير يشرب من الماء ؟ قال : يغسل سبع
مرات

وهذا متفق عليه بين الفقهاء
 وقال الإمام (ع) غسل الأذى التي تصيب فيه الحرد سبع مرات.
 أيضاً متفق عليه .
 وقال (ع) الكلب رحس رحس لا يتوضأ بفصله ، فاصب ذلك
 الماء ، واغسله بالتراب أول مرة ، ثم بالماء مرتين .
 أيضاً متفق عليه .
 وسئل عن «و» بصب الحرد ؟ قال صب عليه ماء مرين
 أيضاً متفق عليه
 وسئل لادم الصادق (ع) عن صب الصبي ؟ قال صب عليه الماء .
 فان كان قد كمل فاعلمه بماء عسلاً . وعلام وخاربة شرع سوء
 أيضاً متفق عليه على شريطة ان لا يكون الرضيع قد أكل طعام
 بعد ، وان يكون للمربية ثوب واحد

تطهير الأبناء والثوب واللبس :

روي عن الإمام الصادق (ع) انه قال : اذا اصاب ثوبك حمر ، أو
 نيل فاعلمه
 ومن عر لا يرق وعمره يكون فيه حمر ، اصبغ ان يكون فيه ماء
 قال : اذا غسل فلا بأس
 ود تنحس الأذى بعير ولوع الكلب والخس ، وصوت الحرد يظهر
 بمجرد ملاقاته لهذه الكثر ، أو بصب الماء عليه مرة واحدة وكذلك
 الثوب ولين دا تحس بعير الثوب وقدنا مرة واحدة ، لأن لإمام
 لم يقيد الغسل بالمرتين أو الثلاث وحده في بعض الروايات عن الإمام (ع) .
 واعلمه ثلاث مرات .

وقال صاحب المذارك : « المعتمد الإجراء » ذرة المرسه للمعن مضمناً ،
لأن الشارع أمر بعمل ما أصابته حسه . ولا مذهب يحقق بدمرة .
أما إجماع الفقهاء على لحسنه فهو متعبد بعد عمله بواحدة .

الفضالة :

المسالة هي الماء المنفصل عن المحل لمعونه . سواء انفصل عنه ،
أم بواسطة المعصر ، وحكمها النجاسة . كانت هي من في و
المعن النجسة ، وإلا فظاهرة .

التحلي :

روى عن النبي (ص) أنه قال : « دحيت محرج فلا يمس
الفضة ، ولا تستدبرها ، ولكن شرب وعرو .
وعن الإمام (ع) : « دحيت ماء صدق (ع) يخرجه عن الأصحاح
ثلاثة أحجار . حدثت حرب ليه من رسول الله (ص) . أما من فلا
يد من عنه »

وعن الإمام (ع) : « دحيت من رسول الله (ص) ان يمسح
برجله يمسح »

« عنه » قد « لا » عن حدك في قصده لأرض فليحذر عن عورته ،
ولا يحل حدك الخيام الا عثرو ، ولا ينظر الرجل الى عورة أخيه ،
ومن تأم به سمع من لب ميث . ولا ينظر المرأة عورة امرأة
يجب ستر العورة عن الناظر المحترم في حال التحلي ، وغيره ، كما يحرم
بصر عورة الغير مماثلاً كان أو غير مماثل ، مسلماً كان أو غير
مسلم . حتى المرأة يحرم عليها ان تنظر عورة ابتها الميرة

وغير ان يعظم الصلة . فلا يستعملها ولا يستندرها بول أو عائط .
ويكره ان يستحي بجمه سرياً ف عن مباشرة الأقدار . لانه شتر ٢
الأكل وما اليه

• ماء المستعمل في تطهير محل البول والعائط يسمى بالاستنجاء ، وهو
ظاهر عن سريته ان لا تعم بالحاجة ، ولا تغسل اليه بحاجة من الخارج ،
ول لا تتعدى الحاجة المحرج تعداً واحداً . وان لا يخرج مع بول ،
أو عائط دم ، وان لا يكون مع الماء اجزاء من عائط
واد مسح بمحج بعد أنحت ثلاثة صخرة زده هذا المسح عن الماء ،
وكذا كفي حرق ودفن وحرق ولا عذر . وعرف من الاحكام
المرتب بالحاجة . على شريطة ان لا يكون من تأكلات المحرمه
ما مودع بول ومخرجه فلا يظهر لا بداهه كمن مر

الأرض :

يظهر انني انزل عن علي حبي به فان كنت للامام بعد ذلك ،
• من اني . مسجد روف سن فده . فرك مررت فيه . وليس علي
حد . فمدني رحلي من بدوته ففان نس تمشي بعد ذلك
أول رسه " فف بي فف لا رأي . ان الارض يظهر بعضها
بعضاً

• وان يعني بعضها على ان الارض يظهر بعض بدم . وليس فقد
تمشي عليها . أو لمسح بها . على شريطة ان تروى عين الحاجة

الشمس :

يظهر انني الشمس . على الامام الباقر ولد لادم لصديق (ع)
كل ما اشرقت عليه الشمس فهو طاهر

وفي رواية أخرى : إذا حطفت الشمس ، فصل عنه ، فإنه يظهر .
 واستدأ أن هاتين الروتين وغيرهما قال لفظه : الشمس تظهر
 الآية ، وما إليها من الأشياء المثبتة ، كأبوت ليوت وحشاش ،
 ولأوتار والاشجار ، وثمرها ما دمت على الشجر ، وسات ، وما
 عنه من حصر قبل انقلاعه من الأرض ، وكذا صروف الخشب في
 الأرض ، كالخوابي ، وألقوا بها الحصر والسفن

الانقلاب :

الربيع من المظاهرات الانقلاب : كالخمر ينقلب حلاً . بعد سن
 الامم اصادق (ع) عن محمد بن عيسى عن رجل حلاً ٢ قال لا بأس
 إذا تحول اسم الخمر فلا بأس به

الاستحالة

يظهر خمس لاسحة . كغيره يستحيل تراً أو ردة . يظهر
 بالاتفاق ، لتغير الموضوع

جسد الحيوان

قال لفظه : إذا أصاب جسد حيوان خمسة ، فإنه يظهر بمجرد
 زوالها عنه ، بدون أية حاجة إلى الماء ، أو غير الماء
 وقال سيد الحكم في المسك : « ويصده فيه البرة القصبية على
 مباشرة الحيوانات المعلوم تدها » حسه ، مع نمو وعدم ورود يظهر
 عليها . وكأنه يوضح الحكم لم يقع مورد للسؤال من المسكن ، وللباب
 من المعصومين »

ومعنى هذا الكلام ان الحيوان إذا أصاب الميتة أو معدنه . أو ما
 إليها من إحساسات . ثم زالت عنه بعد تطهير باده . فإن نعم علم
 اليقين ان الفقهاء والناس أجمعين يشيرون بهذا الحيوان بدون الخطأ .
 وما ذاك إلا لأنه طاهر عندهم بالنسبة . ومن أجل ان الطهارة في عقيدتهم
 من الواضحات لم يسأل سائل الإمام عنها . كما ان الإمام لم يسأل الناس
 من تلقائهم .

الدباغ :

جلد الميتة لا يطهر بالدباغ بالاتفاق .
 هذا منحصراً لأهم الطهورات ، أو حجبها . وقد ذكر السيد صاحب
 العروة الوثقى شيئاً آخر يمكن النقاش فيها ، أو في بعضها من الطهورات ،
 مثل عينة لحلم الطهارة لديه وثوبه وأدواته ، ودهن ثني بعصر لحي ،
 والتبعية ، وما إلى ذلك

الوضوء

قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين المائدة ٦ .
وهو لا يتم ما قرأه والد الإمام الصادق (ع) : لا صلاة إلا بطهورة .
وقال : « الوضوء فريضة » .

وهو الإمام الصادق (ع) قال رسول الله : « افتتاح الصلاة الوضوء »
وتحريمها الكبير . وحملها التسليم .
وقال الأئمة الرضا حفيد الإمام الصادق (ع) : « إنما يدي بالوضوء
ليكون عند طهر » إذا تم من يدي أجزأ عند حاجته إياه . مطيعاً له
فيما أمره ، نقياً من الأدنس والنجاسة مع ما فيه من ذهاب الكسل وطرد
العدس ، وتركبة النفوذ ، ثم قال : « وأما جورنا الصلاة على الميت
بغير وضوء ، لأنه ليس فيها ركوع وسجود ، وأما يجب الوضوء في
الصلاة التي فيها ركوع وسجود »

أسباب الوضوء :

قال الإمام الصادق (ع) : لا يوجب الوضوء إلا من عاتق . أو بول ،

أو ربح تسمع صوته ، أو تشم ريحه
 وهو قد تدم العين ، ولا تدم خبث والأذن ، فهذا يات العين
 والأذن وتعت وجب الوصوء
 وفي رواية ثالثة به قال بقص الوصوء المعتد والبول والريح والمذي
 والنوم حتى يذهب العقل

وفي رواية رابعة : ولا يقص الوصوء إلا حدث وبوم ، وليس
 من شك أن الحدث والخيط والحيض والاستحاضة ونس من الأحداث
 وبالأحوال أن هذه الروايات وغيرها تدل على أن الوصوء يجب من
 العائط والبول والريح والحدث والخيط والاستحاضة ونفس والنوم يعاقب
 على السمع والعقل ، أما في العقل بالسكر والخمر والإغماء موحى
 الوصوء بالإجماع ، لا بالنقص وبعد أن نقل صاحب الوسائل أحاديث
 بواقص الوصوء قال : في أحاديث حصر بواقص تدل على عدم نقص
 الوصوء برؤا العقل ، ولكنه موافق للاحتياط

وبواقص الوصوء هي نفس الأسباب المروجة له ، لأنها تظله وتفسده
 وهي قداما يتبين مع أن حره ح الدود والخصى والدم ولذي والودي والقيء
 والقطة والقيء ، كل ذلك ، وما إليه لا يوجب الوصوء ، ولا بعده
 وبديهة أن الوصوء لا يصح إلا مع الإسلام والسرور والعقل وعدم
 الضرر ، وقيل : يصح من الصبي المميز بناء على صحة عبادته ، وبأي
 الكلام عنها .

الشك والتردد :

من كان على يقين من وصوته ، ثم شك ، هل صبر منه ما يوجب
 عصه وفادته ، أو لا ؟ سمي على يقينه ، ولا يجب أن يتوصأ ثانية ،

يعرف الإمام (ع) أنه على بعض من وصوته ولا يغص النفس أداً
بالشك ، بل ينقصه بعض مثله .

غايات الوضوء :

ان العادة التي من أحسنها يتوضأ لأب سمي عبدة الوضوء . وهي
ما يلي

١ - يجب الوضوء للصلاة واجبة كانت أو مسحوبة ، أي لا تصح
الصلاة بدونه اجزئاً ، وضاً وهو قوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلاة
اغسلوا وجوهكم » وقول الامام : « لا صلاة إلا بطهور » .

٢ - الطواف أيضاً اجزئاً وضاً . وهو حديث : « لطواف في
بيت صلاة » ، وروي علي بن جعفر عن جده الامام الكاظم عن الامام
الصادق (ع) : « عن رجل طاف في بيت » ثم ذكر انه على غير
وضوء ؟ فقال : « يقطع طوافه » ولا يعتد به . . .

٣ - مسح كتفه القرآن . فقد روي عن الامام الصادق (ع) انه
قال لولده اسماعيل : « يا بني اقرأ المصحف فعد اي لست على
وضوء » قال : لا تمس الكتابة ، ومس الورق وقرأ .

وتجدر الإشارة هنا الى ان مسح كتفه القرآن ليس من غايات الوضوء
حقيقة ، بل تنحياً ، ذلك ان هذا المسح ليس واجباً ولا مستحباً
وإذا لم يكن كذلك ، فلا بد ان لا يكون الوضوء من أحده واجباً أو
مستحباً ، لأن الوسيلة لا تحب دون الغاية ، والتابع لا يريد على المسبوق ،
وعلى هذا يكون الوضوء لاجل المسح غير مشروع الشك

اذن ، المراد ان من كان على غير وضوء يحرم عليه ان يمس كتابة
القرآن ، ومن كان متوضئاً لغاية أخرى جاز له ان يمس الكتابة المقتضية .

٤ - يجب الوضوء لاداء الصلاة تيمناً كي يحب الصلاة بمشاه اجراماً
 ونصاً . وهو قول الامام (ع) . ولا بأس ان تؤدد ، وانت على غير
 طهر ، ولا نعم - اي بصلاة - الا وانت على وضوء .
 وذكرنا في أول هذا الفصل ما جاء على لسان الامام الرضا (ع) من
 ان صلاة الخبارة لا يجب الوضوء لها ، إذ لا ركوع فيها ، ولا سجود ،
 فليست هي بصلاة حقيقية ، بل دعاء للميت .

استحباب الوضوء

جاء في كتاب وسائل الشريعة عن الشيخ محمد بن رسول الله (ص) قال : يا أبا أسد ، أكثر من الطهور يرد الله في عمرك . وإن استطعت أن تكون في الليل وسهارة على طهارة هذه من ، فأنت تكون إذا مت على طهارة شهيداً .

وعنه (ص) : « من أحدث ولم يتوضأ ، فقد جفاني »

وعن الإمام الصادق (ع) عن رسول الله (ص) : قال الله تبارك وتعالى . وإن يوتي في الأرض المساجد ، نصي . لأهل السماء ، كما نصي . سحوم لأهل الأرض ، ألا طوبى من كانت مساجد بونه ، ألا طوبى لعد نوصاً في بته . ثم رآني في بيته .

وقال الإمام الصادق (ع) . الوضوء شطر الإيمان .

وتنص هذه الروايات . وما إليها أن الوضوء كما يكون وسيلة إلى غيره . فإنه أيضاً عبادة في نفسه ، وراححة بطبيعته ، وإن تلبس الإنسان أن يتوضأ لا شيء . لا ليكون على طهارة في أي جزء من أجزاء الليل أو النهار .

وعلى هذا يكون الوضوء واحداً بغيره كالصلاة الخمس . والطواف

الواحد. وللذكر ، ويكون مستحياً في نومه ، ولغيره كاصطوات المستحبة ،
والصواف السحب وقت المقهاه يستحب أيضاً للتهدؤ للصلاة قبل
دخول وقتها . ولدخول المسجد ، والمشاهد المشرقة ، ولسمي في الحج ،
ولصلاه الأموات ، وزيارة القصور ، وفراة القرآن ، وللدعاء وقضاء
الحاجة ، ولسجدة الشكر ، ولالأذان ، وللروحين ليه الزفاف ، ولورود
المسافر على أهله ، وعن اليوم ، وقبل مقاربه الحامل ، وقبل ان يجلس
لقاصي في مجلس القضاء .

وأيضاً يستحب تحديد الوصوه لأنه نور عن نور ، وعن الامام (ع)
انه توبة من غير استعمار . وأيضاً يستحب للحائض ان تنوضاً ، ويجلس
في مصلاها تقدر مدة الصلاة ، وللحبيب عمل الصوم والأكل والشرب
والجاء نائبه ، وهل ان يعمل الميت ، وفي ذلك كله رويات عن
أهل البيت (ع) .

شروط الوضوء وكيفية

شروط الوضوء:

قال الامام (ع) فرض لله تعالى الوضوء بأداء الطهارة .
 وشئ عن رحن رعب . وهو يتوضأ . فتقطر قطرة في آتة هل
 يصلح للوضوء منه ؟ قال لا .
 ونقدم انه أمر برفقة لانا بين الدين وقعت الحامسة في احدهما المردد ،
 ووجوب التيمم .
 بشرط في المساء الذي تنوضأ به ان يكون مطلقاً وطاهراً . فإذا
 توضأت بأحدهما جهلاً أو نياً بطل الوضوء
 وأيضاً يشترط فيه ان يكون مباحاً غير معصوم . لأن التصرف
 بالمعصوم مهي عنه في الشريعة . والنهي في العادة يند على الفساد
 ولكن إذا توضأ بالمعصوم جهلاً أو نياً صحيح ، والفرق بين المعصوم
 من جهة ، ولاصلاح ولحامسة من جهة هو الاجماع .
 وأيضاً يشترط ان تكون اعضاء الوضوء طاهرة . كي لا يتنجس
 الماء بمماسه للنجاسة
 وأيضاً يشترط ان لا يكون له في آتة ادخ أو عضة ، وان لا

يكون مستعملاً في رفع الحث ، وإن لا يجمعه الشرع من الوضوء ،
لصدد بلحفه من استعمال الماء . أو لوجوب صرفه بها هو أهم على التحصيل
الآتي في فصل التيمم .

وأيضاً يشترط في صحة الوضوء أن يكون في الوقت فسخة تنبع له
وللصلاة معاً ، بحيث إذا توجهاً أمكنه أن يصلي الصلاة المطلوبة في وقتها
المحدد ، أما لو افترض ضيق الوقت ، بحيث إذا توجهاً وقعت الصلاة ،
أو جزم منها خارج الوقت ، وإذا تيمم وقت الصلاة بكميتها داخل
الوقت وجب التيمم دون الوضوء ، وإن توجهاً ، وخاف هده ، بطل .

وأيضاً يشترط أن مباشر المتوضئ . فعند الوضوء سمعه ، ولا يستعين
بأحد إلا عند العجز والضرورة ، لأن آية الوضوء واحاديثه قد أمرت
بعمل الوجه واليدين ، ومسح الرأس والرجلين . والأمر ظاهر بوجوب
المباشرة ، وممارسة العمل بلا واسطة .

وأيضاً يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ، فبدأ أولاً بعمل الوجه ،
ثم اليد اليمنى ، ثم اليد اليسرى ، ثم مسح الرأس . ثم الرجلين ، فإذا
أحل ، وقدم المؤخر ، أو أخر المقدم جهلاً أو سبأناً أعاد الوضوء إلى
أصله ووضع الشرحي .

وأيضاً يجب الفورية ، بمعنى أن مباشر بالمصو اللاحق بعد الانتهاء
من السابق فوراً ، وبلا فاصل . وهذه الفورية ، هي المعبر عنها في
لسان الفقهاء بالمؤالة . وقالوا يشترط فيها أن لا تحجب الرطوبة عن
أي عضو من أعضاء الوضوء قبل الانتهاء من المجموع ، فهو جف الوجه
قبل الشروع باليمنى ، أو جفت اليمنى قبل الشروع باليسرى ، أو جفت
اليسرى قبل مسح الرأس ، أو جف شيء من ذلك قبل المسح على القدمين
بطل الوضوء .

وتحذر الإشارة إلى أن الجفاف المطلق للوضوء هو انحفاف النشئ من
الفصل الطويل بين عضو وعضو ، ولو فرض أن يجفاف قد نشأ من

لحرفة في يد شوحى . أو من هواه . وما إليه لم يكن و ذلك بأس
وفي جميع هذه شروحاتي ذكرتها رويته عن أهل سب (ع)
معرفة راجح القصة

كيفية الوضوء :

قال الامام ابو جعفر الصادق (ع) : ألا احكي لكم وضوء رسول
الله (ص) ؟

فقال : نعم . فبدأ بحب فيه شيء من ماء ، ووضع يده على يديه ،
ثم حشر عن ذراعيه . وحسن فيه آتفه يميني ، وقال : هكذا اذا
كسبت انكف يدك . ثم عرف يمينه ، فوضعتها على جبهته ، وقال :
بسم الله . وسده عن طرف حبه . ثم شرف يده عن وجهه . وصاهر
حبه مرة واحدة . ثم غسل يده يسرى . فعرف به ملائكة . ووضع
عن يمينه على فؤاده . ثم غسل يده عن يمينه حتى حرك على أطراف
يده . ثم شرف يده ملائكة . وضع عن يمينه يسرى . فأمر
تده عن يمينه . حتى حرك . على طرف أصابعه . ومسح مقدم
رأسه . وظهر راسه . ثم مسح راسه .

ثم مسح راسه ورجل يمينه . فبدأ بحب من الوضوء ثلاث
عزف واحدة بوجه . وثلاث يمين . ووضع يده يمينك فاصبتك ،
وما بقي من يده ثلاث يمين . وثلاث يمين . وثلاث يمين .

بوضوء وحده لا يحقق . ولا يغتسل به : ما لا . ومتحبات
لا حب فيها . لا شكر على من تركها . ونهت لا . من كل
شيء . وهي ما يلي

١ البينة . وحقيقتها اندفاع ولنا عث على العمل . انتهاء مرصاة الله .
 ومثال امره ، وأي دفع آخر . والباس على وجوبها . الوصوه عادة ،
 تماماً كالصوم والصلاة . ولا عادة ملاية حرجاً ووصاً . ومنه قوله
 تعالى . وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين البينة ٥ . وقوله :
 فداعوا الله مخلصين له الدين - عمر ١٤ . وليس من شك ان الوصوه
 من الدين . فوجب ان لا يصح ولا يعمل بدون به الاخلاص
 وى ان الباعث والاحلاص من عمل القلب فقط فلا يجب ليقط باليه ،
 ولا قصد الوجوب او الامتناع ، ولا قصد رفع الحدث أو استباحة
 الدخول في الصلاة ، لا يجب شيء من ذلك ، ولا من غيره إلا وجه
 الله وكفى .

ولو توصاً انسان بوجه الله تعالى ، ولكن في الوقت نفسه اعلمه ان
 يراه الناس محسناً للوصوه فعلاً للخير صح الوصوه بالاتفاق . لكن مثل
 هذا يجتمع مع فعل الخير لوجه الخير . ولقد مثل الامام أبو حمزة
 الصادق (ع) عن رجل يعمل الشيء من الخير ، يراه انسان ، فسره
 ذلك ؟ قال : لا بأس ما من احد الا وهو يحب ان يظهر له في
 الناس الخير . اذ لم يصح ذلك لذلك ، أي لم يعمل من اجل الناس
 فقط . وبكيفية ان عمله من اجل الناس . لا من اجل الله شيء .
 وسروره بان يكون من اجل الخير عند الله وليس شيء آخر .

ولو شك في به نوى الوصوه . ولا ؟ فان كان لم يرتب يتوصاً
 استأنف من جديد ، وان كان قد انتهى منه مضي . ولم يلتفت

٢ غسل الوجه مرة واحدة . أي إسناده الماء عليه . وحده من
 منابت شعر الرأس ان اللحية طويلاً . وما دارت عليه لاهم والوسطى
 عرضاً ، أي من الاذن الى الاذن

ودهم أكثر الفقهاء ان وجوب الاستداء في غسل الوجه من اعلاه .

فمن شأ من المفضل أو بسط لم يصح . وهذا من قبوه بالحرف
بحسب أن يقل من أعلى الوجه إلى الدفن ، وأما غسل منكوساً لم يجزه .
وبالاحتمال أن الأمر بغسل الوجه مطلق . ولا يصح عن وجوب الاستثناء
لأعلى . وحصل الاستثناء بالغسل كيف اتفق ، ما انتداه الإمام بالأعلى
منه ما يدل عليه الجواز والشرعية ، لا الحصر والتعيين .

وأيضا كذا يجب غسل ما تحت منحية . ولا ما طل من شعرها ،
ومن شعرها . والحاجب . وغير بعيد أن يكون السر لعدم وجوب
غسله . من شأه مع كثافة اللحية هو أن البشرة ، والحال هذه ،
غير من . لا من الظواهر ، وربما أوما إلى هذا قول الإمام
في (٤) . ما أحاط به نشر فليس على تعدد أن يطسوه ، ولا
أن يحتو . ولكن يجري عليه .

٣ غسل يدين مرة واحدة . مقدماً يميني على يسرى وجوباً .
وحتى من صرف لأصابع أو المرفعين ، والمرفق هو لمفصل بين المص
والساعد . ويدخل فيها ما تحت عنقه . وتخصر الإشارة هنا من الشبهة
أحو شسده غسل من مرفق . وأظنوا سكس . في الاستثناء من
صرف لأصابع . أما أنه مدغم الأربعة . فقد أحاطه الغسل كيف
اتفق ، ولم يوجبوا البداية من المرفق ، ولا من الأصابع

وعلى ما ورد عن شمس . بأن الله سبحانه وتعالى . وعملوا وجوهكم
أنكم أن المرفق ، وأصابعكم لأنه لا انتهاء من المرفق ، ولا لاسه به .
ولا من من حوز الأمر . من أين . من هذه يعني .
وأحد عن هذا من حيث حاله . ها ليست للاستثناء . لأنها
لا تدل عليه لا بد وحدث من ، وأنه عن الاستثناء في طرف الآخر ،
كقوله من حيث من البتة من فوق ، والمفروض عدم وجود من
في الآية الكريمة ، فلا بد أن تكون ، أي ، معنى مع . أي ، غسل
المرفق مع أيديكم

وحي لا شك ان هذا لم يألُف ، وكلام لا محصل به . وتصحيح
 ان « الى » باقية عن صهرها . وانما تدل على الانتهاء ، ولو لم تكن
 « من » طرف الآخر . وانما تحدد للعصو المصول ، وهو اليد ، لا
 تحديد « من » . و « كانت لتحديد العمل لوحده تعين لانداء من
 الأصابع . ولا مثال به . حتى سنة . وهم ذهبوا جميعاً الى التحير
 بين يدية من المرفق . أو من طرف الأصابع

وهذا سؤال يفرص نفسه . وهو يد . كانت « اي » في الآية تحديداً
 للمصوب لا للعمل . وان الذي دلت عليه الآية هو وجوب غسل
 هذه العصور الخاصة كيف تعرف من أي شيء استند الشيعة لوجوب الانتهاء
 من المرفق ؟ وبكيفية ان الاشكال السابق بقى قائماً ما دامت الآية لا
 تدل على وجوب البداية من الأصابع . ولا من المرفق .

الجواب

أجل . ان الآية احسية عن ذلك . ولكن الشيعة قد استندوا الى
 دليل آخر لوجوب بداية من المرفق . وهو الإجماع ، وروايات عن
 أهل البيت (ع) .

مرة واحدة :

وأوحنا في كل من غسل الوجه واليدين مرة واحدة لقول الامام
 الصادق (ع) : « لوصوه واحدة فرس ، واثنان لا يؤجر ، والثالثة بدعة » ،
 أي ان من يأتي بالثالثة يقصد انها من الوصوه فقد شرع واندم ، وكل
 بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار . ومن يأتي بها دون هذا المقصد
 فلا اثم عليه . ولكن يبطل وصوه . ولا يسوع له ان يسمح سلة الثالثة
 رأسه وتقديمه

٤ مسح الرأس - قال الامام الصادق (ع) : مسح الرأس على
مقدمته .

وقال : لا بأس بمسح الوضوء مقلداً ومديراً أي منكوساً وغير
منكوس . وقال : ان سببت مسح رأسك فامسح عنه وعلى رجليك
من ثمة وضوئك . فان لم يكن بقي في يديك من يدوء وضوئك شيء ،
فحد ما بقي في لحيته . وامسح به رأسك . ورجليك . وان لم يكن
لك لحية فحد من حاجتك واشد عيك ، وامسح به رأسك ، ورجليك ،
فان لم يبق من ثمة وضوئك شيء أعدت للوضوء .

وسئل عن رجل يمسح رأسه باصبعه الأخرى ذلك ؟ قال نعم
ويختص القدماء هذه الروايات . وما إليها فقلهم يكفي من مسح
الرأس ما يسمى به مسحاً ، والسندوب مقدار ثلاث أصابع عرساً . ويختص
المسح بمقدم الرأس ، ويجب ان يكون يدوء الوضوء . لا بماء جديد ،
ولو جف ما على يديه أحد من لحيته واشعار عيه ، فان لم يبق أحد ،
ويجوز للمسح منكوساً .

٥ - مسح الرجلين من رؤوس الأصابع الى الكعبين ، وهما قبتا
القدم . أي يعطون التتاء في وسطه . ولأنصل المسح الى حد الساق
المتصل بظهر القدم على النحو الشائع المعروف .

والذي ثبت في النص والاجماع هو ما ثبت في مسح الرأس من
الاكتفاء بالأصابع الى الكعبين . أو العكس . وكيفية ان الشيعة يوجبون
الابتداء من الأعلى في مسح دون مسح . ولفرق حذر اهل البيت (ع)
والأصابع ابتداء من الأعلى . ومسح ظاهر قدم اليمنى بطن اليد اليمنى ،
وضاهر قدم اليسرى بطن اليد اليسرى . ويجوز مسحها معاً ودفعاً واحدة .
ولا يجوز تقديم اليسرى على اليمنى .

في البيت والشمعة -

هذه حقائق مذكورة من قبل واشيعها في تفسير الآية ٦ من سورة
الاحقاف اي يا ايها الذين آمنوا صلوا فعصلوا وحوكموا وابدعكم
في كل امر ذي نفع اليكم وادبوا انفسكم في كل امر ذي ضرر اليكم

فإن نسبة حب على لأجل أنها منصوبة على الأيدي ، عن
القراءتين ، من قراءة الصب موضح ، إذ الأيدي منصوبة لفظاً
وعملًا ، وأما على قراءة الجبر فللمجوز ، والانعاب أي في الرؤوس مجرورة ،
والأجل مجرورة ، فحرب علاقته مجرورة ، فأما كهو فمغرب
و جبر صب حرب ، مع أنهم أن حرب حب رفعه ، لأنه منصبة
للمجوز ، لا للصب ، ولكنه خفض لمجاورته للصب

فإن نسبة حب على لأجل أنها منصوبة على الأيدي ، عن
القراءتين ، من قراءة الصب موضح ، إذ الأيدي منصوبة لفظاً
وعملًا ، وأما على قراءة الجبر فللمجوز ، والانعاب أي في الرؤوس مجرورة ،
والأجل مجرورة ، فحرب علاقته مجرورة ، فأما كهو فمغرب
و جبر صب حرب ، مع أنهم أن حرب حب رفعه ، لأنه منصبة
للمجوز ، لا للصب ، ولكنه خفض لمجاورته للصب

وقال الشيخ: يجب مسح الأرحل ، لأنها معطوفة على الرؤوس ،
أما عن قراءة آخر مواضع إد الرؤوس بحرورة بالاء ، وإنما على
قراءة النصب لمعطوفة على محل لرؤوس ، لأن كل بحرور معطاً منصوب محلاً
ثم قال: لشيعة أن يخط على كسبي لا بحرور كسريين

الأول انه خلاف السلاعة ، بوجود حاصل بين الأيدي والأرجل ، وهو قوله تعالى : « وامنحوا برؤسكم » ، ولو كانت الأرجل معطوفة على الأيدي لقال : « وأيديكم أي المرافق ورجلكم أي الكعبي » ، ولم يحصل بين الأيدي والأرجل بالمشح .

الثاني ان العطف على الأبدى يستدعي - يكون لكل قراءة معنى
معتبر بالآخر - ان يكون المعنى على قراءة النصب العمل ، وعلى قراءة
الحر اسبح وهذا تعالاف العطف على الرؤوس فان المعنى يكون واحداً
على كنتا القراءتين . هذا ، ان انحر للجوار والانتاع رديء لم يرد
في كلام الله اطلاقاً .

سجن الوضوء :

ذكر الفقهاء مسألاً للوضوء مستنداً في رواياتهم ليت (ع) . منها
التسمية وقراءة الدعاء المأثور ، ونسوك ، والمضمضة ثلاثاً ، والاستنشاق
ثلاثاً ، ومن بدأ برجل يظهر اليد في غسل ، والمرء بالساق ، إلى
غير ذلك مما جاء في كتب الفقه فليراجعها من أراد

امطام الوضوء

قاعدة الفراغ ، وقاعدة التجاوز :

قال الامام لصادق (ع) إذا شككت في شيء من الوضوء ، وقد دخلت في غيره - أي في غير الوضوء - شككت ليس بشيء ، أي الشك إذا كنت في شيء لم نحره .
وسئل عن رجل يشك بعد ما يتوضأ قال : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك .

وقال زرارة سألت الامام الصادق (ع) عن رجل شك في الأذن ، وقد دخل في الإقامة ؟

قال : يمضي ،

قلت : شك في الأذان والإقامة ، وقد كبر ؟

قال : يمضي

قلت : شك في التكبير ، وقد قرأ ؟

قال : يمضي

قلت : شك في القراءة ، وقد ركع ؟

قال : يمضي

قلت : شك في الركوع ، وقد سجد ؟

وربما يعصي على صلاته . يا رزاه إذا حرحت من شيء . ثم
دحت في غيره فشكك لس شيء .

ان في الفقه فوجد عامه استخرجها الفقهاء من الصلوات الشرعية ،
او من اصول الفقه انقطعه او من المبررات العمية ، وقد استلوا
من الصلوات المتقدم قاعدتين ، اصلوا على احدهما قاعدة الفراغ ، وعلى
الثانية قاعدة التجاوز .

وكل من القاعدتين موردها شك ، وتفرق بينهما ان مورد قاعدة
الفراغ الشك في صحة العمل بعد الفراغ منه . والدخول في شيء آخر ،
كما لو شك الانسان في صحة الوضوء بعد ان باشر بالصلاة ، او في
صحة الصلاة بعد ان انتهى منها ، وصرف النظر ، او في صحة الصيام
بعد انتهاء رمضان ، او صحة الحج بعد الفراغ منه ، او بعد البيع
او الاجرة او غيره بعد احرائه وقاعدة الفراغ مسلمة عند لكل ،
معمول بها في جميع ابواب الفقه . وفي أي من الأعمال دور استشه
لوضوء او غسل او تيمم او غير ذلك

اما قاعدة التجاوز فيجوز موردها بالشك في حرمة من أحرأ العمل
حين المباشرة . ومن الانتهاء من مجموع العمل . كما لو شك في انه
هل غسل ذراعيه . وهو ما رتب قاعداً على وضوئه ، او شك في انه
قرأ سورة اولاً ، وهو بعد في الصلاة ، وقبل ان يسلم

وافق الفقهاء قولاً واحداً على ان قاعدة التجاوز تجري في الصلاة
عملاً غير رزاه المتقدم وشك في التكبير وقد قرأ الف .

وأيضاً . يقولوا قولاً واحداً على انها لا تجري في الوضوء عملاً بما
تقدم . ويقول الامام ابي جعفر الصادق (ع) : إذا كنت قاعداً على
وضوئك ، فلم تدبر اعلت ذراعيك أم لا ؟ فاعد عليها ، وعلى جميع
ما شككت فيه .

واحتلوا في قاعدة التجاور . هل تحري في الفصل والتيمم أو لا ؟
 وهم في ذلك قولان . أحدهما أنها لا تحري فيها ، تماماً كالوضوء ،
 وبكلمة أن قاعدة التجاور لا تحري إطلاقاً في الطهارة الثلاث للوضوء ،
 والفصل ، والتيمم .

القول الثاني أنها تحري في الفصل ولتيمم ، ويختص عدم العمل بها
 بالوضوء فقط ، ونحس على هذا القول ، أحداً بعموم كل شيء شك
 فيه مما جاوره ، ودخل في غيره فليخص عليه ، الشك للشك في حره
 العمل ، ولصحة العمل بمجموعه ، حرج الوضوء بالنظر . فيسمى غيره
 مشمولاً للعموم .

الشك والتردد :

إذا كان عني يقين من الوضوء ، وبعد أمد شك في أنه هل أحدث
 أو لا ؟ بي على بقاء الوضوء إجماعاً ونصاً ، وهو قول الإمام (ع)
 وليس لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً ،
 وإذا شك في أنه هل توضأ أو لا ؟ بي على بقاء الحدث وعدم
 الوضوء ، لنفس الدليل

ولو افترض أنه بعد أن شك في الوضوء ، ولم يتوضأ دهن عن نفسه ،
 وصلى كانت صلاته فاسدة ، لأنها من غير وضوء
 وإذا لم يشك أبداً هل الصلاة لا في الوضوء ، ولا في الحدث ، ثم
 صلى ، وبعد أن أدى الصلاة حصل له الشك في أن صلاته هذه هل
 كانت عني وضوء ، أو لا ؟ فصلاته صحيحة لقاعدة الفراغ ، ولكن
 عليه أن يتوضأ للصلاة الثانية ، لأن الاصل بقاء الحدث وعدم الوضوء .
 ورب قائل : كيف أمكن الجمع بين الحكم بصحة الصلاة ، وبين
 الحكم بعدم الوضوء ، مع العلم بأنه لا صلاة إلا بطهور ، وإن صحة

الصلاة تستدعي وجود الوضوء. كما أن عدم الوضوء يستدعي فساد الصلاة.
 وجوبه على هذا - الثاني والثالث - إنما يخص إذا توارد لأحدهما
 وأبطل على موضوع واحد. أما مع تعدد الموضوع فلا. وموضوع
 وعدة بمراعاه هو الشك في صحة الصلاة. وموضوع حل الاستصحاب
 هو الشك في صدور الوضوء. وإذا اختلف الموضوع اربع الثاني
 هذا، إذ أن لم يحكم بصحة الصلاة. وعدم الوضوء في الواقع،
 بنسب الظاهر فقط. والتحكيم بين الأحكام الظاهرية. أو بين آثارها
 غير حيز - كما قيل -.

وإذا علم أنه قد توصل قطعاً، وأنه قد احدث قطعاً. ولكنه لم
 يدرك هل كان الوضوء متأخراً. كي يكون الآن على وضوء. أو
 كان احدث متأخراً عن الوضوء. كي يكون محدثاً. فإذا بصع ؟

الجواب :

قد أكثر الفقهاء، وخصوصاً المتقدمين منهم. أنه في حكم المحدث،
 وإن عيبه أن يتوصل إذا أراد الصلاة - كما فعل صاحب المدارك - لأن
 الله سبحانه قد أمر بالوضوء، ولا بد من امتثال أمره، وإحراز الوضوء
 أما بالوحدان، وما باستصحاب الوضوء السلم عن معارضة استصحاب
 الحديث، وهنا بعبارة أحدهما بالوضوء والثاني بالحديث، فاستصحاب
 كل معارض باستصحاب الآخر، فيناقضان. وقد لم يشك الوضوء
 بالأصل، ولا بالوحدان. كما هو المفروض يكون هذا الشك يحكم
 المحدث.

كثرة الشك :

مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل يشك كثيراً في صلاته فقال فما
 قد كان. وإن الشيطان حيث معتاد لما عود، فبعض احكم في الوهم.

أي لا يعني ما يومهم وانث وهو عام للشك في الصلاة وغيرها
 والأحاديث كثيرة عن النبي وأهل بيته (ص) أن كثرة الشك من شيطان .
 هذا ، أو أن عناية كثرة الشك مشقة وحر ، ولا حرج في الشريعة .
 ومن هنا جاءت القاعدة المتفق عليها المعروفة : لا شك بكثير الشك .
 وعليها إذا شك من يكفر شكه في حظه من أفعال الرصوة ، وهو يتوصلاً
 بمضي ، ولا يلغى .

الخيائر

مثل الامام الصادق (ع) عن رجل ينكسر ساعده ، أو موضع من مواضع الوضوء ، فلا يقدر ان يغسله رجل اخر ، كيف يصنع ؟ قال . إذا أراد أن يتوضأ ، فيصنع إناء فيه ماء ، ويضع موضع الخمر في الماء ، حتى يصل الماء الى جنده ، وقد احترأ ذلك من غير أن يحبه . وسئل عن رجل تكون له القرحة في ذراعه ، أو نحو ذلك من موضع الوضوء ، فيعصها بالقرحة ، ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ ، فقال إذا كان يؤديه الماء فيمسح على القرحة ، وإن كان لا يؤديه الماء فليترع القرحة ، ثم يغسلها - أي القرحة - .
وسأله هذا الراوي عن الجرح كيف يصنع به في غيبه ؟ فقال له اغسل ما حوله .

الخبرة في عرف الناس رباط يشد على العظم المكسور ، وعند فقهاء ما يوضع على العضو المريض مكسوراً كان ، أو غير مكسور .
وحوار المسح على الخبرة وعدمه يرتبط بخوف الضرر وعدمه ، فإذا لم يخف الضرر من تركها تركها عن الجرح ، وعمل العضو إن كان واجب لغسل ، ومسحه إن كان واجب للمسح . وإذا خاف الضرر من تركها

وجب المسح عليها ، عن شرطه ان لا يتجاوز الرباط موضع النداء إلا بقدر الاستدراك على العضو ، ثم يعمل أو يمسح بقية الآخر ، ويشرع على ذلك ما يلي

١ - إذا كانت الجبيرة على جميع يده أو أكثره أو على عضو الوضوء بكاملها تعين التيمم ، لقوله تعالى : « وَاِنْ كُنْتُمْ مَرْضًى أَوْ عَلٰى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْمَاءِ أَوْ لَمْ يَجِدْهُ فَإِنَّكُمْ عَلَيْهِمْ مُّصْرِفٌ » ، لأن أدلة مسح عن حبرة مصرفة عن مثل هذا وإذا كانت مصنوعة لعضو واحد فقط من أعضاء العمل أو المسح اكتفى بالمسح عليها ، ولا يجب التيمم

٢ - إذا كانت الحبرة على العضو الذي يجب عنه ، وأمكن وصول الماء إلى الشرة بتكرار الصب عليه ، أو بغمس العضو في الماء ، حتى يصل إلى الشرة دون أن تنصرف الخرج ، ودون أن يتشخص الماء ، إذا أمكن ذلك وجب ، والا مسح على الجبيرة

٣ - المخرج المكشوف إذا أصر به الماء بوضع عليه حرقه ظاهرة ، ومسح عليها

٤ - يجوز أن تكون الحبرة من الحرر ، وما إليه مما لا يجوز بصلاته فيه ، ما عدا المعصوب ، عن شرطه أن يكون صافها ظاهراً ، لجواز المسح عليه واستدل السيد الحكيم في المستند عن ، جاء في هذه الفقرة بقوله : « هذا لا شك فيه ، وإطلاق أدلة الخبره نصه » .

٥ - إذا كان العضو صحيحاً ، وعينه حاشه لا يمكن إزالته يجب تعين التيمم ، ولا يجري عنه حكم حبرة لأنها تختص في عضو المريض ويحذر التشبه إن أن المراد بـ «عضو الصحيح» لشخص هو العضو الذي يجب عليه أو مسحه ، أم إذا كان في مكان آخر كسافه أو ظهره ، وما إليه فيجب الوضوء ، ولا يجوز التيمم .

٦ - إذا ارتفع عذر صاحب الخبيرة فلا يجب عليه ان يعيد الصلاة ، حتى مع بقاء الوقت وسعته ، خاصة إذا صلى ، ولا أمل له في شفاء الجرح وبرئه قبل ان يذهب وقت الصلاة .

٧ - إذا توضأ ، ومسح على الخبيرة ، ثم طاب الجرح ، وارتفع العذر ، ولم ينتقص هذا الوضوء بحدث من الأحداث ، فهل له ان يدخل في الصلاة بهذا الوضوء الاضطراري ، أو لا ؟

الجواب :

لا ، وعليه ان يتوضأ ثانية وضوءاً تاماً ، لأن الذي يرفع الحدث هو الوضوء اتم الكامل ، اما الوضوء الناقص لضرورة ملحة فانه مجرد صدر ببيع الدخول في الصلاة ، وبديهة ان الضرورة تقدر بقدرها ، والاعداد يختصر فيها على موردتها ، والمفروض ارتفاع العذر ، فيرتفع معه اثره .

٨ - إذا اعتقد صاحب الخبيرة ان الماء مصر ، وجرى على وفق اعتقاده ، ومسح على الخبيرة ، ثم تبين انه لا ضرر أبداً في الواقع من نزع الخبيرة عن الجرح وعمله أو مسحه ، فهل يكون الوضوء صحيحاً أو فاسداً ؟

مسألة ثانية عكس الأولى ، وهي إذا اعتقد عدم الضرر من مراح الخبيرة ، ووضع الماء على الجرح ، فجرى على وفق الاعتقاد ، ونزع الخبيرة ، وعمل أو مسح ، ثم تبين وجود الضرر واقعاً ؟ فهل يكون الوضوء صحيحاً أو فاسداً ؟

الجواب :

ذهب قوم الى مااد الوضوء ، في المسألتين ، لأن المعول على الواقع ، لا على الاعتقاد ، والمفروض ان الأول مسح الخبيرة ، مع عدم ضرر

البحر من الماء . والثاني أوصل الماء للبحر ، مع تصرره به .
 وقال قائل بل المول على الاعتقاد ، لا على الواقع
 ونحن صد هذا القائل ، ولصاعه العسية مع الدين ذهبوا إلى عساد
 الوصوه ، لأن التكاليف الشرعية تتجه إلى الموضوعات الواقعية بما هي ،
 والتضيد بالاعتقاد ، أو بعبره ندرج أن دليل . ولا دليل هنا
 وقال الشيخ الحمدي في مقصود رحمه الله : إن غاية الاشكال ،
 تحتاج أن مراد تنع وبأس . والاحباط لا ينبغي بركة .

الشك في الحاجب :

إذا شككت هل على عصب من أعضاء العمل أو الملح حاجب
 يمنع من وصول الماء فإذا تصنع ؟

الجواب :

يجب أن نألف في الاحتياط ، حتى تعلم عم يقين بوصول الماء إلى
 المحل الواجب . لأن العلم بشمل الدماء يستدعي تعلم مراعاة . أو كى
 عبر الفقهاء الأشعار التي يوجب الفراغ لبقية ، وهذه قاعدة عامة
 تصطرد في جميع أبواب الفقه دون استثناء ، ومماها أنك إذا علمت
 يقيناً بأن هذا شيء قد وجب عليك ، وأنت مسؤول عنه فلو أنك
 علمت هذا بلزم عقل ، وهو أن تعلم يقيناً أيضاً أنك قد أدبته كاملاً ،
 ونحرت من المسؤولية بعمل - مثلاً - إذا علمت أنك مطلوب برب
 درهم ، ثم احتمت أو طلت أنك قد وحيث فطنت هذا ليس بشيء ،
 بل عليك أن تعلم يقيناً أنك قد وحيث . نعماً كما علمت أنك قد استندت ،
 لأن العلم لا يزيله إلا العلم .

أجل ، لو احتملت ، أو طلت أنك استندت منه فلا شيء عليك

المسحوس والمبطون :

مثل الامام انصادق عن الرجل ينظر منه البول ، ولا يقدر على حمله ١ قال : إذا لم يقدر على حمله فافقه أولى بالمدر ، يحمل خربطة ، أي وعاء من جلد ، أو من غيره يشده على الذكر .
ومثل عن رجل وجد عمرأ في بطنه ، أو أدى ، أو عصراً من بول ، وهو في الصلاة المكتوبة في الركعة الأولى ، أو الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة ٢ فقد إذا أحسنه شيء من ذلك ، فلا بأس ان يخرج حاجته تلك ، فيتوضأ . ثم يصرف ان الصلاة التي كان يصلي ، فهي على صلاته من الموضع الذي خرج منه حاجته ، ما لم يتفص الصلاة بكلام وقد الامام السجدة أبو جعفر انصادق (ع) صاحب العنق العاك يتوضأ . ثم يرجع في صلاته ، فيتم ما بقي

الشفاء :

المسحوس من به داء السمس ، وهو الذي لا يتمك معه البول : والمبطون من به داء البول ، وهو الذي لا يتمك معه الماء . وإذا أمكن ان يمر بكن من المسحوس والمبطون فترة من الزمن تنفع للوضوء والصلاة معاً وجب ان لا يعوت هذه الفترة ، بل يقسمها لاداء الوضوء والصلاة على وجهها
وهذا لم يمكن ذلك ، وكان لا بد ان يحدث في أثناء الصلاة ، من أمكن ان يصعب له على حمله . وهو يصلي ، حتى إذا دهمه الحدث من البول أو العائط استطاع ان يترك الصلاة ، ويتوضأ ، وهو مستقبل القبلة بدون حرج ومشقة ، ودون ان يتكلم أو بأي مما يبطل الصلاة ، ثم يرجع الى صلاته ، وسي على ما سبق منها ، ويكمل

وإذا لم يستطع ذلك لمكان العسر واخرج توصياً وصوياً واحداً لكل صلاة ، وسمح عما يباحثه في أثناءها من الحدث ، لأن الله سبحانه أودى بالعذر كما قال الامام (ع) ولا يجوز له ان يجمع بين صلاتين في وضوء واحد .

وتساءل : من أين أتى الفقهاء بها الحكم ، وهو عدم حوار صلاتين بوصوء واحد ، وعلى أي شيء استدلوا مع العلم بأنه لا غير ولا أثر له في كلام أهل البيت (ع) ؟

الجواب :

من المعلوم بالدخلة ان العمود الذي دلت عليه النصوص إنما يشمل العقود عن الحدث في أثناء الصلاة ، أما الحدث الكائن بين الصلاتين ، فلا يشمل العقود .

غسل الجنابة

الأصناف في الشريعة الإسلامية . منها واحدة ومنها منجبة ، والواحدة على ستة أقسام غسل الجنابة ، وخبث ، والاستحاضة ، والسفاس ، الميت ، ومس الميت بعد برده وقبل تطهيره .

الجنابة :

قال تعالى : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » المائدة ٥ .
وقال الإمام الصادق غسل الجنابة واجب وقال من ترك شعرة متعمداً لم يزلها من الجنابة فهو في النار
وسئل : متى يجب الغسل على الرجل والمرأة ؟ قال إذا ادخله وجه الغسل والمهر والرحم وعن حميد بن أسلم الرضا (ع) ، إذا التقى اختناك وجب الغسل
وسئل عن المصحف هل عليه غسل ؟ قال نعم إذا أقر
وسئل عن المرأة ترى ما يرى الرجل ؟ قال . إن أدرت فعبها الغسل ، وإن لم تتزل قلبه عليها الغسل .

الفقهاء

كل دسك محل وفاق واحجاع ، بل هو ضرورة ديبية ، حيث لم
يخلف اثنان قديماً وحديثاً في ان احبابة سب للصل ، وانها تتحقق
بأمرين : إدخال الخشعة ، وإبرال المني المعلوم كيف اتفق ، متدهماً او
متثاقلاً ، شهوة او بغيرها ، في يوم او في نقطة . وهذا صور كثيراً
ما تقع :

صور :

١ - **اسماء** : ن من رأى في المنام انه جامع ، وحين استيقظ لم يجد
انثراً فلا غسل عليه ، فقد سئل الامام الصادق (ع) عن رجل يرى في
المنام ، حتى يجد شهوة ، وهو يرى انه قد احتلم ، فاد استيقظ م
يرى في ثوبه الماء ، ولا في حسده ؟ قال : ليس عليه غسل . ان
علياً (ع) كان يقول : انما الغسل من الماء الاكبر . فاد رأى في
منامه ، ولم ير الماء فليس عليه غسل .
٢ - **واسماء** : اذا خرج من لرحل مهي ، واعتسل من احبابة ، وبعد
الغسل رأى رطوبة لا يعلم من هي مهي سي أو لا ؟ . فهل يجب عليه
ان يعيد الغسل ثانية ؟

الجواب

اد كان قد مات قبل ان يعتسل فلا شيء عليه ، ولا أعاد الغسل ،
هذا بالقياس الى الرجل ، اما المرأة فلا تعيد الغسل بدأ ، سواء أركب
فعل الغسل أو لا .
والدليل ان سائلاً سأل الامام الصادق (ع) عن رجل احب فاعسل
قل ان يقول ، فخرج منه شيء ؟ . قال : يعيد الغسل . قال السائل

فالمراة يجرح منها شيء بعد العسل ٢ قال لا تعيد وجب استعسر
السائل عن الفرق بينهما أحانه لامة (ع) بأن ما يجرح من مراة إما
هو من ماء الرجل

و منها ، اذا جرح من لرجل ، صوته دون ان يجمع ، ولم يدر
هل هي مني ؟ او لا ؟ . فافا عليه ؟

الجواب

اذا جمعت هذه الرطوبة الاوصاف الثلاثة شهوة والدفع ومتور
عليه ان يغسل ، والا فلا

والدليل قول الامام الصادق (ع) اذا حذمت شهوة ودفع وفر
مخروجه فعليه العسل ، و كذا في ما هو شيء لم يجد له فترة ولا
شهوة فلا بأس

و منها ، د جرح من غير المكبر بعد وجب العسل ،
لان ظاهر النص شامل له .

و منها ، اذا رأى على ثوبه ميا ، وشك من هوسه ومن
غيره ؟ . فلا يجب الغسل استصحاباً للطهارة .

و اذا اغتسل من الحصة ، وبعد ذلك تأمد رأى على ثوبه حانة ،
وشك هل تحدث بعد العسل . و بها نفس الحصة التي غتسل منها
فلا يجب العسل ، لان الاول غسل منها قطعاً والثانية مشكوكه ، فسعى
بالأصل ، حتى يثبت العكس

و منها ، ان نساء وحدا قد استعمله اثاب بساب ، ثم صهر
عنه شيء هو من أحدهم قطعاً ، ولكن لا يعرفه بعينه ، فهل يجب
عليها الغسل ؟ .

الجواب :

لا ، لأن لكن واحد ان يستحب تطهره في حق نفسه ، مادام

لا يرتبط تكليف أحدهما الشرعي بتكليف الآخر ، ولو حصل الارتباط بين التكليفين نحو من لا يحل له أن يتأخر الآخر لكس المسجد ، لأنه لا يجوز لأحدهما أن يتأخر الآخر لكس المسجد ، لأنه وإحداً هذه ، يكون واحداً من اثنين إما مباشراً لدخول المسجد ، وإما مساً للدخول فيه ، وكل من المباشرة والتسبب محرم .

وأيضاً لا يجوز أن يعتدي أحدهما في الصلاة بالآخر ، للعم بأن الحب الإمام أو المأموم ، وإذا ترددت أحده من ثلاثة حار أن يكون أحدهم إماماً للآخر ، إذ من الحار أن يكون الحب هو المأموم الكث ، وحيث لا يحصل العلم لكل واحد بفساد صلاته .

غايات العمل :

قال تعالى : والله يحب المتطهرين - ١٠٩ التوبة . وقال الإمام الصادق (ع) : كانت المجرى لا تغتسل من الجنابة ، والعرب تغتسل ، والاعمال من شرائع الجنة .
وسئل عن الحب بحسب ، ثم يريد لوم ؟ أن أحب أن يتوضأ فيعمل ، والعمل أحب إليّ .

نرى هذه النصوص ، وما إليها عن أن العمل راجع في نفسه ، وأن للحب أن يعتزل انتفاء مرصدة لله من شيء ، ودون أن يقصد أية عاية من العايات ، وأيضاً يكون العمل مستحاً للعايات المستحقة ، وواحداً عاية واحدة ، كالصلوات خمس ، والطواف والتواجب

الصوم والجنابة :

سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل احتلم في الليل ، أو أصاب من أهله ، ثم نام متعمداً في شهر رمضان ، حتى أصبح ؟ قال : يتم صومه ثم يقصبه

وايضاً سئل عن مثل ذلك ٢ قال يعتق قسة ، او يصوم شهرين متتابعين ، او يطعم مائة مسكياً .
وايضاً سئل عن رجل يقضي شهر رمضان ، فيحب من اول اسبيل .
ولا يفترق ، حتى يحج آخر الليل ، وهو يرى ، حجر قد صنع ٤ .
قال : لا يصوم ذلك اليوم ، ويصوم غيره .
وايضاً سئل عن رجل حب في شهر رمضان . فسي ان يعتق .
حتى خرج شهر رمضان ٤ قال عنه - يقضي صلاة واتمام

الفقهاء :

وانتدأ ان هذه النصوص اجمع مهملة على وجوب حمل من حادة لصام شهر رمضان . ومعدته . وان من بعد هذه على حدة في شهر اسرك فعليه بقضاء وكفارة . واما بعد هذه فلا حمل منه . اما الباسي فلا شيء عليه سوى القضاء . ومثله الجاهل ما من صام متحدياً مع ان يعتمد البقاء على الجحاة . لان ربه قال لئلا م يصدى (ع) حربي عن التصوع . وعن صوم هذه الثلاثة ايام اذا اجبت من ور الليل واعلم اني اجنيت ، فانام متعمداً . حتى يطعم الصحر ، اصد . او لا أصوم ٤ قال له صم

ما يحرم على الجنب

سئل الامام ابو جعفر الصادق (ع) عن الجنب واحتاض ، هل يبرأ ان من القرآن شيئاً ٤ قال : نعم . ما شاء الا المسجد ١

١ - روى (ع) ما بعده السور التي يحوي من آية السجدة ، وعند السجود عند سجودها ، وهي اربع سور : اقرأ باسم ربك ، والنجم ، وحج السجدة ، ولقياد

ويذكر أن الله على كل حال .

وسئل الإمام الصادق (ع) عن نساء وخنس وحب . هل يقرأون القرآن ؟ قال : يقرأون ما شاء . وفي رواية ثانية يقرأون سبع آيات ، وثالثة وسبعين آية ١

وقال : لا يمس الجنب طرفاً ولا ديناراً عليه اسم الله
وقال : الحب لا يجلس في المسجد . ولكن يجربه إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة

وقال : الحب والخائن يتناولان من المسجد السبع . يكون فيه . ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً .

الفقهاء

هذه النصوص تدل على العمل بمصنوعه في الفقهاء . فقد اجمعوا على أن الحب لا يجوز له من جهة المصحف إطلاقاً . سواء أكان فيه اسم الله ، أم لم يكن . ولا اسم الله وصفاته ، وإن لم تكن في المصحف ، ولا أن يقرأ سور حرثهم الأرضة ، ويكره أن يقرأ غيرها من القرآن ، وتشتد الكراهة إذا ردد على السبع من أي الذكر الحكيم ، ولا أن يركب في مسجد ، أي مسجد . وإن يجربيه مشطراً لا المسجد الحرام ومسجد الرسول الأعظم (ص) . فلا يجوز له المكث فيها ، ولا المرور

تفريع على دخول المسجد :

وينفرد على حوار الأحاد من المسجد دون الوصع فيه . الحب له

١ - جمع بعض الفقهاء بين رواية السبع ، ورواية السبعين بأن ما زاد على السبع مكره ، وتشتد الكراهة إذا بلغت المائة سبعين آية

- يدخل المسجد . ويأخذ الماء منه فيغسل به من الحانة ، ويمسح ب
 هذه يستدعي المكث فيه قليلاً عليه ن يتيمم من حين المكث ، لا من
 أجل المدحول والمنزور . وبعد أن يأخذ الماء من المسجد . ويخرج منه
 ينقص التيمم ، لوحدان الماء
 وتقدر الإشارة إلى أن هذا التيمم لا يبيح سوى المكث في المسجد
 بمقدار الضرورة ، أما من كتابة القرآن ، وقراءة للعرش . وما أبيض
 فلا . دماً كنتم عند صيق الوقت عن غسل و أوصوه . فإنه
 يبيح الدخول في الصلاة فقط

صورة الغسل :

مثل الإمام المذوق (ع) عن علي حانة * قال غسل كعبتي .
 ثم تفرغ يمينك على شمالك ، فتغسل فرجك ومرتك ثم أغصص
 واستنشق ، ثم تغسل جسدك من لدن قرئت إلى قدمك . ليس فله ولا
 بعده ووصوه ، وكل شيء منه الماء فقد انقته ، وإن كان حلاً حلاً
 ارتعس في الماء أتممه واحدة أجزأه ذلك ، وإن لم يدلك حسده
 وسئل عن الرجل يحب غسل يديه من غسل الحاسة ن يقوه في
 المصير ، حتى يغسل أله وحسده . وهو يقدر على ما سوى ذلك ؟
 قال : إن كان يرضاه اغتساله بالماء أجزأه ذلك

الفقهاء :

بعد أن أوجب الفقهاء في غسل الحانة ما أوجوه في الوضوء من
 لينة الحائض من شوب المرأة . واستدامتها إلى نهاية غسل . ومن
 طلاق الماء وطهرته وسخته . بعد أن وجوا ذلك أنه إن لغسل

الجنابة صورتين : الترتيب والارتعاس

الترتيب :

والعمل الترتيبي ان تبدأ بعمل الرأس ووجهه ثم تطرف اليمين
من البدن من الكف الى رؤوس الاصابع ، ثم تطرف اليسر كذلك
ودهب جماعة من كبار المشايخ - عدم وجوب ترتب - وجوب
غسل البدن كيف اتفق ، وما كان من جهة واحدة من جهة واحدة
بعد ان ذكر الروايات : « وهذه الروايات التي هي من اهل البيت
البيت هي كالصريحة في عدم وجوب ترتب بين اليدين اي
اليمين واليسر لورودها في مقام بيان انما يباح ، والعمل بها
متجه ، الا ان المقرر الى ما عليه اكثر الفقهاء احوط »

ومعنى هذا ان افعال اهل البيت (ع) قد جاءت لتعظيم وتوضيح
كل واحد في العمل وهو وجوب ترتب لوجوب ذكره ، ولم يحس
احد من اهل البيت مع انه لا عين به ولا اثر في افواههم ، فقد ثبت على
عدم وجوبه

وقال الشيخ المحدثي في مصباح الفقيه : « القول بعدم ترتب بين
اليمين واليسر قوي جداً ، لكن بحديثه مشهور مشكك ،
وحسنه نحن بما هو مشهور ايضاً من ان موافقة المشهور من غير دليل
اشكل » وقال قائل ان الامام الصادق (ع) مر في غسل اليدين
يبدأ بالغسل برأس الميث ، ثم يصحبه على اليسر ويغسل اليمين ، ثم
يصحبه على اليمين ، ويغسل اليسر ، ويدل هذا ان جميع الاعمال
كذلك

وحسبنا على ذلك ان قياس الاحياء على الاموات تماماً كقياس الميت
على الحيوان ثم ان الذين اوجوا الترتيب بين لاعضائه الثلاثة الرأس

مع الرقبة ، واحبات الايمن ، والايسر قالوا لا يجب الانتداء من كل عضو ، كما هي الحال في الرصوة . بل يحوز الانتداء من اسفل الايمن ، ومن اسفل الايسر

واجمع يعقدها على ان الموالاة وفورية بين لاعضاء لا يجب ، فلو غسل رأسه وبعد ساعات غسل حبه الايمن . وعده بأمد غسل الايسر صح . قال الامام الصادق (ع) ان غيباً (ع) لم يرى بأماً ان يفضل الجنب رأسه غدوة ، وسائر جسده عند الصلاة

الارتباس :

صورة الثانية لغسل الحانة الارتماس . وهو ان يرمس بحسب جسده بالماء الطاهر بحيث يتوحد جميع اجزائه دفعة واحدة ، وكذلك اذا وقع في المضر ، وبوي الارتماس ، والاولى كسما اراه ان يوي الترتيب ، ويمر بيده على جسده

مسائل :

١ - اذا روى ، او حرج منه ريح ، وهو يغسل ، وقيل ان ينتهي ، فاذا يصنع ؟

الجواب

يتم الغسل ويتوضأ للصلاة . لان المروء ان ما حرج منه لا يوجب الغسل بل الرصوة ، وهناك رواية عن الامام الرضا حفيد الامام الصادق (ع) دلت على وجوب اعادة الغسل من اوبه . وقال صاحب المدارك اني لم اقف على سد هذه الرواية - فاجاب تمام الغسل ،

والتوضوء بعده ، واقر السيد الخليل فتوى صاحب المدرك . ومما قلناه
في شأن ترويه المرجومة

٢ - كل غسل معه وضوء الا عمل الحدة اجاعاً وضوءاً

٣ - لا بد من طهارة جميع اجزاء البدن ، اما قبل الغسل ، واما
ان ياتر بظهور العصبو المحس اثناء الغسل ، كان بظهوره اولاً . ثم
يأتي غسله من الحدة ، وليس من شك ان التطهير أولاً . وقيل
المباشرة بالغسل أولاً

وإذا شك في وجود الخاف الذي يمنع وصول الماء الى الشرة وجب
الاجتهاد ، حتى يتم بوضوئه . لان العلم بوجود الغسل يستدعي العلم
بانتأديه ولا يمتثال على الوجه المطلوب . كما تقدم في فصل الوضوء

٤ - إذا شك في انه غسل رأسه لاجل حذائه او لا ؟ هل كان
هل ان ياتر بالجاب اليمين فعليه ان يغسل الرأس ، لانه شك في غسل
لدينا باليمين ، وعليه فلا يحري قاعده التحاور التي شرع فيها في
فصل الوضوء

وان شك بعد ان ياتر بالجاب اليمين فلا يلتفت ، لانه قد دخل
باليمين ، فحري القاعدة المذكورة وكذلك الحكم اذا شك في اليمين
باليمين الى اليسر ، وان شك باليسر هل كان بعد ان ياتي على اتيانه
فلا يلتفت ، والا فعليه ان يغسله .

٥ - إذا صلى ، وبعد الفراغ من الصلاة شك وردد هل كان
قد اعتزل للجباة قبل ان يغسل ، او لا . فقد يصح .

الجواب :

ان صلاته صحيحة . ولا يجب عليه عودتها . لانه شك في صحتها

بعد فرائده منها . وعلى حد تحري قعدة الفروع . ولكن يجب عليه
 العمل للأعمال الآتية استصحاباً لبقاء الحياة . ولا منافاة هنا بين الأخذ
 بقعدة الفروع التي مؤداه صحة صلاة . وبين الأحكام بالاستصحاب
 الذي يؤدي إلى بقاء الحياة لا منافاة لاختلاف الموضوع . فإن موضوع
 بقعدة صحة اتصال . وموضوع الاستصحاب إحياء ونبذة من البقاء
 ترتفع بتعدد الموضوع

٦ من الإمام الصادق (ع) د اعتنيت بعد صنوع بحر
 أحرأك عملك ذلك بحسنه والجمعة وعرفه ونحوه وبيع والرسالة .
 ود اهتمت لله عبيث حقوق أحرأك عنها عمل واحد وكذلك
 امرأة حرب عمل واحد حسناتها وحرامها وجمعيتها وحبسها وعيها
 وهو الإمام (ع) كم يرى يشمل جميع الأقسام المحترمة
 على المكلف في آن واحد . فهي كان نوعها واحدة بكاملها ، أو مستحقة
 كذلك ، أو واجبة ومستحقة ، بينها فصل جناية ، أو لا
 أما قول من قال الأقوى والاحوط والأظهر فهو اعرف بتكليفه

الحيض والاستحاضة والنفاس

قال تعالى : « وبألوانك من الحيض من هو ادى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأنوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » الآية ٢٢٢ .
 وقال الامام الصادق (ع) : إذا بلغت المرأة حيضاً سنة لم تر حمرة الا ان تكون امرأة من قريش .
 وقال في رواية اخرى : اذا اكملت ما تنبع من أمكن حصها وقال : أقل ما يكون الحيض ثلاثة ايام ، وأكثره عشرة ايام .
 وقال لا يكون القرء اي اطهر من الحيض - في أقل من عشرة ايام من حين تطهر الى ان ترى الدم

الفقهاء :

قسم الفقهاء ما تراه المرأة من الدم الى ثلاثة اقسام : دم حيض ، ودم استحاضة ، ودم نفاس .
 والحيض هو الدم الخارج من الرحم من غير علة ولا نفاس . وقد كنه الله عن النساء جمعاً للنساء ، وعسى تראה الارحام

وهذا الدم يتحد من اعماق الجسم الى الرحم ، فيجمعه حول مدة الطهر . ولذا سمي الطهر قرءاً من قولهم قربت الماء في الخوص ، وجمعت به . ودم النفس هو الدم الخارج من الفرج عند الولادة ، وحكمه حكم الحيض ، كما يأتي :
ودم الاستحاضة هو غير دم الحيض والنفس ، وهو سدم علة والقساد أشبه .

الحيض :

ان وقت الحيض لا يبدأ قبل بلوغ الانثى سبع سنين قريضة ، وهذا رأيت الدم قبل ان تنبع هذه النسي لا يكون دم حيض ، بل دم علة وفساد ، وكذلك ما تراه المرأة القرشية بعد السنين ، وغير القرشية بعد الحمين لا يكون حيضاً بل دم علة وفساد .
ومع ذلك وعدم العلم بأنها قرشية ، ولا غير قرشية يكون حكمها حكم غير القرشية ، لأن لأصل عدم الانساب ان قريش .
ومع ذلك في انها بلغت التاسعة فهي غير بالغة ، ومع ذلك في انها تجاوزت الحمين ، أو استين فهي غير آيسة عملاً بالانصحاب .
وأصل الحيض ثلاثة أيام ، وهذا كان ثلاثة الا ساعة فليس بحيض ، وأكثره عشرة أيام ، فما زاد بعد العشرة فليس بحيض .
وقل الطهر الذي يقص بين حيضين ، ويعتبر في عدة المطلقة هو عشرة ايام ، اما أكثر الطهر فلا حد له .
ودم الحيض يكون في الغالب حاراً غليظاً أسود ، له دفع وحرارة كما قال الامام للصادق (ع) .

سؤال وجواب :

وتسأل : ان الفقهاء قالوا بأن حيض الانثى علامة على بلوغها ،

ولا جمع هذا مع موقع نال الدم الذي تراه قبل تسع يكون حبصاً *
الجواب .

ان تفرق كما حدث من علم نال منها دون تسع . ومن الجهل
وعده معرفة من . ولدم الذي تراه في الحبل لاؤى ليس حبص .
والدم الذي تراه في الحبل كانه يكون حبصاً وعلامة على النوع . شرطه
ان يكون حملاً لأوصاف حبص . وهذا ما نراه انفسه .

قاعدة الامكان :

ذكر انفسه في باب احصى قاعدة أسنوها قاعدة الامكان . وهي
ان كل ما أمكن ان يكون حبصاً فهو حبص . ومعنى هذا ان الأصل
في الدم الذي يخرج من فرج المرأة . ان يكون حبصاً ، حتى نعلم بأنه ليس
بحبص . وبعد ذلك بأمور هي ان ترى الدم قبل ان تلغ التاسعة ، أو
تراه بعد من تسع ان كانت قرشية ، أو بعد الخمسين ان لم تكنها ،
أو قبل ان تحصى عشرة أيام من الظهر . أو يتجاوز للعشرة ، فإن ما
رد عنها لا تمكن ان يكون حبصاً ، أو لا يسمر ثلاثة أيام متواليه . أو
يعلم بأنه دم حرج أو نكارة .

فإذا لم يشت شيء من ذلك أمكن ان يكون حبصاً . ومجرد لإمكان
كاف في ثبوت الحبص . أي لو كان الدم نحاس أو حديد ، كما قال
العلامة في التذكرة . وصاحب الشرائع ، بل قال الشيخ احمد في
مصباح لعمري . نكد يصدق هذه التبعيات للملاحظة لأحد منصفه
المكاثرة لآمرة ترتيب آثار غيصة برؤية السلام من دون اعتبار لسائر
الاحتمالات .

أقسام الحائض :

مثل الامام الصادق (ع) عن الحارث بن النضر أن ما تحيض ، فتعد في الشهر يومين ، وفي الشهر ثلاثة أيام ، يحلف عليها طمئنها في شهر عدة أيام سواء ؟

قال عنها ابن عباس ، وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجر العشرة . فإن انقضى شهر عدتها ما من سواه فتلك أيامها وفي رواية أخرى انه قال : لا تقطع الدم له فته في الشهر لأول سواه ، حتى يأتى عنها حيض . أو ثلاث ، فقد علم الآن ان ذلك قد صار معلوماً ، وحينئذ معلوماً ، وتدع ما سواه ، وينبغي الانشاء الى قوله (ع) : صار وقتاً معلوماً ، وخطفاً معلوماً ، والحيفتان المتعقدتان كما تتحقق بهما العادة ، ومتى تحققت العادة تعمل بها ، وتدع ما سواها .

الغفاه :

قسم الفقهاء الحائض الى خمسة أقسام

الأولى ان تستمر عادتها وقتاً وعدداً . كذا ترى الدم مرتين أو أكثر في أول كل شهر حة . ثم دون زيادة أو نقصان ، بحيث لا تراه مرة حة ، وأخرى أربعة . وحيثاً حة . ولا مرة في أول الشهر ، وأخرى في آخره ، وحيثاً في وسطه

ومده تترك الصلاة بمجرد رؤية الدم . لا يعاقب ، سواء أكون مصعب الحيص أم لم يكن

الثانية ان تستقيم عادتها وقتاً لا عدداً ، كذا ترى الدم في أول كل شهر . لكن مرة يستمر ثلاثة أيام . وحيثاً أربعة أو أكثر . ونسي مستقيمة الوقت ، مصطرة العدد .

وهذه أيضاً ترك الصلاة بمجرد رؤية الدم مطلقاً كالأولى
الثالثة ان تستقيم عاداتها عدداً لا وقتاً ، كالتى ترى الدم كل مرة
حصة أيام مثلاً - ولكن مرة تراه في أول الشهر ، وأخرى في آخره ،
وحيثاً في وسطه . وتسمى مستقيمة العدد ، مصطربة الوقت
وهذه ترك الصلاة برؤية الدم على شريطة ان يكون بصفت الخبص ،
لقول الامام (ع) : « إذا كان للدم حرارة ، ودفع ، وسواد قلندع
الصلاة » ، وإذا لم يكن بصفت الخبص فعليها ان ترك ما تركه الخالص
من دخول المسجد ، وما إليه ، وتعمل ما يعمل المستحاضة من الصوم
والصلاة .

الرابعة ان لا تستقيم لها عادة انذاً لا وقتاً ولا عدداً ، كالتى ترى
الدم مرة اربعة أيام في أول الشهر ، وأخرى حصة في آخره ، وحيثاً
ثلاثة في وسطه . وتسمى مصطربة الوقت والعدد ، وحكمها حكم
الثالثة . ترك الصلاة ان كان الدم بصفت الخبص ، وإلا فعليها ان تحتاط
الحصة ان ترى الدم لأول مرة ، وتسمى متدأفة ، وحكمها
كالثالثة والرابعة تماماً . لأن الثلاثة المصطربة وقتاً ، والمصطربة وقتاً
وعدداً ، والسنداء بشمها ويعتمها قول الامام (ع) : « اذا كان للدم
حرارة ودفع وسواد قلندع الصلاة » .

تجاوز العادة :

إذا كانت دلت عادة عددية ، ثم صادف في إحدى الحيضات ان
استمر الدم أكثر من عاداتها المألوفة ، فإن لم يتجاوز العشرة ، كما لو
كانت حصة ، واستمر الى السعة ، أو لعشرة فقط كان لمجموع
حيضاً ، وان تجاوز العشرة فالحيض أيام العادة فقط ، وما زاد عنها
فاستحاضة . في ذلك الأيام التي في خمس لعشرة - مثلاً - اذا استمر

أحد عشر يوماً . ومعه حمة فقط . والحصى خمسة لأور . وسنة
الأخيرة استحاضة .

الحيض والدم :

سنن الأمام صادق (ع) عن الحلي ترى الدم أترك الصلاة ؟ قل
نعم . إن الحلي ربما قذفت بالدم .
وعى ذلك كثر معها ، أي إن الحيض يمنع مع الحمل

هي مصدقات :

قال لأمم ابو جعفر الصادق (ع) : العدة والحيض للنساء إذا ادعت
صدف ولا خلاف فيه من العلماء

ما يحرم على الحائض :

تثبت الحائض مع الحب في جميع ما يحرم عليه . ونريد بأن الصوم
وحالة صحته من حب المذنب . ولا يحد من الحائض محارم
وبصح طلاق المرأة منه . وإن تكن في الجنابة : ولا يصح طلاق
الحائض إلا في بعض حالات التي فذكرها في باب الطلاق إن شاء الله
ويحرم وضع المرأة بحمة . ولا يجوز وطء الحائض ، لقوله تعالى :
وأعرأوا النساء في الحيض وللرجل أن يستمتع بها دون لقل والدبر ،
ويكره فيها بين السرقة والركبة

وإذا عصى برجل وعنه الشهوة . ووطء زوجته . وهي في الحيض
قل لأمم الصدوق (ع) : عليه أن يتصدق بدينار إن كان الحيض بعد

في أوله ، وفي وسطه بنصف دينار ، وفي آخره بربع دينار ، فإن لم يكن عنده ما يتصدق به اسمعير الله ، ولا يعود ، فإن الاستعداد توبة وكفارة لكن من لم يجد السبل أي شيء من الكفارة ،

غسل الخائض :

يجب على الخائض ان يغسل بعد انتهاء الخيض . لأجل الصلاة والصيام والطواف ، وما إلى ذلك مما تقدم في غسل الجنابة . أما صورة الغسل فهي كصورة غسل الجنابة ترتباً وارتداداً ، لا يعرفون في شيء سوى ان غسل الجنابة لا وضوء معه ، ولا يد في غسل الخائض من الوضوء لغو ، الإمام الصادق (ع) : في كل غسل وضوء إلا الخائض . وقال جماعة من كبار الفقهاء لا وضوء مع جميع الاعساب ، حتى المستحبة منها ، وماز أي هذا السيد الحكيم في استمساك ، وهذه عديته بالحرف الواحد . ان الشارع شرع صهارتين وضوءاً وغسلًا ، يجري كل منهما في كل موضع بشرط فيه من دون حاجة الى ضم الآخر ، وحمل قول الإمام (ع) : في كل غسل وضوء إلا الخائض ، حمله على مجرد ثبوت المشروعية ، أي على جواز الوضوء ، لا وجوبه

التقصاء

قال الإمام الصادق (ع) : الخائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة
معنى

الاستحوص

حدثت امرأة على الإمام الصادق (ع) ، وسألت عن امرأة يمتعر بها

الدم فلا تدري ، أحيص هو ، أو غيره ؟ قال : إن دم الحيض حار عيظ اسود ، له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة أصفر بارد ، فإذا كان لدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة ، فحرجت المرأة ، وهي تقول : والله لو كان امرأة ما زاد علي هذا .

وقال المستحاضة تطهر أيامها ، فلا تصلي فيها ، ولا يقرأ بها ، فإذا جارت أيامها ، ورأت لدم بشف الكرسف^١ غسبت للظهر والعصر ، تؤخر هذه ، وتعمل هذه ، وللمغرب والمساء غسل ، تؤخر هذه ، وتمسح هذه ، وتمسح للصبح ، وتغتشي ، وتستفر - أي تلس حفاضاً - ولا تحي وتعم فحذنها في المسح ، ولا يأتيها معها أيام قرنها ، وإن كان الدم لا يشف الكرسف توصات ودحت المسح ، ولا يأتيها يعلها إلا بعد أيام حيضها .

وقال في بعض الروايات : دم الاستحاضة فاسد .

الشفاء :

فقدما إن الدم يدي نزاه المرأة - غير دم المرح والفرح واليكارة - لا بد أن يكون واحد من ثلاثة . إما دم حيض ، وإما دم نفس ، وإما دم استحاضة ، وهذا انتهى الاثنان نعين الثالث . واعتبر بتغير آخر ، قلنا فيما تقدم إن قاعدة الامكان تقضي على أن ما نراه المرأة من الدم محمول على به دم حيض ، حتى يؤم أنه ليس بحيض ، فإذا علمنا به ليس حيض ، ولا دم ولادة ، ولا دم بكاره وما إليها نعين قهراً . يكون دم عه وفساد معتبر عه بدم الاستحاضة وعيه فما نراه الأنثى يريده على عشرة أيام ، ودون ثلاثة أيام مثولية ، وفي حد

١ - الكرسف هو القطن

الصبر قبل التسعة ، وبعد اليأس لا يكون دم حيض ، مع العلم بأنه ليس دم نفاس أيضاً ، فيكون استحاضة لا محالة وهذا يكون ندسا قاعده ثابتة ، وهي : كل ما لا يمكن ان يكون حيضاً ولا نفاساً ، ولا دم بكارة ، وجرح فهو دم استحاضة .

ودم الاستحاضة يكون - في الغالب - اصفر بارداً رقيقاً ، يخرج منور على العكس من صفات دم الحيض ، وقد يكون الأصفر حبصاً إذا جاء أيام الحيض ، وقد يكون الاسود دم الاستحاضة اذا جاء بعد الحيض او قبله ، كما لو راد على عشرة أيام ، او نقص عن الثلاثة

أقسام المستحاضة :

قسم الفقهاء المستحاضة الى ثلاثة أقسام : صغرى ، ووسطى ، وكبرى ، وسواء هذا التقسيم على ان عليها ان تختبر نفسها ، وذلك بأن تختبر فرجها نقطة ، ثم تنظر : فان ظهر الدم على القطة ، ولم يمسها فهي صغرى ، وان غمسها من غير ان يسيل فهي وسطى ، وان سالت فهي كبرى .

ولا يجب العمل على الصغرى ، ولكن عليها ان تغير نقطة ، وتتوصاً لكل صلاة ، ولا تجمع بين صلاتين في وضوء واحد ، ويجب على الوسطى ان تغير النقطة ، وتغسل غسلاً واحداً قبل صلاة العدة ، وان تتوصاً بكل صلاة ، ولا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد ، ويجب على الكبرى ثلاثة اعم الاول قبل صلاة العدة والثاني لصلاة الطهرين تجمع بينهما ، وثلاث لصلاة العشاءين تجمع بينهما أيضاً على ان تتوصاً بكل صلاة بعد ان تغير النقطة .

وكن من الوسطى والكبرى عددة ما حدث الأكبر تماماً كالحائض ، فان لم تفعل ما وصفاه من واحائها حرم عليها كل ما يحرم على الحائض

من دخول المسجد ، ومضى كسفة القرآن وقرعة العرائم وعدم حوار الوضوء ، ومعاد الصلاة ، أما الصوم فإن أحلت بالعمل بطل ، وعيها أن تعيد ، وإن أحلت بالوضوء فقد صح ، لأن الوضوء ليس شرطاً في صحة الصوم .

وإن فعلت ما وصفت صح منها الصوم والصلاة ونظائرها ، وحل وطؤها ، وجاز لها كل ما يجوز للطاهر .

أما مصرى فهي تحكم من أحدث أحدث ، الأصغر ، كالقول وبربح ، لأن المفروض أن أحدثها يوجب الوضوء دون الغسل ، وعلى هذا يصح منها الصوم ، وبحل وطؤها ، لأنها غير مشروطين بالوضوء ، أما الصلاة فتصح مع الوضوء على أن لا جمع بين صلاتين ، وضوء واحد ، كما قلنا .^١

وعلى الاستحاضة ، تماماً كالغسل من الحيض والحصة

النساء

قال الإمام الصادق (ع) : النساء تكف عن الصلاة إيمانها التي كانت تمكث فيها - أي حين الحيض - ثم تغتسل ، وتعمل عمل الاستحاضة .

وقال : تفعد النساء إيمانها التي كانت تفعد في الحيض

وسئل ابنه النضر (ع) عن نساء^٢ قال تفعد قدر حصصها

وفي معنى هذه الروايات كثير غيرها

١ - يظهر من قول الإمام (ع) إذا لم يثقب الدم الكرسف ، يأتيها فليها ، أي حيضها ، ومن

قول الفقهاء المذكورين في كتبهم : وبحل وطؤها إذا فعلت ما فعله المسحاة ، وبنى

حدوث الصلاة جاز الطراء ، ومن أتممت الصلاة أصبح ، أي ، علم ، أي ، كنه .

مصرى ، أي ، لا تخفى ، أي ، لا تخفى ، أي ، لا تخفى ، أي ، لا تخفى ، ولا يث

^٢ هذا الفصل راجع

الفقهاء :

قالوا : اذا ولدت ، ولم ترَ دماً فلا تماس . الاجماع . ولبراءة
بما لا دليل على ثبوته . وإذا رآه مع الولادة ، حتى مع لسقطه وانسحق
فهو تماس .

وانفقوا على انه لا حد لأقل التماس ، لأن الشرع لم يحدده صراحة ،
فيتحقق بالنقطة . واحتجوا في أكثره ، والمشهور انه لا يزيد عن عشرة
أيام ، تماماً كالحيض ، لقول الامام (ع) في روايت كثيرة : بعد
قدر حيضها .

وإذا حرج الولد بعدة حرجية من غير المكان المعتاد لا تكون نساء ،
ولكن تنفضي به عدة الطلاق

وحكم نساء والخائض واحد في كل ما ذكرناه من تحريم من
كتابة المراء ، وقراءة العرائن ، والمكوث في المسجد ، والوطء ، وعدم
صحة الطلاق ، والصوم والصلاة . وفي تفصي الصوم دون الصلاة ،
الى غير ذلك .

ولعسل من تماس ، تماماً كالتسل من الحيض والاستحاضة والحائض

الميت ومس

دا مات الميت بوجهه على لاجبيه واحبات على مسيل الكفاية ، ادا
قام ، بعض سقطت عن الكل وادا تركو جميعاً كانوا مسئولين
ومحاسبين وهي ما يلي .

الاحتضار :

١ - قال الامام الصادق (ع) - ادا مات لاحدكم ميت مسحوه
اتجاه القبلة .

وفي رواية ثابة استقبل سائر قدميه القبلة .

وهذا هو الاحتضار ان يبقى الميت على ظهره حين الروع ، وباطن
قدميه الى القبلة ، بحيث ادا جلس استقبل القبلة بوجهه ومقدمي يديه ،
وعلى وجوب ذلك اكثر الفقهاء .

ويستحب تمبص عيني الميت ، وشد لحيه ، ومد ساقيه ، ويديه
الى حبه ، وتبني مفاصله ، وتحريره من ثيابه ، ووضعها على لوح
او سرير ، وتعطيته ثوب .

وأهم المستحبات جميعاً التعجيل بتجهيزه . فان كرامة الميت تعجيله ،
وعلم تأجيله . جاء في الحديث : « لا الفين رجلاً منكم مات له ميت
ليلاً ، وانتظر به الصبح . ولا رجلاً مات له ميت بهراً ، وانتظر به
الليل . لا ينتظروا بموتكم صنوع الشمس . ولا عروبها . عجلوا بهم
إلى مضاجعهم ، رحمكم الله » .

الفصل :

٢ - مثل لامام لصادق (ع) عن السقط اذا استوت حلقته ،
يجب له العس والسجد والكس ؟ قال نعم كل ذلك يجب
اذا استوى .

وقال بعمل الميت ثلاثة اعصاب مرة بالصدر ، ومرة بالماء يطرح
فيه الكاهور ، ومرة اخرى بالقراح ، ثم يكفن .
كل من قال لا إله الا الله محمد رسول الله يجب تعجيله اذا مات ،
حتى انما سبق بسطه من العس ، وحتى ابن الزنا والسقط اذا تم له أربعة
أشهر وسقط من دار الاسلام يحكم المسلم احل ، لا يجوز تعجيل
المعالي واساسي والارضي .

ويجب تعجيل المسلم ثلاث مرات ، الاولى بالماء مع قبيل من الصدر ،
والثانية بالماء مع قبيل من الكاهور ، الا ان يكون الميت محرماً فلا يعمل
الكاهور في ماء عس ، والثالثة بالماء الحاصل دون ان يضاف اليه شيء ،
ويسمي . لا يكثر من الصدر والكاهور خشية ان يصير الماء مصافاً ، فلا
يحصل به التطهير .

وكما يجب لترتيب بين الاعمال الثلاثة كذلك يجب الترتيب بين
الاعضاء الثلاثة . يبدأ برأس مع الرقبة ، ويتهي بالخواب الاعمس ،
ويشئت بالايسر . تماماً كعمل الحانة والحيفض والاستحاضة والعاس ، بل

عسل ايت من وآكد في ترتيب من مسائر الاعمال . حيث ورد النص فيه ، ولم يرد فيها . حتى . بعض الفقهاء ، و كثير منهم قد جمع لاعدل على عمل ابن القدرت عن الصادق (ع) انه قال في بيت : « اعمل رأسه بالربعة وربع » ثم صححه على عمل اجاب الأئمة ، وصححه من نصف رأسه في عديمه ثم اضيجه على الجانبي الايسر ، واصل به مثل ذلك .

ولا بد في تعميل ايت من بة تقرب الى الله ، لانه من العبادات ، وصلاق الله وطهارته وارضته ، ومن اراد السعادة اولا عن الله المت ، ومن عدم وجود حاجب ادفع من وصول الماء الى الشرة ، ويكرهه التفضيل بالماء الساخن .

وارحال يعطهم الرحد . « الله يعطيه الله » . ويكمل من الروح ولروحة . يعمل لآخر . وينطقة لرحمة روحة الله دامت في العدة

وبصاً للرحمن ن يعمل ثلث صبي . وسرور من ثلاثة اعوام . والاولى الاختصار على حال الضرورة .

وعصاً للمحارم نسب و صاع ان يعمل بعضهم بعضاً عند الضرورة ، وعدم وجود ائمة . عن ان يكون العمل من وراء ائمة

وإذا لم يوجد مماثل ولا ذو رحم يستعمل العمل ، لما روي عن الإمام الصادق (ع) : « ان امرأة يموت في السفر ، وليس معها ذو رحم ولا نسب » قال : تدفن كما هي في ثيابها . وان لرحل يموت ، ونسب معه الا النساء . قال : يدفن كما هو في ثيابه .

ودهب كثر الفقهاء ان المسمار من ، ولا مماثل من المسمين ، ووحيد مماثل من اهل الكتاب يعامل ككاتب اولا ، ثم يساير في تعميل

١ - مثل الامام الصادق (ع) عن الرجل يموت في السفر ، وله امرأة ، يصلها . قد هم واته وانته ، يلقي على عورتها حجر .

الميت مسلم . واستدوا في ذلك ان ان الامم اصادق (ع) سئل عن رجل مسلم . وسن معه رجل مسلم ، ولا امرأة مسلمة من ذوي فرائده . ومعه رجل نصراني . وسن معه . ليس بينه وبينها قرابة ٢ . قال يعلى النصراني . ثم يعلى . فقد اصغر . واذا ماتت المرأة المسلمة . وسن معها مسلمة . ولا رجل مسلم من فرائدها . ومعها نصرانية تعلى النصرانية ، ثم تفعلها .

وحمل هؤلاء الفقهاء الرواية المتقدمة الآمرة بالدفن بلا غسل . حميها على صورة عدم وجود المثل اسلاًفاً . حتى من اهل الكتاب ونحو الاشارة ان ان رواية يعلى لكتابي للمسلم يد بصراحة على طهارة اهل الكتاب ، وان محاسنهم عريضة لا دقة . وبديهة ان الضرورة لا تجعل النجس طاهراً . وانما تنوع الانتفاع من حال الى اخرى . فبواجب ولا للمسلم مع وجوده . ومع عدمه فبما ان الكتابي . تماماً كما هي الحال بالنسبة الى ولياء است نفس يأتي الكلام عنهم .

الشهيد والمرحوم :

قال الامام الصادق (ع) ان الرجل الذي يقتل في سبيل الله يهدى كما هو في ثبانه الا ان يكون شهيداً . فانه يعلى ويكفى ويصلى عليه

ودل المرحوم والمرحومة يعلى ويحصد ويلبس كفن . ثم يرحل . ويصلى عليها . وانقضى عنه عملة ذلك ثم يقاد ويعلى عليه .

الفقهاء :

قالوا . كل من قتل دفاعاً عن الاسلام فهو شهيد . وحكمه ان

يدفن بشيانه . ودمائه بعد ان يُبص على شريطة ان تخرج روجه
في المعركة او حرقها ، والحرب قائمة لم تنته بعد . فدادت بعد
انتهاء المعركة وحب تعيله .

ومن وحب فته برحم او قصاص يعثل هو عمل الاموت ،
ويشخص . ويلبس الكفن ثم برحم و يقتل ، ثم يبص عليه .
ويدفن .

الكفن :

٣ قال الامام الصادق (ع) يكفن الميت بثلاثة اثواب ، وانه
كفن رسول الله ثلاثة ، ثوبين صحاريين ، وثوب حجره ، والصحارية
نسبة الى بلد بالهامة

وقال ايضا الميت يكفن في ثلاثة سوى العمامة والحرقه ، بشد هـ
وركه . بكلا يبدو منه شيء والحرقه والعمامة لا يد منها ، وليستنا
من الكفن

وقوله (ع) لا يد منها مع قوله ليستنا من الكفن مألوفة في
تأكيد استحباب العمامة والحرقه .

الفقهاء

قلوا يجب تكفين الميت رجلاً كان او امرأة ثلاث اطعم الاولى
المنزلة يصفه من اسرة الى الركة ، والافصل من الصدر الى القدم .
الثانية القميص من السكبي الى نصف الساق . والافصل الى القدم .
الثالثة الارار يغطي تمام البدن .

وتستحب العمامة للرجل تدار على رأسه ، ويُجمل طرأها ما تحت حكه ،

وابيضاً يستحب ان يشد وسطه بخرقه ، ولا يزداد على ذلك شيئاً .
 اما المرأة فتستحب لها بعضه بدلاً عن العمامة ، وخرقة على وسطها ،
 وثانية للفقدين .

ويشترط في الكفن ما يشترط في السائر الواجب حين الصلاة من
 كونه طاهراً ومباحاً ، لا حريباً ولا ذعباً ، حتى للنساء . ولا من
 حيوان لا يؤكل لحمه . وما ان دلت على الكلام عنه في باب الصلاة
 ن شاء الله

وحكم سبعة كحكم كبر . . . ربعة اشهر في بعض منه ، ولا
 يلف بخرقه ويدفن .

وتكفن الزوجة على زوجها : وكفن غيرها يخرج من تركته مفسماً
 على الدين والميراث

الحسوط

٤ - سئل الامام الصادق (ع) عن الحسوط ؟ قال اجعله
 في مساجدة .

الفقهاء

حاء ذكر الحسوط في كتب الفقه بعد غسل ، وسردا نحن على طريق
 الفقهاء ، وكان الأولى ان يذكر بعد التعجيل لانه ايسر واسهل . ولكن
 حاء ذكر الحسوط في بعض الروايات عن الامام الصادق (ع) بعد
 الكفن ، فكانت القدوة .

ومها يكن . فان انحبط واجب كالعسل ، وهو مسح الكافر عن
 الاعضاء السبعة التي يسجد عليها المصلي ، وهي الجهة ، والكفان

والركعتين . وبها رخص . ويجب تحييط النقط اذا أتم الشهر الأربعة .

وبعد . قال صاحب الجوهر نقى الفقهاء عن وجوب استحيط بعد غسل . وبمن أيضاً خلافهم في انه قبل الكسر او بعده او في ثائه . بعد هذا قال من بعده بالحرف . ولعل الامور حور الكس للاصل واطلاق كثير من الأدلة . وان كان الأولى تنبيهه على لكس . وحذر الاشارة الى ان المحرم في الحج لا يجوز تحيطه . لان تحيطه حرام . سواء أكان بالكافور او بغيره .

الصلاة :

هـ - قال الامام الصادق (ع) : كان رسول الله اذا صلى على من كبر ونشهد . وصلى على الأنبياء . ودعا . ثم كبر ودعا واستغفر للمؤمنين والمؤمنات . ثم كبر اربعة . ودعا فسميت . ثم كبر الخامسة وانصرف . فلما سمع الله سبحانه عن الصلاة على المذنبين انصرف بعد الرعدة . ولم يدع سميت . فقله تعالى ليه انكرهم . ولا تصل على احد منهم مات بدأ . ولا تقم على قبره . ي لا تدعوه .

وقال : كان رسول الله يكر على قوم حساً . وعن قوم آخرين اربعاً . فاذا كبر على رجل اربعاً أنهم بالنفاق .^١
وقال عرض الله الصلوات حساً . وحمل نسبت من كل صلاة تكبيرة .

وقال صلى عن من مات من اهل القبلة . وحسبه على الله .

١ - ان السنة يملأهم الاربعة يذكرون كل الميت اربعاً فقط

الغتها.

قالوا تحب الصلاة على من ميم عدلاً كان . . . وسقاً . حتى
 ولو كان قد في عنه . وحب من شهيد لدي لا يجوز عنه وتكده .
 يقول برسول لا حسم (ص) لا يدعو أحد من مني إلا صلاة .
 وقد أكثر منه . لا تحب الصلاة على فضل سولد من ميم لا
 قد تم من اندسه . وفيه وايات عن هل س (ع) . وقال
 بعض لا تحب صلاة على أحد لا من وحب عنه الصلاة

صورة صلاة

ب يوضع ايمن مستمسكاً على صدره . ويضع يمينه . . . خيرة غير
 بعيد عنها . مستقبل شنة . . . رأس الميت على يمينه . . . وان لا يوجد
 حائل سه وبين ذلك . . . وبكر المصلي واقفاً الا لعذر مشروع .
 ثم يركع ويكرر خمساً بعدد من نص ثومية . . . ويأتي بعد التكبيرة الأولى
 بالشهادتين . . . وبعد صلاة على . . . وبعد ثلاثة بالدعاء
 المستمى . . . وبعد رابعة بالدعاء . . . وبكر المصلي
 دون السجدة . . . ثم يركع خمسة ويصلي
 ويحب طه . . . في هذه صلاة . . . لا يحد دعاء بمسح . . .
 بعدد الله في خمسة لا يحد لله فيها . . . من الحاش ولا
 من احش يعرف صلاة ولا سجود
 هذه صلاة جمعة ولكن لا يتحمل عن
 الشوم شيئاً على لاصلاق .

ومن لغنوم ضرورة صلاة يكون قبل دعاء
 هل ان يصلي عليه ولا يجوز لا يحل صلاة بل يصلي عليه

في قبره .

الدفن :

٦ - قال الله تعالى " ثم جعل الارض كدناً أحياء وأموات ، وقال -
مها جنسكم ، وفيها ميعدم " وقال الامام الرضا حميد الامام الصادق (ع) :
انما أُنزل مدفن الميت لئلا يبصر الناس على فساد جسده ، وقبح مظهره ،
وتعير رائحته ، ولا يتأذى الأحياء برائحته ، ولما يدخل عليه من الفساد ،
ويكون مستوراً عن الأولياء ، والاعداء ، فلا يشمت عدوه ، ولا
يحزن صديقه .

وقال الامام الصادق (ع) : حدد القبر الى الرقوة . وعنه رواية
أخرى ان أبي (ص) نهى ان يعمق القبر فوق ثلاثة أذرع
وسئل الامام الكاظم ابن الامام (ع) عن رجل بسأكله سبع او
عشر . فتفق عظامه بمجرعهم ، كيف يصنع به ؟ قال : يعمل
ويكفن ، ويصل عليه ، ويدفن
وفي رواية عن الامام أبي حمزة الصادق (ع) اذا كان الميت بصيبي
صلى على النصف الذي فيه القلب .

الدفن :

وقال : يجب دفن الميت في الارض بصورة تمنع الحفرة عنه الساعه
ورائحة عن الناس ، ولا يحور وضعه على وجه الارض والىء عليه ،
حتى وان تحقق الامران . احفظ وضع الرائحة ، ويستحب تعميق القبر
قدر قامة او الى الرقوة ، وان حفر به لحد يسجى عليه الميت
ويجب دفن الاجزاء المانة من الميت ، حتى الس والشم والظفر ،

أما القطعة مفصصة من الخي . أو من الميت من كتب حين يذود عظم
تُنف حرقه وتدفن . وإن كانت عظاماً غير الصدف يغسل ويغسل .
وتدفن . وإن كانت صدرأ . أو عصب الصدف يشتمل على الميت يغسل .
وتكفن ويصل عليها . وتدفن .

وأذا مات في سقيه يوضع في حنية . وتوكلُ أنها يصرح في ماء .
وفيه رواية صحيحة عن الإمام الصادق (ع)

وفي رواية أخرى عنه (ع) أن يوثق برحمته حجر . ويرمى به في
الماء . ولكن قال صاحب المدارك : أنها ضعيفة السند .

وأذا مات في بئر . وتغثر اخراجه يسد ويكون قرأ له

ويجب أن يوضع الميت على حبه الأيمن مسجداً لقته . ورأسه إلى
المغرب . ورجليه إلى المشرق قال صاحب المدارك الأصل في هذا
الحكم التأسي بالنبي والائمة الاطهار (ع)

والمرأة بلحدها زوجها . أو أحد محارمها . أو النساء . وإن لم يكن
روح ولا محرم ولا نساء فالرجال الصالحون

ولا يجوز دفن الميت في مكان منصوب . ولا في الآفك أو عبر
المنابر . ويحرم بش القبر إلا مع العلم بصيرورة الميت تراباً . وكتب
الشئ لمصلحة الميت . كما لو كان القبر في مجرى الليل . ودفن في
مكان منصوب . وأبى المالك بقاءه بحال . أو كمن يد لا يجوز الكس
به . أو دفن معه مال له قيمة . سواء أكان لوارثه أو لغيره

الاولياء

قال الإمام الصادق (ع) يغسل ميت أولى الناس به

وهو . يغسل على الحبرة أو على السس بها . أو يأمر من يغسل

وهو . الروح بحق بأمراته . حتى يصمها في قبرها فليل به

الزوج أحق من الأب والولد !؟ . قال نعم .

الفقهاء

وقال " لا بد ان يكون تمصيل الميت ، واتصاله عليه دون الولي .
هذا غسل ، وكفى دون الاستئذان منه وقع العمل باطلاً .
وسأل " أي معنى لادن الولي . مع العلم بان التكليف الشرعية لا
تتأخر بإرادة أحد ؟

الاجوب

حل . وكفى الولي هنا بيس شرطاً لوحوب العمل واتصاله . من
لصحة ، وإجدها في الخارج على استحواط مطوب ، تماماً كما هو في العباس
إلى الصلاة التي أحب . وإن لم يكن المكلف متوصلاً ، واعتد عليه ب
بتوضاً حين الاطاعة والامتثال

ولأولياء الميت مراتب يتقدم بعضهم على بعض على الوصف الذي

١ - الزوج ، يقدم ، حتى على الآباء والأبناء

٢ - الأب ، يقدم على الأم والأولاد

٣ - الأم ، تقدم ، مع عدم وجود الأب على الأولاد والذكور

٤ - الذكور مدسبون على الإناث من طبقتهن ومرتبتهن ، وكذا
تقدم الأب على غيره

٥ - سبب . يتقدم على أولاد لأولاد ولأخوة وأخوة

٦ - أولاد الأولاد يقتسمون على الجد

٧ - الجد يقدم على الأح

٨ - الأخ يقدم على الأخت

٩ - الأخت تقدم على أولاد الأخ .

١٠ - الأعمام يتقدمون على الأخوال

١١ - الأخوال يتقدمون على الخاتم الشرعي .

١٢ - الخاتم يقدم على عدول المسلمين

ووجود الصبي واليتيم والعنف حكم بعدم . ومن انتسب إلى بيت
بالأب والأم معاً أولى من انتسب له بأحدهما . ومن انتسب إليه
بالأب أولى من انتسب للأم . وإذا كان هل المرتبة الواحدة متعديين
كالأولاد والأخوة والأعمام والأخوات تكون الأولاد مشتركة بين الجميع
على السواء ، لأن نسبة الدليل إلى الكل واحدة دون تفرقة ، إذ هو
المعروف من استئذان الولد لأكثر فقط لا مستند له في الشريعة
وإذا أوصى الميت إلى رجل تنجيزه لا يسقط من يولي ، حيث
لا مانع من الجميع ، فيأذن الولي ، ويجهر الموصي به ، وله مجمع بين
أمر الشرع ، وإرادة الميت

مس الميت

سئل الإمام الصادق (ع) هل يجب غسل على من مس ميتاً ؟
قال : أما بخرارة فلا بأس ، أما ذلك إذا برد
وقام الإمام أبو حمزة الصادق (ع) من الميت بعد غسله ،
والقبلة ليس بها بأس
وقال الإمام لصادق (ع) إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ،
فإذا مسه ساكناً ، فكأن ما فيه عظم فقد وجب على من مسه الغسل ،
فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه

الفقهاء

قالوا من مس ميتاً بعد ان يرد جسده . وقبل ان يعتل عليه
ان يعتل من مس الميت
واذا منه بعد موته بلا فاصل ، وقبل ان يرد جسده فلا شيء
عليه ، وكذلك اذا منه بعد ان تم غسله الشرعي
ولا فرق بين ان يكون الميت مسلماً او غير مسلم . كبيراً و صغيراً ،
حتى لمعد . ود من قطعة منه من اسن حي او ميت ، وفيها
عظم وحب عيه العسل من اسن وان لم يكن فيها عظم فلا شيء عليه
وصوره غسل من لميت تماماً كصوره غسل من حياه والحيض
والاستحاضه وسدس

الزغسال المستحبة

الاعمال المستحبة كثيرة . وقد اشهاها بعض الفقهاء الى مئة تساعاً
منه في أدلة السن ، واشهور بين الفقهاء ٢٨ عملاً ، كما قال صاحب
الشرائع .

ومنهم : غسل الجمعة ، ووقته ما بين طلوع الفجر الى روال
الشمس قال الامام الصادق (ع) : لعل يوم الجمعة عن الرجال والنساء
في الحضر ، وعلى الرحاح في السفر ، وليس غسل النساء في السفر .
وقال : ليتربى احدكم يوم الجمعة ، يغتسل ويغتلب .

ومنهم : أول ليلة من رمضان المبارك ، وليلة النصف ، والساعة
عشرة ، والتاسعة عشرة . واحدى وعشرين ، وثلاثة وعشرين وليلة
لفطر . ويوم العيدين ، وعرفة ، وليلة النصف من رجب ويوم اساع
والعشرون منه . وليلة النصف من شعبان ، ويوم الماعة وهو ٢٤ من
دي الحجة .

ومنهم : غسل الاحرام ، وزيارة الرسول وآله الاطهار (ص)
وغسل التوبة ، وللمنحول الكعبة ، وغيره كثير .

ومنها جميعاً روايت عن أهل البيت (ع) ، وتقدم انه اذا اجتمعت

عمال عديدة كفى عنها غسل واحد . أما صورة الغسل لمنحبت فهي
تماماً كصورة غسل الجنابة ، مع اعتبار الشروط من طهارة الماء وإطلاقه
واسخه

ودهب جماعة من فقهاء الشيعة إلى أن الغسل منحبت في نفسه دون
أن يقصد الغسل إليه عليه من يعاتب مخصوص عليه . لقوله تعالى
« وحبب الله الطهرات » وقول الإمام (ع) « إن استنقعت أن تكون في
الليل والنهار على طهارة فافعل » .

التبسم

من تعالى : « ومن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من
 لعائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً - النساء ٤٣ »
 وقال الرسول الأعظم (ص) : حمت في الأرض مسحاً وظهرأ
 وقال لأمم صادق (ع) : إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ، دام
 في الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فتيمم ويصل .
 وسئل عن رجل لا يكون معه ماء ، والماء عن يمين الطريق ويساره
 علوتين ، أو نحو ذلك ؟ قال : لا أمره أن يمرر نفسه ، فيعرض له
 ص أو سبع

وأبصاراً سئل عن رجل يمر بالركبة - أي الشتر - وليس معه دلو ؟
 من : ليس عليه أن يدخل الركبة ، لأن رب الماء هو رب الأرض ،
 فيبسم . وفي رواية أخرى أن رب الماء هو رب الصعيد . أن الله
 جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً .

وأبصاراً سئل عن رجل تكون به القروح والجراحات فيجب ؟ قال :
 لا بأس بأن يتيمم ولا يغتسل . إلى غير ذلك كثير .

الفقهاء :

فسموا الطهارة إلى قسمين اختيارية ، واصطورية . ولأولى الطهارة
الابتدائية ، وثانية الطهارة الترابية ، وهذه تدل على تلك تسويعها الاسباب
الموجبة للتيمم عقلاً أو شرعاً ، وهذه الاسباب ما يلي

عدم الماء :

١ عدم وجود الماء الكافي للوضوء أو لعسل في سفر أو حصر ،
اجتماعاً ونقصاً .
وتساءل : إذا لم يكن لديه ماء ، ولكنه يحتمل ولا يستعد أن يصيب
الماء إذا بحث عنه وسأل ، فهل يجب عليه أنبحث وسؤال ، بحيث إذا
تيمم بدونيه يظل عمله ؟

الجواب :

أجل ، يجب . أن كان في الوقت سعة لأن عدم الماء شرط في
صحته لتيمم ، ونسبة أنه لا بد من احرار الشرط ولعم به ، ولا يحصل
هذا العلم إلا بعد البحث والفحص الموحى بتيأس ، وتعتبر الفقهاء أن
الثبوت في وجود الماء يستدعي اثبت في مشروعية التيمم فلا يكون مجزئاً
في نظر البعض ، وهذا . بلاضافة أن قول الامام (ع) إذا لم يجد
المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت

وقالوا : يجب على المسافر أن يبحث عن الماء في القرية مقدار رمية
سهم إذا كانت الأرض وعرة . ومقدار رمية سهمين إذا كانت سهلة ،
عن أن يكون البحث إلى الجهات الأربع عجباً وشكلاً واماماً ووراء ،
مع عدم تياأس من عدم وجود الماء ، والامان على النفس والمال ، واستندوا
لهذا الحكم برواية عن الامام لصادق . فيطلب الماء في السفر ان كانت

الحزونة . أي الأرض وعرة - فعنوة . وإن كانت سهولة فعنوتين .
وليس من شك أن هذه الأحكام إنما شرعت ، حيث كان سعر
عن الأقدام والجلود ، أما النوم ، حيث البسات والظنرات . ولا سمح
ولا ضيق فلا موضوع لها من الأساس

ولكن يسمى أن نعم أن فوهم بها حب سحت والمحصن إنما
هو تعريض وتطبيق لقاعده عامه من صميم الحياه ، وهي أن كل ما شوق
عليه وجود الواحد بعد وجوده فهو واجب ، والله لا عذر أبدًا بلأن
عند الله والعمل والباس أن يحمل امرأ بنعم عم البقي أن اهتمامه سيؤدي حتماً
إلى إهمال الواجب وتركه ، وهذا التصط لا يختص باب دون باب من
الفقه ، ولا بجهة دون جهة من الحياة .

ومن هذا التصط يتبين معاً أن من كان لديه قليل من الماء يكفي
لوصوته أو غسله من الحدة فقط تختم عليه أن يحتفظ به لأجل الصلاة .
ولا يجوز له أنصرف فيه بغير ضرورة . ولو لم يدخل الوقت إذا علم
أنه لن يجد الماء عند الصلاة بعد دخول وقتها

أما انقول بأن حفظ الماء مقدمة ووسيلة من أجل الصلاة ، والمعروض
إنها لا يجب قبل الوقت ، وإذا لم نحب العادة فكيف نحب الوسيلة ؟
وهل يزيد العرع على الأصل ، والتابع على المتبوع ؟ أما هذا لقول
فلعب بالأصط بعد العلم بأن وقت الصلاة آت لا محالة ، وإن لا تصح
بالتجهم مع القدرة على الوضوء ، وإن هذا قادر عليه في نظر العقل

وخرج حاجة من القمياء من هذه الساعده في صورة واحدة فقط ، وهي أن يوسا أن
يجب محاراً وأرادته مع غلبه مأه من بعد الله واحد ، وأمره قد لا يسهل وجود
التمس ، قال الإمام الصادق (ع) : إن أيا فو قال يا رسول الله كيف حرم من غسل
غير ماء معن له النبي (ص) : يا أبا فو يكفئك العسيدة عشر سنين . لأن قول أبي
در : طلكت بغيره بأنه جامع ، وهو آيس من وجود الماء

والعرف ، ولذا وجب نسيء أي الحج . وإن كثرت غيره قل محي .
زمه ، ووجب النعم قل أو ، فعل ، والعمل صوم رمض قل
المحجر ، إلى غير ذلك .

الضرر :

٢ - ب . بتضرر صحياً من استعمل الماء ، ويكفي مجرد طي الضرر ،
سواء أحصل له تلفتياً ، أم من قول الطبيب ، وإذا قال له الطبيب
أن استعمل ماء مصر ، وكان يعلم هو أنه غير مصر ، وإن طبيب
مخطئ . في تشخيصه ولمعول على عسفه ، لا على قول الطبيب . وإن كان
لا يعلم بالضرر ولا بعمده ، فإن حصل له النعم أو العمل أحد بقول
الطبيب ، ولا يصح تعلمه أو طه الماشي من قول الطبيب وإن لم
يحصل له شيء أصلاً ، وبقي على شكه وتردده أحد بقول الطبيب سواء
على أن الخبر الواحد حجة في الموضوعات ، ولا فلا يجوز له الاعتماد عليه
ولو اقتصر أنه لا يتضرر صحياً من استعمل ماء ، ولكنه يأنم من
شدة البرد ، ونقصه مشقة فوق المعدد وأنالوف حين العمل أو انوصوه ،
بحيث إذا انتهى منه عاد إلى طبيعته ، ودون أن ينكب بصحته ، فهل
تضمن في حقه الطهارة المائية ، أو يجوز له الطهارة الترابية ، أو هو
محبر بينهما ؟

الجواب

أنه محبر بين الطهارة المائية . وبين الطهارة الترابية ، فإن شاء اعتزل
أو نوصاً ، وإن شاء نيم ، وفي الخابن تصح عادته أما لو استعمل
الماء مع وجود الضرر الصحي فعادته فاسدة . والفرق أن الضرر مهني
عنه لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، وسهي في «عساة يدل
على انفساد ، أما تحمل الألم والمشقة والخرح معبر مهني عنه إطلاقاً ،

إذا ظهر وصلى صحت جهارته وصلاته ومن هذا قيل ان نهي
 الخرج في الشرب من باب رخصه . ونفي الضرر من باب العزيمة
 وسأل كما ان تطهارة مع الخرج والمشفة غير مهي عنها فهي
 أيضاً غير مأمور بها ، ومع عدم الأمر لا تكون صحيحة عن . لأن
 صحتها تنوقف على الاتيان بها بداعي المثل الأمر ، وبمروص عدم
 الأمر ، فتكون المشقة ان الغسل والوضوء مع الخرج والمشفة ندماً كالغسل
 والوضوء مع الضرر الصحي

الجواب :

ان المادة راجحة بذاتها ، ومحبوبة مرغوبة للشارع بطبيعتها ، ويكفي
 للضرر بها انية عدم لهي عنها ، لا وجود الأمر بها فعلاً ، والشارع
 لم يبه عن التعبد به مع وجود الخرج والمشفة ، بل رفع الأمر والإبرام
 عن التعبد في مثل هذه الحال من باب التسهيل وإزالة التصلب فإذا احتار
 لنفسه المشقة والخرج وألزم نفسه به كان ذلك له ، بل بعد مطعماً
 ومفاداً . اما مع وجود الضرر فإنه ملزم ومرغم على تركه ، ولا جبر
 له إطلاقاً ، لأن لضرر محرم في ذاته ، ومكروه ومعوص للشارع بطبيعته ،
 سواء ألس ثوب التعبد ، أو التمرد .

قللة الماء :

٣ - من موعبات التيمم ان يكون معه قلس من الماء يحتاجه حالاً
 أو مآلاً لعينه أهم من الوضوء والغسل ، كشربه أو شرب غيره كأنما
 من كان ، وما كان إذا اضطر إليه ، ما دام لكفده الخرى احراً ، وفي
 صرفه جبر وجمع ، ودفع للضرر والفساد وقد سئل الامام الصادق (ع)
 عن رجل يكون معه الماء في السفر ، ويحاف قلته ؟ قال - يتيمم بالصعيد ،

ويستقي الماء ، فإذا احتطى بالماء حرقاً من العطش ، ونيمم صح نيممه وصلاته وإذا حالف وتوصاً أو اعتسل فقد عصى قطعاً ، ولكن وصوه وعمله صحيحان ، لأن الأمر بالنيمم لا يستدعي النهي عن الوضوء أو العمل ، إذ المفروض أنه لا يتصرر . ولا يترص من استعمال الماء ، وأما يخاف العطش فقط والخوف من العطش شيء ، ولصرر الصبي الحاصل من استعمال الماء شيء آخر ، وعبه يكون الوضوء والعمل مع اخوف من العطش تماماً كالصلاة مع عدم انقاد العريق فيها تصح ، ولكن يأثم المصلي ويحاقب هل ترك الأهم .

ضيق الوقت :

٤ - ان يتسع الوقت للوضوء والصلاة معاً ، بحيث إذا توصاً وقعت الصلاة بكميتها في وقتها المحدد ولو اقترص انه إذا توصاً وقعت الصلاة أو ركعة منها خارج الوقت ، وإذا نيمم وقعت بنائها داخل الوقت ، لو اقترص ذلك وجب النيمم ، وإذا توصاً بطل عمله ، وعليه ان يقضي الصلاة ، لأن المحافظة على الوقت أهم في نظر الشرع من المحافظة على الطهارة المائية ، وليس من شك ان المهم سقط بالأهم ، وان الوقت يذهب بذهاب وقته ، ويتفرغ على هذا ما يلي :

الأول : ان الوضوء لا يصح منه في هذه الصورة إذا اراد به هذه الصلاة بعينها ، إذ المفروض ان هذه الصورة تحب مع النيمم لا مع الوضوء ، أما ان قصد عاية اخرى ولو الكون على الطهارة صح وصوه لأن الوضوء راجع بنفسه ، وان الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن صده ، فيكون حال الوضوء تماماً كحال الصلاة قبل زوال الجاسة عن المسجد . الثاني : إذا اعتسل أو توصاً جساهلاً بأن الوقت لا يتسع للطهارة والصلاة معاً ، ثم تبين له الضيق وعدم السعة صح عمله ان قصد عاية

أخرى غير هذه الصلاة ، وبطلان قصدتها بالذات .
 الثالث : ان التيمم لصيق بوقت عن استعمال الماء ، أما دخول الدخول
 فيه الصلاة فقط . أما المصلوات الأخرى . وما إليها من العادات فلا ،
 لأنه واحد لله بالنسبة إليها

ما يصح به التيمم :

من الإمام الصادق عن رجل دخل الأجمة أي الغدة ليس
 فيها ماء . وفيها طين ماذا يصنع ؟ قال يتيمم فانه - أي التيمم - يصح
 قال السائل انه راكب . ولا يحكه الثوب من خوف . وليس هو
 على وضوء ؟ قال ان خوف على نفسه من صبح أو غيره . وخاف
 فوات الوقت فليتيمم . يصرب بيده على التلذ . أو ان تردعه
 ويتيمم ويصلي .

وقال : إذا كنت في حال لا تقدر إلا على التيمم فليتيمم به . فان
 الله أوفى بالعذر ، إذا لم يكن معك ثوب خاف ، أو لد تعذر ان
 تنقصه ، وتيمم به .

وقال إذا كانت الأرض ممتدة ليس فيها تراب . ولا ماء فانظر
 أجف موضع تجده فليتيمم به .

الفقهاء :

قالوا : يح التيمم بالصعيد ، لقوله تعالى فبسموا صعيداً طيباً ،
 والصعيد وجه الأرض تراكماً كان أو رملاً أو حجراً . على شريطة ان
 يكون مباحاً غير معصوب ، وطاهراً غير نجس ، ولا يحوط التيمم بشيء
 من المعادن ، أو الثبات ، أو الرماد .

وقالوا . إذا عجز عن التمسع بما يصدق عليه وجه الأرض . هل
 أمكن أن يجمع المار من الثياب وما فيها فعل . ويتم به . ولا يتم
 بالعار على الثوب . أو عرف الدنة . ونحوه . وإن تعلل كل ذلك
 بنسب بالطبق . حيث لا يقبل إلا عليه .

وتسأل إذا حس . أو وجد في مكان لا ماء فيه . ولا ما يتم
 به . حتى النصب . بحيث يصدق عليه أنه قائم الطهورين . فإذا بصع ؟
 هل يصلي بلا وضوء ولا تمس . أو لا نعت عليه الصلاة . وإذا لم
 يجب عليه أداء فهل يجب عليه قضاء ؟

الجواب :

ذهب أكثر الفقهاء إلى عدم وجوب الصلاة أداءً . ووجوبها قضاءً .
 أما الدليل على عدم الأداء فهو الحديث المشهور « لا صلاة الا بطهورة »
 وقد تعدت . وأما وجوب الاداء فقد استدلل عليه صاحب المدارك
 بقول الامام « متى ذكرت صلاة فانتك قصتها » . ثم قال صاحب
 المدارك وما قيل من ان سقوط الاداء بوجوب سقوط القضاء فذعوى
 مجردة عن الدليل . مع انتفاصها بوجوب القضاء على السهي والناسم .
 ووجوب قضاء الصوم على الخائف .

صورة التيمم :

حاء في الآية الكريمة ٢٣ من سورة النساء « فبسموا صعيداً طيباً
 فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله كان عفواً غفوراً » .

١ - وقد يقال ان هذا يصدق على من فاته صلاة واحدة . كان عليه ان يؤديه . ولا يشل
 بحال من لم يجب عليه من الأداة . كما عجز به . وعليه يكون الاستشهاد في غير محله

هـ. الامام الصادق (ع) . ان عمراً أصابته حنابة . فسمعت أن
 تمرغ كى سمعت لذة . فقال له رسول الله (ص) تمكك كى سمعت
 اللذة ؟ فقال المستمعون كيف اتبسم ؟ فوضع الامام (ع) يده على
 الأرض ، ثم رفعها ، فمسح وجهه وبذبه فوق ككف قليلاً
 وسئل الامام ابو جعفر الصادق (ع) من تسم ، فصرر يده على
 الأرض ، ثم رفعها فمسحها ، ثم مسح بها حبه ، كفيه مرة ، حده

الفقهاء :

قالوا . المراد من الوجه هنا بعضه ، لا كله . لأن ساء في قوله
 تعالى « فامسحوا بوجوهكم » تعيد التعويض ، تماماً كقوله « امسحوا
 برؤوسكم » ناسبة الى الوضوء ، لأنها إذا لم تكن للتعويض تكون رائدة ،
 لأن « امسحوا » تعيد مسحها ، وحددوا القدر الواجب من مسح الوجه ان
 يبدأ بالتبسم من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى ، ويدخل فيه
 الجبهة والجبينان

وقالوا . المراد باليدين الكف فقط . فإن الله تارك وتعالى اطلق
 الأيدي في التبسم ، ولم يفيدها أحد ان المرفعين ، كما فعل في الوضوء ،
 وعليه يكون تبسم الامام ومسحه الكفين دون التعدي عنها تفسيراً وبياناً
 للآية ، ومفيداً لاطلاعها ، ويؤيد ذلك انك إذا قمت هذي يدي ،
 وفعلت يدي لا يفهم من اليد إلا الكف فقط .

وبنابر . فإن صورة تسم عدهم هكذا . ان تصرب على الأرض
 باطن الكفين ، وتمسح وجهك من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى ،
 ثم تمسح تمام ظاهر كف اليمنى باطن لكف اليسرى ، وتمسح ظاهر
 اليسرى بباطن اليمنى .

وبعد ان اتفق الفقهاء على ذلك احتلوا بما بينهم . هل يجب في

التي هي صورة واحدة على الأرض سواء كان بدلاً عن الوصية ، أم بدلاً عن عمل واحدة والخص والخص ، ومن المثل ، أو يجب التفصيل من التيمم الذي هو بدل عن الوصية فحب له صورة واحدة ، وبين ما هو بدل عن عمل ، فتح صلات ، أحدهم للوجه ، والآخرى لليدان .

ذهب المشهور إلى التفصيل ، وبه تكفي الصلة الواحدة لما هو بدل عن الوصية ، ولا بد من عملين لما هو بدل عن العمل ، أي عمل واحد كثير من المحققين لا يجب لصلة واحد ، بل تكفي صفة واحدة لكن تسمى سواء كان بدلاً عن الوصية ، أم بدلاً عن العمل ، واستدلوا بأن الإمام (ع) حين تيمم ضرب ضرباً واحدة ، وقد أراد أن يبين حقيقة التيمم ومذهب ، ويعلم الناس الصورة الواجبة لما هو بدل عن الوصية ، وبدل العمل ، ولو كان هناك من فرق لفصل ولم يكتف ، فترك تفصيل دليل على شمول وعموم ، أن تيممه (ع) أظهر فيها هو بدل عن عمل واحدة ، حيث أتى به ، بعد أن حكى قصة عمار الذي كان جنباً

وقال الشيخ الحمدي في مباح الفقيه أن الاكتفاء بالصلة الواحدة مما هو بدل عن العمل أظهر وأقوى ، نظراً إلى الأحاديث الكثيرة الحاكية للصلة واحدة ، بحيث لا يرد دعوى قواثرها . وقد جاءت بكاملها جواباً عن أسئلة عن كيفية التيمم على الإطلاق ، وهذا يتبين من بعض الروايات الدالة على الصلة لا تصلح محل لمعارضة الدالة على الواحدة ، فيتبين أنها طرحتها ، وما حملها على الاستصحاب ، وحملها على الاستصحاب أشبه بالقواعد وأحوط .

وهذا لك رواية أخرى دلت على أن الواجب ضربات ثلاث واحدة للوجه ، وثانية للكف اليمنى ، وثالثة للكف اليسرى ، ولكنها رواية شاذة ، والعمل بها متروك .

شروط التيمم وأحكامه :

١ - لا يصح التيمم إلا بالنية اجترأ ، لأنه من العادات ، ويكفي بها قصد التقرب إلى الله سبحانه . ولا يجب أن يتهيأ بتسعة ادخول في الصلاة الوضوء أو المستحقة ، ولا رفع يده ، ولا لمس من الوضوء أو الصلاة .

٢ - يجب أن يباشر التيمم بنفسه ، لأن الأمر صادر بذلك . فإذا قيل : اعمل - أي اعمل أنت دون سواه ، هذا ، أي أن الأكل عدم جواز النيابة في العبادات أحل ، له أن يغير ما غير عند معجز والضرورة .

٣ - يجب انورية واموالاة بحيث يمسح طاهر الكف اليسرى بعد مسح الوجه ، وطاهر الكف اليسرى بعد اليسرى بلا غسل ، حتى ، ولو كان التيمم بدلاً عن العمل الذي يجوز فيه لفصل وانحرى ، والدليل هو الإجماع .

٤ - أن لا يوجد حائل مع الاحتياط لا على ما طهر الكف المسحة ، ولا على الوجه وطاهر الكفين ، يد مع وجود الحائل وحائل لا يتحقق معنى المسح الذي أمر الله به في قوله تعالى : « واسجد أو سجدة » وأيديكم . وإذا كانت حبرة على بعض أعضاء التيمم كفى مسحها وعليها .

٥ - يجب طهارة أعضاء التيمم ، مع الاختيار .

٦ - أحرموا على أن التيمم قبل دخول وقت الصلاة لا يصح ، وأنه واجب إذا ضاق ، بحيث لا يتسع إلا للتيمم والصلاة فقط ، واحتفظوا فيها إذا دخل وقت الصلاة ، وكان فيه سعة ، بحيث إذا تيمم وصل يفتى حرم منه . فهل له أن يبادر في مثل هذه الحال ، أو لا ؟

أحل له ذلك ، فقد جاء عن الإمام الصادق (ع) في رجل نيم وصلى ، ثم أتاه الماء ، وهو في الوقت ، قال قد مضى صلاته وليس من شئت أن صحة الصلاة ، وعدم وجوب عذتها في الوقت ، خاصة مع وجود الماء دليل واضح على جواز المبادرة إلى التيمم مع السعة ، وعدم وجوب الانتظار إلى آخر الوقت ، حتى لو احتمل روال العذر وارتفاعه ، ولا يجب لصير ان اللحظه الأخيرة لا مع العم رواه السبب الموجب للتيمم^٦ .

٧ يجوز التيمم أن يصلي تيمم واحد صوتاً عديدة ، فقد سئل الإمام (ع) عن رجل يغسل تيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها ، قال : نعم .

وشرح الفقهاء بأن التيمم يكون على الظهيرة بعد التيمم ، وسواء له أن يعمل جميع ما يفعله المظهر من الصلاة والطواف وفراشه لعرائم ومس كتابة المصحف ، وغير ذلك مما يستباحه لمظهر بالمساء ، نقول ان رسول الأعظم (ص) يكفيه لصعيد عشر صبي ، وقول الامام الصادق (ع) التراب أحد الطهورين ، وهو بمره اده ، وما إن دأب مما يدل على الشمول وعموم المنفعة

وم يستثنى الفقهاء من هذا التعميم إلا من نيم لصيق الوقت عن الطهارة المائية ، وتعنى عليه التيمم لأدبه هذه الفريضة الخاصة التي لم ينسج الوقت لها ، ولعلل أو الوضوء ، ومعنى هذا يرتفع الموضوع من الأساس ، ويكون تماماً كمن فقد الماء ، ثم وجدته .

٨ - أن يتيمم للماء ، ثم يجده ، ولذلك حالات :

٦ - يعاقب لما ثلاث حالات (١) أن ييمم ، بعد من له آخر الوقت (٢) أن ييمم أنه لا يقدر عليه (٣) أن يشك : ولا يجب الانتظار إلا في الحالة الأولى

الركن : ان يحده بعد ان يتم ، وقبل ان يدخل الصلاة ، فيبطل
تيممه بالنية . لا لأشاع بعد فقط ، بل لأن التيمم كان وجوباً
بعبارة لم يؤدها بعد . ولو فرض انه فقد الماء بعد التيمم منه . وقبل
صلاة بعد التيمم بالنية

شأنه : بعده بعد فراغ من الصلاة ، ولا تجب الاعادة ، وان
سبح الوقت ، غروب الماء (ع) نصب صلاته ، بل لا يجب لاعادة
قد رأى الماء بعد ركع ، وركن بعد الفراغ

الثالثة : ان يحده ، وهو في ثمة الصلاة ، وقد فصل الفقهاء في
هذه المسألة بين من يرى الماء قبل ركع ، ويرجع عن الصلاة ،
وبعضاً وبعضاً ، ومن ان يرى بعد الركوع ، فيمضي في صلاته ،
ولا شيء عليه ، فله مثل الماء صادق (ع) عن الرجل يسي لا يجد ماء ،
فيتميم ويقوم في الصلاة ، فجاء الماء ، وقد هودا ماء قبل
الامام : ان كان لم يركع فليصرف ، وبخصوصاً ، وان كان قد ركع
فليمضي في صلاته

ونجس الاشارة الى أن هذا الحكم يختص بالصلاة فقط ، ولا يشمل
غيرها من العبادات التي يشترط فيها الطهارة لانه ، فلو سمع وصف
م ماء ، ثم وحده في لانه ولو في الخوض لأجبر بطي نظوف ،
ووجبت لاعاده بعبارة ملأية ، وكذلك إذا يتمم لمات لعدم الماء ،
ومضى منه . ثم وحده قبل النقص وجب معه وجبته ، بصلاة
عنه من جديد ، والسرا ان النص الذي دل على عدم الاعادة يختص
بصلاة فقط ، ولا يجوز قياس غيرها عليها من العبادات ، لأن القياس
باطل لا حق

٩ مثل الماء يكسب من الماء صادق (ع) عن ثلاثة نفر
كثروا في سفر أحدهم حب ، وثاني ميت ، وثالث على عروصه ،
وحصة الصلاة . ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم ، من يأخذ الماء

وكيف يصحون ؟ قال يعتزل الخشب ، ويدفن الميت بينهم ، ويتيمم
الذي هو على خير وضوء .

وعمل المشهور بهذه الرواية ، وأعرضوا عن الرواية الأخرى التي
قدعت الميت لأرسالها وضعف سندها ، فلا تصلح لمعارضتها أصري
قدم الحب - كما قال صاحب المدارك

الصلاة

المفرائض ونوافلها

معنى الصلاة

أصل صلاة في اللغة الدعاء ، قال تعالى : « ومن الأعراب من يؤمن بالله ويومئ الآخر ويشتغل بما يعنى قربات عند الله وصلوات الرسول » . ١٠٠ ، أي دعاء الرسول (ص) . وقال تعالى : « إن صلاتك سكن لهم » . الآية ١٠٤ ، أي - دعاءك سكن لهم - أي عبر ذلك من الآيات . ومعنى صلاة حتى تست أي الدعاء به

وهي في سنن وأشرع هذه صلاة اليهودية التي بشر بها نبيهم ، وتنقسم إلى : وعدل حجه ، وفتح - كبير - وحجم - سليم ، وهي التي ذكرها الله جل وعز في عديد من آيات كتابه ، وأمر بالمحافظة عليها ، وتوعد على تركها . من ذلك قوله : « ركعت استأذنه » ، « من سلككم في سرف قدو لم يث من المصلين » صعدوا الصلاة وسعدوا شهوات صوف يتصور عياً . ومن سجدته ، أقيموا الصلاة وآتوا لركعة قد فتح المؤمنون مدبرهم في صلاتهم حاشعون . الصلاة

كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ،

جاءت الصلاة وفاركها

والصلاة من معالم الاسلام وركنه الخمسة في شرعها الحديث
لشريف ، في الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله ، وإقام
الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت من استطاع
اليه سبيلاً .

وقال امام الصادق (ع) ما بين لكم والإيمان لا ترك الصلاة .
من تركها متعمداً فقد برئت منه ملة الاسلام .

وقال ان ارمي وشارب الخمر ندعوه شهوة . اما تارك الصلاة
فلا يدعوه الا الاستخفاف

وحسب تفهيم كنية واحدة على ان اسلم د حديد بعد سلامه
وجوب الصلاة فهو كافر مرتد يجب قتله . لأنه يتدع دياً غير الاسلام ،
وإذا ترك الصلاة فسماً وأولاً أدته الحكم بما يراه من الشتم والنصر
او السجن . فان ارتدع ولا أدته ثبته . فان داب . ولا شدد عليه ،
وان استمر ولم يرتدع قتل في الرابعة

الصلاة الواجبة :

الصلاة منها واجبة ، ومنها مستحبة ، ولأولى هي الصلاة اليومية ،
وصلاة الآيات وصلاة الصواف الوحد . وقضاء الولد الأكبر عن
والديه . فليس من الصلاة في مرض الموت . واليومية خمس الظهر
أربع ركعات ، والعصر مشها . ومغرب ثلاث ، والعشاء أربع ،
والصبح ركعتان ، وتتصف الأربع في السفر ، وقصير كل من الظهر

والعصر وعشاء ركعتين . وبأبي التنصیل . هذا ذات ضرورة دين
وبين عملاً بالاحتياط . تنبيه . فلا داعي . - - - ذكر النصوص

نوافل الصلاة اليومية

والصلاة المستحبة ما عدا الصلاة الواجبة ، وهي كثيرة ، ونذكر
منها هنا نوافل الصلاة اليومية ، وهي أربع وثلاثون ركعة . ٨
للطهر قبلها ، و ٨ للعصر قبلها . ٤ للمغرب بعد . ٤
والعشاء كذلك ، ولكنها من جنوس ، وبعد . ٢ ركعة واحدة .
ونسمى بربرد . و ٨ صلاة الليل . و ٢ شفع . و ركعة نور
وحده . و ٢ صلاة المحر . وفي ذلك رؤيا كثيرة عن أهل
البيت (ح) بعد في كتاب الوسائل . وقد استدلوا بحكمهم في
المستحب . بعد ترتيب النصوص لو لم يكن قد
نوارب .

وعلى ما يكون مجموع عدد ركعات الفريضة و ٥١ ركعة .
قد . الإمام الصادق (ع) الفريضة و ٥١ ركعة . منها
ركعات عن جنوس بعد الفريضة . أي عشاء تعدل ركعة ، وهو دائم .
الفريضة منها ١٧ ركعة . و ٣٤

و هو من كل ركعتين ركعتين تشهد وتسليم ، تماماً كصلاة صحيح
الا لوتر . فكل ركعة واحدة تشهد وتسليم ، وتسقط في السفر جميع
لنوافل الا نافلة المغرب ، تقول الامام (ع) الصلاة في السفر
ركعتين ليس قبلها ، ولا بعدها شيء الا المغرب ، و ٤ ركعات
ركعات . لا تدعها في حضر ، ولا في سفر

حدود الاوقات

فان الله تبارك وتعالى في الآية ١١٥ من سورة هود : وأقم
لصلاة طرفي النهار وركعاً من الليل ، وطرف الأول من النهار لصلاة
صبح ، وطرف الثاني من صلاة الظهر والعصر . وركعاً من الليل
لصلاة المغرب والعشاء .

وفي آية ١٣٠ من سورة طه : وسبح بحمد ربك قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها ومن آية الليل تسبح وتصرّف سهر لعلك
تفرح .

وفي آية ٧٨ من الأمراء : قم لصلاة لدنوك الشمس أي عشق
الليل وفرآء المحراب فرآء المحراب مشهوراً ، ودنوك الشمس
رواه ، وهو وقت صلاة الظهر والعصر ، وعشق الليل طلوعه ، وهي
وقت صلاة المغرب والعشاء . وفرآء المحراب يعني صلاة الصبح يشهدها
الناس ، وفي كلام أهل البيت أن خلق الليل نصفه

ومعلوم أن هذا محتمل لم يجدد الأئمة تحديداً واضحاً ، لا يقع
اللس فيه والاشياء ، فلا بد من الرجوع إلى السنة الكريمة ، لأنها
تفسير وبيان لما أجمل الله في كتابه .

وقال الإمام الصادق (ع) من صلى في غير الوقت فلا صلاة له .

وقال قال رسول الله (ص) من صلى صلاة لغير وقتها رفعت
به سورة مصفحة ، وإن صلى صلي صليت لله . وأول ما سأله
إذا وقف بين يدي الله تعالى عن الصلاة . قال كتب صلاته ك
صائر عنه ، وإن لم يرك صلاة لم يرك عنه

وقال لا ررك شخص دعر من يؤمن ما حاصد علي موافق
لصلاوات الخمس . وقد صليها احتراماً عليه ، ودحجه في بعض
وقد امتحرو شيعت عند موافق صلاة كيف يحفظهم سبيل
وهل إذا دخل وقت صلاة فتحت أبواب السماء تصعد الأسماء
فما أحب أن يصعد عمل من عملي . ولا يكس في الصحيفة أحد
أول مني

وقال حفيده الامام الرضا (ع) إذا دخل الوقت طليت فصلتها ،
فانك لا تدري ما يكون ، إلى عيردك كثير

وقت الظهر

قال (أ) صادق (ع) إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر
والعصر جميعاً ، إلا أن هذه قبل هذه . ثم سأل في وقت مني جميعاً .
حتى تغيب الشمس

وقال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر ، حتى يحصى مقدار
ما يصلي المصلي ربع ركعت . وقد مضى ذلك فقد دخل وقت العصر
والعصر ، حتى يبقى من شمس مقدار ما يصلي المصلي ربع ركعات ،
قد بقي مقدار ذلك ، فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر .
حتى يغيب شمس

وقال لكل صلاة واحد . وأول الوقت فصلها
وقال إذا كان طلت مثلث فصل الظهر ، وإذا كان طلت مثلث

فصل عصر .

الفقهاء

جميعهم كمنه وحده على . لكل من الظهر ، عصر ، وقتاً محصياً ،
وأخر مثلاً مع جهه . ود ر ب شمس عن كند سه احتضت
صهر منه . مع ركعت لا يشاركه فيه العصر . ١٠ . قرب شمس
من غيب حجب عصر من آخر وقت فقد أجزأه . لا يشاركه
فيه عصر . وما بين هذين الوقتين يختص بمشرك بين الصبرين

وأيضاً جميعهم على أن لكل صلاة وقتين أحدهما فصل من الآخر .
و لا فصل هو متعين ، ولكنهم حنفوا في عديد وقت لكل من
الظهر والعصر تبعاً لاختلاف الروايات عن أهل بيت (ج) . والظهر في
المذهب هو عمل برويه نفسه . ومؤداه أن وقت نفسه أولاً
ففسده بظهر . يقصر على كل شيء مثله . ووقت العمل بعصر أن
يقصر على كل شيء مثله

ويجب عليه أن انصفه ابتدأ في كتبهم صلاة الظهر ، لأنها
أول صلاة فرضت في الإسلام . ثم فرضت بعدها العصر ، ثم المغرب ،
ثم العشاء . ثم الصبح

وقت العشاءين

قال الإمام الصادق (ع) : « وقت المغرب إذا دعت الحجرة من
المشرق .. ذلك أن المشرق مظل على المغرب هكذا . ورفع عنه فوق

ساعة ، ثم قل : اذاعت ههذه الخمرة من ههها ،
 وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان .
 فاني . فاني . فاني . فاني . فاني . فاني . فاني . فاني .

وقال : ذاعت الشمس فقد دخل وقت المغرب ، حتى يصلي
 من صلي نصلي ثلاث ركعات . وفان . وفان . وفان . وفان .
 وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان .
 نصلي نصلي ربع ركعات ، وذاعت من نصف الليل مقدار
 مغرب . ونصلي وقت عشاء . ونصلي نصف الليل
 وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان .
 وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان . وفان .
 ان شئتم بخدمه فبيد العشاء ، وفان . وفان . وفان . وفان .
 صبح . ثم المغرب وعشاء .

الشفاء

قالوا : اول وقت المغرب غيب الشمس اذعلوم بذهاب الخمرة
 المشرقية ان ان يبقى لانصاف الليل مقدار ربع ركعات ، ووقت العشاء
 من حين امراع من المغرب ان نصف الليل ونصف المغرب بمقدار ثلاث
 ركعات من اول الوقت ، وعشاء بمقدار ربع من آخر الوقت ، وما

١ . يحقق المغرب بمجرد غيب الشمس ، ولكن قد غيب لا يعرف به ، والعرض
 في العباد ، بل ما يقع خمره من المشرق ، وان المشرق مظل من المغرب ، وعينه تكون خمرة
 لشرقية مكملاً من الشمس ، وكلما اقبلت الشمس في غيب كتم بعض من الانكسار
 ما ما نسب الى الشيعة من هذه يؤخرون المغرب حتى تشك الصوم مكذب ، وهذا قد قيل
 للامام الصادق (ع) ان هل المروان يؤخرون المغرب ، حتى تشك الصوم . هل هذا من
 عمل هذه قد اني الخطأ

بينها مشترك ، تماماً كما تقدم في وقت الظهرين .

ريكل من المغرب وعشاء وقت حصره بمصيبة . والآخر بالآخر .
ويستد وقت المصيبة بمغرب من وقت الوقوف في دهر حجرة المغرية .
ووقت مصيبة العشاء من دهر هذه حجرة في ثلث الليل
وذلك في صلاة المغرب وعشاء . ودم عهده . حتى انقضى
من كل شيء في الاداء ، لأن وقتها مع الاضطرار يمتد إلى طلوع
المغرب . ولا فصل في يؤتى بمصعد المغرب في الله سبحانه دون بية
الاداء ، او القضاء

وقت الصبح

قال الامام ابو جعفر نعبدو (ج) وقت صلاة العدة ما بين
طلوع الفجر إلى طلوع الشمس .
وقال الامام الصادق (ع) : لكل صلاة وقت . واول الوقتين
فصلها ، ووقت الفجر من حين الفجر إلى ان يتحول الصباح السماء

الفقهاء

قالوا اول صلاة الصبح هو الفجر الصادق . ما الفجر الكاذب
المشبه بذهب السرحان فلا تحل فيه الصلاة . ولا يحرم الاكل على الصائم .
وأخرونها طلوع الشمس ، واول الوقت فصل من غيره .

اوقات الوافل اليومية

اجمع الفقهاء على ان وقت دفلة الظهر يدخل بالزوال ، ووقت

دفعه عصر به محل خروج من صلاة صبح . وحتلوا في وقت لانتهاء .
 من صاحب جوهر وقت دفعه ظهر تمتد ان .
 يصير حي عصر في قدم هو
 المنهور فتوى و بعض (خرج
 بخصوص صحيح عن
 ر (خرج من ر
 مكسي
 رواه

ووقت دفعه صبح من محل خروج من صلاة
 المغرب
 لفتح من حجر في ضوا

 صاحب الجوهر لا خلاف مع

 مشروعه بصلاة الليل

مسائل :

١ - صلاة عصر خمس ركعات من و .
 الزوال ، وان العصر مختص بمقدار ركعاتها من آخر الوقت ، ومعنى
 هذا ان العصر لا تصح في الوقت المختص ولا الظهر تصح
 في الوقت المختص بالعصر ، اما الصلوات الأخرى كالقضاء فلا بأس
 بوقوعها في وقت المختص
 المغرب والعشاء

٢ - اذا ياشر بصلاة العصر معتقداً انه قد صلى الظهر ، ثم تبين له ، وهو في اثناء الصلاة انه لم يأت بظهر عدد سنته أي الظهر ، وان لم يذكر ، حتى فرغ صحت عصره ، وأتى بعدها بالظهر ، على شريطة ان لا تكون قد وقعت نيامها في الوقت المحتص بالظهر ، والا فهي لغو .

٣ - لا يجوز العدول من صلاة سابقة الى صلاة لاحقة لان الأصل عدم صحة العدول ويجوز العكس ، لقول الامام (ع) ان سبب الظهر ، حتى صليت العصر ، فذكرتها ، واثبت في الصلاة ، او بعد مراجعتها فابوها الأولى ، ثم صلى العصر ، فاعاد هي اربع مكن أربع .

٤ - اذا أحر صلاة الظهرين ، حتى بقي من الوقت ما يتسع لأربع ركعات فقط ، صلى العصر اداءً ، والظهر بعدها قضاءً ، واذا بقي من الوقت ما يتسع لخمس ركعات صلى الظهر اولاً ، ثم صلى العصر ثانية لقول الامام (ع) من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله وعليه يأتي بالصلتين معاً بنية الاداء ، ولو صلى العصر اولاً ، وأتى بعدها بالظهر لكانت الأولى اداءً ، والثانية قضاءً ، وليس من شك ان الاداء اهم من القضاء ، ومقدم عليه ، والحكم كذلك الى العشائين

٥ - من فاتته فرائض متعددة فعليه قضاءها على الترتيب الذي فاتته مقدماً السابق على اللاحق ، لقول الامام (ع) «يفضي ما فاتته كما فاتته»

٦ - اذا صلى وقد رأى ان لوقت قد دخل ، ثم تبين له العكس ، فاداً يصح ؟

الجواب .

اذا كانت الصلاة قد وقعت نيامها خارج الوقت فهو لغو ، وعليه

الإعادة جاعاً ونصاً ، وهو قول الإمام (ع) في رجل صلى العداة بليل ،
 سره من ذلك شهر قال بد - صلاته . وإذا وقع بعضها خارج الوقت ،
 وبعضه دخل الوقت . وبه السلام فقط . كفى . ولا إعادة عليه شهرة
 ونصاً . وهو قول الإمام (ع) إذا صليت ، وانت ترى أنك في
 الوقت ، ولم يكن قد دخل ، ولكن دخل وقت ، وانت ترى في
 لصلاة فقد احترأت عت

القبلة

القبلة :

قال تعالى في الآية ١٤٤ من البقرة : « فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ »
وفي الآية ١٤٩ من سورة المائدة : « وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » .

وقال الامام الصادق (ع) ان الله عز وجل جعل حرمات ثلاثاً ليس منهن شيء كانه ، وهو حكمة و نور ، و بيته الذي جعله قبلة للناس لا يقبل من أحد توجهاً الى غيره ، و حرة بينكم (ص) .
وقال الامام أبو جعفر الصادق (ع) . لا صلاة الا الى القبلة فقيل له اين حد القبلة ؟ قال : ما بين المشرق والمغرب فله كنه

الفقهاء :

قال صاحب المدارك المراد بالكعبة محل اسماء من تخوم الارض الى صدر اسماء ، فلو رلت السبلة ولعبد ما لله صلى الى جهتها ، كما يصلي

من هو أعلى موقفاً ، كحل سي فليس ، أو احص كنفسي في مردب
تحت كعبة وهذا بما لا خلاف فيه بين أئمة . وبس عدسه صاهر
الآية اشرفة ، وما جاء عن الامام الصادق (ع) من ب رجلاً قال له .
صليت العصر فوق ابي فليس ، فهل عري . وكعبه تعني قول :
نعم ، انها قبله من موضعها في السماء

وأجمعوا كلمه واحدة عن ان الكعبه ينبغي تدكو هي قبله هرب
الذي يتمكن من استضافها . ويستطيع مشاهدة جدرانها ، فإنه - والجار
هذه يستعمل أي جدار شاء . وكذلك من صلى وسط الكعبة ودخل
البيت ، أما البعيد فيصلي إلى جهة الكعبة

من صاحب المدارك ان فرض السجدة عن الكعبة ان يستعمل الجهة
التي هي فيها ، لقوله تعالى دعولوا وحولكم شطره . والشرع حنة
الجهة والخاصة والحاجة . ونقول الامام (ع) وما بين الشرق والغرب
قبله كنه ، ثم قال علم ان للمفقه اختلافاً كثيراً في تعريف جهة .
ولا يكاد يسم تعريف منها من الخلل . وليس لهم دليل قوي يصلح
للاعتدال ، ولا عقلي يعوز عنه . ولستعد من أدلة شرعية هم الاكتفاء
بالتوجه الى ما يصدق عليه عرفاً انه وجهه وساحة . والأخبار حارة
عن التحديد مع شدة الحاجة الى معرفة هذه العلامات ، اما الاحالة على
عم الهيئة فمسعد جداً . لأنه عم دقيق كثير مقدمات . والتكليف به
لعامة الناس بعيد عن قوانين الشرع . وبالجمله فكيف بذلك مما عم
استدركه ضروره

- نحو الامام يصل رجليه في حوز كعبه . والحمد لله على ما
يصل رجليه في حوز الامام . والحمد لله على صلاة فريضة لمشار . فذهب
أكثر علماء . واحداً من كرهه . وقد يحسن من يحرم ولا يحرم

طريق المعرفة الى القبلة :

قال الامام ابو جعفر الصادق (ع) : « ويجري التحري اداً إذا لم يعلم
اين وجه القبلة » أي إذا جهل القبلة اجتهد وتحري لمعرفةا ، وأحد
ما أدى اليه اجتهدا منها كان .

وقال الامام الصادق (ع) في قوله تعالى « ومن وجهك شطر المسجد
الحرام » ان معناه يحوه ان كان مرتباً ، والدلائل والأعلام ان كان
مجبوراً ، فلو علمت القبلة لوجب استيفاء والتوي واتوجه اليها ، وإذا
لم يكن الدليل عليها موحداً ، حتى تستوي الجهات كلها فله حينئذ ان
يصلح اجتهدا ، حيث أحب واختار ، حتى يكون عن الدلائل المصوبة
والعلامات المشوكة ، فإن مال عن هذا التوجه ، مع ما ذكرناه ، حتى
يحمل اشرق غرباً ، والعرب شرقاً زال معنى اجتهدا ، وعقد حال
اعتقده .

الفقهاء :

فردوا في عم الاصول ما هو معلوم سديدة العقل من ان المكلف إذا
علم بأن شيئاً ما مطلوب منه ، رتبتم به فعله ان يفحص ويبحث عنه ،
حتى يحصل له العلم به بدات . ويؤديه كاملاً عن وجهه ، ومن ترك
الفحص والبحث كان كسر ترك الواجب المعلوم ، وان عجز عن تحصيل
العلم^١ احد طئه ، حيث لا طريق الى العلم ، وان عجز عن تحصيل
العلم قلد سواء ، وان لم يجد من هو أهل للتقليد عمل بالاحتياط ، مع

١ العلم الذي هو الدليل الشرعي عن عبارة يكون بمرنه العلم ، وقد أسماه الفقهاء بالتدليل
العلمي ، لأنه يسهي الى العلم ، أي ان العلم قد أمر بأحسن وجه النظر الخاص

الامكان ، وان عجز عن الاحتياط . وبيان جميع الأطراف ، احتار
الطرف لدي يتمكن منه ، على شريطة ان لا يكون أصعب احتمالاً من
الطرف الآخر الذي تركه ، مع قدرته عليه .

وعلى هذا ، يجب على من اراد ان يصلي فريضة ، أو صاعاً أو
يعمل عملاً يشترط فيه الاستفان . كمدح والصلاة على ابيته ودينه .
يجب عليه أولاً وقبل كل شيء ان يحصل العلم بها بأي طريق كان
بالمعينة ، أو بشياع ، أو بأية فريضة من الفرائض ، بل لو حصل له
العلم من رفيف الثياب وحسب اتداعه . لأن العلم بحجة نفسه بصرف النظر
عن أسبابه وبواعثه .

وإذا لم يحصل العلم بالصلة عتبه على فنية بلد المسلمين في مساعدتهم
ومقابرهم ، فقد استمرت لسيرة منذ اقدم قولا وعملا على ذلك ،
وعليه تكون اعادة شرعية يجب اتباعها والعمل بها ، ولا يجوز ما يفتنهم
وبأحد بالظن المخالف لها ، لأنه - وحيث هذه الاحتجاجات في قول
المصنف ، على شريطة ان لا يعلم بالخطأ والمخالفة للواقع ، إذ لا عورة
بمعرفة علم مخالفتها للواقع ، كما قال شيخ الهند في مصابح العقبة .
أجل ، إذا كان لديه طريق للعلم وانقطع بالسهو جاز له حينئذ ان يدع
قصة البلد ، وبذلك الطريق الذي يؤدي به الى العلم والقطع

وإذا تعدر عليه العلم ، ولم يكن في بلد المسلمين اجتهاد وتحري ما
استطاع غنى عن نفسه . وعمل بالظن الحاصل من العلامات التي يراها .
بقول الامام « يحري التحري أبداً إذ لم يعلم أين وجهه صفة » مقدماً
العلامات لمصوحه في الشرع على غيرها كالحديث ، ونص القوي عن

١ - اجمع أهل الإسلام على ان الله شرع في صلاته فريضة ، ويدعو الله بها أهل الفقه والجموع
في صلاته ، وهذا لا يكتفى ان بها شرعاً نصاً من لا يسيار ، ومن لا يحرون ،
وهم قليلون ، ان القبلة ليست شرطاً في المائلة اطلاقاً

الطن الصعب . أما قول صاحب البيت فليس بشيء ما لم يحصل منه الاحتقان وركون النفس . لأنه مع عدم العلم يجب التحري ، حتى في هذه الحال .

وتسأل أليس هو صاحب يد ، وقوله حجة بالنسبة والتبصرة ؟

الجواب

انه صاحب يد على بيته ، وما فيه من أدوات وأمتعة يتصرف فيها ، وليس بصاحب يد عن القلة ، فإنها فوق الأيدي ومصرفات وإذا عجز عن العلم والطن بشئ طرده وحب عليه تكرار كل صلاة الى أربع جهسات أو ثلاث أو اثنتين ، إذا انحصرت القلة فيها أو فيها امتثالاً للأمر ، وتحصيلاً للواقع ، وإذا لم ينسج ثوبت لتكررها أربع مرات ، أو عجز عن الأربع كفاء ما يقدر عليه ، وينسج له الوقت ، ولو مرة واحدة . قال صاحب الخواصر . هذا هو المشهور بقاءً وتحصيلاً بين القدماء والمتأخرين . شهرة عظيمة ، بل في حمة من الكتب الإجماع عليه ، ثم استشهد بعض الروايات من أهل البيت (ع)

مسائل :

١ - من وجب عليه الاحتياط والتحري عن القلة . فتركه عمداً ، وبعد الصلاة نسي له الخطأ . فإن كان الإحراق عنها يسيراً صححت صلاته للرواية الآتية . وإلا بطلت . لأنه تماماً كما ترك الاستنساخ حامداً متعمداً .

وان ترك الغيبة عن خطأ أو غفلة . ثم نسي له إعطاء نظر . فإن كان ما زال في الصلاة ، ولم يته منها بعد صبح ما تقدم منها . واعتدل ما تبقى . وإن كان قد فرغ منها صححت تمامها . هذا ، إذا كان

الأحرف يسراً . يقول الإمام الصادق (ع) في حق يقوم في الصلاة ،
ثم ينظر بعد ما فرغ . فيرى أنه أحرف بيمياً أو شذلاً ؟ قال قد مضت
صلاته . ما بين المشرق والمغرب قلعة . وقوله أيضاً في رجل صلى على
غير قلعة ، فبعض . وهو في الصلاة . وقيل لا يعرف منها ؟ قال .
إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحس وجهه إلى القلعة ساعة
يعزم . وإن كان متوجهاً في دبر القلعة فيقطع الصلاة .

وإذا نسي له بعد صلاة . لا يعرف كان كثيراً . لا يسيراً . وأنه
صلى إلى المشرق . أو المغرب . أو مستديراً . وكان الوقت ما رزق
باقياً . بحيث تمكنه إعادة الصلاة . ولو إدرك ركعة منه وحث الإعادة ،
وإذا نسي الخطأ بعد ذهب الوقت صحب الصلاة . ولا قضاء . يقول
الإمام الصادق (ع) إذا صليت . وانت على غير قلعة . وستان
لك منك صليبت . وثبت عملك غير قلعة . وثبت في الوقت فأعد .
وإن غابت الوقت فلا تعد .

وهو شامل باطلاعه للنسي وخاذه والمخطيء . والمستدير وغيره .
فلنحصل - أدب - لا ينبغي على أساس ، ولا يخرج عن هذا الإعتلاق
إلا من ترك الاجتهاد والتحرر مع الامكان والقدرة عليه . لأنه عامد ،
والحال هذه .

٢ - يجب الاستقبال للصلاة اليومية . وركعت الاحتياط والأحرار .
المسبية . من أدنى سهو . ولكل صلاة وحسه بما في ذلك الصلاة على
البيت . وعند اختصاره ودعه ونحب أيضاً عند اندحار والبحر
وقد صاحب المدارك . أن الاستقبال يسقط شرعاً . مع المعز عنه .
ولصلاه وغيره في ذلك سواء . والدليل إجماع العلماء . والروايات
المستقيمة عن أهل البيت (ع) وقد بما يتنحصر . أن الصلاة نافعة
لا تخور إلى غير القلعة في حال الاستقرار . لأن عبادة . والعبادة

توفيقية ، ولم يقن فعل لدالة ان عبر القلة مع الاستفراء . فكون معها
كذلك تشريعاً محرماً ، أحل . ب . الاستفراء بس شرطاً فيها . حيث
سئل الامام الصادق (ع) عن صلاة بقله على العبر والذبة ؟ فقال
« نعم حيث كان متوجهاً » . ولكن عدم شرط الاستفراء شيء ، وشرط
القلة حار الاستمرار شيء آخر . والفرق بينهما كالفرق بين قولك
انه ب الحبوب . واثبت قاعد . وموتك انما حيث شئت . واثبت واقف

٣ - إذ اجتهد وتحرى . وحصل لص وصي حار له ان يبي على
طه للصلاه اخرى . ولا يجب بتحري ذبة الا إذا حصل تغير الاجتهاد
اذا تحرى حيث يجب البحث والمحص في مثل هذه الحال

٤ - إذا شهد عدلان بالقصة ، فهل يعوكل هل شهادتهما ، أو عليه
أن يجتهد ويتحرى ويأخذ باجتهاده ؟

الجواب

د حصل له نظر من شهادتهما أحد بطله . ولا أثر لها أصلاً .
وتسأل : ان شهادة العدلين بينة شرعية ، يجب العمل بها والاعتقاد
بها ، سواء أحصل منها الظن ، أم لم يحصل

الجواب

ان شهادة العدلين انما تكون بة شرعية اذا أحترت عن حسن وعيان ،
كشهادتها بأن هذا ملكك لزيد . أما إذا شهدت عن حدس واجتهاد ،
كشحيص القلة أو الوقت فيستحي عنها وصف البينة الشرعية . وتسقط
عن الاعتبار

وهذا ينشئ الحار لو عارض اجتهاده اجتهاد اعراف . حيث يقدم
النظر الأقوى . لأنه هو المدرك ، وعليه الممول

٥ إذا تعارض اجتهاد اثنين في القضية لم يأنم احدهما بالآخر. ولكن
 يحل له ان يأكل من ديبخته التي دبحها ان عبر فئة الأكل ، لأن من
 ترك الاستفصال جهلاً أو سبياً يحل ديبخته ، وكذلك يُحتَرَأ بصلاته على
 الميت ، لأن لعنة مصحة الصلاة عند مصليه لا مضافاً .

لباس المصلي

الثوب الشفاف

قال الامام الصادق (ع) لا تصل بها ثيابك أو وصف أي
 خفيف يعكس ما تحته
 وقيل له لرحل يصلي في قميص واحد قال د كـ
 كثيراً فلا بأس
 ودد له ثمر الصلاة غير مكثف جداً
 لا حور بدون ثوب
 أصلاً

جلد الميتة

وسئل عن جلد ميتة أبيس في الصلاة د ديع ع قال لا
 ولو ديع سبعين مرة

غير ما كحل اللحم

وقال ان الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره

وشعره وحذره ووجهه وروثه ، وكل شيء منه فاسد ، لا تقبل تلك الصلاة ، حتى يصلي في غيره مما أحل الله أكله ، يا ردة احفظ هذا عن رسول الله (ص) ، فان كان مما يؤكل حله فالصلاة في وجهه ووجهه وشعره وروثه وأسنانه ، وكل شيء منه حائز قد عمت الله دكي . وقد ذكره الشيخ ، وان كان غير ذلك مما قد هيئت عن أكله ، وحرم عيبه أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد ، ذكره الشيخ ، او لم يذكره .

الحرير :

وحاء في العديد من الروايات هذه الفقرات : لا تحل لصلاة في حرير محض لا يصلح للرجل ان يمس الحرير الا في الحرير للمرأة ان تلبس حرير والديح لا في الحرير ، ويجوز ان تتحتم بالذهب وتصل في فيه .

الذهب .

وقال الامام الصادق (ع) لا يمس الرجل الذهب . ولا يصلي فيه

المرأة والوجه والكفان

مثل الامام الصادق (ع) هم تظهر المرأة من زينتها ؟ . فقال : الوجه والكفان .

وايضاً قيل له : ما يحل للرجل ان يرى من المرأة اذا لم تكن محرماً ؟ قال الوجه والكفان والقدمان .

وايضاً مثل عن المرأة تعطي منحة ٢ . قال : اذا كشفت عن موضوع السجود فلا بأس .

وحده في حديثه من سئل عنده في نظر ان كلف مرهرا (ع)
دمية ، وان حابر لا يصري في وجهه صهر مرهرا ، وحمر أخرى

المختصون

[illegible]

الْعَقَبَاءُ

جمعوا كلمة وحده ، اسلف منهم و حذف عن لفظي بكل مـ
 دلل عليه هذه الرويات ، و استدعوا بها و كثيرا غيرها على ، بحضرة
 فما يسلي

يجب على الرجل ان يستر عورته في الصلاة طلاءً ، وخذ طاهر
محترم ، او سم يوحده ، لأن سرها شرط في صحة الصلاة ، فاد
نركه ، مع القدرة عنه بطل صلاته ، حتى ولو كان مفرداً ، وبصاً
يجب عليه ان يسترها عن الناظر لمحترم ، وان لم يكن في الصلاة
وعورة الرجل اقل ، وهو القصيب والبيضان ، ودير ، وهو اخفة
المعصومة ، ويستحب مؤكداً ان يستر ما بين السرة والركبة
ويجب على المرأة ان يستر جميع بدنها الا الوجه والكفين وظاهر

عند من في الصلاة وغير صلاة . مع وجود الباطل لمحترم ، وفي
 الصلاة حالاً . حتى ولو كانت مفردة . وما ان تفعل في عبادة وفي
 غير الصلاة ما تشاء . ومع روحها ما ارد ويريد . ويحل للمرأة ان
 ينظر من امرأة ما يحل للرجل ان ينظر من الرجل ، أي كل شيء ما
 عند السوايق . ويحل تذكر من يحرم امرأة ان ينظر ان ما سطره
 امرأة من امرأة . أي كل شيء ما عند السوايق . على شرطه الأمن
 ويوثق من عدم توفيق في المحرم . والأفضل ان لا ينظر الرجل من
 الرجال ، ولا النساء ومحرمهن من به امرأة . حتى ولو كانت ما هو
 بنتاً - ان لا ينظروا الى ما بين السرة والركبة .

ومن بعد ان نبي هذا في هذه القاعدة لمتن عيني عند جميع
 المذاهب الإسلامية . وهي كمن حرم منه حذر الطرابة ، وكل
 ما حرم سطر به حرم منه . ولم يندفع فقيه من معناه بذهب وجود
 الملازمة بين حوز النظر وجواز المس ، فان الرجل يحل له ان ينظر الى
 وجه الأختية وكفها . كما ان امرأة يحل لها ذلك من الأختية . ولكن
 المس لا يجوز الا لضرورة كعلاج مريض . وانقاد عريق حل نقد
 تساهل الاسلام مع المعاصات لمسات . قال اصحاب الجوهر : يجوز
 من به نرى وجوههم . وبعض شعورهم . وبعينهم . وهو ذلك مما
 يعتد في المعاصات المس . وبدل عيني أحدث هل انت (ع) شرط
 ان لا يكون ذلك على وجه التفرح . بل للحروح في حوائجهم . ومع
 ذلك فان التفرح جبر من . وهذا بعينه ما نصت به الآية ٦٠ من
 سورة النور . ونوعاً من النساء التي لا يرحون بكاحاً فليس عليهن
 حجاب ان يصفن ثيابهن غير متبرجات مريفة . وان يستعصن جبر من .

اوصاف الساتر

وبعد هذا الاستطراد اجمع ان شاء الله تعالى ان لساتر في الصلاة

واوصفه لا تخور الصلاة في شيء من حوان لا يؤكل لحمه . كالصع
والصع وما إليها . حتى ولو كان طاهراً . فإذا وقعت شعرة من فط
عن يد من وثبه فمسه ن يريها قبل الصلاة . مع العلم بأنها
طاهرة ، بل حتى الحيوان البحري الذي لا يؤكل لا تجوز الصلاة في
شيء منه طلاقاً . وخور في شمع ودهن وخمير والبرغوث ، وشعر
الإنسان ولحمه وعرقه

وأيضاً لا يصح الصلاة في جلد ميتة . وإن كان الحيوان مأكول
نحيم . سواء أذبح أم لا . وتخور الصلاة في صوف وشعر ووبر
وريش الحيوان والطيور وليت مما يؤكل لحمه بالأصل . وقدما إن هذه
الأنس لا تخور الصلاة فيها لا يؤكل لحمه . وإن كان عذكي .
مع نعم ما كلاً منه ومن صوف به صدره . ومما روي هو النصف
الصريح بدي لا يصل تأويل . فقد ثبت عن الإمام الصادق (ع) أنه
قال : لا بأس بالصلاة مما كان من صوف الميتة ، إن الصوف ليس
فيه روح . ونفس بدم الروح يقتضي حوا الصلاة في كل ما لا روح
فيه من أجزاء الميتة . ومما روي مر عليه قوله (ع) كل شيء من
غير المأكول لا تخور فيه الصلاة . ذكي أم لم يذكي
ما ما ذكي من مأكول انجم فتصح الصلاة حده وصوفه وشعره
ووبره وريشه

ولا يجوز بوجاه ليس تحرير المحض في الصلاة وغير

ذكر القميه في باب القمار ثياب حر . وهو يجوز لبسها في الصلاة وغيرها أيضاً
لأن البس (ع) فقه جاء في الروايات عنهم . لا يضر أن يلبس (من) لبس الحر ، وإن
المحصر (ع) أصيب وعليه جبه حر . وهو الذي كان يلبسه الأئمة الأطهار . واتفق القميه
بحوار به كان يؤخذ من حيوان بحري ذي أربع ، وهو من كلاب الماء كما ساء في
الحديث . ما آخر المعروف لا يضر لبسه من أكرهات في الصلاة وغيرها ، لأنه تحرير محض
انظر مجمع البحرين

الصلاة . وان كان مما لا يتم به صلاة تسعة وكعة . ويجوز به
 صلاة دكان حصصاً بغيره . حتى ان كان حريراً كثيراً . على شريطة
 لا يكون مسهكاً . حيث يصدق عليه اسم حرير بدون قيد .
 وهو من حرير حصص بمرحل واحد ونصطر . ما شاء فيجوز
 من في صلاة وغير الصلاة صرفاً . ثم حاشا في حال الاحتيا .
 بمرحل بمرحل من الحرير . وبشرطه . وحمل قطعه منه . كمنزعه .
 ومحفصة . ونصطر ان لا يكون في يد حرف لاساً للحرير
 ولا يجوز لمن ذهب بمرحل اطلاقاً ولا صرفاً ولا ممزوجاً في
 الصلاة وغير الصلاة . وهذا ينشأ لمرق بين الحرير والذهب حيث
 يجوز لمن لأوب دكان حصصاً . ولا يجوز شيء حال .
 يجوز حمل السعود والساعة الذهبية . وسيس لأسان به .
 فقد يجز لمن لس الذهب والحرير به في الصلاة وغيره . وان كان
 اصداق (ع) يجوز للمرأة ان تحجم بذهب . ويصلي فيه .
 وحرم ذلك على الرجال .

وايضاً بشرط في لسانه ان يكون مباحاً غير معصوب . لان التصرف
 في مال غير بدون دية حرام . ولا يجوز التصرف في الله
 سبحانه بما هو محرم ومكروه بديه . وان من ثوب دهنلاً وسبباً
 صحت الصلاة . للحديث بسوي شهر الذي جاء فيه ارفع عن مني
 السب . وان من فيه جاهلاً بانه معصوب . مع علمه بان الجهل
 حرم قبل الصلاة . وان علم بانه معصوب . وجهل بان العصب حرام
 بطر فان كان جهل عن قصور خازن الصلاة . وان كان عن نقص
 فلا . وعليه الاعددة . لأن المصور غير في نظر العقل دون التقدير
 ودد كان عالماً بالوصوع والحكم . كأن يعلم بان هذا عصب . وان
 العصب حرام . ولكن يصطر ان التصرف فيه . كالمسحون في مكان
 معصوب نقل من الصلاة . على شريطة ان لا تستدعي صلاته زيادة في

التصرف عما موهته الضرورة ، كما هو الغالب .

وبعارة أوفى وأحدى ان اشترع لم يه عن الصلاة في الثوب المعصوب بالذات ، وإنما نهى عن العصب اصطفاً بشئ صورته واشكائه . وانعقل وحده امتحرج من هذا النهي ان العصب يمسد الصلاة ، ويمنع من التقرب بها . وهذا الوصف وهو العصب . وان اتحد مع الصلاة ، وصدق عليها الا انه وصف عارض وحارج عن صفة الصلاة ، لأنها راحة بذاتها ، ومحمومة بطبيعتها . وان صار هذا العزم منها غير مرغوب فيه ، لانه التقي مع العصب المكروه لدى الشارع ، فالكراهية اذن - عرصة لا دائمة . وبدية ان مثل هذه الكراهية والمعصية لا تتحقق الا مع عمد والقصد والاختيار ، فاما لم يكن عمد ولا قصد ولا اختيار تنفي الكراهية من لاساس ، ومتى زالت الكراهية صححت الصلاة من الحائل والسبي والمصطر

وهكذا يفسد كل شرط سقوط التحريم والامتناع للتكليف الذي اشترع منه الشرط ، واكرر المعنى بتعبير ثان ، هو ان الفرق بعيد جداً بين ان يقول لك لا تنصير بالثوب المعصوب ، وبين ان يقول لك لا تنصير بالثوب المعصوب . فان النهي في الأول يتعلق في الصلاة رأساً وأولاً وبإدات . والنهي عن المعادة يذب على المقاد . وعنده فلا تصح الصلاة بالمعصوب ، سواء ألبس عمداً او جهلاً او سبباً او اضطرراً الا ان يدل الدليل الخاص على الصحة اما النهي في الثانية فقد يتعلق أولاً وبدات بالنس ، وثانياً وبالعرض بالصلاة . واما لم يتشعر النهي لدائي عن انفس الجهل او سبب او اضطرار سقط النهي العرضي عن الصلاة قهراً ، لأن الفرع لا يزيد عن الأصل .

اما وجوب طهارة الثوب والبدن لاجل الصلاة فقد عقدنا طاً فصلاً مستقلاً في باب الطهارة فراجع

مسائل

١ مثل لامة اصدوق عن . حل حرج عربياً . وقد كره صلاة
 قبل يصلي عربياً . لم يره . حل . و . أو أحد من حدس
 وعمل منه . حدث . وقد . يومى . في . سر كوخ . وسجود
 برأيه . امكن . لا .

٢ د صلى بالمبته جهلاً فلا يجبه عليه . بعد صلاة
 صوره . ثوب والبدن في الصلاة شرع سمي لا وعي . و . صلى .
 بساً . عد في وقت واحد . لا . بس . الحصة . بس . عد . . مكان
 . . ولا . حل . د . كات . لا . بس . سائله . صحت . لصلوة .
 حتى مع . لا . بس .

٣ قدما ان صلاة لا يجوز في شيء مما لا يؤكل حله . ود
 شئت في شيء . من ما كحل . و من غيره . فهل يجوز صلاة فيه .
 جواب

لا . ولا . عرف . هل عدم كونه . سائر من غير . كونه شرط
 في صحة الصلاة . و . غير . كونه . ومعنى . لا تصح
 الصلاة في مشكوك . لا . سكت في شرطه يقتضي انك في مشروط
 وبكسبه . لا . من حرر شرط . وعنى شيء تصح . لا . لأصل عدم
 ادع . و . شيخ . في مصباح . لا . بس . شأن في .
 معاد . . بس . سائر . بس . لا . معاد . بس . غير . كونه . حال
 للصلاة . لا . شرطه عدمه . وقد . بس . بصاً حديث . . من في
 سعة ما لا يعملون .

ومثله . و قريب منه . ما جاء في الحديث . وقد هو ما خسر
 . يمكن . . بس . شرط . بس . العورة . و . بس . الصلاة

في غير المأكول . فلا يثبت لا مع العلم بكون المأكل كدس ، وبؤيده ما
ثبت عن الإمام الصادق (ع) : «كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك
حلال ابتداء» . حتى نعم الحرم بعبه ، وعيه بكون الشك في المأكول
وعيره شك في بيع لا في شرطه . فحري شاك صل عدم المانع ،
ويصلي

وعلى هذا لأساس حري صل عدم ادبوع من صحة اتصاله في
المشكوك انه من الذهب . وفي المشكوك به من الحرير العرف

٤ . قد انحصر سائر ماخيرير العرف ، و اعصوب و الميتة ،
فان كان مضطراً او له تردد ، انصرص ومن في ذلك صلى به ،
وصحب اتصاله ، إذ لا مانع في هذه الحال من التفرع ، اتصاله ، لأن
الضرورات تبيح المحظورات

وإذا لم يضطر ان ليس شيء منه واجب تركه ، وصلاة عدياً ،
لأنه ممنوع عن سه شرعاً . واحد هذه . ومنع شرعاً كمنع
عقلاً . ونولا ن هذا نص على . السبر ليس بشرط في حال لعجز
عنه ، وقيام الاجماع على ذلك لكان انصرص هذه وجوب اتصاله مسجهاً ،
لأن العجز عن الشرط يستدعي العجز عن شروط

مكان المصلي

قال رسول الله (ص) جعلت في رأس مسجد ومهبر وفي
حديث آخر : جعلت في الأرض مسجداً ، وأرضها مسجداً ،
لصلاة صليت

وهذا الإمام الصادق (ع) رأس كل مسجد لا يركع
ومعرفة ، حرمة ، وسكنى (أرضه ع) هذه ثلاثة من سنن كبرهه ،
لا يحرم

الفقهاء

قالوا : إن معنى المكان - هنا - هو ما يستقر عليه المصلي ،
وعصاه يدي يشعه لله ، أيضاً لله .

١ - يكون مباحاً غير معصوم ، وما ذكره في - تر حرى
هذا فلا تدوب

٢ - أن لا يكون نجساً نجاسة تنعدي الى ثوبه او بدنه ، لأن
الظهرة شرط في الصلاة كما تقدم ، ومعنى هذا أنه حرم ،

يصلي على ثوب و مكان غس ، مع السجدة وعدم التعدي ، الا
موضع الجبهة ، حيث شترط السجود على انظار ، كما يأتي

٣ - ان يكون لمكان ثوباً مستقراً ، بقول الامام الصادق (ع)

لا يصلي رجل شيئاً من المفروض ، كلاً الا من ضرورة .

حيث يستند اليه من هذه الرواية وجوب الاستقرار مطلقاً ، لان
المورد ، وهو الركوب على الدابة لا يخصص بورد ، وهو الاستقرار ،
وبعد هذا الشرط في حال الاضطراب فقط .

٤ - من يجوز لكل من رجل والمرأة ان يصلي في حائط الآخر ،
او تتقدم المرأة على الرجل في صلاة ، دون ان يكون بينهما حائل ،
او بعد عشرة اذرع ؟ .

الجواب :

في هذه المسألة قولان احدهما عدم الحور ، وانها اذا صلب معاً
وشرعا في آل واحد حلاً ان حب ، او تقدم امرأة صحت صلاتها ،
ون سبق احدهما صحت صلاته ، وبطلت صلاة الآخر الا اذا كان
بينهم حائل ، او بعد عشرة اذرع بدرع ايدي ، وعلى هذا اكثر
الفقهاء المتأخرين .

القول الثاني الحور ، وصحة صلاة عن كراهية ، دون ان يوجد
الحائل او اضافة المذكورة ، وان كان احدهما ارتفعت الكراهية ، وعن
هذا اكثر الفقهاء المتأخرين ، ومنهم صاحب الجواهر الذي قال
« الحور على كراهية انه مأمور بذهب ، وصلاي الأدنة ، مصاعاً
الى قول الامام الصادق (ع) لا بأس بأن تصلي امرأة بعدد الرجل ،
وهو يصلي ، وايضاً مثل عن امرأة صلت مع لرجل ، وحيث

١ - اصعب على كتاب امدارك ، والجواهر به عدم حور ان اكثر العلماء وبه الحور
الى اكثر الخلف

صعوف ، وقدامها صعوف ٥ . قال : مضت صلاتها ، ولم تصعد
على احد ، ولا بعد . اما الروايات الأخرى لدالة على الحذل والافضل
فلا تصح ، لا لتحمل على الكراهية ، ثم ذكر هذه الروايات ،
وناقشها بكلام طويل . واستشهد بها وبها على وجوب الحمل على
لكراهية لا التحريم ، واسمى كلامه الطويل بهذه الجملة : « فظهر لك
من ذلك كله انه لا يحصى عن القول بالكراهية »

والكسبة الخادمة لشروط مكاب نصبي هي ان كل مكان يجوز له
التصرف فيه ثبت غير متردد ، وحين من تحفة متصدية تصح فيه
الصلاة ، بما في ذلك بيع اليهود ، وكذا في المصري ، فقد منس
الامام الصادق (ع) عن الصلاة في البيع وكذا في ٢ . فقال : « صل
فيها ، قد رأيتها ، ما انطمأنا اما تقرأ القرآن » قل كل بمصل
على شاكلته فربكم أعلم بمن هو اهدى سبيلاً

مسجد الجبهة :

قال رجل للامام الصادق (ع) احرمي عما يجوز لسجود عليه ،
وعما لا يجوز . فقال : السجود لا يجوز لا على الأرض ، او ما
ابنت الأرض الا ما أكل . او لس . فقال له : جئت فذاك ،
ما لعل في ذلك ٢ . قال : لأن السجود حصوع لله عز وجل . فلا
يسمي ان يكون على ما يؤكل ، ويسمى . لأن اسم الدنيا عبد ما
يأكلون ويلبسون ، واسجد في سجوده في عبادة الله عز وجل . فلا
يسمي ان يصع جهته في سجوده على معبود اسم الدنيا ليس عتروا
بعروها

وسئل من نرحل يؤديه حر لارض ، وهو في الصلاة ، ولا يصبر
على السجود ، هل يصح له - يصع ثوبه اذا كان قطعاً وكذا ٢

قال . اذا كان مصطراً فليعمل .

وقال السجود على طين قبر الحسين (ع) ينور الى الارضين
السموم ومن كانت معه سحرة من طين قبر الحسين (ع) كتب مسحاً ،
وان لم يسح بها

الفتاوى :

قالوا - عملاً بهذه الروايات - يشترط في مسح اية ، وهو
المقدار الذي توصل عليه حد السجود ، ان يكون من الارض او ما
يست منها ، على شريطة ان لا يكون مأكولاً ، ولا ملبوساً في العادة ،
هذا استحال الى شيء آخر ، كالرماد والحصى امتنع اسجود عليه ،
وبالأولى الزجاج والبلور .

وان لا يكون من المعادن كالعقيق والامبرور والذهب ، وما الى ذلك ،
لان المعدن وان حرج من الارض ، وحلق فيها الا ان قدرته وقيمته
هتد الناس يخرجوه عن اسم الأرض

وان يكون طاهراً غير نجس ، حتى ولو لم تتعد النجاسة الى ثوبه
ويبلغه وان يكون مباحاً غير مقصوب .

مسائل :

١ - يجوز اسجود على القرطاس اي الورق - حيث مثل الامم
(ع) عن السجود على الفراطيس والكواعد ؟ فقال يجوز

وقال الشهيد الثاني في النجعة : يجوز اسجود على القرطاس ،
للاجماع ومنه الصحيح لدال عليه ، ومن حرج عن اصله المقتضي لعدم

حوار السجود عليه ، لأنه مركب من حرايين لا يصح السجود عليها ،
وهو البورة ، وما مارحها من الغطى والكتن وغيرها ،

٢ - هل يصح السجود على الخزف ، أو لا ؟ .

الجواب :

لم يرد نص بالخصوص في ذلك سلباً ولا إيجاباً ، وبفضل صاحب
مفتاح الكرامة عن كثير من الفقهاء الجوار ، بل قال بمصهم . لا
نعلم في ذلك حلاً ، وقال آخر : إن هذه مسألة نعم بها البلوى ، ومع
ذلك لم يقل عن أحد من سلف القول باللع .

٣ - إذا سجد على شيء معتقداً حوار السجود عليه ، ثم تبين
العكس صححت الصلاة ، للحديث : لا تعاد الصلاة إلا من حصة
الطهور ، والوقت ، والقلعة ، والركوع ، والسجود ، ويأتي الكلام
عن هذا الحديث مفصلاً إن شاء الله .

٤ - إذا فقد ، وهو في أثناء الصلاة ما يصح السجود عليه ، فما يفعل ؟

الجواب

إذا كان في الوقت سهو وجب عليه أن يقطعها ، ويستأنف الصلاة
من جديد . لأن مفروض أنه قادر على صلاة كاملة ، فتكون غيرها
عاصدة مأموراً بالأعرص عنها وعدم الاعتداد بها ، لأنها لم تشرع من
الأساس

وإذا كان أوقف صيفاً لا يتبع إلا للصلاة التي هو فيها وجب
الانتماء ، والسجود على طرف ثوبه لقطب أو الكتن ، ولا على المعادن ،
لأنها قريبان من الأرض وما استت بها يصح السجود عليه ، ولا سجد
على كفه ، وفي ذلك رواية عن الإمام أبي حمزة الصادق (ع) قال له

رحل كونه في السر ، فتحصر في الصلاة ، واحاف الرمضاء على وجهي كيف صنع " . قال لأمم : تسجد على بعض ثوبك . قال لرحل لبس عني ثوب يمكنني ان اسجد على طرفه ، ولا في ديله قال له : اسجد على كفك ، فانها احد المساجد .

الأذان والإقامة

حكمة الأذان :

الأذان في اللغة الإعلام ، وفي الشريعة أذكاء مخصوصة تشير إلى دخول وقت الصلاة ، وتعلن أهم شعار من شعار الإسلام والمسلمين ، وبه يعرفون عن غيرهم ، فأية طائفة نبصها إلى الإسلام ، ولا تعلن من على المآذن نداء لا إله إلا الله ، محمد رسول الله، فهي كدعوة في دعوها .

ومن حاجة من علماء المسلمين القدامى أن الأذان على قلة أبعاطه يشتمل على مسائل العقيدة الإسلامية ، لأنه بدأ بالله أكبر ، وهو يتضمن وجود الله وكمالته ، وثبوت بلا إله إلا الله ، وهو إقرار بالتوحيد ونفي الشرك ، ثم ثلث بأن محمداً رسول الله ، وهو اعتراف له بالرسالة ، ثم محي على الصلاة ، وهو دعوة إلى عامود الدين ، ثم الدعوة إلى الهداية والفلاح ، ثم الختم على الأعمال الحسنة ، وأكد ذلك بالتكرار .

تشریح الأذان :

شرع الأذان في السنة الأولى من هجرة الرسول (ص) ، وهو على قسمين : أذان الاعلام بدخول الوقت ، وأذان للصلاة اليومية المفروضة ، والأول لا يشترط فيه نية القرعة ولا الطهارة أيضاً ، ولا مد في الثاني من نية القرعة ، وقد جرت السيرة ، واستمر العمل على الأنبياء به بعد الوضوء ، وحين إرادة الشروع بالصلاة .

وجاء في سبب تشريعه طريقان - أحدهما للسنة ، وهو أن عبداً لله بن زيد رأى صورة الأذان في المنام ، ونقلها إلى الرسول (ص) ، وأقرأها الرسول (ص) كما رآها عبداً لله في منامه (فتح الباري بشرح البحاري لابن حجر العسقلاني ج ٢ ص ٢١٨ طبعة ١٩٥٩)

الطريق الثاني للشيعة . وهو أن الله أوحى بصورة الأذان وفصوله إلى نبيه بواسطة جبريل ، تماماً كما أوحى إليه بصورة الصلاة وغيرها من العبادات والأحكام ، وقالوا : أما أحد الأذان من رؤيا عبداً لله بن زيد فلا ريب في بطلانه ، لأن الأمور الشرعية مستحادة من الوحي ، خاصة المهم منها ، كالأذان . وقال الإمام الصادق (ع) مستكراً : ينزل الوحي على نبيكم ، فترحمون أنه أحد الأذان من عبداً لله بن زيد !!

صورة الأذان :

ثبت بالإجماع أن الإمام الصادق (ع) كان يؤذن هكذا
الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ،
أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله .
أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله
حي على الصلاة ، حي على الصلاة .

حي على الفلاح ، حي على الفلاح .
 حي على خير العمل ، حي على خير العمل .
 الله أكبر ، الله ، الله أكبر .
 لا إله إلا الله ، لا إله إلا الله .

واتفقوا جميعاً على أن قول : أشهد أن علياً ولي الله ، ليس من
 فصول الأدان ، وأحوائه ، وإن من أتى به سببه أنه من الأدان فقد
 أبدع في الدين ، وأدخل فيه ما هو خارج عنه ، ومن أحب أن يقطع
 على أقوال كبار العلماء وانكارهم ذلك ، فعليه بالحرء الرابع من مستمسك
 الحكيم : فصل الأدان والاقامة ، فإنه نقل منها طرماً عبر يسير ، ويكتفي
 بحسب ما جاء في اللمعة المتشعبة وشرحها فشهيدين ، وهذا هو بصره
 الحرفي :

ولا يجوز اعتقاد شرعية غير هذه الفصول في الأدان والاقامة ،
 كالشهادة بالولاية لعلي (ع) ، وإن محمداً وآله خير البرية ، أو خير
 البشر ، وإن كان الواقع كذلك ، فما كل واقع حقاً يجوز ادخاله في
 العبادات الموطئة شرعاً المحدودة من الله تعالى ، فيكون ادخال ذلك بدعة
 ونشريعاً ، كما لو راد في الصلاة ركعة ، أو تشهداً ، ويجوز ذلك من
 العبادات ، وبالحكمة فذلك من احكام الايمان ، لا من فصول الأدان ،
 قال الصدوق : إن ذلك من وضع الموضوعة ، وهم طائفة من العلاة ،

صورة الاقامة :

اجتمعوا على أن صورة الاقامة هكذا :
 الله أكبر ، الله أكبر .

أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله
 حي على الصلاة ، حي على الصلاة .

حي على علاج . حي على علاج
حي على خير عمل . حي على خير عمل
قد تمت صلاة . قد تمت الصلاة .
لا إله إلا الله

وَأَجْمَعُوا كَلِمَةً وَاحِدَةً أَنْ الْأَدَانَ وَالْإِقَامَةَ لَا يَجُوزُ وَلَا بِشَرَعٍ إِلَّا
لِغَرَضٍ سَوِيٍّ الْحَمْدُ . دُونَ غَيْرِهِ مِنْ مَصَوِّاتٍ . وَاجِبَةٌ كَصَلَاةِ
لَايَاتٍ . أَوْ مُسْتَحَدَّةٍ كَأَنَّ صَلَاةً بِرُحُوحٍ فَعَلَهَا وَبَحُورٍ تَرَكَهَا . وَاسْمَا
يَسْتَحَدُّ مُؤَكِّدًا مَخَاصِيهُ لِأَقَامَةِ مَسْكُوتِهِ لِمَوْبَةِ قَصْدٍ وَأَدَاءٍ لِلرَّحْلِ وَالْمَرْأَةِ
وَلِلْمَرْدِ وَالْمَرْعَةِ إِلَّا لِمَجْعَعَةِ الثَّابِتِ . إِنْ لَمْ تَتَفَرَّقِ الْأَوَّلَى . وَالْأَخِيرَةُ
إِذَا جَاءَ . وَصَرَفَ لِمَجْعَعَةِ لَمْ تَعْمَلْ أَيْضًا . فَإِنَّهُ يَصِلُ بِلَا أَدَانَ
وَإِقَامَةٍ

وَلَا يَجُوزُ الْأَدَانُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ . سِوَى أَدَانَ الصُّبْحِ . هَذَا
رَحِمَ أَهْلُ الْبَيْتِ (ع) تَقْدِيمَهُ عَلَى الْوَقْتِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِ رَمَضَانَ
وَلَكِنْ يَسْتَحَبُّ إِحَادَتُهُ عِنْدَ الْوَقْتِ .

وَيَصِحُّ الْأَعْيَادُ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ عَلَى أَدَانَ الْمُؤَدِّ بِعَارِفٍ شَيْعِيٍّ كَانَ
أَوْ سُنِّيًّا . فَقَدْ سَمِعْتُ الْأَمَامَ الْقَاضِيَّ (ع) عَنْ أَبِيهِ السَّيِّدِ ٢ قَالَ صَلَّيْ
بِأَدَانِهِمْ . فَمِنْهُمْ أَشَدُّ شَيْءًا مَوَاضِعُهُ عَلَى الْوَقْتِ وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ (ع) .
الْمُؤَدُّ مُؤَمِّنٌ . وَالْأَمَامُ مُؤَمِّنٌ

شروط الأذان والإقامة :

ويشترط فيها ثلثة أركان . لأهل عهده ما عدا أذان

١ - هذه الصورة لا بد من ترددها في كتب أهل البيت (ع) كما هي عند أهل
الأذان . ولكن الغناء استخرجوها من روايات شتى بخاتمة رواية الجعفي

الإعلام ، والمقل والاسلام ، والعربية والمؤالة بين الفصول والأجراء ،
وتقديم الأذان على الإقامة ، واللغة العربية ، ودخول الوقت ما عدا
اذان الفجر ، أما الوصوه فهو شرط في الإقامة دون الأذان ، لقول
الامام لصادق (ع) : لا بأس ان يؤذن الرجل من غير وصوه ، ولا
يقم إلا وهو على وضوء .

أفعال الصلوة

شرط الوجوب والوجود:

شروط التكليف الشرعية نوعان منها ما هو شرط للوجوب، بحيث لا ينتج التكليف بدونه من الأساس، كالعقل والنوع والقدرة، ومنها ما هو شرط للوجود والصحة، بحيث يكون التكليف موجوداً، ولكن لا يوجد في الخارج صحيحاً وعلى النحو المطلوب إلا أنه، كإظهاره بالقياس إلى الصلاة، وحفر القبر بالنسبة إلى الميت.

وتح الصلاة بأربعة شروط، ترجع إلى أصل الوجوب، وتوجه التكليف، وهي العقل، والنوع، ودحول الوقت، والحلو من الخبث واللعاس والدليل على أن هذه الأربعة قيد في الوجوب، لا في الوجود ضرورة الدين والمذهب، فصلاً عن الإجماع، إذ لا قائل من فقهاء المذاهب في السلف والخلف أن الصلاة نجس أو تجرى قبل دخول وقتها، وإن الحائض والنفساء والمجنون والصبي مشمولون عنها، بل الأجبران غير مشمولين عن شيء إطلاقاً، لحدث رفع القلم عن الصبي، حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق.

أجل، ثبت عن الإمام الصادق (ع) أنه قال: مروا صبيانكم بالصلاة

إذا كانوا بني سبع سنين ، وفي رواية إذا بلغوا ثمانين سنين . ومن هنا ذهب جماعة من الفقهاء إلى أن الصلاة ، وإن لم يجب على الصبي ، ولكنها تصح منه إذا كان مميزاً . ومعنى صحتها أن الله يقبلها ، ويصرف ثوابها لأبويه . والمميز هو الذي يعرف الصلاة والصيام ، ويعرف بين عادة الله سبحانه وعبرها .

أما شروط الوجود والصحة للصلاة فهي الإسلام . ولطهارة من الحدث والحس ، ومتر العورة ، واستئصال القبلة ، وقدمنا الكلام مفصلاً عن الطهارة والستر والقبلة ، أما الإسلام فهو شرط في جميع العبادات . ومن ينتمي عبر الإسلام ديناً قلن بقس منه وهو في الآخرة من الخاسرين - آل عمران ٨٥ .

وتجدر الإشارة إلى أن من جملة الفروق بين شرط الوجوب ، وشرط الوجود أن الأول لا يجب تحصيله والبحث عنه ، فلا يجب أن تسعى وتعمل للحصول على المال ، كما يجب عليك الخمس والزكاة والحج ، بعكس الثاني فإنه يجب البحث عنه والحصول عليه ، حيث لا يتم الواجب بعد وجوبه إلا به ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب بحكم العقل . هذا مجمل القول في شروط الصلاة الوجوبية والوجودية ، أما حقيقتها ومادتها فإنها تتألف من أفعال واجبة ومستحبة ، والواجب منه ما هو ركن تبطل الصلاة بتركه أو زيادته عمداً وسهواً ، ومنه ما ليس بركن تبطل بدونه عمداً ، لا سهواً ، وفيما يلي البيان :

النية :

١ - قال تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » . وقال الرسول (ص) : أن الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى . وقال الإمام الصادق (ع) : يا عداقة ، إذا صليت صلاة مريضة ،

فصلها لوقتها صلاة مودع يخاف ان لا يعود اليها واعلم انك بين يدي
من يراك ، ولا تره
وقال ليس من عبد يعمل بقدر ان لله في صلاته الا اقبل الله اليه
بوحه

وإذا دل هذه الأقوال ، وما اليها على صلب الحشوع من المصلي
بدلالة المطابقة فانها تدل على طلب لينة منه بالالزام .

الفقهاء :

فتاوا ان لينة هنا هي الباعث على الصلاة طاعة لله ، وامثالاً
لأمره ، أما الاختلاف بأنها جرم من الصلاة ، أو شرط لها فلا طائل
تحت . ما دمت واحدة على كل حال ، بل ركناً من أركانها تنطل
الصلاة بدونها عمداً وسهواً ، وكذلك لا داعي الى التطويل في الاستدلال
على وجوبه بعد ان كان الفعل لا يملك عن الينة ، حتى قال فاضل
بحق - لو كفر الله بالصلاة أو غيرها من العبادات فلا لينة لكان
تكليفاً بما لا يطاق .

ومما ان الينة من أفعال لم يجب التلفظ بها ، قال صاحب المدارك :
« فيكون التلفظ بها عبثاً ، بل ادخلاً في الدين ما ليس به ، ولا يعد
ان يكون الاتيان به الصبر يرجع الى التلفظ على وجه العادة
تشريعاً محرماً » .

ويجب قصد التبيين إذا كان عبه أكثر من قريضة ، بحيث اذا لم
يتم حصل الاشتباه ، كما لو كان عبه الظهر والعصر فلا يجوز له ان
يؤي احدهما المرددة . أو مطلق الصلاة من حيث هي ، ولا يجب
قصد الاداء أو القضاء ، ولا العصر أو التمام ، ولا الوجوب أو الندب ،
لعدم الدليل على وجوب شيء من ذلك وإذا نوى شيئاً من ذلك ، أو

تلفظ بالية ، لا يقصد الوجوب الشرعي فلا بأس .
ومن انفصل القوم ان لرباه مطلق للصلاة ، لكن لرباه يعني لية
المنطلوبة في الصلاة من الأساس بعد ان هرباها بالاحلاص لله وحده

مسائل :

١- منها : يجب استمرار ابيه في آخر الصلاة . ولا يجوز له ان
يسوي قطعها ورفع اليد عنها ، ولو نوى القطع ورفع اليد ، وأني شيء
منها بلا لية ، أو فعل ما بهيها بطلت ، وان عمد الى الية قبل ان
يأتي شيء من الصلاة يدور به ، أو عما يتأخر معها صحب .
٢- ومنها : يجوز للمصلي ان يعدل من صلاة متأخرة ولا حقة في صلاة
سابعة ومتقدمة في الترتيب ، دون العكس ، فإذا نوى العصر ، وفي الأثناء
تبين له انه لم يصل العصر عدل اليها ، وأني بعدها بالعصر ، ان عدل
نوى الظهر ، ثم تبين له انه قد صلاها ، وأنه مطلوب بالعصر فقط ،
فلا يجوز العدول منها الى العصر وكذا يجوز ان يعدل من العريضة
الى اسئلة ، لادراك الجماعة ، كما لو نوى العصر مفرداً ، ثم اقيمت
الجماعة ، فانه ان يعدل بها في الدفعة ما لم يكن قد دخل في ركوع
الركعة الثالثة ، وله ايضاً ان يعدل من الجماعة الى الامراء احتجراً
٣- ومنها : اذا شرع بالصلاة بسنة ما وجب عليه منها ، ولكنه
تحيل ان الواجب المطلوب منه هو الظهر ، ثم تبين له انه العصر ، او
تحيل انه العصر فتبين انه ظهر صحت الصلاة ، لكن الموقوف على الواقع ،
وبجرد التحيل والتصور لا أثر له ، ويسمى هذا النوع اثناء في التصحيح ،
كما لو دعيت الى الفقراء من فاصل مؤشرك لسوية به ما وجب عيبت .
ولكن تحيل انه من الركاة ، وهو في واقعه من الخمس ، كما
وفرغت اللمة .

تكبيرة الاحرام:

٢ - قال الامام الصادق (ع) . أدى ما يحري من التكبير تكبيرة الاحرام .
 وور . لكن شيء . افع ، وأبغ الصلاة التكبير ان مفتاح الصلاة التكبير .
 وعنه ان رسول الله (ص) قال . افتتاح الصلاة الوصوه ، وتحريمها التكبير ، وتخليها التسليم .
 وسئل عن رجل نسي ان يكبر ؟ قال : يعيد

الفقهاء:

قالوا - تكبيرة الاحرام ركس من أركان الصلاة تطل تركها أو زيادتها سهواً مفلاً عن عمد ، وصورتها ان يقول المصلي . « الله أكبر » .
 ودا أجل محرف منها لم تنفد الصلاة . ويستحب ان يكبر في بدء الصلاة سبع تكبيرات يوي بعدها الاحرام للصلاة ، وبأسافيات الذكر والدعاء ، وهو بالخيار ان شاء حصل تكبيرة الاحرام الاولى ، أو الاخرة ، أو الوسطى .
 ولا يجوز ان يقصد بواحدة منها من غير تعيين الاحرام وافتتاح الصلاة .
 ولا بد من الاتين بها حال القيام ، ولو تركها سبأاً ، أو كثر مرتين بنية الاحرام بطلت الصلاة ، كما تقدم .
 . ويستحب رفع اليدين بالتكبير ان الادبي ، أو جيل الوجه ، قال الامام الصادق (ع) في تفسير قوله تعالى « فصل لربك وانحر » .
 ان النحر هو رفع يديك هذا وجهك

القيام:

٣ - قال تعالى . « وقوموا لله قانتين » . فقد مُر القيام هنا بالقيام للصلاة .

وعن الامام أبي جعفر الصادق (ع) في تفسير قوله تعالى : «الذين
 يذكرون الله قياماً وقعوداً وعن جنوبيهم» - آل عمران ١٩١ ، انه قال .
 الصحيح يصلي قائماً وقاعداً ، والمريض يصلي حالاً ، وعلى «جنوبهم»
 الذي يكون أصعب من المريض الذي يصلي حالاً ، وعنه أيضاً ان رسول
 الله (ص) قال : من لم يقم صلاته في الصلاة فلا صلاة له
 وقال الامام الصادق (ع) يصلي المريض قائماً ، فإن لم يقدر على
 ذلك صلى حالاً ، فإن لم يقدر صلى مستقبلاً ، يكرر ثم يقرأ ، فإذا
 أراد الركوع غصص عيبيه ، ثم مسح ، فإذا مسح فتح عيبيه ، فيكون
 فتح عيبيه رفع رأسه من الركوع ، فإذا أراد ان يسجد غصص عيبيه ،
 ثم مسح ، فإذا مسح فتح عيبيه ، فيكون فتح عيبيه رفع رأسه من
 السجود ، ثم يشهد ، وينصرف .

الفقهاء :

أجمعوا على ان القيام واجب عند الاحرام والقراءة الواجبة ، وان
 بعضه ركناً تنطلي الصلاة بتركه سهواً ، وبعضه الآخر ليس بركناً
 لا تنطلي الصلاة بدونه إلا عمداً ، والركن منه هو الحرمه المقارن لتكبيره
 الاحرام ، والحرمه المتصل بالركوع ، بحيث يكون الركوع عن قيام ،
 وما عدا هذين الحرمين يجب لا على سبيل الركبة ، فلو افترض انه
 كبر للاحرام ، وهو قائم ، ثم هوى الى الركوع سهواً دون ان يقرأ
 الفاتحة أو السورة أو مما معاً صححت صلاته ، مع انعلم بأنه ترك الوقوف
 الواجب حال القراءة ، والسر ان المتروك ليس بحرمه ، ان إدا كبر
 للاحرام حالاً ، أو ركع لا عن قيام ، كما لو كان حالاً ، وهما
 الى حد الركوع فقط ، فقد بطلت الصلاة ، حتى ولو كان ذلك سعيماً
 لا قصداً ، والسر ركبة هذا الحرمه الخاص من القيام

ويكون القيام مستحاً حين القنوت ، وتكبير الركوع ، وبكلمة ان
حكم الركوع وجوباً واستحاً تابع لحكم ما يأتي به انصبي ، وهو قائم .
واجتمع الفقهاء على ان صلاة النافلة تجوز عن قعود ، مع القدرة على
القيام ، ولكن القيام أفضل

ويشترط في القيام الانتصاب والاستقرار ، وعدم الاعتماد على شيء
حال الوقوف الا لضرورة ، فيجوز له ان يعتمد على الحائط أو المنصبا
ان عجز عن الاستقلال ، وان عجز حتى عن الاعتماد صلى مسحاً ان
امكن ، والا فقاعدأ ، والا فصطحاً على حاشه الايمن مستقبلاً القبلة
مخاضيم يديه ، تماماً كالمرصوع في اللحد . وإلا فمستقبلاً على قفاه ورأسه
الى الشمال ، وباطن رجله الى القبلة ، كالمختصر . وكل حال من هذه
الحالات مقدم على ما يبي ، فانقيام مقدم على الجلوس ، والجلوس مقدم
على الاصطجاع ، والاصطجاع مقدم على الاستلقاء . وكل من المصطجع
والسلفي يومئ الى السجود والركوع . من استطاع الوقوف ، وتعد
عليه للركوع والسجود وقف وأوماً اليها .

وان دل هذا الاهتمام بالصلاة على شيء مما يدل على ان الانسان في
جميع حالاته يجب ان يكون مع الله سبحانه ذا كراً له غير باس لأمره
وبه ، كي لا يظن ويظن . ويتحرراً على المعاصي والموفات ، وبو
الكنى الله من الناس شهادة ان لا إله إلا الله محمد رسول الله للمسلمين
الدين ، وصار القرآن وتعاليم الرسول نبياً مسياً ، وبالرغم من تكرار
الصلوات يرى ما يرى من هذه المنكرات ، فكيف بدونها

قال الامام الصادق (ع) ان الناس لو تركوا بغير تكبير ، ولا تسبيح
ناسي (ص) لكتبوا على ما كان عليه الأولون ، فانهم كانوا قد اعدوا
ديناً ، ووضعوا كتباً ، ودعوا انساناً إلى ما هم عليه ، وقتلوه ، فدرس
أمرهم ، وذهب حين ذهب . وأرد تعالى ان لا ينسبهم ذكر محمد
هرص عليهم الصلوات يذكرونه كل يوم خمس مرات ينادون باسمه ،

ويعبدونه - أي يعظمونه - بالصلاة وذكر الله ، لكيلا يفعلوا معه ،
فبتسوته وبتسوس ذكره

الفراءة :

٤ - قال الامام (ع) : من ترك الفراءة متعمداً أعاد الصلاة ، ومن
نسي الفراءة فقد تمت صلاته .
وسئل عن رجل نسي أم القرآن ؟ قال : ان لم يركع فليعد أم القرآن .
لأنه لا فراءة حتى يبدأ بها في جهر أو اخفات .
وقال الامام أبو حمزة الصادق (ع) : لا صلاة الا ان يقرأ بفاتحة
الكتاب في جهر أو اخفات . أي لا تعي عنها أية سورة مع الانشاء .
وسئل ما يجري من الركعتين الأخيرتين ؟ قال : تقول : سبحان
الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله والله أكبر ، وتكرر وتركع
وسأل أحدهم الامام الصادق (ع) : ما اصنع في الركعتين الأخيرتين ؟
قال : ان شئت فافقرأ فاتحة الكتاب . وان شئت فادكر الله ، فهو
سواء ، فقال السائل : فأني ذلك أفصل ؟ قال : هما والله سواء ، ان
شئت سبحت ، وان شئت قرأت .

المقهاء :

أجمعوا لهذه الروايات وغيرها كثير ، ولعمل النبي (ص) الذي قال
صلوا كما رأيتموني أصلي ، وعمل آله الاطهار الابرار ، أجمع المقهاء
على وجوب الفراءة في الصلاة ، ولكهم قالوا : انها ليست بركن ،
بل واحدة ، وكفى ، نطقت الصلاة بتركها عمداً لا سهواً ، وان اُعيد
نجم بالذات في صلاة الصبح ، والركعتين الأولىين من صلاة الظهرين

والعشاءين ، مع سورة كدنة تختارها من القرآن الكريم ، وسورة لميل ،
ولابلاف تعدان بواحدة ، ولا تحري أحدهما عن الأخرى وكذلك
الحال في الصبحي وألم بشرح . مع قراءة السمنة من أوها ومن سها ،
لأنها جزء من السورة بالاتفاق ، ما عدا سورة براءة .

وتجب تقديم الحمد على السورة . ولو قدم السورة عمداً نصت
إلى الصلاة . وإن قدمها سهواً ، ونذكر قبل الركوع قرأ الحمد ، وأعاد
السورة . وسجد للسجود بعد الانتهاء من الصلاة . وله أن يترك سورة
المحرم ، كما لو صعب عليه قراءتها . أو دهمه أمر يستدعي الاستعجال ،
حيث إذا لم يترك السورة وقع في القصر وكذا يجوز تركها إذا صاب
الوقت عنها وعن عاتقة معاً ، فإنه يقتصر ، وأحيان هذه ، على يدعة
معد ، ويجوز تركها في الباعة بشئ أقسامها . كما يجوز أن يقرأ فيها
أكثر من سورة .

ويجب التبيين والإصباح في القراءة ، والطلق بالحروف من محارجها .
وعلى الرجل أن يهجر في الصبح ، والأوليين من المطهرين والعشاءين ،
ويجوز فيها عدا ذلك ، ولا يبعد إذا ترك الظهر عمداً ، ويعد سبباً وجهلاً ،
ويستحب أن يهجر بالسمنة في المطهرين ، ولا يهجر عن المرأة في شيء
من الصلاة كدنه ، وإنما يهجر فيما يجب على الرجل الهجر به ، على شريطة
أن لا يسمعها أحبي . وحده الهجر أن يسمع تقريظ ، وحده الأحداث
أن يسمع القارئ نفسه .

ويشجر المصلي في الركعة الثالثة من المغرب . والأخيرتين من المطهرين
والعشاءين يشجر بين قراءة الحمد . وبين سبحان الله ، والحمد لله . ولا
إله إلا الله ، والله أكبر مرة واحدة . ويستحب ثلاثاً

الركوع :

• - قال تعالى : **اركعوا وسجدوا** الخ ٧٧ • وقال .

وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون - المرسلات ٤٨ .

وقال الامام الصادق (ع) ان الله فرض الركوع والسجود
وقال الصلاة ثلاثة اثلاث ثلث طهور ، وثلاث ركوع ، وثلاث
سجود .

وقال الامام ابو جعفر الصادق (ع) إذا ركعت مصف في ركوعك
بين قدميك ، تحمض بيها قبر شبر ، وتمسك راحتيك من ركنيك ،
وتضع يديك اليسرى على اليسرى ، وتضع اطراف اصابعك على الركبة ،
وتفرج اصابعك إذا وضعتها على ركنيك ، فان وصلت اطراف اصابعك
في ركوعك الى ركنيك احراك ذلك ، وأحب إلي ان تمسك كعبك
من ركنيك ، فتحمل اصابعك في غير الركبة ، وتفرج بيها ، وتقم
صحتك ، ومد عفتك ، وليكن نظرك الى بين قدميك .

وجب علم الامام الصادق (ع) أحد اصحابه الصلاة ركع وملا
كفيه من ركنيه مفرحات ، ورد ركنيه الى حنقه ، ثم سوى طهره ،
حتى لو صب عليه قطرة من ماء أو دهن لم تنزل لاستواء طهره ، ومد
عقه ، وعصر عيبه ، ثم مسح ثلاثاً بترتيل ، فقال سبحان ربي
العظيم وعظمه

قال صاحب المذترك . وهسدان الخمران احسن ما وصل اليها في
هذه الباب .

وقال الامام الصادق (ع) تقوى في الركوع سبحان ربي العظيم
وعظمه . وفي السجود سبحان ربي الأعلى . الفريضة في ذلك تسبيحة ، والنية
ثلاث ، والفصل في سبع

وسئل الامام ابو جعفر الصادق (ع) عن رجل سبي ان يركع ؟
قال عليه الاعادة .

وقال لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور ، والوقت ، والقلعة ،
والركوع ، والسجود

الفتنة :

قد ركب ركوع في صلاة ، وانه ركن منها متصل بدوئه أو بدوئه سهو كمن صلى عمداً أو بغيره عن قيام وحده أو فصل الركعة عن ركعتين وحده ، وهو سجد ربي العظيم وحده ، أو سجد ثلث مرات ، وصلى بقية مقدار الذكر الواجب ، وهي سجد لأعضاء وسكوت ، ونصباً يجب أن يرفع رأسه من الركوع وسجد وهذا منكر ، ونكره أن للركوع في الصلاة حقيقة شرعية . وهي أن تسجد من القيام ، ثم تسجد من القيام ، مع الاستسقاء فيه وفي القيام ، فإذا انقضى إليه من سجود ، أو هو من السجود طلب للصلاة ، مع انقضاء والامكان .

ويستحب أن يركب قبل أن يسجد ركوع ، فإذا نصب منه قد سمع الله لمن حمده ، ثم كبر ، وهو في السجود

السجود :

٦ - قال الإمام الصادق (ع) : يسجد ابن آدم على سبعة أعظم يديه ، ورجليه ، وركبتيه ، وجهته

وسئل عن السجود على المكان المرتفع ؟ قال : إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع بطنك فقلو لبنة فلا بأس .

وسئل عن رجل في حفته فرجة لا يستطيع أن يسجد ؟ قال : يسجد ما بين طرف شعره . فإن لم يقدر يسجد على حافته للأيمن ، فإن لم يقدر على حافته الأيسر . فإن لم يقدر على دفعه . قال السائل : فعلى دفعه ؟ قال الإمام (ع) : نعم . أو تقرأ كتاب الله عز وجل يحرون للأدقان سجداً .

وسئل عن رجل نسي أن يسجد السجدة الثانية ، حتى قام فذكر ، وهو قائم ؟ قل : يسجد ما لم يركع ، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه ، فليص على صلاته ، حتى يسلم ، ثم يسجد ، فإنها قضاء .
 وقال : إن شئت في السجود بعد ما قام ، فليص ، كل شيء شئت فيه مما قد جاؤ به ودخل في غيره فليص عليه .
 وسئل عن رجل نسي من سجوده ، فذكر قبل أن يستوي قائماً ، فلم يلبس أسجد أم لم يسجد ؟ قال : يسجد .

الفقهاء :

قلوا : يجب في كل ركعة سجدتان ، وهما معاً ركن ، تنظر صلاة يريدونها أو تركها معاً سهواً وعمداً ، ولا تنظر بقصص أو زيادة الواحدة فقط سهواً .

والركن هو وضع الجبهة على الأرض ، أما وضع باقي لأعضاء عليها ، كالراحتين والركبتين ، وذي الشصين فواجب . وكفى . فمما كالذكر ، وهو سجدان ربي الأعلى وبحمده ، أو سجدان الله ثلاثاً ، وكطائفة حد . لذكر ، والسجود على الأرض أو ما استتبه لا يؤكل ولا يلبس ، وموضعه موضع الجبهة للموقف ، أو التعاوت يسيراً ، وكأخس مصحفاً بين السجدين . كل ذلك من واجبات السجود ، ولا تدخل له في الركعة .

ومن كان في جهته علة لا يستطع لسجود عليها ، وكفى لم تستغرق الجهة بنهاها احتال بكل وسيلة ليضع الحجر السليم من الجهة على ما يصح لسجود عليه كأن يجمر حمرة صغيرة في الأرض ، أو يسجد آلة معرفة من صلب أو خشب ، ويسجد عليها بشكل تقع العلة في الفراغ ، وإن تعد ذلك سجداً على أحد حاجيه ، وإن تعد أيضاً سجداً على دفته ،

وان تذكر جميع ذلك أولاً إلى السجود .

وان نسي سجدة واحدة ، وتذكر بعد الفراغ من الصلاة ، أو بعد الدخول في الركوع أتى بها مفردة بعد الصلاة ، وان نسيها ، ولكنه تذكر قبل ان يركع أتى بها وان نسي السجدين معاً أتى بها ما لم يركع ، وان كان قد ركع أو تذكر بعد الفراغ ولاسيما من الصلاة بطلت ، وعليه ان يستأنفها من جديد .

هذا حكم اسيان . أما حكم الشك فيما ياتي بالسجدة أو السجدين المشكوكين قبل ان يكون قد دخل بالمعبر ، وان كان قد دخل صحت الصلاة ، ولا يعني بشكه ، وبإني التخصيل .

الأركان :

نبي ما قدم ان الاركان في الصلاة خمسة : سبحة ، وتكبيرة الاحرام ، والقيام حال هذه لتكبره ولدي يركع عنه المصلي . والركوع ، والسجود من ركعة واحدة . ومن المندرجين ما جاء في كتاب مفتاح الكرامة بهذه المسألة ، قال صاحب هذا الكتاب عند كلامه عن وجوب القيام في الصلاة : الأصل في افعال الصلاة جميعاً ان تكون ركناً ، بمعنى ان تعطل الصلاة بزيادتها ، أو نقصانها عمداً أو سهواً ، لأن العادة توقيفية وشغل لدمه يعيبي ، وخرج من الأصل ما قدم الدليل على حروجه ويبقى الباقي . وقد استفاد الفقهاء بعد الصلاة ، فوجدوا فيها افعالا كثيرة ، قد دللوا على عدم الصلاة بغيرها بغيره بقبضة ، ووجدوا الباقي قد انحصر في الخمسة :

الشاهد :

٧ قال الامام لصادق (ع) جرد في شهاد ان تقول أشهد

ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و ان محمداً عبده ورسوله
وقد : ان من تمام الصوم عطه لركاة ، كي ان الصلاة على لبي
من تمام الصلاة .

الفقهاء :

قالوا : يجب التشهد في كل ثمانية مرة ، وفي الثلاثة والرابعة مرتين ،
ومن أجل أنه عامداً بطلت صلاته ، وهذه صورته : شهد ان لا إله
إلا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً رسول الله ، انهم صل على
محمد وآل محمد .

وقد صاحب المدارك : المشهور بين الفقهاء انحصار الواجب من
التشهد في هذا القول ، وأنه لا يجب ما راد عنه ، ولا يجري ما دونه .

التسليم :

قال الامام الصادق (ع) . نحرى الصلاة للكبير ، ونحيبها لتسليم
وعلى . يد فبت السلام عيب وعلى عباد الله الصالحين فهو الانصراف

الفقهاء :

فانوا ان التسليم حقيقة شرعية في اللفظ الموضوع لتحليل المصلي في
الصلاة ، بمعنى به يحل به ما كان محرماً بتكبيره . الاحرام .
وصيغة التسليم : السلام عيب وعلى عباد الله الصالحين ، سلام
عليكم ورحمة الله وبركاته ، وأنتي الكثير من الفقهاء بأن الواجب احسد
السلامين ، غير شاء أنى بها معاً ، وان شاء كفى باحدهما . وقال
العص : اذا قدم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فلا يجوز له ان يقول

بعد ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . ما لسلام عليك ايها
 النبي ورحمة الله وبركاته فهو مسح ونزع للشهيد لا للتسليم بالانفاق
 ومهم من قبل ان التسليم ليس بواجب من الأساس ، بل هو
 مسح يحوط تركه ، ورد صاحب الخواصر على هؤلاء لما جاء عن
 أهل البيت (ع) «ومعل النبي وآله (ص) والاصحاب ، واليعبي وتابعي
 التابعين ، وكل من دخل في هذا الدين ،

التزييب والمؤالاة :

جميع أجراء الصلاة مرتبة ترتيباً شرعياً ، فلكل جزء مكانه الخاص ،
 لا يجوز تقديم المؤخر ، ولا تأخير المقدم . فيبدأ بالتكبير . ثم القراءة ،
 ثم الركوع . ثم السجود الخ
 وأيضاً تحب المؤالاة بين الأجزاء . بحيث يباشر باللاحق فور الانتهاء
 من السابق بلا فاصل بعينه

من مستحبات الصلاة :

- ١ - يستحب التكبير عند الهوي الى الركوع . وعند الهوي الى السجود ،
 وعند رفع الرأس منه ، وعند القنوت . والتكبير ثلاثاً بعد الانتهاء من
 التسليم ، ورفع اليدين في جميع التكبيرات الى حذاء شحمة لاديين .
- ٢ - القنوت ، ويتأكد استحبابه في جميع القرائن اليومية ونواصبها ،
 ومكانه بعد القراءة في الركعة الثانية ، وقبل الركوع .
- ٣ - ان ينظر المصلي ، وهو قائم الى مسجد الحنيفة ، وإلى ما بين

رحبه . وهو ركع ، وإلى طرف أفعه ، وهو ساحد . وإلى حجره ،
وهو يشهد ويسلم

٤ - أن يضع يديه على فخذيه نغده . ركنه مصمومه الأصابع ،
وهو قائم . وعلى عيني ركنيه ، وهو ركع ، وحذاء أديه ، وهو
متشهد ، وعلى فخذيه وهو جالس .

مبطلات الصلاة

وهي :

١ - أحدث المطل للطهارة ، سواء أوقع عمداً ، أم سهواً ، مثل
الامام الصادق (ع) عن رجل يكون في الصلاة ، فيمسم ان رجلاً قد
حرجت ، فلا يجد رجلاً ، ولا يسمع صوتها ؟ قال بعيد الوضوء
والصلاة .

وسئل عن آخر يكون في صلاته ، فيخرج منه حب القرع ؟ قال :
ان كان ملطخاً بدمعة فعليه ان يعيد الوضوء ، وان كان في الصلاة
قطعها ، واعاد الوضوء والصلاة .

٢ - قالت المذاهب السنية الاربعة ان التكبير او التكتف ، وهو
وضع إحدى اليدين على الأخرى ، قالت . هو مستحب ، وتركه غير
مطل للصلاة .

وبعدها الشيعة ثلاثة اقوال . الاول انه حرام في الصلاة ، ومطل
له . الثاني انه حرام غير مطل . الثالث انه لا حرام ولا مبطل
الا اذا أتى به بقصد به مطلوب ومحسوب في الشريعة ، وان فعله بغير
هذا القصد فلا بأس ومن هؤلاء السيد الحكيم ، فانه قال في الحرة

راجع من متمسك ، من ذلك تعرف ضعف بقول بالطلاق ، لعدم
وقد لأدلة أكثر من تحريم التكتف بمقصد به حرمة من الصلاة ، أو
مقصد ان الصلاة لا تصح بدونه ، وإلا لم يكن وجه للطلاق كما
تعرف ضعف القول به حرام غير مطلق ، وهذا صريح بان من
تكتف في الصلاة احتياطاً دون ان يقصد انه مأمور به شرعاً فصلاته
صحيحة ، ولا أتم عليه ايضاً .

ومها يكن ، فقد ذهب أكثر فقهاء الى انه حرام ومطل للصلاة ،
حيث سنن الإمام الصادق (ع) عن رجل من . وبه ينبغي على
اليسري ؟ . فقال : ذلك للتكبر ، فلا تفعل

٣ - سئل الصلاة اذا التفت الى لوراء ، او الى اليمين ، او
اشبه بجمع بدنه ، او يكمن وجهه حيث يجرع عن حد الاستسكان ،
اما الاستسكان يسيراً بلوجه دون البدن فلا بأس ، ما دم لا يستقبل رقبته ،
قال الإمام الصادق (ع) ان تكتف و صرف وجهك عن القبلة فعد
الصلاة وقد بوء الإمام النضر (ع) ان استقبل القبلة بوجهك فلا
تقف وجهك عن القبلة ، فتعد صلاتك . قال الله تعالى دعوا ربك
فويل وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره

وقال صاحب المدارك : هذا كله مع العمل ، ما هو وقع سهواً ،
فان كان يسيراً لا يبلغ حد البصر والبر لم يضر . وبطلانه ، وأني
بشيء من الافعال في ثبوت حال اعد في الوقت ، ولا فلا عادة .

ومعنى هذا ان المصلي اذا كان قبلاً ، ثم اعتدل قبل ان يأتي بشيء
مها صحت صلاته إطلاقاً ، وان أتى بفعل منها في هذه الحال فعليه ان يعيد
ان اتسع الوقت . ولا فلا يقضي ، وان حرج عن الاستسكان كنية هدف
الصلاة ، سواء أكان عن عمد وسهو ، وعليه ان يعيد في الوقت اداءً .

وفي خارجه قضاء .

٤ - ان يتعمد كلام . وو حرفين لا معنى لها . او تحرف
وحد . له معنى . اما كلام عن سهو فلا يصلح . من يستدعي
السجود لسهو . كما يأتي قول الامام ابو جعفر الصادق (ع)
تنتقص الصلاة ما لكلام متعمداً . وان كنت ناساً فلا شيء عليك
احل . اذا سلم اسار على المصلي . فبعت عليه . ان يرد السجدة
بالمثل دون زيادة حرف واحد . او تقديم و تأخير . على شريطة ان
تكون تحية الاسلام . اما غيرها فلا يجب ردّها . من لا يحور في اثناء
صلاة . عن محمد بن مسلم دعت على الامام ابي جعفر الصادق (ع) .
وهو في الصلاة . فقلت السلام عليك فوالسلام عليك قلت
كيف اصحت ؟ فسكت وبعد ن شئ قلت له ؟ يرد السلام في
اثناء الصلاة ؟ قال نعم . مثل ما قيل له

٥ - القهقهة اختياراً كدت و قهر . ما التسم فلا يصح قول
لامام الصادق (ع) اما التسم فلا يقطع للصلاة . وما القهقهة فهي
نقطع الصلاة .

٦ لكاه المشتمل على الصوت لا ذكره خوفاً من الله . فقد
روى ان سائلاً سأل الامام الصادق (ع) عن الكاه في الصلاة ؟ فقال
ان بكى لذكر الحنة ولما رعدك الفصل الاعمال في الصلاة . وان ذكر
مبتأ له فصلاته فسد . وقل ان هذه الرواية ضعيفة مسخرة بحسن
للقهاء .

٧ كل فعل لا تنفي معه صورة الصلاة . والدليل الاجماع .
والعقل ايضاً . لأنه اذا دعت صورة صلاة دعت الصلاة من الاساس .
وما جاء عن النبي واهل بيته (ص) من اهم فعوه . او رخصوا بفعله

إنه لصلاة فهو من النوع الفصل لئلا لا تحجب معه الصورة . كفتش
المرغوث والعقرب ، وما إلى ذلك .

٨ الأكل والشرب . هما ماحبان لصورة الصلاة ، وروح الصلاة .
واحد من الصلاة هو صاحب يد لك ، وهي الإجماع على ذلك
وسبب بعض عمنه عدم إبطال الأكل والشرب أثناء الصلاة
الأمر بكثره . كثر لأهل من حبه عن الصلاة ، وهو حسن ،
من لا حسن فيه صلاحاً ، لما ذكرنا . واحسن هو قول من قال
أن بعض الأكل والشرب للصلاة في غير عن دليل ولكن برك
لرسول وأنه لاكل والشرب في الصلاة . وحشوعهم ونصراتهم عن
كل ما يحث أن الله بسبب ديبلاً على عظمه صلاة وحلاه

٩ ذهب كثير الفقهاء أن من تعدد قلوب آدم بعد قراءة
الحمد بطلت صلاته . يقول الأمام الصادق (ع) : د كب حجب
مهم . فقرأ الحمد وخرج من مرفئها . فصل الثامن الحمد لله رب
العالمين ، ولا تقل آمين

١٠ - اثنتي في صلاة تسبح ، أي عدد ركعاتها ، وفي المغرب .
والأوليين من صهيون . العثمانيين . ويأتي الفصل في فصل الثامن

الخلاصة :

أن كل من أحل حرم من إحرام الصلاة ، أو بشرط من شروطها ،

١ - أن يحرم الله من قلوب آدم ، وعن أئمتنا محرمين أو كثر لا يكفي الحكم بعد الصلاة .
لأنه لم يهأ عنها ما ذهب ، كمن يكون فاسده ، فلا بد من البحث عن دليل
آخر يستدعي القصد ، وقد مر كلام بعضنا في السائر لمصوب ، مرجع ، ومنها يكن .
فصل في حله من بعض القيد ولا إجماع معروفاً مشهور ، مع توخي الاختصار

او بوصف من اوصافها مدت صلاته بموجب القواعد الكلية والاصول
خدمة الا ما قام الدليل على انه غير مقصد ، كالحجر مكبر الاحتمات ،
وانتصرف بمال الغير جهلاً او بلباً ، وكجاسة الثوب او البدن او
مكان السجود جهلاً ، لا نسياناً

السهر

الصلاة توقيفية :

للصلاة نظام وترتيب خاص ، وواجبات معدودة ومحدودة لا يسمي ان يريد عليها ، او ينقص منها ، وبكل وجه من واجباتها مكان مقرر لا يسمي ان يحد منه ، فادى حلق يقع عمداً او جهلاً او سبباً في شرط من شروطها ، او حره من اجرائها ، او وصف من اوصافها يستدعي مصادها وعدم قنوها بحكم العقل والمنطق ، لان الاحلال بالشرط احلال بالمشروط ، ولا احلال بالحره احلال بالموصوف ، اللهم الا اذا ثبت بالدليل ان الشارع الذي اوجب الصلاة بهذا الشكل الخاص يقبلها ، ويرضى بها فقد شرط او حره او وصف في حيل من الحالات ، لانها منه وله ، والمفعول على مرصاه وردته ، فادى كما على يقين منها حصل الامثال والالتقياد وبكثرة ليس ل ان يحد قيد شعرة في دونه في كل ما يمت الى الصلاة الا نادى من الشارع ، وهذا معنى قول الفقهاء العادة توقيفية لا بد فيها من ثبوت النص

ابن النليل الخاص ؟ .

ونسأل عما حق لا ريب فيه ، ولكن هل وجد دليل خاص من الشارع على انه رخص واكتفى بصلاة مع الاحلال بشرط منها ، او حرم ، او وصف في حال من الحالات ؟ . وعلى افترض وجوده ، في هي هذه الحال التي يعتر معها المصلي ؟ وما هو الشيء الذي يفترض الاخلال به ؟ .

الجواب

ان الحالات على انواع :

الأول . العمد . فيتمد الاسان ان يريد او يقصر فعلا من افعال الصلاة ، او يحل بالترتيب والنظام ، فيقدم السورة على الفاتحة وسجود على الركوع ، او يحل بوصف من اوصافها ، فيجهر عمداً مكان الاحكام ، او يحتم مكان الجهر ، او يترك الطهارة او الساتر ، او يعتمد الكلام والفقهية ، او الفعل لكثير . والحكم في ذلك كله ، وما اليه ضد الصلاة وبطلان دلائل الاجماع والنس والضرورة وأي عاقل يحتمل صحة صلاة . مع الاحلال شيء منها عن قصد وعمد !

الثاني . الجهل . فيريد بالصلاة ما يجب عليه تركه ، او يترك ما يجب عليه فعله جاهلاً بوجوب ذلك عليه ، وحكم الحاصل كحكم العمد تماماً . قال الشيخ الهذلي في مصباح الفقيه . لا خلاف فيه على الظاهر ، بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه من غير فرق بين ان يكون الجهل عن تقصير او قصور .

لان القصور انما يكون هنرا من حيث العفاب والمؤاخذه ، اما من حيث الصحة والعقد المعبر بالآثار الوضعية فلا فرق فيها بين العالم والجاهل ، ولا بين القاصر والمفسر ، فاذا اعتقد الجهل بالمقصر او القاصر ان الصلاة تحب على هذا النحو ، وحرى على اعتقاده لا يسقط عنه التكليف

بالصلاة الصحيحة ، ولم يجرح عن عهده ، لانه لم يأت بالواقع ، ولم
يمثل امر لشارع ، أحل ، ان انقياده وادعائه يدل على طمعه وحس
بيته ، ولكن حس لية شيء ، وامتثال الواجب الواقعي شيء آخر
وهكذا اشأن في كل اعتقاد لا يتفق مع الواقع ^١ الا اذا دل الدليل
على انه معذور في امر من الامور . وقد ثبت بالدليل ان الخاهل معذور
في اخبر والاحماء ، وعصية الماء الذي غسل او توضأ به ، والثوب
والمكان ، ومحاسنها . وفي حكم المسافر ، وبه يحل عليه انقصر دون
التمام ، ويأتي التفصيل .

الثالث : الشك ويأتي الكلام عنه في الفصل التالي .

الرابع : السهو ، والمعرف بين الساهي والشاك ان الشك متردد عند البداية ،
ثم يوقر بشيء احلاقاً ، أما الساهي فيعلم ويتذكر جيداً انه قد فعل او
ترك امراً عن دهور ، ويرادفه الناسي ، وقد يطلق الشك على السهو ،
او السهو على الشك ناعماً ، وقد عقدنا هذا الفصل لحكم السهو
والساهي فقط .

السهو عن الاركان :

فدما ان ركان صلاة حمة الية وتكبيرة الاحرام والقيام حال
هذه لتكبيرة ، وما كان منه قبل الركوع ، ولركوع . واستحدود .
ومعنى هذا : ماهية الصلاة وحقيقتها من حيث هي هي ، ومصرف
النظر عن العلم وجهل وتذكر والبيان تقوم هذه خمسة ومن أحل

١ - هذه الكنية لا تشمل اجتهد المظهر اذا بحث واستخرج الوسع ، لانه معذور بالصبر
والإصرار ، بل لا يقول ان التكبيرات المأهولة لا يشهد بها خالف اجتهد ، مادام
ادى اجتهاده ان عدم وجوب السورة ، وكانت رجه في الواقع فلا يكون واجبة في
حقه من حيث الطاعة والامتثال

شيء منها سهواً كمن أحل به عمد . فمن ترك التنية سهواً ، ولم يتذكر ، حتى كثر ، أو ترك التكبير ، ولم يتذكر ، حتى قرأ ، أو ترك الركوع ، ولم يتذكر ، حتى سجد ، أو ترك سجود ، ولم يتذكر ، حتى ركع ، سقطت صلاته ، ووجبت عليه الإعادة

من لا إحلال دالية موجب سبطل فأنه لا صلاة شرعاً ولا عرفاً بدونها . وأما الإحلال فكبيرة الاحترام فلا لأمام مثل عن الرجل يسئ أن يفتح صلاة ، حتى يكره ، قال يعيد لصلاة وقال الإمام الصادق (ع) ناسئة أي غيم ، أي من وجبت عليه لصلاة من قيام ، فهي ، حتى افتتح الصلاة ، وهو قاعد فعليه أن يقطع صلاته ، ويقوم ، ويمنع الصلاة ، وهو قائم ، ويدب عن فساد الصلاة بترك الركوع والسجود الرواية الشهيرة ، لا تعاد الصلاة إلا من حصة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود بالاصح من كثير غيرها

هذا حكم بفصل واحد من هذه الحصة ، ما يريده فهي غير منصورة في أية اطلاقاً ، ولكنها تتناول شدة وصعاباً ، وايضاً لا يتصور زيادة التيمم ركعي ، ولا أثر زيادته ، لأنه بدون تكبيرة الاحرام ، والركوع لا يكون ركناً ، ومع عدمه يكون الأثر له ، لا للمقام ، وقد قال صاحب الخوهر ، لا يتصور زيادة التيمم الركعي بدون تكبيرة الاحرام ، أو الركوع .

أما زيادته الركوع ، أو السجدين فهي مظنة بالاحرام ، أما زيادة تكبيرة الاحرام فقد صاحب الخوهر أنها تفسد الصلاة بلا خلاف أحده بين القدماء والمتأخرين

ويكن تأمل بعض متأخري متأخريين في ذلك ، واقتصر في الطلاق

عن خصوص الترك وهو سبباً دون لزيده ، وهو لا يجوز من وجه .

السهو عن غير الأركان :

أما من أحل شيء من واحدات الصلاة سهواً عبر الأركان -
له وجوه فذكرها تلخيصاً من كتاب الجواهر :

١ لا يجب عليه التدارك . ولا سجدة السهو بعد الصلاة ، وهو من
نسي القراءة ، حتى ركع ، لقول الإمام (ع) : « من ترك القراءة
عمداً أعاد الصلاة ، ومن نسي القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه .
وكذا من نسي الجهر مكان الأحداث ، أو الأحداث مكان الجهر ،
للص والإجماع ، حتى ولو تذكر قبل أن يركع ، بل لا يتذكر ،
ويرجع لو تحوّر كلمة ودخل في أخرى ، لأن الأدلة تقتله بأنه لا
لا شيء عليه مطلقاً عبر مقبلة شيء ، وبصاً قال به الشيخ أحمداني في
مصباح الفقيه .

وكذا أن نسي الحمد أو السورة ، حتى ركع ، أو نسي الذكر حال
الركوع ، لقول الإمام الصادق (ع) في رجل نسي أم القرآن ، أن
كان لم يركع طبعاً أم القرآن ، وقوله (ع) : « أن عبداً مثل من
رجل ركع ، ولم يسبح ؟ » قال : « تمت صلاته » .

وكذا أن نسي الطمأينة حال الركوع ، حتى رفع رأسه ، أو نسي
رفع الرأس منه ، أو الطمأينة حال الرفع ، حتى سجد بلا خلاف في
ذلك ، أو نسي الذكر حين السجود ، أو الطمأينة فيه ، حتى رفع
رأسه ، أو نسي وضع أحد المأخوذ السبعة ثم قال صاحب الجواهر
والعمدة في جميع ذلك واحد من أمرين إما لأن التذكر يستدعي
زيادة الركز ، وإما الإجماع .

٢ - يجب ان يتدارك ما سي ، ولا يجب عليه سجود سهو ، وهو من سي حمد وقرأ سورة ، ثم تذكر قبل ركع ، للرواية المتقدمة . ان كان ركع فبعد ان قرأ القرآن ، وكذا ان سي الركوع ، ثم تذكر قبل . يسجد لله ان يقوم ويركع . وان سي السجدين او احدهما وتذكر قبل ركع هوى وأنى سي . ثم قام ، وقرأ او مسح حسب مكيفه شرعي ، فلا خلاف في ذلك ، بالاضافة الى ان الامام الصادق (ع) سئل عن رجل سي ان يسجد لسجدة اثنية ، حتى قام ، فذكر . وهو قائم . انه لم يسجد ؟ قال فليسجد ما لم يركع ، عاد ركع . وذكر انه لم يسجد فبعض عن صلاته ، حتى يسلم ، فيسجدتها قضاء .

٣ - يجب ان يتدارك ما سي بعد الصلاة ، ويسجد له سجدي سهو ، وهو من ترك سجدة واحدة ، او التشهد ، او الصلاة على النبي (ص) . وم تذكر . حتى ركع وهذه الموى مشهورة شهرة عظيمة كادت تكون اجاباً .

٤ - يجب ان يسجد سهو فقط بدون قضاء او تدارك أي شيء ، وذلك اذا تكلم سهواً . او تشهد ، او سلم في غير موضع التشهد والتسليم ، او شك في الأربع والخمس . كما يأتي قال صاحب الخواهر وهذا هو المشهور بين الاصحاب اي الفقهاء - قديماً وحديثاً ، فلا ونحصيلا وهي صحيح ان صحيح ما أت الامام الصادق (ع) عن الرجل يتكلم ناسياً في الصلاة ، يقول فيموا صومكم ؟ فقال يتم صلاته . ثم يسجد سجدتين . وعبر ذلك .

وقيل ان سجدتي سهو تحال لكل زيادة ونقص على شريطة ان لا تكون مظنة للصلاة وعنى صاحب الخواهر عن هذا القول بما نصه

ما عرف لم يعرف من هو قلته صريحاً قل نصف^١ بن اطلق في
الدروس عدم معرفة قلته وما حده . ومنه في كتاب مصحح العقبة
للشيخ الهندي وقد هدر المحققون خيلاً وارواحاً في صحيح
ها هذا لغرض الصحيح منها قاصر الدلالة . ولعل منها ضعيف السند
وعليه فالحكم بوجوب سجود تسهوا لكل زيادة ونقصان لا يبنى على
أساس

صورة سجود التسهو :

من كان عليه سجدة التسهو تنظر حتى يفرغ من الصلاة . ويسم .
وقل يا أيها الذي يؤتي السجدتين هبة ان الله تعالى . ويكثر استحباباً ،
ثم يسجد . ويقول بسم الله . والله اللهم صل على محمد وآل محمد ،
ثم يرفع رأسه ، ثم يسجد . ويقرأ هذا بذكر ذنبه . ثم يرفع رأسه ،
ويتشهد ، ويسم قال الامام الصادق ونفوس في سجدي تسهوا بسم الله والله .
اللهم صل على محمد وآل محمد ، او اسلم عبيث يا النبي ورحمة الله
وبركاته . وقيل : يجزي كل ذكر

الخلاصة :

والخلاصة لقد تبين مما قدمنا ان الزيادة وبعضها عمداً في الصلاة
يوجبان الطلآن ، واعادة الصلاة . وان حصل عن سهو وسبب منه ما
لا يوجب الطلآن وفساد الصلاة . كزيادة بعض الأركان خمسة . او

١ - هو حمزة بن الحسن المعروف بسحق اخي توفى سنة ١٢٧٦ هـ ، وهو صاحب كتاب
الشرائع الذي شرحه آتينا ، وعظم الشرح اختصاراً ، بن اظم كتب الله عنه عبد الشيعة
كتاب الجواهر الشيخ محمد حسن التستري المتوفى ١٢٧٦ هـ

نفسها ، ومنه لا يوجب شيئاً على الإطلاق . لا لتدارك . ولا سجود السهو . كتاب القراءة ، وعدم التذكر ولانتهاء الا بعد الركوع ، ومنه لا يوجب التدارك فقط دون لسجود كالسهو عن الحمد . ثم تذكر قبل الركوع . ومنه ما يوجب اسجود للسهو دون التدارك . كما تكلم سابقاً . ومنه ما يوجبها معاً . كما في التشهد او الصلاة على النبي (ص)

مسائل :

١ . اذا سها عن شيء من واجبات الصلاة ، ثم تذكر قبل ان يدخل الركعة التي به ، وما بعده ، كما لو سها السجود و التشهد ، وبعد ان سها ، وياشر بالقراءة تذكر قبل ان يركع حتى يما سها عنه ، وما بعده من الواجبات حسب الترتيب الشرعي . واذا تذكر بعد ان دخل بالركعة فلا يتدارك ما فات كذاً ما كان الفات ، لان التدارك يستدعي رياده الركعة المظنة للصلاة

٢ . اذا سها الركوع . ثم تذكر بعد ان سجد السجدة الاولى ، وقبل ان يأتي بالثانية بطلت الصلاة عند المشهور

٣ . اذا تفرق انه ترك سجدين . ولم يعلم هل هما من ركعة واحدة . حتى تنطل الصلاة . ونحب الاعادة . او ان كل سجدة من ركعة . كما نصح . ونحب فضاء السجدين فقط ^٤ . اذا كان كذلك وجب الاحتياط . ولكن باعادة الصلاة فقط . لانه يعلم احتمالاً انه مكلف . اما باعادة الصلاة . وان بقضاء سجدين . هذا اعاد الصلاة فرغت دمه . واعمل العلم الاحتمالي . لانه على افتراض ان تكون السجدة من ركعة فواجب اعادة الصلاة . وقد فعل . وعلى افتراض

ان تكون كل سجدة من ركعة فواجبه قضاء سجدتين ، وقد اتى بهما في ضمن الصلاة ، ان ، قد علم بفراغ ذمته على كل حال .

٤ - ان ركع . ثم هوى للسجود من . يسحب . وان تذكر بعد ان سجد السجدة معاً صحت سجدة وسجد سهو . وان تذكر بعد السجدة الاولى . وهى الثانية فمن اشبح لا يخفى انه لا يرجع الى الانصات بعد ان مضى . وليس من شك ان الفصل اعادة الصلاة

٥ - اذا ترك الوضوء . و غسل . و نيم سهواً نطق الصلاة

٦ - اذا سجد على سجس . و على م يؤكل ويس . و على شيء من المعادن سهواً صحت صلاته .

٧ - جاء في الخبرين من كتاب مفتاح الكرمه ص ٢٩٠ - زيادة الركن تغتفر في مواضع

١ - منها ، د ركع الأمام قبل الامم صماً به قد ركع . ثم تبى له انه لم يركع ، فيسحب بأمره . ويعود الى مشقة الامم ويركع ثانية ، ونصح الصلاة .

٢ - منها ، اذا شك بصلي في ركوع من ان يدخل في السجود . واتى به ، ثم تبى له انه قد ركع قبل . ويرفع رأسه فيه يهوى الى السجود ، ونصح الصلاة عند الشهيد الاول وجماعة .

٣ - منها ، د شك عني في عدد ركعات في العشاء او الظهرين ، ففى على الأقل . واتى بركعة لاحبات . وبعد الانتهاء تبى ان صلاته كتب دفعة . وان لاحبات مكمل . صحت صلاته . واعتبر ما زاد من الية وتكبيره الاحرام .

٤ - منها ، اذا صلى المسافر ندماً في مكان لقصر جاهلاً بالوجوب .

و سبياً ، ولم يذكر ، حتى حرج الوقت صحت الصلاة ، واعتبرت
 الرادة ، ويأتي التفصيل
 ودمها ، د بشر في صلاة الكسوف ثم تيسر له ر الوقت
 قد صدق عن الفريضة لومبه التي م يؤدها بعد قطع م يده . والتي
 الفريضة . وبعد لاسها منها يتي في الكسوف على م سبق

الشك

قديما ان الشاك هو الحائر المتردد الذي لم يوقن بشيء منذ ابتداء ،
وفتكلم الآن عن حكم الشك وما يترتب عليه في الصلاة وهو على وجهه ،
ومنها الشك في أصل حدوث الصلاة ، وصدورها ، ومنها الشك في شروطها
واجرائها غير الركعات ، ومنها الشك في عدد الركعات ، وبيان حكم
الجميع فيما يلي :

الشك في أصل الصلاة :

قال الامام أبو جعفر الصادق (ع) : متى استيقنت أو شككت في
وقت فريضة انك لم تصلتها ، أو في وقت فرتها انك لم تصلتها صليتها ،
وان شككت بعد ما خرج الوقت ، وقد دخل حائلا فلا إعادة عليك
من شيء ، حتى تستيقن ، فان استيقنتها فعليك ان تصليتها في أية
حالة كنت .

التهنئة :

قالوا : من شك ، ولم يدرك - هل أدت الفريضة أو لا ؟ يطر :

فإن كان الوقت راقاً عليه أن يصلي ، ثم ما كان لو تغير بأنه لم يأت
بها من الأساس . وإن كان ذلك في حرج **بوقت فلا شيء** ، حتى
يحصل اليقين بأنه لم يصل .

الشك بعد الفراغ :

قال الإمام الصادق (ع) : إذا شك الرجل بعد ما يصرف من صلاته
لا يعيد ، ولا شيء عليه .
وقال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : كل ما شككت فيه بعد ما تفرغ
من صلاتك فامض ولا تعد .
وهذا عمل وفاق بين الجميع .

الشك في شرط الصلاة :

إذا شك في شرط من شروط الصلاة ، كالطهارة والسنن ، فليس
كان الشك قبل شروع بالصلاة وجب عليه أن يحزره ، ويثبت من
وجوده ، كما هو الشأن في كل شرط .
وإن كان ذلك في شأن الصلاة قطعها ، وأوجد الشرط ، لما تقدم ،
ولاستصحاب عدم وجود الشرط . ولا تخري قاعدة الفراغ بالقياس إلى
صلاة ، لأنه لم يصرح بها . ولا بالقياس إلى الوضوء ، أو غيره من
الشروط . لأنه شك في أصل حدوثه وصدوره .
وإن كان الشك بعد الفراغ من الصلاة فلا شيء عليه ، لما تقدم في
الفقرة السابقة ولكن عليه أن يحزر بالقياس إلى غيرها من الصلاة .

الشك في أفعال الصلاة :

قال الإمام الصادق (ع) إذا لم يدرك أسجد واحداً ، أو اثنين
فأسجد لأخرى

وسئل عن رجل بشك ، وهو قائم ، لا يدري أركع أو لم يركع ؟
قال : يركع ويسجد .

هذا ، إذا شك في الشيء قبل أن يتجاوزه إلى غيره .

وسئل عن رجل شك في الأدان وقد دخل في الأمانة ؟ قال
بمضي فقبل به شك في الأمانة ، وقد كبر ؟ قال بمضي وفي
تكبير ، وقد قرأ ؟ قال بمضي وفي القراءة ، وقد ركع ؟ قال
بمضي وفي الركوع ، وقد سجد ؟ قال بمضي إن كان قال الإمام
إذا حرجت من شيء ، ثم دخلت في غيره ، فشككت بس شيء
هذا ، إذا شك في الشيء بعد أن تجاوزه إلى غيره .

الفقهاء :

فدوا أن الشك في فعل من أفعال الصلاة غير الركعات ينقسم إلى
نوعين

الأول أن يشك في الشيء قبل أن يستقل من محله في غيره ، كما
لو شك في الية قبل أن يكبر ، أو في التكبير قبل أن يقرأ ، أو في
القراءة قبل أن يركع ، أو في الركوع قبل أن يسجد ، وما إلى ذلك
مما لم يتجاوز محل المشكوك ، وأما ما يوجب لأبواب المشكوك ، والمحل
هذه ، للأصل المعرر والمؤيد بروايات أهل البيت (ع)

الثاني أن يشك في الشيء بعد التجاوز والانتقال من محله ، والدخول
في غيره ، كما لو شك في التكبير ، وهو في القراءة ، أو في القراءة ،

وهو في الركوع ، أو في السجود ، وهو في السجود ، وما إلى ذلك مما تجاوز عنه ، ودخل بالمعبر وأفق الفقهاء ها بالنصي ، ونعمه الشك ، وعدم الاتيان بالشكوك فيه ، مع اعترافهم بأن ذلك خلاف ما يستدعيه الأصل عملاً بالدليل الوارد على الأصل ، اثبتت عن أهل البيت (ع) . وتقدر الإشارة إلى أن المراد بالتجاوز عن محل المشكوك فيه أن يدخل ، ويتلصق بعمل من أفعال الصلاة بالبدن ، لا بشيء أجنبي عنها ، وإن يكون مكانه في الترتيب متأخراً عما شك فيه ، أما المعبر الذي دخل وتلصق بعمه فالمراد به مطلق المعبر قراءة كان ، أو فعلاً فمن شك في القراءة كلاً أو بعضاً ، وهو في المعبر الآخر الذي يليه ، أو شك في أي من ، وقد تنس في آخر ، كما لو شك في الركوع ، وقد هوى إلى السجود ، أو في السجود ، وقد قام - كل ذلك ، وما إليه يسمى فيه الشك ، ونعني المعبر في الانعام قال صاحب الجواهر : « كما هو خبره الأكثر » بل عن المعبر دعوى الاجماع عليه ، وهو الحجة ، مصاعاً إلى قول الامام (ع) وإن شك في السجود بعد ما قام فليصم وقوله قد ركع جواباً لمن سأله عن رجل هوى إلى السجود ، ولم يدر : أركع أم لم يركع .

الشك في عدد الركعات :

يقع الشك في عدد الركعات عن وجوه ، منها انبطل ، ومنها غير المبطل ، والمبطل أقسام :

١ الشك في المغرب والصبح ، وصلاة الفجر يوجب الطلوع وماذا الصلاة اطلاقاً ، للاجماع والنص ، ومنه قول الامام الصادق (ع) : « إذا شككت في المغرب فأعد - وإذا شككت في الفجر فأعد .. وإذا لم تدبر واحدة صليت أو انتبت فأعد الصلاة من أولها ، والحكمة أبصاً

إذا سبى فيها الإمام فعليه أن يعيد الصلاة ، لأب ركعتين ،
وكل نص حلت هذا نص فهو شاذ منقوك ، وقوله (ع) ولا
ركعتين ، نص على عهده حكمه ، فيكون منه قوله كل شك في
صلاة ثالثة موحى بعد صلاة ركعتين

٢ - شك من الركعة ، ولاكثر ، فإنه مطلق للصلاة أجمعاً ، وصلاً ،
فإن صحح هو غير ، نص على شك من ركعة ، لم يكن مؤبرراً ،
وإذا عني الصلاة بأشياء ، دلالات ، ومنه قوله (ع) لا بد من تصديق (ع)
إذا شككت فمدر ، في شك من ركعة ، أم في واحدة ، أم
في أربع فأبعد ، ولا تنصير على شك

٣ - شك من الركعتين ، وما زاد قل أكمل السجدة ، لأن
الشك في هذه الحال يرجع إلى شك في الركعتين ، وأبعد ، وعيه فلا
يكون ، نص على شك من ركعة ، فصحتم الصلاة ، لأن الإمام تصديق (ع)
من شك في الأولى أو بعد ، حتى يحفظ ، ويكون على يقين ، أي
متأثداً من تمام الركعتين .

٤ - إذا شك بفصل ، وهو في الرابعة ، من الاثنين والخميس
تصلي صلاة ، حتى ولو كان الشك بعد تمام السجدة وأجرهما ،
لأن الصلاة رخصة على كل حال ، فإن يكن في موقع ركعتين ظلت
تسقط ، وإن تكن حلاً سقطت لمكان إرادة ، إن كان الشك
الموجب لصحة الصلاة هو الذي يبي معه على الأكثر من أحد طرفي
الشك ، على شرطه ، لا يشترط السوء على الأكثر مع صحة الصلاة
وليس من شك أن السوء على الخمس يستدعي إبطال لمكان إرادة

٥ - الشك في عدد ركعات صلاة الجمعة والعيد والكسوف والخسوف
والزلازل مبطل ، لأنها شاذة .

٦ من لم يدري كم صلى بطلت صلاته ، لقول الامام (ع) : ان كنت لا تدري كم صليت . ولم يقع وهمك على شيء ، فأعد الصلاة .

الشك الصحيح :

وهناك حالات من شك في عدد الركعات لا توجب الطلآن ، بل تنصح الصلاة وتجزي ، مع الملاح ، على شريطة ان يكون الشك في الرباعية فقط ، منها :

١ إذا شك بين الاثنين والثلاث بين ان احمر السجدين واكتهما ، فإنه ينبغي على الثلاث ، ويأتي بالركعة الرابعة ، وبشهادة ويسم ، وقيل ان يأتي بالمدي بخائط ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس ، والواحدة دائماً أفضل من الاثنين حالاً في هذه الحال قال الامام الصادق (ع) لأحد أصحابه : ألا أعلمك ما إذا فعلته ، ثم ذكرت انك انتمت ، أو نقصت لم يكن عليك شيء .. إذا سهوت أي شككت فابن على لأكثر ، فإذا فرغت وسلمت ، فقم فصل ما ضلت انك نقصت ، فإن كنت قد انتمت لم يكن عليك شيء ، وإن ذكرت انك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما قصصت .

وينصح ما أراده الامام بهد الشك رحل شك بين الثلاث والأربع متى على الأربع ، وبعد الانتهاء أتى ركعة الاحتياط ، وجبش لا تحلو صلاته الأصيلة ، ما ان تكون في الوقع ثلاثاً . وأما ان تكون أربعاً . فإن كنت ثلاثاً فقد أتممت ركعة الاحتياط . وإن كانت أربعاً تقع ركعة الاحتياط بطلاً ، وتكون الحال أشبه ما كنت مديوناً لاسان مبيع لا ندري هل هو ثلاثة درهم . أو أربعة ؟ فتعطيه أربعة ، فإن كنت مديوناً بها كانه ضد فرغت دمتك قطعاً ، وكذلك ان كنت مديوناً ثلاثة فقط . ويكون الدرهم الزائد احساناً وتفصيلاً .

٢ - إذا شك بين الثلاث والأربع في أي موضع كان . فإنه ينبغي على الثلاث . ويأتي بالاربع . وتشهد وبسم . ثم يحيط بركعة من قيام . أو ركعتين من حيوس . تماماً كالصلاة الأولى . سوى أن لأفصل هذا اختيار لركعتين من حيوس . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل لا يدري ثلاثاً صلى . أم أربعاً . ووجهه في ذلك سواء . فقال : إذا اعتد الوهم في ثلاث والأربع فهو بالخيار . إن شاء صلى ركعة . وهو قائم . وإن شاء صلى ركعتين . وأربع سجود . وهو جالس .

٣ - إذا شك بين الاثنين والأربع بعد اكتمال السجود . فإنه ينبغي على الأربع . وبعد القيام سجدة بركعتين من قيام . قال الإمام (ع) : إذا لم تذكر اثنين صليت أم أربعاً . ولم يدع وحيث أن شيء . فتشهد وسلم . ثم صلى ركعتين وأربع سجود نقرأ فيها بأم الكتاب . ثم تشهد ونسب . قال كذا . صليت ركعتين كانت تمام الأربع . وإن كنت صليت أربعاً كانتا هاتان نافذة .

٤ - إذا شك بين الاثنين وثلاث والأربع بعد تمام سجودتين . فإنه ينبغي على الأربع . ويتم صلاته . ثم يحيط بركعتين من قيام . وركعتين من حيوس . والأفصل تقديم الركعتين من قيام . وتأخير الركعتين من حيوس . سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل صلى . ثم يدر اثنين صلى . أم ثلاثاً . أم أربعاً . قال : يقوم فيصلي ركعتين من قيام . وبسم . ثم يصلي ركعتين من حيوس . وسلم . فإن كانت أربع ركعات كانت الركعتان نافذة . وإلا نحت الأربع .

٥ - إذا شك بين الأربع وخمس بصر . فإن حصل له الشك . وهو قائم . جلس . وهذا يرجع شكه إلى الشك بين الثلاث والأربع . فينبغي على الأربع . ويتم الصلاة . ويأتي بركعتين من حيوس . أو

ركعة من قيام

وان حصل له هذا ، شك بعد ان سجد السجدين بي على الأربع ،
وتشهد وسلم ، ثم سجد سجدي السهو .

وإذا تبين له بعد الانتهاء ان صلاته كانت ناقصة صحت ولا إعادة
عليه . وكذلك الحكم لو تبين نقصان ، وهو في صلاة الاحتياط ،
لأن قول الامام (ع) : ان كانت ناقصة نعمها الاحتياط ، يشمل الخالص معاً .

الشك في النافلة :

شك في عدد ركعات النافلة لا يبطل . والمصل بالخيار ، ان شاء
بي على الأقل ، وهو الأمثل ، وان شاء بي على الأكثر ، على
شريطة ان لا يكون الأكثر مطلقاً للصلاة . مثل الامام (ع) عن السهو
في النافلة ؟ قال : ليس عليك شيء .

وقبل للمصلي ان يقطع النافلة ، ثم يستأنفها من جديد ان شاء .

كثير الشك :

كل من كثر شك عليه ان يمضي ، ولا يعني شكّه اطلاقاً ،
سواء أكان في عدد الركعات ، أم في غيرها من الأعمال ، أو في القراءة ،
وسواء أكان الشك في أصل الحدث والصدور ، أو في صحته . مثل
الامام الصادق (ع) عن الرجل يشك كثيراً في صلاته ، حتى لا يدري
كم صلى ، ولا ما بقي عليه ؟ قال : يميد . قيل له : انه يكثر عليه
ذلك كله أعاد شكه . قال : يمضي في شكه . لا نمودوا الحيث من
أصمكم نفس الصلاة . فطمعوه . فإن الشيطان خبيث متعاد لما هو د ،

عليه صلوات الله عليه . ولا يكثرون نقص الصلاة ، فإن فعل ذلك مرات
لم يعد إليه الشك ، إنما يريد الخبيث أن يطبع ، فإذا عصي لم يعد
إلى أحدكم

صورة صلاة الاحتياط :

يجب في صلاة الاحتياط كل ما يجب في الصلاة المستتة من صهارة
والسر وعدم الغضب والاستغناء ، والنية وتكبيرة الاحرام ، وعزامة ،
وهي احمد فقط دون سورة ودون الضوئ ، كما يجب فيها الركوع
والسجود والشهد ونسب . ويجب فيها أيضاً الاحتات ، ولا يجوز المهر
وهذا دليل واضح على انها صلاة مستتة ، لا حرة من الصلاة ،
والاكتماء بها على تدبير نقص الصلاة لا يسدعي ان يكون حراً منها
فما صاحب الجواهر لا بد في صلاة الاحتياط من نية وتكبيرة لاحرام ،
ولا يكتمى نالیه الاون وتكبيرة الاون ، يظهر انص وبتأدي تأب
صلاة مستتة عن الاون واقعه بعد احتتامها بالتسليم مأموماً بها أمر على
حدة بنشهد ونسب حصان بها ومنه في كتاب مصباح حقه بنهج
الهمدي

مسائل :

- ١ إذا عرص له الشك ، فلا يني نية الاون عن الأكثر ،
وينم ، ثم يحصر ، بل الاون والأفضل ان يتأمل ويتروى فيها عصى
ان يزول الشك ، ويحصل الاطمئنان .
- ٢ اد غلب على من المصلي ، وترجح في نظره أحد الطريقتين
عمل نظره تماماً ، كما يعمل بالعلم ، فما الشيخ احمداني في مصباح الحق

هذا هو المشهور . ويدل عليه الحديث السوي : إذا شك أحدكم في صلاته
وقبل صاحب العروة الوثقى . أن يطمئن بالركعات تحكما اليقين . سواء
أكان في الركعتين الأوليين ، أم الآخرين .

٣ - د ر د . ثم يسر منه ما ينقل الصلاة كالكلام عند . وما
أن ذلك من مصلات قبل . يأتي صلاة لأحاطة فعليه أن يصلي صلاة
الأحاديث على وجهها . ثم يعيد الصلاة من جديد . لأنه على يقين من
التكليف بالصلاة الصحيحة . فعليه أن يكون على يقين من أنه قد أدى
٣ ركعت . فإذا صلى الاحتياط . ولم يستأنف صلاة الواحدة بعدها .
أو استأنف قبل أن يحل . يبقى في شك من فراع دمه ، والخروج عن
عهدة تكليف بالصلاة . أما إذا صلى الاحتياط . ثم استأنف فيحصل
له القطع والحرم بأنه قد تحرر مما وجب عليه دون شك .

٤ - د ر د . أو أحل بركن من أركان صلاة الاحتياط كالتكبير
للأحرام . أو الركوع . أو السجود بطلب نداء كغيرها من صلاة دون
أدنى تفاوت .

٥ - إذا شك في عدد ركعاتها بنى على الأكثر ما لم يكن مطلقاً .
وبعد انقضاء بعد الصلاة من جديد . وقال صاحب العروة الوثقى
الأحوط عدم صلاة الاحتياط ، ثم أعادتها ، ثم أعاد صلاة .
ولا سر لذلك إلا ما أشرنا إليه من أن العمل الباقي يستدعي الاستدعاء
بجميع الاحتمالات ، لأجل العلم والحرم بفراع الدمة .

فناء الصلاة

تمهيدات :

١ - من شك في ان الفناء تابع له . وخرج عنه . هذا له
 حب الأصل المذكور . نصح عنه . ووضح مشا . حدثني
 وأما . وهما غير مكلفين بشيء إطلاقاً ، ومثلهما من أعني عليه
 عنه استوعب وقت صلاة تكبيرة . فلهذا من هل است (ح)
 له . لا شيء عنه . وأنه لا يقضي الصوم ولا صلاة . ١ - كلف
 غلب الله عليه فأنه أولى بالعدول . ١

قد هو مستقضى لأصل ديني حب . مع عدم وجود دليل على
 خلافه ، فإذا ثبت الدليل على العكس وجب إعمال الأصل . ونصح
 الدليل . والأدلة الشرعية التي بين يدي . من جهة على وجه لأصل ،
 أو سم نصح خلافه ، وحدثني في العدي والمجسود وقد قد مشهور .
 حيث لا يجب على واحد منهم الأداء ولا الفناء ، وكذا في الخائن

١ - قال الشيخ المصنف في مصابح القاصد . وما ذكره من الأخبار على فناء المصلي عليه يصل على
 الاستصحاب ، كما من الصدوق والشيخ وغيرهم ، بل في أحاديث بيته أو مشهور .

وإساءة لا حب في صلاة عليها داء ولا قضاء . ومنها ما دبر على
وجوب قضاء دون الأداء ، كتصايف الصوم على الخائض والفساء .
ومنها ما دبر على وجوب أداء دون قضاء ، كما هي الحال في الكافر
بالحسين . ومنها ما دبر على وجوب أداء دون قضاء ، فانه مكلف بالفروع ،
دماً كمن مكلف بالصلوات عند الفقه . ومع ذلك لا يجب عليه
قضاء ما دبر من صلاة بعد سلامه . يقول الرسول الاعظم (ص)
" لا صلاة على من يسهو " .

٢ يستغفر مكلف بوجوب من ثلاثة دلائل والاثنيان بالمكف
" عن وجهه ، وعضده ، ولسانه الموصوع " مثلاً - إذا قال
بث من وجوب قضاء عيشت كرم . بدو أربع كذا . فان اكتمته
من أربع سجد مكلف بالامثال . وان ترك اكتمته ، حتى
مضى الوقت المحدد يغط التكليف عنه . لأن المؤقت يرول
بره . وقوله . ولكن يكون عقيباً مبحثاً بعدد ود الأربع الموصوع ،
كم هو مبحث . من الوقت يستغفر المكلف عنه . ولا تأل عن
شيء . وقد دلل على . فاعصي بحسب عبه ان بقضي ما فات
كم وقت ، ويأتي قريباً إن شاء الله

٣ . التكليف شرعة شمل وعم العلم وحسنه . وسعي
وذكر . وسعي . ولا فرق لا بالعدد ، ولا كلا من
العدم وذكر ، يستغفر بعد . مع ترك ، ولا عقاب عن نائم
والجاهل بدينه . سعي ما دام العذر والوصف ، فإذا تعلم الجاهل ،
وذكر سعي . وسيبطل النائم وجب التدارك اداءً داخل الوقت ،
ومعه بعد .

٤ . من ترك أحد ابويه مسلماً ، وترك الصلاة مرة واحدة مستحلاً
مبحث موقفاً بعدم وجوب فقد خرج عن الاسلام . وارند عن عطرة .

وحل قتله ، لانه انكر ما علم ثبوته من الدين بالضرورة الا ان يدعي
شهة محتملة في حقه ، كما لو كان قد حُلق وشأ في بلد لا عين فيه ،
ولا أثر للاسلام والمسلمين ، لان الحدود تبدأ بالشهات
وان ولد من ابوين كافرين ، واسلم هو بعد اللوع ، ثم ارتد بركه
لنصلاة مستحلاً لها ، كان مرتدأ عن مله ، لا عن فطرة ، وحكمه أن
نعرص عليه التوتة ، فان امتنع وأصر حل قتله الا ان يدعي شهة
محتملة في حقه ، كما لو كان قريب العهد بالاسلام .
اما من ترك الصلاة متهاوناً ، لا مستحلاً ، ومثماً بوجوبها ، لا
كافراً بها عزّره الحاكم ، فان عاد عزره ثابته ، فان عاد عزره ثالثة ،
فان عاد حل قتله في الرابعة .

وجوب القضاء :

مثل الامام ابو جعفر الصادق (ع) عن رجل صلى بغير ظهور .
او سبي صلاة لم يعسها ، او نام عنها * قال يقضيها اذا ذكرها في
ايه ساعة ذكرها من ليل او نهار ، فاذا دخل وقت الصلاة ، ولم يتم
ما قد فاتة فليقص ما لم يتخوف ان يذهب وقت هذه الصلاة التي قد
حصرت ، وهذه احق بوقتها ، فليصلها ، فاذا فصدها ، فيصل ما
فاتة مما قد مضى ، ولا يتخلوع بركعة ، حتى يقضي العريضة كلها .
وسئل عن رجل فاتته صلاة من صلاة السفر ، فذكرها في الحصر ؟
قال : يقضي ما فاتته كما فاتته .

الفقهاء :

قالوا من فاتته صلاة واحدة وجب عليه فضاؤها ، سواء أكان

فلنث عن عمد أو سبباً . واليوم بحكم السبب كما تقدم .

ومن شرب ما يؤدي به إلى الخمر ورواى العقل فعليه القضاء ان
استيقظ ، لانه اوجد السبب بمرادته واحتيره ، فيصدق عليه اسم الموت ،
ولا يدرج في قول الامام (ع) : « كلف على الله عبده » ، والله
اولى بالعدول .

ومن وحث عليه صلاة الجمعة ، فتركها حتى مضى الوقت صلى
انظر اربعاً ، لقول الامام (ع) : « من فاتته صلاة الجمعة فلم يدركها
فليصل اربعاً » .

ومن لم يصل صلاة العيد ، على تقديره وجوبها ، فلا قضاء عليه ،
لقول الامام (ع) : « من لم يصل يوم العيد مع الامام في جماعة فلا
صلاة له ولا قضاء عليه » .

ومن فاتته المريضة في السر قضاء قصرأ ، حتى ولو كان حاصراً ،
ومن فاتته المريضة في الحصر قضاءها تماماً ، حتى ولو كان مسافراً ،
لقول الامام (ع) : « من فاتته صلاة فليصلها كما فاتته » . اقص ما
فات كما فات يقضي في الحصر صلاة السر . وفي السر صلاة
الحصر .

ومن كان مسافراً في اول وقت الصلاة ، وحاصراً في آخر الوقت ،
حيث د صلى في اول الوقت اداها قصرأ ، واذا ادها في آخره كانت
تماماً ، او العكس الامر حيث كان حاصراً في اول الوقت ، ومسافراً
في آخر الوقت ، ثم فاتته المريضة ، فهل يقضي في صورتين قصرأ
او تماماً ؟ .

الجواب :

يجب على هذا ان ينظر : ماذا كان الواجب عليه لو صلاه اداء ،

فان كان عليه ان يصلي قصراً في الوقت فصاعداً كذلك في حرجه .
 كما لو كان حاصراً في اول الوقت ، ومسافراً في آخره . وان كان
 عليه ان يصلي تماماً في الوقت فصاعداً كذلك في حرجه . كما لو كان
 مسافراً في اول الوقت . وحاصراً في آخره . من الامسام هو جمهور
 الصادق (ع) من سبي ارباعاً فيقص ارباعاً مسافراً كان ، و مقبلاً .
 ومن سبي ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر . مسافراً كان او مقبلاً .

واتفقوا كلمة واحدة على ان من فاتته فريضة فله ان يقصها في وقت
 الصلاة المحصورة . ان اتسع لها ممأ . فيقصي اولاً ما فات . ثم يؤدي
 ما عليه من الصلاة . وان صدق الوقت . ولم يتسع الا للمحصورة فقط
 تعين عليه ان يأتي بها . ويترك القضاء . لان المحصورة احق بوقتها كما
 قال الامام (ع) .

واحتلوا . هل يجب القضاء فوراً . وفي اول وقت الذي يذكره
 فيه ، او يجوز التأخير . ولا يجب المبادرة . بحيث يسوغ لمن عساه
 صنوات فائتة ان يصلي المحصورة في اول وقتها . ويتشاعل في غيرها من
 العبادات والافعال . ويؤجل القضاء الى وقت آخر ؟

الجواب :

لا يجب الفور في قضاء الفائتة . ويجوز التأخير ، لان الأمر لا يدل
 على الفور ، واصل لراءة يعني وحوله ^١ . وعلى هذا المشهور قديماً
 وحديثاً قال صاحب الخواصر : كما هو المشهور بين المتأخرين ،
 بل في كتاب الدجيرة انه مشهور بين المتقدمين ايضاً . بل في كتاب

١ لقد نقرر في عدم الاصول انه كفي في الامر من حمل القصد على معنى محتاج ان يبين ، الذي
 وبين حمله الى ما لا يحتاج الى ذلك تعين الاول ، لان لاصل عدم الريادة . حتى يتبين
 العكس ، والتجديد امر رائد عن اصل الوجوب ، ولا يبين فيه ، فيبقى بالاصل

المصاييح ان هذا القول مشهور في كل طائفة من طبقات فقهاء المتقدمين
مهم والمتأخرين . ثم قال صاحب الخواصر : ويشهد لذلك التسع
لكلماتهم . ثم هذه العشرات من اكابر الفقهاء .

وقال الشيخ محمد باقر في مصباح العرفه : « الأنوى ما هو المشهور
بين المتأخرين من القول بالواسعة ، ولعل هذا القول كان شهر بين
المتقدمين . وان سب اليهم في كلام غير واحد شهرة القول بالمتوسطة ،
وعنى تقدير تخفيف النسبة فاشهرة المتأخرة الملح في زيادة الوثوق في مثل
المقام كما لا يخفى وجهه . »

والوجه في ان شهرة المتأخرين اوثق ، مع العلم بتقوى الجميع
واخلاصهم ان المتأخر قد اطلع على قول المتقدم ودليله ، ورده في
معرفة لطريات المتقدمة ، والحركات المعكبة ، هذا ، الى ان يعلم لا
يقف حامداً ، بل هو حركة دائمة مستمرة ، واعلم حتماً من يفكر
بمستمرار ، ويفلم ويظلم في معكبه ، ومن هذا يكون التلاحق واثق .
لانه ان كان السابق على حق فاللاحق يؤكد ويعزز . وان كان على
غير الحق فاللاحق يقوّم ويصحح .

وقد نبين بما قدمنا ان وقت العائنة موسع ، ولا بصائق المحاصرة في
شيء من وقتها احتلافاً ، وهذا هو مراد الفقهاء من نعمة الموسعة عند
احتلالها ومرادهم من نعمة المصايقة هو وجوب التسارعة والتعجيل
بانتداب العائنة ، وتقديمها على المحاصرة ، ومراحتها في رماها المحدد لها ،
بحيث لا يخور ان يؤدي فيه المحاصرة الا اذا صاق ، ولم يبق منه الا
تقدير فعلها فقط ، وبكلمة ان العائنة تأخذ من وقت المحاصرة كل ما
تحتاج اليه ، ولا كان او وسطاً ، ولا تنفى لها عند الاقتضاء الا الوقت
الأخير الذي لا يزيد عن فعلها لحظة .

هذا هو معنى القول بالمصايقة ، وهو مبروك كما قدمنا ، حيث لا
شيء يدل عليه ، اما قول الامام (ع) . « بقصي العائنة في اية ساعة

ذكرها من ليل أو نهار ، فأما يدل على وجوب اتيناها ، وعدم حوار
مركها ، لا على الفور والتعجيل ، كيف ؟ . والخاصة لا تحب
المسارعة اليها في اول الوقت . احل ، يستحب الفور والتعجيل في
الاداء وانقضاء بالاتفاق ، ولو فرض وجود ما يدل على امسارعة حمل
على ذلك .

الترتيب في القضاء :

قبل للامام الصادق (ع) يموت الرجل الاولى والعصر والمغرب ،
ويذكر عند العشاء ٧ قال يبدأ بالوقت الذي هو فيه لا بأمر
الموت ، فيكون قد ترك الفريضة في وقت قد دخل ، ثم يعصي ما فاته
الاول فالاول .

وقال الامام ابو جعفر الصادق (ع) : اذا سببت صلاة ، او صليتها
بغير وضوء ، وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولاهن

الفقهاء :

اجمعوا على ان من فاته صلوات عديدة ، وعم الترتيب بينها فعليه
ان يعصي حسب الترتيب في الفوات ، فيقدم السابعة على اللاحقة ، ولو
علم انه ترك الصلوات الخمس من يوم واحد ابتداء من لصح قدم الفصح
على الظهر ، والظهر على العصر ، والعصر على المغرب ، والمغرب على
العشاء . ولو علم انه قد ترك العصر من يوم الاحد في لاسوع الفات ،
والظهر من يوم الاثنين ، والعشاء من يوم الثلاثاء ، والمغرب من الاربعاء ،
قدم في القضاء العصر على الظهر ، والعشاء على المغرب . وصاحب
الجواهر بلا خلاف فيه .

وإذا جهل الترتيب بين الفوائت وحب عليه التكرار ، حتى يحصل له حكمه ، فادد فته الظهر من يوم . والعصر من يوم آخر ، ولم يعلم : هل الفائت الاول هو الظهر او العصر صلى طهراً ، وبعدها العصر ، ثم صلى عصرًا ، وبعدها الظهر . ولا تحب الترتيب ، حتى ولو عم به في غير الصلوات الخمس ، كصلاة الآيات والواهل

الصلاة عن الميت :

تقع الصلاة عن الميت على وجوه :

اهداء الثواب :

الاول ان يصلي ركعتين تطوعاً واستحباباً ، ويهدي ثوابهما للميت . وليس من شك ان هذا راجح شرعاً ، هلقد روي ان الامام الصادق (ع) كان يصلي عن ولده في كل ليلة ركعتين ، وعن والده في كل يوم ركعتين

وايضاً روي عنه به قال ما يجمع الرجل منكم ان يبر والديه حين وميتين ، ويصلي عنهما ، ويتصدق عنهما ، ويحج عنهما ، ويصوم عنهما ، فيكون الذي صنع لهما ، وله مثل ذلك ، فيريد الله ببره وصلاته حيراً كثيراً

وعنه ايضاً ، وقد سئل أنصلي عن الميت ؟ قال : نعم . حتى انه ليكون في صبيح ، فيومع عليه ذلك الصبيح ، ثم يؤتى ، فقال له : حمف الله عث ذلك الصبيح لصلاة هلال احيث عك .

مل يجوز للابن ان يصلي ويحج ويتصدق تطوعاً واستحباباً عن الاحياء فضلاً عن الاموات ، لما تقدم من قول الامام (ع) . ما يجمع

أرحل منكم من والده حبس ومتى وبعد مثل الإمام الكاظم من
الإمام الصادق أحسن وأصلي وأصلق من الأحياء والأموات من قريبي
وأصحابي " قل نعم ، تصدق به ، وصل عنه ولك أجر ،
الصلوات .

القضاء عن الميت

الكافي إذا كان على الميت صلاة واحدة حذر لأي صار أن ينصبها
عنه ترعاً ، وله الأجر والثواب ، لأصلاق الروايات المتقدمة
وهل يجوز الاستعجار للصلاة عن الميت ؟
الجواب :

الحل يجوز . قال السيد الحكيم في التلخيص : عليه مشهور
للتأخيرين شهره كاذب يكون أجراً . بل حكى إجماع الفقهاء عليه
الشهيد الأول في الذكرى . وشبهه في لا يصح . والمحقق الثاني في
جامع المقاصد .

وبين من شك في تقواعه ساعد على ذلك ، لأن عبارة عن
الميت من الأمور المحزنة شرعاً ، وكفى ما حذر فعله حار الاستحسان
عليه .

ويجب أن يكون الأخير أمياً وعارفاً بحكم الصلاة ، وودراً على
الأعداء الواحدة كالتقاييم ، وإذا عيش أسأحر أن يعمل الأخير بموجب
تكليف الميت ، أو تكليف الأخير ، أو بموجب نظر أحد من المتهندين
تعب ، وتحم على الأخير أن يوقع الصلاة على حب ما استأجر عليها ،
والأعمال الأخير بمقتضى تكليفه الخاص . تماماً كما لو وكنه في البيع
وما إليه .

ويحور ان تتأخر المرأة عن الرجل . ورحل عن المرأة ، وعن
 الآخر ، وكل من يبوب عن الميت في القضاء ان يقصد النيابة عنه ،
 تيمماً كالخج والزيارة ، ولا يكفي مجرد اهداء الثوب للميت بدون
 قصد النيابة .

الولد الاكبر يقضي عن والده ؟

حدث . قال الامام (ع) . يقضي الصوم والصلاة عن الميت اولى
 الناس به ، فقبل له فان كان اولى الناس امرأة . قال . لا الا
 الرجال .

وقال : الصلاة الذي حصل وقتها قبل ان يموت الميت يقضي عنه
 اولى الناس به .

الفقهاء :

قال الشيخ واكثر من تأخر عنه ^١ . ان الولد الاكبر يقضي عن
 ابويه ما فاتهما من الصلاة الواجبة .

ثم اختلف الفقهاء هل يقضي الولد الاكبر جميع ما فات ابويه ،
 سواء أكان انوات في مرض الموت ، ام في غيره ، و ان عليه ان
 يقضي خصوص ما فاتهما في مرض ؟ .

قال الشيخ الانصاري في ملحقات المكاسب فصل القضاء عن الميت
 « المحكي عن المشهور الاول ، وهو الأقوى ، لان البصوح تشمل

١ ان الشيعة يطلقون لعمد الشيخ بدون فيه على محمد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفى سنة
 ٤٦٠ هـ ، وله كتابان من الكتب الاربع الشهيرة ، وهما كتاب الاستبصار والتهذيب .

بإطلاقها كل ما فات .

إذا كان له ولدان متساويين في السن فقط انقصاه عنهما . وإذا
تفرع متفرع بالفضل عن بنت فقط عن الولي ، وكذا إذا وصى
بالأخت . عنه ، وبولي أو سائر عن أدء ما عده من انقصاء من
البيت

مسائل

١ - مثل لأمه المصدق (ع) عن أبي سبي من الصلاة واحدة لا
يؤدي بها هي . قد . يصلي ثلاثاً . ورعاً . وكعباً . هـ
كأن ظهر . و عصر . أو عشاء فقد صلى أربعاً . وبه كأن
المعرب . أو أعدها فقد صلى
قد يحل وقد جمع

٢ - إذا كان صلاة . هـ . صغيرة . حيث هو في بيت في
هـ . أدء مسمياً . أو حياً . و مصطحفاً . أو ماشياً . ثم
اعتد من عشاء . فهي عشاء صغيرة كذا فات . أو ينقصها
نمة جامعة جميع شرهط وآخر . هـ

الحروب

البيت . ينقصها كونه وفه . لأن واجب الأول حين انقصه
و أدء هي الصلاة . لأصه من حيث هي . وإذا صوغت ضرورة
البيم و حرمين . و أدءه حين أدء . فلا يستمر حكمها . وثمة
ان وقت انقصاء . مع العلم بأنه لا ضرورة هـ . فان المرض الذي لا
يقدر على الصلاة إلا مسجاً يجب هـ . ينقصها واقفاً . و فته حين
المرض . فان صاحب جوهر . أو على حد غير واحد من لأصحاب .

بل في منح الكرامة ^١ عن رشد حقيرة ^٢ وحبوب رعايته ^٣ الله
وقت العمل لا وقت السوات امر الحمدي لا خلاف لأحد به ، بل هو
من الواضحات التي لا تحتاج الى تأمل ^٤
٣ - يلاحظ حول ^١ ثب . لا حاد شوب عنه فيما يعود ان الجهر
والاحداث . لاهم صعب سمعي . لا بصغة صلاة وحققه ، وعلى
هذا يجهل الرجل في الصبح والأولين من المؤمنين . وان رب عن
المرأة ^٥ ونجبر المرأة ^٦ وان ثابت عن الرجل
٤ - اذا ادعى المستأجر ان الأجير لم يؤد صلاة عن البيت ،
وقال هذا بل دينها ، فليقر فور لأجر . لانه أمين . ثمناً
كالوصي والوكيل . وليس على الأجير الا ليحيى

١ - معناه الكرامة كتاب كبير جدا وجليل وهو السيد محمد جواد التاملي ^١ وكان استاذاً
لصاحب الجواهر ^٢ ذكرت هذه التعليل لأنهم لما وصف به صاحب الجواهر استاذه
المذكور في كتاب الصلاة صلاة وجوب ^٣ بل من القوي ^٤ ور ^٥ بعد بحرف
^٦ وساء هذا في رسالة الخوئي المشير السيد الهادي ^٧ السيد محمد جواد ^٨ تروى صاحب
أجواهر سنة ١٢٩٦ هـ

صلاة الجماعة

فضل الجماعة :

قال الامام الصادق (ع) أول جماعة كانت ن رسول الله (ص) كان بصي وأبى المؤمنين علي بن أبي طالب معه (ع) ، اد مر أبو طالب وجعفر معه ، فقال يا بني صل جناح من علك فم أحسن رسول الله (ص) تقدمها ، وانصرف أبو طالب مسروراً .

وقيل للامام الصادق (ع) : ان الناس يمتنعون ان الصلاة في جماعة أبطل من صلاة الرجل وحده خمس وعشرين صلاة . فقال : صدقوا . وقال من تركها رعة عنها ، وعن جماعة المؤمنين من غير عنة فلا صلاة له . أي لا صلاة كاملة له .

الفقهاء :

قد صاحب الخواصر . الجماعة مستحبة في اصرانص كلها كدماً ومنه متواترة واجماعاً ، بل ضرورة من الدين ، يدخل مكرها في سلب الكافرين .

وأجمعوا على أن الجماعة لا تجوز إطلاقاً في صلاة الرافل ، قال الإمام الرضا عليه السلام الصادق (ع) لا يجوز أن يصلي تطوعاً في جماعة ، لأن ذلك بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ولا تحب الجماعة نحو الأصل إلا في الجمعة والعيد مع جنس الشروع ، وبأي الكلام في ذلك أن شاء الله ، ونحب بالعرض ، كالبدن والمهد وبهيم ، وعن من جعل القراءة إذا أمكنه أن يؤدي الفريضة خلف الإمام .

شروط الجماعة :

يشترط في انعقاد الجماعة أمور

العدد :

١ - لعدد ، وأقله اثنان رجالان ، أو امرأتان ، أو مختلطين . مثل الإمام الصادق (ع) الرجلان يكونان جماعة ٢ قال نعم وهل الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : «الانسان جماعة» هذا في غير الجمعة والعيد ، إذ لا بد فيها من خمسة .

قصد الائتلاف :

٢ - أن يقصد المأموم الائتلاف عن يصلي بصلاته بدنية أو مجرد الصلاة وراءه ، أو إلى جانبه بدون هذا القصد ، وبه الاقتداء لا تتحقق الجماعة ، كما لا تتحقق الصلاة بمجرد الركوع والسجود بدون قصد انصلافة وبينها . ويشعر بذلك الحديث النبوي المشهور : « إنما جعل الإمام اماماً

ليؤتم به ، وقال صاحب الجواهر بلا خلاف ، إذ هو من اصول
المذهب وقواعده

الامام :

٣ - بشرط في امام الجماعة ان يكون عاقلاً بالدهة ، اذ لا صلاة
ولا عادة لمحبون ، وان يكون بالغا على اشتهور ، حتى ولو قل بصحة
عادة الصبي المميز ، لأن لفظة امام الجماعة تنصرف الى المكلف البالغ ،
وان يكون مولياً للأئمة الاثني عشر (ع) . قال الشيخ الهندي في مصباح
الفقيه بلا خلاف فيه عندنا ، بل لعله من ضرورات المذهب ، فقد
روى عن الامام ارحم حفيد الامام الصادق (ع) انه قال لا يقضى ولا
بأهل الولاية .

وان يكون عادلاً ، قال صاحب الجواهر لا يجوز الاتهام بالمسئ
اجماعاً محضاً ومقولاً مستفيضاً ومتواتراً ، كالمصوم ، بل ربما حكى
عن بعض ائمة موافقتهم للشيعة في ذلك محتجاً باجماع أهل البيت (ع) .
ويروى عنهم (ع) . ان اهلك شيعتك الى الله ، فلا تجعل شيعتك
سعيهاً ولا فاسقاً . لا تصل الا حنف من تتق بدينه ثلاثة لا يصلي
حدهم المجهول ، والعالى ، والمجاهر بالمسئ ، ان غير ذلك مما
لا يبلغه الاحصاء .

وان لا يصلي الامام حالاً ، والمأموم واقفاً ، فقد روى بطريق
الشيعة والسنن ان رسول الله (ص) صلى بأصحابه في مرصه جالساً ، ثم
فرع قال لا يؤمن احدكم بعدى حالاً ولا نأس ان يكون القاعد
اماماً لئله ، والقائم اماماً للقاعد .

وجوز ان يكون الرجل اماماً للرجال والنساء ، اما المرأة فهي ان
تؤم النساء دون الرجال

ولا يجوز إمامة من لا يحسن القراءة لمن يحسنها ، ويجوز لثلاثة ، على أن يتقب ويتحد ، في الشيء الذي لم يحسنه ، كما لو جهل كل قراءة الحمد ، أما إذا أحسن أحدهم دون السورة ، وأحسن الآخر السورة دون الحمد فلا .

ولا يجوز لمن يصلي اليومية أن يقتدي بمن يصلي الآيات والعيد وعلى الجنائز ، ولا العكس .

ويجوز لمن تيمم ، أو لدى الخيرة أن يكون اماماً لمن توصاً ، وللسلم ، كما يجوز للمسافر أن يكون اماماً للمحاصر ، وبالعكس ، ومن يقضي لمن يؤدي ، وبالعكس ، ومن يجهر لمن يحتم ، ومن يصلي وحواً لمن يصلي استحفاً ، ومن يصلي العصر لمن يصلي الظهر ، كل ذلك مشهور بين الفقهاء ، وفيه تفصيل أيضاً .

ولا بد للمأموم أن يعرف الإمام في نفسه بالاسم ، أو بوصف ، أو بالإشارة .

الحيلولة :

٤ - لا تجوز خبئية بين الإمام والمأموم في جمع المشاهدة إلا إذا كان الإمام رجلاً ، والمأموم امرأة ، على شريطة أن لا يجمعها الخائل من معرفة أحوال الإمام ، لتسكن من متاعته ، ولا يضر تعدد انصروف منها كثرت ، لأن كل صف يشاهد الصف الذي أمامه ، حتى ينتهي إلى الصف الأول الذي يشاهد الإمام .

قال صاحب المدارك : هذا الحكم مجمع عليه بين الفقهاء ، واستند فيه قول الإمام أبي جعفر الصادق (ع) أن صلى قوم ، وبينهم وبين

الامام ما لا يتخطى^١ فليس ذلك الامام هم بإمام ، وأي صف كان أهله يصلون بصلاة امام ، وبهم وبين الصف الذي يضمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة . وإن كان بينهم متره أو حذار فليس تلك لهم بصلاة ، لا من كان بحال الباب ، أما جوار الحائل بالقياس ان المرأة فتدل عليه رواية عمر ، قال . سألت أبا عبد الله ، أي الامام الصادق (ع) ، عن الرجل يصلي بالقوم ، وحلقه در فيها ساء هل يجوز من ان يصلي حلقه^٢ قال نعم . إذا كان الامام أسفل منهم . قلت ان يهن وبه حائطاً أو طريقاً ، قال . لا بأس

العلو :

٥ إذا تساوى موقف الامام مع موقف المأموم ، أو تفاوتت تفاوتاً يسيراً ، لا يعتد به صحت الجماعة . وإن تفاوت كثيراً ينظر . فإن كان المأموم أعلى صحت الجماعة اطلاقاً ، سواء أكان العلو عمودياً كما لو صلى المأموم على بناء ، والامام على الأرض ، أو كان العلو ائحدارياً قريباً من القفوس . وإن كان مكان الامام هو لأعلى صحت الجماعة ، وإن كان العلو عمودياً وصحت ان كان ائحدارياً

قال صاحب مصباح الفقه : هلما هو المشهور ، بل عن أكثر من واحد دعوى الاجماع عليه ، ويدل عليه قول الامام الصادق (ع) . ان قام الامام في موضع أرفع من موضعهم - أي موضع المأمومين - لم تحر صلاته . وإن قام الامام أسفل من موضع من يصلي خلفه فلا بأس .

١ - أي لا يستطيع لسانه ، بخلاف من موه ، وقد استطاع ذلك فلا بأس . ومن ص قال الفقهاء : لا بأس بالحائل قلبي لا يمنع من المشاهدة حين الجلوس

تقديم الامام:

٦ ان لا يقدم المأموم على امامه في الموقف . ولا تأمن بمسوفة
 معه . بحيث تتساوى لأعقاب . وإن لم تتساوى برؤوس حين الركوع
 والسجود . كما ذكر الامام صغير . والمأموم صلياً . وهذا تقديم
 المأموم بطلب الجماعة . لأن مصدر من لفظ مأموم هو تأخره عن الامام .
 ولا أقل من عدم تقديمه عليه

وعلى لاجل ان المأموم اذا تقدم . فمما ينأخر . ومما
 يسوي لادم في الموقف وقد أجمع **عليه** على طلائ الجماعة في الأول .
 وعلى صحبه في شيء واحتضوا في شيء . والمشهور على الصحة .
 لقول الامام (ع) ان رجلاً يؤم احدى صاحبه يقوم عن يمينه . فبان
 كانوا أكثر من ذلك فاموا جميعه وروى عن أمير المؤمنين (ع)
 انه قال : اذا جمع الرجل . ولم يحكمه بدخول في نصف دم حذاء
 لامام .

التتابع:

١ - لا يجوز سجدتين لادم والمأموم في الموقف بأكثر من المعتاد .
 بحيث لا يصدق معه اسم الجماعة والاقتداء . بدية ان الاحكام تنع
 المتولين والائمة . ولا يصح تعدد الصفوف وكثرتها بلغة ما سمعت ما
 دام مع الجماعة يطق عيبها قال صاحب الجوهر لا خلاف في
 ذلك أحده

احكام الجماعة

لو وحد الامام راکماً :

قال الامام الصادق (ع) . إذا درك الامام ، وقد ركع فكثر ،
وركعت قبل ان يرفع رأسه فقد أدركت الركعة . وان رفع الامام
رأسه قبل ان تركع فقد فاتتلك الركعة .

الفقهاء :

عمل المشهور بهذه الرواية . وما عداها فمفروق . ويستحب للامام
إذا أحس بلباغل ان يطيل ركوعه ، حتى يلحق به .

إذا كرر اساموم وركع ، ثم شك هل ركع هو من ان يرفع
الامام رأسه من الركوع أو لا ؟ ينظر فان كان الشك بعد ان انتهى
هو من الركوع عصي ولا يعني شكه . لأنه شك بعد التحاور ، وان
حصل له هذا الشك ، وهو بعد في الركوع بطلت الصلاة ، واستأنفها
من جديد

وتسأل لماذا لا يحري استصحاب بقائه الإمام راجعاً الى حين ركوع
المأموم ، ونحكم بصحة الصلاة ؟

الجواب

ان الاستصحاب مما يكون حجة متبعة إذا ترتب عليه ابتداء ، وبلا
واسطة أثر شرعي ، كاستصحاب بقاء لظاهرة بني ترتب عليه حوار
بدخول ، بصلاوة شرعاً ، اما إذا ترتب عليه لارم عقلي ، لا أثر شرعي
فلا يكون الاستصحاب حجة ، كما هو شأن فيما نحن فيه ، فإن استصحاب
بقائه ركوع الإمام يلزمه ان يكون ركوع المأموم مقارناً له ، وندية ان
المقدرة يستلزم الآثار الشرعية ، بل من التوارد العقبية ، وعليه فلا
يكون الاستصحاب حجة

الفراءة مع الإمام :

سئل الأمام (ع) عن الركعتين الأولىين بصمت أي يجهت - فيها
الإمام أيمراً أي المأموم - بأحمد ؟ قال . ان قرأت فلا بأس ،
وان سكنت فلا بأس .
وأبصراً مثل أيمراً الرجل في لأوى ولعصر حلف الأمام ، وهو
لا يعلم انه يقرأ ؟ فقال لا يسعي له ان يقرأ ، يمكنه ان الإمام .

الفقهاء :

قلوا ان الأمام لا يتحمل الفراءة عن المأموم في الركعة الثالثة من
من المغرب ، والأحبرتين من العشاء والظهرين وان المأموم محبر بين
قراءة الفاتحة ، أو التسبيحات ، تماماً كاستنرد ، يقول الإمام الصادق (ع) :
لا تقرأ حصة في الأولىين ، وبحريث التسبيح في الأخيرتين

وأيضاً قالوا : ان الامام يتحمل القراءة عن المأموم في الركعتين الاولىين .
ولكنهم اختلفوا هل تحرم قراءة ، ولا تخور اطلاقاً في لصلاة الجهرية
والاحدية . أو تخور كذلك بلا كراهة ، أو على كراهة . أو لا بد
من التوصل بين الصلاة الجهرية والاحدية قد صاحب مفتاح لكرامة .
اختلف الفقهاء في هذه المسألة اختلافاً شديداً ، حتى ان يفتيه الواحد
اختلف مع نفسه . وكان صاحب المدارك (الافعال) في هذه المسألة
منتشرة . وليس للتعرض لها كثير فائدة .

ونكتي على ذكر ما ذهب اليه صاحب الجواهر من حوار القراءة
في الركعتين الاولىين على كراهة جمعاً بين الروايت الناهية ، والروايت
المحيرة ، والخامع بينها قول الامام (ع) : « اقرأ فلا بأس » . وان
سكت فلا بأس . وقوله : لا يسمي له . بقرأ . لأن سقط لا
يبقي يشعر بالكراهة .^٩

ومما يكره ، دأبوا ترك القراءة ما دامت عبر واحدة بالانفاق

المناجعة في الأفعال والأقوال

قال رسول الله (ص) : انما حمل الامام مائماً ليؤتم به ، فإذا ركع ،
فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا .

١ الجمع بين لادته على انه يستعمل بأمرين : المعروف والشرع ، وجميع الشرع هو حمل
الامام على الخاص ، والمطلق عن المعية ، فإذا كان الامام (ع) : « انه يسمي بمسبحة
الحنيفة » ، ثم قال : ماء الكثير لا يسمي بذلك عند . ب فرد يسمي من انبساطه ماء
القليل ، ومن عدم النجس بما ماء يكثر ، وتعرفه ب يسمي ذلك . بل يسميه ،
اما جميع الشرع هو ان يؤمنه عليه ثابته من تشريع مجمع بين لادته الشرعية مناهية
بظهرها ، كما لو ورد من الشرع قوله : لا يقرأ خلف الامام ، وورد قوله آخر
تخور المرأة خلف الامام ، ودين ثالث يحد . لا تسمي المرأة خلف الامام كان
هذا الثالث هو الخامع بين الاثنين ، ويقول : لمزاد هو القراءة على كراهة

لفقهاء :

"جمعوا على العمل بهذا الحديث شريفاً قال الشيخ الانصاري في
محدثات نكس فصل صلاة الجمعة . يجب تسعة لأمم في الأفعال
بإجماع النكس . . وأصل في هذا الإجماع ما رواه به عن الرسول
الأعظم (ص) إنما جعل الإمام اماماً ليؤتم به .
والمرد تسعة . لا يستلزم لأمم بأمر شيء من أفعاله . بل
يأحرر عنه يسيراً . وصور أن يحاربه ما دم وصداً أن يربط معه بفعل
الإمام

لو ركع قبل الإمام :

وإذا سبق بأمر لأمم أن يركعوا أو يسجدوا ، فلا حرج في أن
يفعل ذلك عند . . وما سجد كان عن محمد بن علي بن حمزة . حتى
يلحقه الإمام ويتم الصلاة معه . وينبغي صحته . ولكنه يكون آنفاً مكراً
انعقد والقصد . لأن المتابعة في الأفعال واجبة بنفسها وجوباً مستقلاً ،
وليست شرطاً في صحة سجدة . ولا في صحة الصلاة . ولا يجوز به
أن يرجع . ويركع أو يسجد معه مع الإمام . لأنه يستدعي الزيادة
العقدية . وهي منقضة بالإجماع . حتى في هذه الحال .
وإن سجد أو ركع سجداً قبل الإمام عاد إلى الإمام . وركع أو
سجد معه لأن الإمام الرضا حفيد الإمام الصادق (ع) سئل عن الرجل
يكون خيف من يأتيه ركع قبل أن يركع الإمام . وهو يظن
أن الإمام قد ركع فما رآه لم يرجع . رآه أعدد ركوعه مع الإمام .
أيستد عليه صلاته . ثم يحوز الركعة فقبل . ثم صلاته ما صنع ولا
تقص .

وعما ان لأدنة أدنة على بطلان الصلاة بزيادة الركن سهواً مطلقة
 وشامه لصلاة المرد وصلاة الجماعة ، وهذه الرواية خاصة ومفيدة
 بصلاة الجماعة فيجب تقيد لاصطلاح وحمل تلك على هذه ونكون
 السجدة بزيادة الركن سهواً مطلقة في المرد ، دون الجماعة
 هذا هو حكم المتابعة في الأفعال ، اما المتابعة في الأموال فقد اتفق
 الفقهاء على وجوبها في بكيرة الاحرام واحتلوا في غيرها من لقراءات ،
 فذهب الأكثرون الى عدم وجوب المتابعة فيها ، كما جاء في كتاب
 مفتاح الكرامة .

لو رفع رأسه قبل الامام :

المرص السابق كان في ركوع أو سجود تاموم قبل الامام ، والمرص
 هنا بالعكس ، أي في رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام .
 سئل الامام الصادق (ع) عن رجل صلى مع قوم يأثم به ، ثم رفع
 رأسه من السجود هل ان يرفع الامام رأسه من السجود ؟ قال : فيسجد .
 وسئل حميد بن الامام الرضا (ع) عن رجل يركع مع امام يقتدي به ،
 ثم يرفع رأسه قبل الامام ؟ قال : يعيد ركوعه معه ؟
 والحكم هنا هو الحكم في المرص السابق ، فانه من واحد على
 حد تعبير صاحب مفتاح الكرامة ، فان رفع رأسه عمداً وحسب ان ينتظر
 الامام ، ثم يسري معه ، فان عاد الى الركوع أو السجود ، والحال
 هذه بطلت صلاته لكان الزيادة العمدية
 وان رفعه سهواً عاد الى الركوع أو السجود مع الامام ، واعتبرت
 هذه الزيادة في صلاة الجماعة ، هاتين الروايتين المقيدين لأدنة الثالثة
 على ان زيادة الركوع والسجود سهواً مطلقة ، ويختص الطلاق في صلاة
 المرد فقط .

ونقول : ان الروايتين المذكورتين أوجبتا العودة الى الركوع والسجود
اطلاقاً . وبدون تفصيل بين العمد والسهو . فعلى أي شيء استند الفقهاء
حين فصلوا ، وفرقوا بينها ؟

الجواب :

أجل ، ان لفظ الروايتين كما هو يشمل العمدة والناسي ، ولكن لما
كان الغالب ان المأموم لا يرفع رأسه من الركوع والسجود قبل الامام
إلا سهواً ، فقد أحرى الفقهاء اسقط محرى العمد ، هذا ، الى ان قيام
الاجماع على ان العمدة لا يعود الى الركوع والسجود يخص الروايتين
في السهو فقط .

الامام النجس :

مثل الامام الصادق (ع) عن قوم خرجوا من خراسان ، أو بعض
الحسن وكان يؤمهم في الصلاة رجل ، فلما صاروا الى الكوفة علموا
انه يهودي ؟ قال لا بعيدون .

ومثل ابنه الباقر (ع) عن قوم صلى بهم امامهم ، وهو على غير
طهر ، أتجوز صلاتهم او يعيدونها ؟ قال لا اصادة عليهم ، تمت
صلاتهم ، وعيه هو لاعادة ، وليس عليه ان يعلمهم ، هذا عنه موضوع .

الفقهاء :

اتفقوا على العلم بهاتين الروايتين . وقد ذكرنا في أوصاف الامام
ان الامام والعدة شرط في امسام الجماعة ولا بد لها من النسبة الى
ان هذا الشرط اما هو شرط علمي لا واقعي ، تماماً كجماعة الحبشة ،

فمن صلى بصلاته الفاسق عالماً بفسقه بطلت صلاته لمكان الهي عنها وإذا
 صلى بصلاته وانقأ من دينه وأمانته ، ثم تبين العكس صححت صلاته
 ولذا لا يجب على الإمام أن يسهل للمأموم أن يتبين له أنه كان قد صلى
 بغير طهارة ، حتى ولو سبه لا يجب الإعادة على المأموم ، بل يجب
 على الإمام فقط .

لا مجتهد ولا مقلد :

لو أن معيماً اعتقد نفسه الاجتهاد ، وهو في الواقع جاهل مركب
 بكون عمله فاسداً ، لأنه عمل بغير تقليد ولا اجتهد . وعلى هذا ، فمن
 صلى خلفه عالماً بحاله تطل صلاته اللهم إلا إذا كانت مطابقة للواقع ،
 وعلى وفقه ، بحيث أتى الإمام بكل ما يُحتمل وجوبه من الأحكام
 والشروط .

ولا فرق في ذلك بين الجاهل القاصر والمفسر ، لأن الصحة والفساد
 من الأحكام الوضعية التي لا فرق فيها بين الكبير والصغير ، ولا بين
 العاقل والمجنون إلا بالمواظفة والعقاب .

وهذه المسألة اذكر بعض ما جرى بيني وبين شيخ من الاحفاد ،
 وكنت احاوره ، فقد قلت له فيما قلت :

هل انت مجتهد أو مقلد ؟

قال : بل مقلد .

قلت : ولماذا ؟

قال لأبي حنيفة .

قلت : ان أبا حنيفة لا يحجز التقليد ، وعلى هذا فأنت غير مجتهد
 ولا مقلد .

فصحتك . وكفى

ووعده هذا الشيخ بحادث لأخبار بأن هذا يرد على الكثيرين منكم
من يدعون لأجتهاد . وهم يسوا بأهل . لأن عملهم بلا اجتهاد ولا
تعب

لو حاف فوات الركعة

أر دحل المعنى موصفاً تمام فيه الجماعة . فوجد الامام راكمأ .
وحاف ان يموت تركوع اذا خن بالصف ، فاذا يصع

الجواب :

يروي ويكرر ويركع في موضعه . ثم يمشي في ركوعه . حتى يلحق
بناصف فقد سئل الامام (ع) عن الرجل يدخل المسجد . فيحاف ان
يموت تركوع " قال : يركع قبل ان يلع ان القوم . ويمشي وهو
راكع . حتى ينعمهم

والفصل - سه لادم بقوة : يا الله . وما الى ذلك ، كفي
بعض لادم تركوع . منهم لا اذا كنت الصوف كثيرة وتعد
سه

قطع الصلاة :

قال لامام (ع) ان كنت في صلاة نافلة ، واقيمت الصلاة ،
فاقطعها ، وصل القريضة مع الامام .

وسئل عن رجل دخل المسجد . فانتح الصلاة . فيها هو قائم

يُصلي أدن المؤذن . وأقام لصلاة في جماعة . فإن لم يقبل
ركعتين . ثم يستأنف الصلاة مع الإمام . وسكن ركعتين جوعاً

الفقهاء :

ولوا في شرح المأموه . وحده الإمام . وقيل جماعة
قطعي . المأموم . وسألف مع الإمام فريضة . في المأموم . و
كانت صلاة في شرع فيها فريضة على يده . في كل سنة
لامنة جماعة في عصر الشرعية

ومن الفقهاء لا يجوز عدول من به لأمره في صلاة . و
الجماعة . وجوز عكس . في العدول من جماعة . لأمره

لو سبقه الإمام :

فإن الإمام صدق (ع) . في وقت شيء مع الإمام . وحمل و
صلاحت ما استتمت منها . في أي شيء . ولا حمل . و . صلاحت
آخرها

وقوله (ع) لا تحمل و . صلاحت آخره . هو أي . عليه حمله
وسكبه . وحده . لأن قالوا أن على المأموم في مثل هذه الحال أن يتم
المؤخر . ويؤخر مقدم . فيحمل ما نصيه مع الإمام الذي أدركه في
الركعة لأخيره آخر صلاته . وما يصليه بعد الإمام أول صلاته

وقال أبو الإمام . في (ع) . في ذلك رجل بعض صلاة .
وفاته بعض حيف إمام حمل أول ما أدرك و . صلاة . فإن أدرك من
النظر أو عصر . أو غاب ركعتين . وفيه ركعتان قرأ في ذلك حيف

لأمام في نية بأم الكتاب وسورة - لأن لأمام لا يتحمل القراءة عن
 المأموم في ركعتيه لأحريين - فإن لم يدرك سورة - فإنه حرثه أم
 الكتاب . وذا سم الإمام قدم فصل ركعتين لا يقرأ فيها ، لأن الصلاة
 إنما يقرأ فيها في الأوسين في كل كعة بأم الكتاب وسورة . وفي
 لأحريين لا يقرأ فيها . إنما هو تسبيح وتَهليل ودعاء . وإن أدرك
 ركعة قرأ فيها حسب لأمام . وذا سم الإمام قدم . فقرأ بأم الكتاب
 وسورة . ثم قعد فشهد . ثم قدم فصل ركعتين ، ليس فيها قراءة
 ي لا يتعين عليه قراءه صلاة فيهما . بل هو محبر بينهما وبين التسبيح ،
 كما يدل على ذلك الرويت لأحر النبي شره إليه في القراءة

الفقهاء

قدو . إذا حضر المأموم جماعة . وأى أن الإمام قد صنفه ركعة
 أو أكثر بوى وكثر . وصلى مع لأمام ما يدركه ، وحمله وب صلته ،
 وأما ما بقي عليه حسب تكليفه شرعي تماماً كما لو كان مفرداً من
 أول الصلاة .

وعلى هذا . فإن أدركه في ركعة لأدته جعلها المأموم الركعة الأولى
 من صلاته . ولا يقرأ فيها شيئاً . لأن الإمام يتحمل القراءة عن
 المأموم في الأولى وثانية . ومعلوم أن ثنية الإمام . يقرأ المأموم
 في ثنية لأمام هي ثنية بأمموم . لأن الإمام لا يتحمل القراءة في
 اثنته وثلاثة . وإن أدركه في ثلثة . أو في الرابعة فقرأ المأموم فيها ،
 هذا إذا أدركه قبل أن يركع . أما إذا أدركه . وهو راكع . أكثر
 وركع معه . وسقطت لقراءة

وذا صلى الوقت عن قراءة الحمد وسورة . بحث بى فراهما
 المأموم سبقه لأمام أن يركع الكفى بحمد حصه . ويجب أن يحتمل

المأموم حلف بالامام . حتى ولو كتب لصلاة جهريه كنعرب وبعشاء
نقول الامام (ع) مرا ثم ترك حلف الامام في نفسه ثم اكتب

الاولى بالامامة :

ع . الامام الصادق (ع) ان الذي (ص) ان يتقدم يقوم فراهم
لنترآن . ان كانوا في القراءة سواء . ودمهم هجرة . ان اسفهم
الى الابد . ان كانوا في الهجرة سواء . وكنهم صا . ان كانوا
في السن سواء . عيؤهم اعظمهم بالنسبة . ودمهم في الدين . ولا
ولا يتقدم احدكم الرجل في منزله . وصاحب البيت في بيته
وعنه ان الذي (ص) ان يؤم الرجل قوما الا بهم

الفقهاء :

قالوا . اذا تعددت لأئمة ودام السجدة او من غيره في عديم .
وكذا صاحب البيت . ومن يرتضيه شومون و من لا يرتضونه . و
كان علم . والامر يقدم على غير الامر . و كان علم والامر
انما على غيره . والامر . والامر . وكذا هاشمي و كرم
لأحداده الكرم . والا فلا دليل عليه . كما قال صاحب البيت
وصاحب مصباح الفقيه . ومن صاحب الجوهر عن كتاب التروس ان
اكثر متصدين لم يذكروه طلاقاً

يرجع الشاك الى الحافظ

اذا شك المأموم . وحفظ الامام . او شك الامام وحفظ المأموم

رجع لشك منها الى الحفظ ، قال شيخ الهنداني في مصباح العقبة
بلا خلاف في شيء منها على الظاهر في خمسة . ويذكر عليه قول
الامام (ع) بس على الامام فهو . ولا على من حذف الامام
هو

مسألة المسافر

قصر الصلاة

قال الامام لصادق (ع) الصلاة في السفر ركعتان ليس فيها ولا بعده شيء لا المغرب ثلاثاً ، اي تنقضي على حد
وقال : المتمتع في السفر كالقصر في الحضر .

المشقة

قالوا ان الصلاة الرباعية في السفر قصر لثبته ، فيصلي كلاً من
الظهر والعصر والمغرب ركعتين ، اما المغرب فتتقضي على حد ، وقادوا
ان قصر الصلاة في السفر عزيمة لا وجوب ، ومعنى الوجبة ان يترك
الخيار للمسافر ان شاء قصر ، وان شاء أتم ، ومعنى العزيمة ان يتعين
القصر ، ولا يصح منه التام حال
ومن خبر ان يذكر حساً ما دار بين زرارة ومحمد بن مسلم ،
وبين استادهما وامامهما الامام ليعرف ايهم جعفر الصادق (ع)
قلا له ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي ؟ وكف هي ؟ .

قال ان الله عز وجل يقول : وادع صرتم في الارض فليس
عبيكم جناح . ان تقصروا من الصلاة ، قصر التقصير في السفر واحداً ،
كوجوب التمام في الحضر .

فلا ولكن الله قد ليس عبيكم جناح . ولم ينل افعلوا .
فكيف وجب ذلك ؟ - ي كيف صار عزيمة لا رحمة -

قد ليس قد ان الله عز وجل في النصف والمروة . فمن حج
البيت او اعتمر فلا جناح عليه . يطوف بها ، ألا ترون ان لطواف
بها واجب مفروض ، لان الله قد ذكره في كتابه ، وصعبه عليه ،
وكذلك التقصير في السفر شيء ذكره في كتابه ، وصعبه عليه

سقوط التامة :

ان الامام الصادق (ع) الصلاة في السفر ركعتان ليس قلها ولا
عدهما شيء الا اعرب ، فان بعدها ربع ركعات ، لا تدعها في سفر
ولا حصر . وليس عيبك قضاء صلاة النهار - اي بدلتها - وصل
صلاة الليل واقصها

وسئل عن صلاة الجمعة بالنهار في سفر ؟ فقال لا بد من
صلحت التامة في السفر تحت الفريضة .

وقال : كان ابي لا يدع ثلاث عشرة ركعة في الليل في سفر ولا
حصر . - يريد بـ ١٣ ركعة صلاة الليل ، مع صلاة المغرب

الفقهاء :

فانما تسقط في السفر دعة اصغر والعصر . ولا تسقط دعة
لمغرب والمغرب . ولا صلاة الليل . واحتجوا من لفظ التوبة في

السفر ، وهي نافله المشاء * قال صاحب الجواهر . المشهور كما
حكاه غير واحد المصنفين ، وبعد نناقش المصنفين بعدم سقوطها .
ورد ادبتهم قال . ويستك كنه ظهر لك . هي اذنه عدم لسقوط .
وان الاولى خلافه . اي الاولى الثبوت ، لا السقوط .

شروط القصر :

لقصر الصلاة في السفر شروط . لا بد من وجودها ، بحيث اذا
انقضى احدھا انتهى القصر ، ووجب التمام ، وهي :

المادة

١ - السفر . وليس المراد من السفر معناه العرفي ، بحيث
يكون المسافر عرفاً هو من سفر شرعاً . كلا ، وانما المراد منه
معنى خاص يبينه ويحدده الشارع . بدت . وهذا من لم يقصد السفر
مسافة خاصة ، او قصد انقصه من سفره ، او اقام عشرة ايام في
مكان خاص اثناء سفره . او اتحد مسافة له . كل هؤلاء ليسوا
في نظر الشارع مسافرين . كما يأتي . ودر . فتشاع حقيقة شرعية
ومصطلح خاص في معنى السفر ومنه يتبين الخلط والجهل في قول
من قال . وحيث لقصر ولا يقصر في السفر كان يوم السفر قطعة
من سفر كما عبر الاولن . حيث لا وسيلة له لا الاقدام والدواب
والحمل . واما يوم . وبعد الطيارة والسيارة فقد اصبح السفر برهة
ممنعة . ولم يبق من مسه موجب بقصر ولا يقصر . لقد حفظ هذا
لقائل بين شرع ولعرف . هي باب أحداث . ودخل عن معنى
سفر عند العرب واسم شيء . ومعناه عند الشارع قدس . وهي

صوم وحلقة حذوه شيء آخر

ومما ينبغي . ان على من حكم في مسكن ذمة وشريعة . لا يعصم
على محرم تركه وفهمه . لان ذلك لا يقتضيه العقل . كما قد
اهل بيت (ع) . من عبه . رجع في مصدر من الشريعة .
ومسقطه معناه . ايه . وقتل . رجع في هذه المصادر تمهد
تالي

لو فرض . اشباع حدد سفر بوجه عصر الصلاة ولاقطار
بمساحة وبك . لا يسهل ورمي . ولا يسهل . اذا سافر
ثمانيه فرسخ فمصر . عصر . وجب . ولحق هذه . على من قطع
وتحريم هذه المسافة بقصر ولاقطار . سواء استغرق قطعها ثمانية . م
يوماً وسه

ولو فرض انه حدد سفر بالساعات والرمي . لا بمساحة وبك .
وقال هكذا : اذا سافرت يوماً كاملاً فقصر وقصر . وجب على من
يسافر مسافة تزيد بكلمته ان يقصر ويقصر . حتى وجزم بقطع لا
مستحقاً واحداً . ورمي يستغرق السفر ايوم من وسه في آخره فلا
يقصر ولا يقطر . و . قطع ما فرسخ

ولو افترض انه حدد السفر بالزمان والمكان معاً . وقد عني من
قطع في اليوم الواحد ثمانية فراسخ ان يقصر ويقصر . وجب على من
يسافر يوماً كاملاً . وقطع فيه هذه المسافة بقصر ولاقطار . ود قطع
ما فرسخ . ولم يستغرق سفر تمام يوم . و يستغرق . وقطع ثمانية
فرسخ لا منزلاً فلا يجوز القصر . ولا الاقطار

ولو فرض انه وجب تقصر ولاقطار . حدد الامر بين غير المعين .
وقد اد سافر يوماً كاملاً . وقطع ثمانية فرسخ فقصر
وقصر . وجب بقصر ولاقطار على من سافر ايوم بكلمته . و لم

يقطع المراسح الثمانية ، وعلى من قطعها وان لم يستغرق سفره اليوم ،
ولا يجوز قصر ولا فطار لمن قطع دون الثمانية في أقل من يوم .
وتسأل : وأي شيء اعتبر الشارع من هذه ؟ هل اعتبر لزمان
فقط ، أو المكان فقط ، أو هما معاً ، أو أحدهما غير المعين ؟

الجواب :

ان من تنوع احوار اهل البيت (ع) وآثارهم وحد ان بعضها يحدد
السفر بالساحة والمكن ، فقد روى المعصم بن شاذان ان الامام الرضا
(ع) كتب الى المأمون : « التخصير في ثمانية فراسخ ، وما زاد ،
وإذا قصرت افطرت » وروى محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع)
انه قال : « يجب التخصير في يريدين » وابرید اربعة فراسخ^١
ومنها ما يدل على التحديد بالزمان ، فقد روى ابن يقطين عن
الامام الرضا (ع) انه قال : « يجب التخصير في مسيرة يوم »
ومنها ما يدل على التحديد بأحدهما ، فقد روى ابو بصير انه سأل
لامام الصادق (ع) في كم بقصر الرحل ؟ قال : « في يومين
يوم ، أو يريدين » .

والرواية الاولى التي اعتبرت التحديد بالمكان تلازم هذه الرواية ،
ولا تنفك حال ، لان من قطع ثمانية فراسخ وجب عليه القصر بمطوق
الروايتين .

ولا بد من حمل هذه الروايات ، وما جرى مجراها على معنى
واحد ، بحيث يكون هو الاصل والاساس ، وما عداه محمول عليه
ومؤول به ، وهذا المعنى الاساسي لا يجوز من واحد من ثلاثة اصا
المكان فقط ، اي ثمانية فراسخ ، واما الزمان فقط ، وهو يومين ،

١ - الفرسخ ٥٧٦٠ متراً ، وعليه تكون الاربعة فراسخ ٢٣ كيلومتراً ، واربعة متراً ،
والثمانية ٤٦ كيلومتراً ، وثانيين متراً - مسجم الفقه الشيخ احمد رضا -

وما حده غير المعين . ولكن لأذنة تعين المراسع الثانية . وما عدها
كأنه مرسع . وهذه كذلك هي
أولاً : ان اليوم لا ضابط له ، لأنه يختلف طولاً وقصراً باختلاف
المصول ، بخلاف المراسع فإنها على وقفة واحدة . وقد لا بد
من تفسير اليوم بالمراسع دون العكس ، وقد شبه عبد الرحمن بن
الحجاج ر. خلاف لأم وتعدوه . وسأل لأم بصديق (ع) عن
ذلك ، وفسر الإمام اليوم بالمراسع .

قال عبد الرحمن قلت للإمام (ع) كم دعي ما يقصر فيه
الصلاة ؟ قال جرت السنة بيباض يوم . قلت له : ان يباض يوم
يختلف . يسر لرجل خمسة عشر فرسخاً في يوم ، ويسر الآخر أربعة
فراسخ . وخمسة فراسخ في يوم . قال ليس إلى ذلك بطر ، أما
رأيت من هذه الألفاظ بين مكة والمدينة ، ثم أوما بيده أربعة وعشرين
ميلاً يكون ثمانية فراسخ .

ومنها رواية صحيحة ، قال سأله عن مسافر في كم يقصر الصلاة ؟
قال في مسيرة يوم ، وذلك يريدان ، وهما ثمانية فراسخ . وبعد ان
فسر لأم يوم مرسع فلا يبقى مجال لتحديد السفر بالزمان .

ثانياً . لا بأس بدس في ليوم ثمانية فراسخ . وقد يسر
كثير ، وقد يسر من ذلك . فسبب اليوم شمس سنائية وغيرها ،
ولا بد من حمل المطلق على المقيد ، هذا ، إلى ان الروايات الدالة
على المساحة والمكان أكثر بكثير من على يوم والرجل .

ثالثاً . جماع الفقهاء على ان من سار ثمانية فراسخ وجب عليه تقصير
والإقصر . وان قطعها في كل من يوم . قال صاحب الخوهر . ان
الاجماع يسميه متحقق في موضعين . وان كان بعض اليوم .
وقال صاحب مصباح النعمية . ومعهده سبع هذا الحد . سواء أقطعها
في يوم ، ام اقل ، ام أكثر . وعند حقيقي يريدان . وهم ثمانية

فراصخ .

وما قدما نبي ان للشارع حقيقته شرعية ، ومصطلاحاً حصاً في
معنى السفر وليس انوجب تقصير والافطر ، وبه حدد هذا معنى ،
وسره في ثمانية فراسخ ، وبسببه لا اجتهاد في قول النص ، خاصة
في أعدادات ، ولا وجه فيه بملسدت ، ولتفسيره بالوقت ، وبعض
على الاتعاب والمشقات .

التلفيق من الذهاب والاياب

قبل بلامام الصادق (ع) ما ادى ، يعصر فيه السفر صلاة ١
قال : يريد ذاهباً ، ويريد جائياً
وسئل عن لتقصير ٢ قال في ربعة فراسخ .
وسئل ابو الامام الباقر (ع) عن ذلك ؟ . فقال : يريد . فتعجب
السائل ، وقال يريد ا . فقال له الاسم (ع) به ذهب يريد .
ورجع يريد ، فقد شغل يومه

الفقهاء :

اتفقوا على عدم الفرق في الفراسخ الثمانية بين ان تكون متتالية ،
بحيث يقطعها المسافر في دهانه فقط ، وبين ان تكون ملحقه من اربعة
او اكثر دهاناً ، واربعة او دوسا اياباً ، بحيث يكون المجموع من
الذهاب والاياب ثمانية فراسخ ، على ان لا يعصى الذهاب عن الاربعة ،
وعلى ان يعود المسافر الى بيته في خمس ايام ٢٤ ساعة التي سافر فيها
وايضاً اتفقوا على ان هذا المسافر لا يقصر ، ولا يعطر اذا نوى
الاقامة عشرة ايام في البلد الذي قصده ، ولم يرد الرجوع فيما دون

العشرة . وتعقو أيضاً على ان متى تردد دهماً وعاداً في اقل من اربعة
فراش يوماً كاملاً لم يجر به انقصر والافطر ، لان فوب لادم (ع)
يريد تاهماً . ويريد حثياً يد بصرحه على ما يكون مجموع من
ذهب واحد . وايت واحد ثمانية فراش ، لا من ذهات ويزد
متعددة . واحتسبو في مسائل

لأول : اذا كان ضيق ذهات اقل من اربعة فراش . وضيق
الايت اكثر من اربعة . ونكن مجموع ثمانية . فهل يقصر ويقطر ،
او لا ؟ قال السيد كاسم صاحب العروة الوثقى . يقصر ويقطر
على الأقوى

ثانية : اذا لم يرجع ليومه ، بل بقي أياماً ونكح دون عشرة .
وقد صاحب الخواهر يقصر ويقطر ، لان العدة في المسافة فسدتها
لا تسقط في يوم واحد . وبقي من الصوم ونهائم نو نوى اامة
عشرة ايام ، لانه بذلك ينقطع صفوه ، كما يأتي :

قصد المسافة

٢ - قصد المسافة . مثل الامام الصادق (ع) عمر حرج من بغداد
يلحق رجلاً . حتى سمع الهروب ؟ قال لا يقصر ولا يقطر ، لانه
حرج من مرله . وليس مريداً للسفر ثمانية فراش ، وانما حرج ليلحق
صاحبه في بعض نظريق ، فيأدى به البحر الى الموضع الذي يده

انقضاء

قالوا : الشرط الذي من شروط انقصر ان يقصد البحر ثمانية
فراش امتدادية او متعقة من اول الأمر . من حرج من بيته دون هذا

المقصود . كمن ذهب في طلب حاجة يرجع الى مقره ساعة بعدها فلا يقصر الا اذا كان قد قطع ثمانية فراسخ . فانه يقصر من حين شروعه بالرجوع ، حيث تشبهه والحد هذه ، الادلة الدالة على وجوب القصر

واذا قطع كل من ثمانية فراسخ بدون قصدها ، ثم تحدد له المقصد من يقصر فرسخ اخرى ، وكان المجموع منها ، ومن فراسخ العودة ثمانية فراسخ قصر واقطر . على شرطه ان يكون عارفاً على الرجوع حين تحدد المقصد ، وبكلمة ان لاصطد المقصر هو ان يقصد السير ثمانية فراسخ من البدء ، بحيث يجمعها بكاملها في قصد واحد ، اما لو قصد اولاً اربعة ، ثم قصد خمسة ، ثم قصد ستة ، وسعة فلا يقصر . مع العلم بان المجموع ثمانية ، او اكثر

وكي يجب قصد السفر يجب ايضاً استمرار هذا المقصد . فلو عدل ، او تردد ، وهو في ثناء الطريق انتهى بشرط ، ويكفي قصد كلي السفر من حيث هو بصرف النظر عن الافراد والمقاصد ، فلو قصد دمشق - مثلاً - ثم عدل في الاثناء الى بغداد فلا بأس ما دام اصل المقصد متحققاً ، وبكلمة ان المراد من المقصد واستمراره في حال عدم المقصد بالمرّة .

ولا فرق في قصد المسافة الشرعية بين ان يكون بالاصالة ، او بالتبع ، كالروحة تتبع الروح ، والخدم يتبع المخدم . ولا بين ان يحصل المقصد بالارادة والاحتيار ، او بالاكراه والاضطرار ، كالأسير ما دام على علم من قطع المسافة .

اقامة عشرة ايام .

٣ - الشرط الثالث ان لا يتقص سفره سبعة الاقامة عشرة ايام ،

في الأيام لصادق (٤) د دخلت سد ، وابت تريد انقام عشرة
ايام ونبه الصلاة حين تقدم . وان ادت مضم دون العشرة فقصر ،
وان اقت تقول : عدلاً اخرج ، او بعد غد ، ولم تجمع على عشرة
فقصر ما بينك وبين وشهر ، فاذا تم الشهر فاقم صلاة

الفقهاء

سموا كلمة واحدة على العمل بهذه الرواية . وقالوا اذا قصد
المسافة الشرعية ، ونكه في وقت منه قصد ان يقم في انتهى ،
ومن تجاوزها عشرة يوم في مكان حصص انقطع سفره . ووجب
عليه تمام . وكذا د تجاوزها . ونكه بعد ان وصل الى رأسه نوى
الاقامة عشرأ . فانه يتم . ولا يعود الى القصر الا اذا انشأ سفرأ
جديداً مع سائر الشروح . تماماً كما يخرج من بيته
ومن تجاوز المسافة . ووصل الى البلد الذي يريد . ولم يدر الاقامة
عشرة ايام وبقي منه دأ فانه قصر ويعتبر شهرأ كاملاً . وعليه بعد
انتهى شهر ان يتم ، حتى ولو لم يبق له الا ساعة واحدة

الوطن

ليس بشرح حقيقة شرعية ، واصطلاح خاص في معنى الوطن ، هذا
ح . نعتة موضوعاً في الأدلة الشرعية رجحاً في تفسيره وحديثه اي
العرف . عاماً كغيره من الموضوعات التي اوكل الشارع ادراكها وتعميمها
الى ساس . ود اعطى الشارع حكم الوطن لمكان ما فليس معنى ذلك
ان الشارع قد اعتبره وصلاً شرعياً . او اعطاه هذا حكم لانه وطن في
لواقع . كلا . فان من نوى الاقامة عشرة ايام . او تردد ثلاثين

يوماً حكم اوطى عند شارع . مع نعم بالنسبة لوصف عنها . خاصة
بعد . عرفوا ان من صرعه شارع . يجمع في حكم واحد بين مشرق ،
ويغرب في حكمه بين مختص

وكن من هم في مكان بية لاستيطان الدائم يصبح ذلك المكان
وصاً به عرف ولعه وشرعاً . سواء كان له ملك فيه ام لم يكن .
وسواء اقصى عليه ستة اشهر ام لم يخصص . وقد يكون للمرأة وصان
او كثر . كما لو بوي ان يصيب في بلد . ويشقي في آخر مدى
حياته . او كانت به روحان في سجين . ويقسم عند كل منهما سوعاً
او شهراً ما دام حياً . ومن اعرض عن بلد بعد ان اتخذه وطناً بصير
احسباً عنه . حتى ولو كان به فيه ملك . بل كان به مكانه ارساً
وحجر وشجر

وانفق الفقهاء على ان من شرط تقصير ان لا يقطع لشهر سفره
بالوصول الى هذا اوطى . ولا بية الاقامة عشرة ايام . ولا بالنسبة
متردداً في بلد ثلاثين يوماً . واحتلوا فيما وصل الى بلد لم يتخذه
وطناً . ولكن كان به فيه ملك . هل يقطع سفره او لا . قال
صاحب مفتاح الكرامة . المشهور بين المتأخرين الاكتفاء بمجرد الملك .
ولو بحلة واحدة بشرط الاستعداد ستة اشهر . وهو حيرة العلامة
والمحقق ومن تأخر عنها . وفي التذكرة لو كان له في اثناء المسافة ملك
قد استوطنه ستة اشهر انقطع سفره بوضوئه اليه ووجب عليه التمام عند
علياته . سواء اعزم على الاقامة فيه . او لا . وفي الروص دعوى
الاجماع على هذه العبارة دون تفاوت في المقي .

وعلى هذا يكون الوصول الى الوض فاعطاً للسفر . وفي حكمه واحد
من ثلاثه بية لاقامة عشرة ايام . والمتردد ثلاثين يوماً . والوصول
الى بلد له فيه ملك . على شريطة ان يكون قد استوطن فيه ستة اشهر

متواصلة ، وان استوطن السنة دون ان يملك ، او ملك دون ان يستوطن ، فلا ينقطع السفر .

ومرة ثانية ذكر وفؤكد ان اشارة يس له حقيقة شرعية ولا اصطلاح خاص في معنى الوطن . وان الوطن شيء . واعطاء حكم الوطن لمكان ما شيء آخر .

اباحة السفر :

٤ - قال الامام الصادق (ع) : من سافر قصر واعطر الا ان يكون رجلا سمره الى صيد ، او في معصية الله ، او رسولا الى بمصي الله ، او في طلب شحاء . او سعية ، او صرر على قوم مسلمين . ومثل من ارحل يرحل الى الصيد مسيرة يوم او يومين او ثلاثة : هل يقصر ، او يتم ؟ قال ان حرج لقوته وقوت عياله فليعطر وبقصر ، وان حرج لطلب الفصول فلا ولا كرامة .

الفقهاء :

من شروط القصر والامطار في السفر ان لا يكون الدافع والدعوى الأول عليه المعصية وفعلها ، كمن سافر لغاية الاتجار بالبحر ، او لقتل بريء ، او لشهادة زور ، او لاثارة الفتن والفتائل ، وما الى ذلك . فان كانت الغاية الأولى من السفر فعل الحرام وحس الصوم والقيام ، وان كانت الغاية والدافع امراً علة ، ولكن فعل الحرام في اثناء السفر كما يفعل ، وهو في بلده ، وفي بيته يقصر ويفطر ، والضابط ان لا يكون السفر محرماً ببلده ، كالحارب من وجه العدالة ، او يكون لغاية محرمة ،

كمن سافر للسلب والنهب ، اما لو حصل فعل الحرام حال السفر وفي
اثائه فلا يقطع السفر .

ولو سافر منذ البداية بقصد الحرام ، وفي اثناء الطريق تاب وابت
اشأ سافراً حديداً ، وقصر واعطر ، اذ توافرت الشروط ، على ان
يكون ما قطعته بحكم العدم . واذا سافر لغاية محلة ، وفي الطريق عدل
بقصده الى الحرام من السفر اتم وصام ، حتى ولو كان الذي قطعته
بقصد الطاعة ثمانية فراعش ، او اكثر .

الصيد :

الصيد على انواع ثلاثة فثارة يصطاد الانسان لقوته وفوت عياله ،
واخرى يصطاد للأنهار ، وحيثا يصطاد للهو والاول حلال بالانفاق ،
ومن سافر له يقصر ، ويعطر ، والكافي محل خلاف بين الفقهاء اقدمي
والخدد ، فأكثر الاوائل على التحريم ، ولكنهم عرّفوا بين الصيام
والصلاة في السفر من احده ، وقتلوا ان المسافر يصيد النجاسة يعطر ،
ولا يقصر ، واكثر الأواخر على انه حلال ، والمسافر به ان يعطر
ويقصر .

وبحي دائماً مع الخدد من الصفة العارفين المحلّصين ، لما يباه في فصل
فصد الصلاة ، هذا ، الى ان التمكن بين الصيام والصلاة لا عنهم
له وحياً بعد ما ثبت عن الامام : « اذا قصرت أخطرت واذا أخطرت
قصرت »

والثالث ، اي صيد اللهو محرم عند اكثر القدمي والخدد ، ولكن
الشيخ الهمداني بعد ان نقل هذه الفتوى في فصل صلاة المسافر قال ما
نصه بالحرف : « ولكن حكى عن المقدس المعدي انه انكر حرمة

أي حرمة صيد اللهو . اشد الانكار . وجمعه كالتثنية بالسيطر
النهضة . والمراكب الخمسة . وجمع لأمس وصنورها مما قصت لسيرة
نقطعية ماحتها .

ثم اصل الشيخ احمد في الكلام حول فتوى المقدس العدادي . ويظهر
منه نبيل ايها . ويتلخص قوله مع التصرف باللفظ والتعبير فقط من
توضيح . يتلخص من احوال أهل البيت (ع) لا تدل على تحريم الصيد .
ولا تدل على وجوب اتمام الصلاة في السفر من اجله . وندية ن
لا تدم شيء . والمحرم شيء آخر . فالاندم واجب على من كان السفر
مهمه . وعلى من نوى الإقامة عشرة . وعلى المتردد . مع العلم بان
امتنان السفر ونية الإقامة والتردد كل ذلك حلال .

ظهور الخطأ

ونسأل د عند ان سفره محرم فأنتم الصلاة . ثم تبين له خطأ
في اعتداده . وان سفره كان مباحاً . فهل يجب عليه ان يعيد قصره .
أو فرضه به أنه صلى في سفره . فهو يقضي قصره . أو تماماً .

الجواب

جميع الأحكام الشرعية تتعلق بموضوعاتها الواقعية من حيث
هي . فلو كان سفره محرم . بـ إلا دأبت ما تدبيل على تفيد موضوعها
م . لا تدبيل هـ . و دـ . تكون عبدة الواقع . ونحو عبده
ب يقضي بعد اختلاف خلاف قصره . سواء أكان قد صلى تماماً .
أو لم يكن قد صلى صلاة . ويكون معدوداً من دام الواقع لم يكشف
لديه

امتحان السر :

هـ - الشرط ان لا يكون السر عملاً له . قال الامام الصادق (ع) الاعراب لا يقصرون ، ذلك ان مدارهم معهم . وقال : حصة يتمون في سر كانوا ، او حصير والكاري ، والاشقان ، والمراصي ، والملاح ، لانه عملهم^١

الفقهاء :

قالوا من لم يحد وطأ عس الاطلاق لا يقصر ، ولا يعطر في شهر رمضان ، كاستباح مدى حياته ، ولا عراسي بطف الماء ولكن^٢ ابن وجد^٣ .

وكذا لا يقصر ولا يعطر من اتخذ السر عملاً له ، كدقيق حجارة للابحار ، ان اتد معره المستر ثمانية فراسخ ، وبالأول ان كان دون ذلك ، وكالملاح ، وقائد الطائرة ، ومن اتخذ التجارة في سر حرفة وصغة ، بحيث تكون تجارتهم معه بيتاً ذهب ، ولا حدود خاص له تماماً كالعراشي لدي بيته معه . كما عر لامام (ع)

ولما اُهم احد هؤلاء في بيده عشرة أيام نقصت مهنته ، وقصر في السرقة الاولى ، وانتم في بيده لا فرق بين ان يكون قد بوى لافاته عشرأ في بيده من اسبابه . او لم يور . ما نكوث عشره في غير بيده فلا يقطع امهنة ولا مع به لافاته من سببه . وهذا ليعرف بين البند وغيره ذكره كثيرون من الفقهاء ، وادعى بعضهم عليه لاجرع ولكن كنهات أهل البيت (ع) لا اشارة فيها من قريب ولا من بعد

١ - قيل ان تكري حذر حكاي الذي يح له . ولا سيما من السر .

الى ذلك، ولا ان التردد ثلاثين . وانما ذكر أهل البيت (ع) نية الإقامة والردد في قواطع السفر ، فلحاق عمل السفر بها قياس باطل .
 واتفق ان إقامة عشرة قاطعة لعمل السفر في البلد وعبر البلد ، ومع الية وبدونها ، لأن الرواية التي وصفت الشيخ المصداقي وعبره بأنها الأصل في الحكم حالية عن ذكر الية إطلاقاً ، وهذا هو نص الرواية :
 « سألت الإمام الصادق (ع) عن حصد المكارى الذي يصوم ، ويتم ؟
 قال . اي مكارى اقام في منزله ، أو في البلد الذي يدخله أقل من عشرة أيام وجب عليه الصيام والتام ابدأ . وان كان مقامه في منزله ، أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام - اي عشرة وما فوق - فعليه التفصير والافطار .

قال صاحب مصباح الفقيه . ان هذه الرواية ، وان كانت صحيحة السند ، ولكن الفقهاء عملوا بها ، وهي أقوى وأصح مسنداً من جميع الروايات في هذا الباب ، وادى ، فالتشكيك فيها لصعب السند في غير محله بعد الساء على ان عمل الفقهاء بحبر هذا الصنف

صاحب الوظيفة والعمل :

هذا مسألة كثر الكلام حولها ، والتساؤل عن حكمها . لكثرة حدوثها وانتلاء الناس بها ، وهي ان الانسان - بعد تيسير المواصلات ، وفقرها - قد يستوطن هو وأهله وعائلته في بلد عبر البلد الذي فيه وطبعته وعمله ، ويذهب كل اسبوع مرة أو أكثر الى عمله ، ثم يعود الى بيته في نفس اليوم ، أو في اليوم التالي . وقد بقي على ذلك سنوات ، أو مدى حياته كلها ، فمادى يصح : هل يقصر ويمطر ، أو يتم ويصوم ؟ مع العلم بأن بين وطنه وبين وطبعته أو عمله ثمانية فراسخ ، أو تزيد ، وأنه لا يقيم في بيته ، أو في مقر عمله عشرة أيام متواليات .

الحواف :

ويتوقف الحواف عن هذا التساؤل على معرفة ان انقضاء على النيام ، وعدم الافطار في شهر انصيام هل هما متعطفان بأحد اسم حرفة ومهنة ، بحيث يكون عمله السمر مباحاً ، كي هو شأن في الحكي وشبهه ، بصرف نظر عن كثرة الأسفار ومنها أو ان النيام وانصام يتعلقان بوصف ان لا يقم الانسان في بلد عشره أيام متوالت اساً ، بحيث يكون عمله بكثرة الأسفار ، لا بأحد اسم حرفة ومهنة وعلى الأول يقصر هذا ويحظر ، لأن الفروض انه لم يجد اسم حرفة ومهنة وهي التي أبطح حكم انصيام والنيام ، بل وصيته شيء آخر غير سمر وان كانت مداتها تستدعي كثرة الأسفار إلا ان كثرة سمر شيء ، ومنتهى شيء آخر ، وعلى الثاني لا يقصر ولا يحظر ، لأن الفروض به كثير السمر ، وان حكم انصيام والنيام قد أبطح بالكثرة ، لا بخبره والمهنة . والحق الذي عليه لكل ، والخلل من الفقهاء ، والذي يستعد من كتب أهل البيت (ع) هو الأول وان انصام والنيام موطن بالخبرة والامتناع ، لا بكثرة الأسفار ، وعدم الإقامة في بلد عشره أيام ، ويدل عليه بصراحة ووضوح قول الامام (ع) . لأن السمر عملهم ، وعلى هذا يقصر ويحظر صاحب الرخصة والعمل كأبي اسان لم يمنعهما السفر ، ولم يكثر منه .

نوازي الجفيران والادان :

٦ - الشرط السادس والأخير ان المسافر لا يجوز له ان يعطر ويقصر بمجرد العزم على السفر ، أو بمجرد خروجه من بيته أو بلده ، بل لا بد ان يستعد عن البلد مسافة لا يسمع معها الادان على تقدير وجوده ،

ولا يرى الحبران ، وكذلك المسافر إذا عاد بصبر حاصراً بمجرد الوصول
إلى الحد الذي يسمع معه الأذان ، ويرى الحبران ، وينت عليه لتمام
والصيام ، وإن لم يدخل البلد ، فصلاً عن بيته ومنزله .

قال الإمام الصادق (ع) : يقصر إذا توارى من البيوت .
وقال . إذا كنت في الموضع الذي تسمع الأذان قائماً ، وإذا كنت
في الموضع الذي لا تسمع الأذان فيه مقصراً ، وإذا قدمت من سفر
فقل ذلك .

الفقهاء :

بعد أن اتفقوا على العمل بهاتين الروايتين ، وما في معهما اختلاف ،
وأطالوا الكلام والاختلاف في أن المراد هل هو قضاء الأذان والحدان
بحيث لا بد من اجتماعهما معاً ، أو يكفي قضاء أحدهما ، ولو اقتصر
أن أحدهما كان أبعد مدى من الآخر فإذا نصنع ؟ هل نأخذ بالقرب
أو سبب ، أو محتاط . وعلى اقتراض الأحد بأحدهما هل نأخذ به بحرين
بدون الرجوع إلى المرجحات . أو لا بد من ترجيح ، وعلى اقتراض
عدم وجود المرجح لما هو العمل ؟ وذكرنا هنا كلاماً فيه عم وصحة ،
كتفيد كل من المضمومين بمطوق الآخر . ولكن لا فائدة كبيرة من
ورائه .

ولدي يعتقد أن مراد الإمام الأول والأخير أن الإنسان لا يصير
مسافراً إلا إذا بعد قليلاً عن البلد . بحيث بعد في نظر الناس أنه ذهب
ومسافر ، كما أن المسافر يصير حاصراً إذا دنا وقرب منه ، ولد يشوبه
بالعودة سائلاً متى أوشك على التحول والوصول . وإن لم يدخل بعد
وقد عر الإمام (ع) عن هذا المدى القريب بمصداق الأذان نزه . والحدان

أخرى على سبيل التقريب والتسامح الذي يقتضيه التفاوت الجبر ،
- ادن - علامتان على هذا المدى ، وليسا من الأقسام الشرعية ، وعليه
يكتفى بأحدهما ، ولا يشترط اجتماعهما معاً ، ولا داعي للاحتياط والتحفظ .
وإذا شئت في تلوعه الى حد الترحيص بقي على ما كان من التمام
والامساك في اندهاب ، والقصر وعدم الامساك في الاياب عملاً بالاستصحاب

امطام صوة المسافر

النارم بن القصر والافطار :

كل موضع يح فيه قصر الصلاة حتماً يح فيه الاقصار في شهر
رمضان كذلك ، وانعكس لقول الامام « اذا فصرت - اي وجوباً -
افطت ، واذا افطرت فصرت » وبكلمة ان شروط قصر الصلاة
والافطار واحدة

وكما ان صوم رمضان لا يحور في العر كذبت فصوة ابصاً ، وبأي
التفصيل في باب الصوم ان شاء الله تعالى .

المواطن الأربعة :

يحجر المسافر بين القصر والتمام ، والتمام افضل من أربعة مواطن .

لا يـ... لا في الأماكن أربعة حرم لله ، وحرم الرسول ، وسجد
يكونه وحاشي حبيبي صلى الله عليه وسلم بين صلاة قصر ، وتمام ، وبين عليه
الامام ، في... حرج من الله بعد الزوال يمن عس الصيام ويقصر ،
... بمن ان به الله... الله يتم ويقطر

وهي : حرم الله عز وجل ، وحرم الرسول (ص) ومسجد الكوفة ،
حيث قتل الامام أمير المؤمنين (ع) والحائر الحسيني . قال الامام الصادق (ع) :
من غمزون علم الله الانعام في أربعة مواطن : حرم الله ، وحرم الرسول ،
وحرم أمير المؤمنين ، وحرم الحسين بن علي . وفي هذا المعنى روايات
تجاوزت حد التواتر .

وعبر بعيد ان تكون الحكمة في ذلك الاشارة الى ان هذه المواطن
المقدمة هي وطن الروح والقلب للانسان ، بحاصة المؤمن المحلص .

التأم في موضع القصر :

من أتم الصلاة عالماً عامداً ، مع توامر شروط القصر بطلت صلاته ،
وعليه الاداء داخل الوقت ، والقضاء في خارجه ، لأن ما أتى به عمر
ما أمر به .

ومن أتم جاهلاً بالحكم الشرعي ، وان المأمر يجب عليه القصر صححت
صلاته ، ولا بعيد اطلاقاً ، لا في الوقت ، ولا في خارجه ، وعلى هذا
كل الفقهاء ، أو جلهم . ودليلهم ان الامام الصادق (ع) سئل عن
رجل صام في السر ؟ فقال : « ان كان سمعه ان رسول الله (ص)
نهى عن ذلك فعليه القضاء ، وان لم يلمعه فلا شيء عليه » . وفي معنى
هذه لرواية كثير غيرها ، وهي وان كانت مختصة بالصوم الا انه لا
قائل بالفصل بين الصوم والصلاة ، لما تقدم من قول الامام : اذا افطرت
قصرت ، وإذا قصرت افطرت .

وتفون . كيف يعقل هذا ، ويجتمع مع القول بأن الاحكام الشرعية
نعم العالم والجاهل على السواء . وان من صلى صلاة لا يعرف احكامها
فهي باطلة ، حتى ولو كان جاهلاً عن قصور ؟

الجواب :

ان الواجب الاول هو القصر في السفر ، ولكن اكتشفا من هذه الروايات الصحيحة ان الشارع قد اسقط هذا الواجب عن الجاهل اذا صلى تماماً تفصيلاً منه وكرماً ، وانه أسقط ايضاً وجوب قضاء الصوم كدلت على من صام في السفر جهلاً ، ولا محذور اداء من السنة والتفصيل ، بل على العكس ، ومثله اذا احس جهلاً في مكان الظهر ، او جهر في مكان الاحداث ، وسقوط التكليف بسقط العقاب ايضاً ، ولا ينتج الى قول من قال من انقضاء بان هذا الجاهل معاقب وان صبح عمله ، بخاصة ان الحديث عن العقاب لا يدخل باحتصاص انقضاء ، وان واحتمل محصر بالكلام عن الحلال والحرام ، واطاهر ولحسن ، والصحيح والماسد فقط .

ومن اتم الصلاة سائياً ، لا عامداً ، ولا جهلاً من تذكر قبل خروج وقت الصلاة اعاد ، والا فلا قضاء فيه ، فلقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل يسي ، فيصلي بالسراير ركعات ٢ قال : اذا ذكر في ذلك اليوم - اي قبل خروج وقت الصلاة - فليعد ، وان كان الوقت قد مضى فلا .

السفر بعد الوقت :

اذا دخل الوقت ، وهو حاصر ، ثم سافر ، وأحر الصلاة ليؤدبها في سفره ، فهل يأتي بها رباعاً ، معتزلاً بحال الوجوب ، لانه لو أداها في اوان الوقت لاتي بها ثمانية ، او يأتي بها ركعتين معتزلاً بحال فعلها وادائها ٢ . واذا دخل الوقت ، وهو مسافر ، ثم صار حاصراً ، فهل يأتي قصرأً احداً بحال الوجوب ، او تماماً احداً بحال الاداء ٣ ؟ واختلف الفقهاء على احوال تبعاً لاختلاف الروايات ، فمن فائل بان

العبارة بحال الاداء ، ومن قائل : بل بحال الوجوب ، وقائل بالتخيير ،
ورابع مفصل بين من كان حاضراً فقصار مسافراً ، وبين من كان
مسافراً فقصار حاضراً .

والذي يختاره ان يلحظ المصلي الحال التي هو فيها عند الصلاة ،
بصرف النظر عما كان قبلها ، فان كان مسافراً حين الصلاة قصر ،
وان كان حاضراً أتم ، بديهة ان الاحكام تتبع الاسماء وحوداً وعدمها .

مخرج ناوي الاقامة :

اذا نوى الاقامة عشرة ايام في بلد ما ، ثم خرج منه او ما دون
اربعة فراسخ ، وعاد الى محل الاقامة ، هل يتقص العزم على الاقامة
بذلك ، ولا يصح التمام والصيام ، او تنقضي الاقامة على حالها ، ويتم
الصلاة ، ويصوم ؟ .

وقد تصارت اقوال الفقهاء ، ولم يأتوا بشيء تركن اليه النفس في
هذه المسألة ، اد كل ادلتهم او حلها استحسان . وحيرها جميعاً ما
ذكره صاحب العروة لوفقي من انه اذا رجع في يومه وقبل امسيت يبقى
على الاقامة ، لان العرف ، والحال هذه ، لا يلبس به اسم المقيم ،
وبديهة ان الاحكام تتبع الاسماء ، بل الدئني في حاشيته على العروة
قال : بل وان كان ناوياً مميت ليلة على الاظهر .

العدول عن الاقامة :

اذا نوى الاقامة عشرة ايام ، وقبل ان يصلي صلاة تامة عدل عن
بيته فعليه ان يقصر ، ولا يتم ، واذا عدل بعد ان صلى صلاة تامة
يبقى على التمام . ويدل عليه ان ابا ولاد قال للامام الصادق

(ع) كتب نوبت حين دخلت المدينة ان اقيم عشرة ايام ، فاتم الصلاة .
ثم بدا لي بعد ان لا اقيم بها . فما ترى لي انتم . ام اقصر ؟ فقال .
ان كنت دحبت المدينة . وصليت بها صلاة فريضة واحدة ستام
فليس لك ان تقصر . حتى تخرج عنها . وان كنت دحبتها على بيتك
انقدم فم نقل فيها صلاة فريضة واحدة ستام ، حتى بدا لك ان لا
تقيم . فانت في تلك الحال سخيخار ، ان شئت فقل المدام عشرة ايام ،
وانتم . وان لم تنو المقام فقصر ما يسلك وبين شهر ، فاذا مضى لك
شهر - اي مع التردد وعدم بية الاقامة عشرة - فاتم الصلاة .

صلاة الجمعة

الحث على صلاة الجمعة ؟

قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ، ادعوا إلى الصلاة من يوم الجمعة فامسكوا إلى ذكر الله وادعوا إلى البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون »

وقال الإمام الصادق (ع) من ترك الجمعة ثلاثاً من غير علة طعم الله على قلبه .

وقال زرارة : حدثنا الإمام الصادق (ع) عن صلاة الجمعة ، حتى ظننت أنه يريد أن يأتيه ، فقلت : بعدوا عني ؟ فقال : لا ، إنما عني عندكم .

صورة صلاة الجمعة

قال الإمام الصادق (ع) صلاة الجمعة مع الإمام ركعتان إنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاة ، حتى يرسل الإمام وقال : يلبس الإمام الرد والعمامة ، ويتوكل على قوس أو عصا ، وليقلعه قبله بين الخطبتين ، ويحضر بالقراءة الأولى منها قبل الركوع .

وسأله محمد بن مسلم عن صلاة الجمعة ؟ . فقال : بإذان وإقامة ،
 يخرج الإمام بعد الأذان ، فيصعد المنبر ، فيخطب ، ولا يصلي الناس
 ما دام الإمام على المنبر ، ثم يقعد الإمام على المنبر قدر ما قرأ قل هو
 الله أحد ، ثم يقوم ، فيفتح خطبة ، ثم ينزل ، فيصلي بالناس ،
 فيقرأ بهم في الركعة الأولى بالجمعة ، والثانية بالمناقب

الفقهاء :

قلوا : صلاة الجمعة ركعتان ، وهي عوص الطهر ، ويستحب
 فيها الجهر ، وإن يقرأ في الركعة الأولى بعد الحمد سورة الجمعة ،
 وفي الثانية سورة المنافقين . وقيل يستحب فيها قوتان ، قوت في
 الركعة الأولى بعد القراءة ، وقبل الركوع ، وقوت في الركعة الثانية
 بعد الركوع ، قال صاحب المدارك . ومستند هذه الفتوى رواية ضعيفة ،
 ثم نقل عن الشيخ الصدوق صاحب : من لا يحضره الفقيه ، أحد الكتب
 الأربعة المعروفة ، نقل عنه أنه قال : والذي استعمله وافق به ،
 ومضى عليه مشايخي رحمهم الله هو أن القوت في جميع الصلوات في
 الجمعة وغيرها هو في الركعة الثانية بعد القراءة ، وقبل الركوع ،
 ثم قد صاحب المدارك . وقال الشيخ المبيد وجمع من الأصحاب :
 في الجمعة قوتاً واحداً في الركعة الأولى ، وهو المعتمد للأخبار الكثيرة
 الدالة عليه .

وعن مع الصدوق الذي اكتمى باستحباب قوت واحد بعد القراءة ،
 نقل أن الركوع في الركعة الثانية ، كما هو الشأن في جميع الصلوات ، لأن
 هذا هو المهود عندها من طريقة الشارع ، ولأنه قد ثبت في الصحيح
 عن معاوية بن عمار أن الإمام (ع) قال : ما أعرف قوتاً إلا قبل
 الركوع . وفي مستمك العروة للسيد الحكيم ج ٤ ص ٣٨٧ طبعة أولى
 نقلًا عن كتاب السرر : والقوت الواحد هو الذي يقتضيه مذهب

واجماعاً ،

الشروط

وتجب صلاة الجمعة بشروط

الامام المعصوم :

١ - تجب صلاة الجمعة عيماً مع وجود المعصوم ، او وجود من
نصبه هو هذه الصلاة خاصة ، وهذا ولعمريها ، وهذا المقدس الارديلي
في شرح الارشاد لا دليل على هذا الشرط من طرق الشيعة الا
الاجماع ، واختلف الفقهاء هل تجوز اقامتها في غيبة الامام (ع)
مثل هذا الزمان ، او لا ؟ فان جماعة يجوز ومنهم من شح انطوسي
وقال آخرون : لا تجوز ، ومنهم الشريف المرتضى

والحق ان صلاة الجمعة تشرع في حال غيبة الامام على سبيل التحجير
بينها وبين الظهر ، والمشهور على ذلك شهادة العلامة الحلي في التذكرة ،
ولقول الامام الصادق (ع) في صلاة الجمعة : « وقد اجتمع سبعة ،
وم يحضروا منهم بعضهم » . فان اظهر من قومه هذا ان يؤمهم البعض
غير المنصوب من قبل الامام (ع) خاصة ان احداً لم يعمل عن لأئمة
(ع) اهم كانوا يصومون ليس اماً للجمعة بالخصوص ، وقد اشبح
العمداني في المصباح : « لا يسعى الاشكال في ذلك ، كما لا يسعى
الاشكال في ان الجمعة متى حارت احرأت عن الظهر » .

واصرف ما قرأت ، وان اتبع مصادر هذا الشرط ، واحسن العباد
ما ذكره الشيخ المعظم صاحب الجواهر . وهو يتكلم عن هذا الشرط ،
قال ان بعض الشيوخ مانع ، وشدد في وجوب صلاة الجمعة عيماً في
عصر النبوة ، حتى انه لا يختاط في فعل الظهر معها ، ولا مصدر هذا
التشدد والمالعة الا حب الرياسة ، والسلطة والوطنية التي تجعل له في
بلاد العمم . وهذا دأب اكثر الدهبي ان ذلك من اهل هذه الواحي .

وقيل . ان بعضهم كان يبالغ في حرمتها حال قصور يده ، ولما ظهرت له كلمة بيع في وجوها ، ولولا خوف الملل لقلنا اكثر كلامهم في هذه الوسائل ، واوقفك على ما فيها من الفصائح والغرث .
ولا ادري ماذا كان يجعل صاحب الجواهر لو رأى قصاصة الشرع اليوم ان يبين اعرضوا عن كتاب الله ، وسنة نبيه ، واجماع العباد والعقل والعباد ، واتخذوا من شهواتهم واهوائهم مقياساً للدين والشرعية واستمضوا عن مصدرها بالرشوات ، واعراض السيدات من ربات الحاجات ، والشاعات والوساطات ، ووحدة الوجهاء واسماء السبا
الحمد لله اندي نأى بي عن هذا المصعب ، وشرفني بالكتاب والعلم ، ونجى بي الى البحث ولتفتيح عن آثار آل الرسول الاطهار (ص) وعلمائهم الابرار ، كصاحب الجواهر ، ومن اليه .

العدد :

٢ . لا تنفد صلاة الجمعة الا بخمسة رجال على الأقل ، قال الامام الصادق (ع) : « يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زادوا ، فان كانوا اقل من خمسة فلا الجمعة لهم » .
وحاء في بعض الروايات سبعة ، وفي رواية ذكر السعة والخمسة معاً ، قال زرارة : قلت للامام ابي جعفر الصادق (ع) : على من تحب الجمعة ؟ فقال : على سبعة نفر من المسلمين ، ولا الجمعة لأقل من خمسة احدهم الامام

وجمع كثير من الفقهاء بين رواية السعة ، ورواية الخمسة بأن السعة شرط للوجوب المبي محصور الامام المعصوم ، والخمسة شرط للوجوب التحيري بينها وبين الظاهر في رسم العية . واستدلوا على هذا الجمع برواية زرارة المتقدمة التي جمعت العديدين ، وعزل الامام (ع) في رواية اخرى . « اذا اجتمع خمسة احدهم الامام عليهم ان يجمعوا »

لان انظار من لعظ الخمر عدم الإبرام بالجمعة ، وحدث اذا لم يحضر
الامام ، وقائه الخاص .

الخطبتان :

٣ - قال الامام الصادق (ع) : يخطب امام الجمعة ، وهو قائم
بحمد الله ، ويشي عليه . ثم يوصي بقوى الله ، ثم يقرأ سورة من
انقرآن قصيره ، ثم يجلس . ثم يمدح ، فيحمد الله ، ويثني عليه ،
ويوصي على محمد (ص) ، وعلى آله الطيبين ، ويستغفر للمؤمنين
والمؤمنات ، فادفع من هذا اداء المؤذن . فليست ركعتين ،
يقرأ في الأولى سورة الجمعة ، وفي الثانية سورة - فمن

الفقهاء

عدوا الخطبتين من اشروط ، مع انه حكم الصلاة وكسها . واما
حمل الشرح الهمداني عدما من اشروط على امامه ، ومعه يكن ،
في وقت الخطبتين روي الشمس لا منه ، ويجب تقديمها على الصلاة ،
واشياء كل منها على احمد الله سبحانه والصلاة على النبي وآله ،
وقراءة سورة خفيفة ، او آية سورة مقيدة ، ويجب ان يخطب الامام
قائماً مع القدرة ، وان يفصل بين الخطبتين بحلة خفيفة
ويستحب ان يكون نعتاً محظاً على اوقات الترانس ، وان تتعمم شتاء
وصيفاً ، وان يرتدي بردة بيضاء .

الجماعة

٤ - لابد ان يكون جماعة ، ولا تصح مرادى جامع للمسلمين كافة.

الوحدة :

٥ - قال الامام الصادق (ع) . اذا كان بين الجماعة ثلاثة اهل

فلا بأس ان يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء .

وقال الفقهاء استناداً الى هذه الرواية وغيرها . اذا اقيمت جمعتان
وكتب بينهما فرض على الأمل صحناً معاً . قدما ان الفرض حولي سنة
كثيرة على التفرغ . واذا كان بينهما قل من فرض بطلنا معاً لا اذا
عسا ن احدهما سقط الاولى ، ولو شكرية الاحرام .

الوقت :

٦ - تجب صلاة الجمعة في اول الزوال ، حتى يصير ظل كل شيء
منه ، ولا يجوز فعلها بعد هذا الوقت بل تنبى انظر

المكلف بصلاة الجمعة :

قال الامام ابو جعفر الصادق (ع) عما فرض الله على الناس من
الجمعة الى الجمعة ٣٥ صلاة ، منها صلاة واحدة فرضها الله في جماعة ،
وهي الجمعة ، ووضعها عن الصغير ، والكبير - اي الشيخ اهم المتهدم -
ومجنون ، والمساكر ، والمعد ، والمرأة ، والمريض ، والأعمى ، ومن
كان على رأس فرضين ، اي من بعد مكانه عن صلاة الجمعة هذه المسافة .
ولا ذكر في رويات اهل البيت (ع) المخرج فيما لذي من المصادر ،
ويكن لعموم ذكره . وانفقوا كنهه على العمل بهذه الرواية . وعلى
ان المريض والاعرج والأعمى ولهم والمرأة والمساكر . وكل من لا تجب
عليه صلاة الجمعة اذا حصر وصلاتها صحب منه ، وسقطت عنه الطهر ،
ولكن لا تنقض به الجمعة ، اي لا يكون مكملًا للعدد المطلوب ، بل
لا بد ان يكون لعدد متحققاً عبر الاعرج والأعمى والمرأة والمعد
وتعوت الجمعة بموت وقتها ، ولا يفصها من كانت قد وجبت
عليه ، لقول الامام (ع) : من لم يصل مع الامام في جماعة فلا صلاة
له ، ولا قضاء عليه

صلاة الفطر والاضحى

قال الامام الصادق (ع) . صلاة العيدين فريضة ، وصلاة الكسوف فريضة . وقال : لا صلاة في العيدين إلا مع الامام . وان صليت وحدك فلا بأس . وسئل عن الصلاة يوم الفطر والأضحى ؟ فقال . ليس صلاة الا مع الامام .

الفتاوى :

أجمعوا على وجوب صلاة العيدين الفطر ، والأضحى في حضور الامام المعصوم ، أو نائبه الخاص ، وقال أكثرهم باستحباب جماعة ومردى في رسم العينة .

والشروط المعتبرة فيها هي عين الشروط المعتبرة بصلاة الجمعة ، سوى ان وقتها يتبدى من طلوع الشمس الى الزوال . ومن فاته صلاة العيد فلا قضاء عليه ، واجبة كانت ، أو مستحبة ، تركها عمداً ، أو سهواً ، لقول الامام (ع) من لم يصل مع الامام في جماعة فلا صلاة له . ولا قضاء عليه . وانفقوا جميعاً على ان المراد من ذلك غير اليومية . كالعيدين . وادى لا معارضة واقعاً ، ولا ظاهراً بين هذه الرواية ، والرواية القائنة

من فاته فريضة فليقصها كما فاته ، لأن النبي أوجبت القضاء مختصه
باليومية ، والتي فاته مختصة بعبر اليومية ، ومع اختلاف الموضوع تنفي
المعارضة والمصدرة .

صورتها :

قال الامام الصادق (ع) : ليس في صلاة العبدین أذان ولا إقامة ،
ولكن يُنادى : الصلاة ثلاث مرات .

وقال ابو الامام جعفر الصادق (ع) في صلاة العبدین يكرر واحدة
يفتح بها الصلاة ، ثم يقرأ أم الكتاب . وسورة ، ثم يكرر حملاً بقى
يسهن ، ثم يكرر واحدة ، ويركع بها . ثم يقوم فيقرأ أم الكتاب وسورة
يقرأ في الاولى مسح اسم ربك الاعلى . وفي الثانية والشمس وصحفاها ،
ثم يكرر اربعاً ، وبقى يسهن ، ثم يركع السنة .

وقال الامام الصادق (ع) . الحطة بعد الصلاة . وانما احدث الحطة
قبل الصلاة عما .. لما احدث احداً كان اد فرغ من الصلاة قام
الناس ، فلما رأى ذلك قدم الخطيب . واحسن الناس للصلاة ويدا
خطب الامام فليقدم بين الخطبتين قليلاً .

الفقهاء :

قالوا صلاة العيد لا أدن فيها ولا إقامة ، بل ينادى المادي الصلاة
يكررها ثلاث مرات ، وهي ركعتان يقرأ في الركعة الاولى الحمد ،
وسورة من القرآن . ويستحب ان يختار مسح اسم ربك الاعلى ، ثم
يكرر ، وبقى عم شاء من الدعاء ، والأفضل الدعاء بالمأثور ، وهو
ان يقول :

اللهم أهل الكربة والمعصية ، وأهل الخود والجحروت ، وأهل
 العور والرحمة ، وأهل التقوى والمعزة ، أسألك حق هذا اليوم الذي
 جعلته للمسلمين عيداً ، ولمحمد صلى الله عليه وآله ذحراً وشرفاً ،
 وكرامة ومزيدي . ان تصلي على محمد وآل محمد ، وان تدخلني في كل
 خير ادخلت فيه محمداً وآل محمد ، وان تخرجني من كل سوء اخرجت
 منه محمداً ، وآل محمد ، صلواتك عليه وعبيهم ، اللهم اني أسألك
 خير ما سألك به عبادك الصالحون ، وأعوذ بك بما استعاض منه عبادك
 المخلصون .

ثم يكبر ، ويكرر ذلك خمس مرات ، أي يفت خمسة فتوات
 متوالية ، يفصل بين الفتوات والفتوات تكبيرة واحدة ، ثم يكبر ويركع ،
 ويسجد سجدتين ، ثم يقوم ، ويقرأ الحمد وسورة . والافصل سورة
 الشمس ، ثم يكبر ، ويصت عقب كل تكبيرة ، يفعل ذلك ، ويكرره
 أربع مرات ، ثم يكبر ، ويركع ، ويسجد سجدتين ، ثم يشهد ويسم ،
 ثم يأتي ماخطب بعد الصلاة ، بخلاف حصتي الجمعة ، فلاها قلها ،
 لا بعدها ، كما تقدم .

صورة الآيات

المراد بالآيات كسوف الشمس ، وحسوف القمر ، والزلزال ، وكل
محوف سماوي كالربيع الدائلة ، ولظلمة المعاشنة وسط النهار . وهذه
الأربعة توجب الصلاة اطلاقاً في حضور المعصوم ، وغيابه ، ولصلاتها
صورة معينة ، وأحكام خاصة .

دليل الوجوب

قال الامام الصادق (ع) . صلاة الكسوف فريضة
وستل عن البرقة . ما هي ؟ قال . آية . فعن السائل . قد كان
ذلك ما أصح ؟ قال : صر صلاة لكسوف .
وقال الامام أبو جعفر (ع) كل احاييف السماء من ظلمة ، أو
ريح ، أو فزع فصل له صلاة الكسوف .
وقال الامام الكاظم ابن الامام الصادق (ع) : لما قص ابراهيم اس
لرسول الأعظم (ص) انكسفت الشمس . فقال لباس : انكسفت بعد
اس رسول الله (ص) ، فصعد امرء محمد الله . وأثنى عليه ، ثم عاد .

أبها الناس ، أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخريان بأمره ، مطيعان
له ، لا يكفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فإذا تكفنا ، أو واحدة
مهما قضوا ، ثم نزل وصلي بالناس صلاة الكسوف
اتفق الجميع على عمل هذه الروايات ، وما إليها .

الوقت :

صلاة الكسوف والخسوف مؤقفة ، وتذهب بدهاب وقتها ، وحده
من أول الكسوف إلى نهايته وتتمام إجماع القرم ، وعليه تخور المبادرة
إلى الصلاة عند الكسوف ، وتصابق كل أو شك الإجماع على إتمام .
والدليل على أن وقتها يتبدل عند الكسوف قول لرسول (ص) :
« د رأيتم ذلك فصلوا » . أما الدليل على استمرار الوقت إلى تمام الإجماع
فقول الإمام الصادق (ع) : « إن صليت الكسوف إلى أن يذهب الكسوف
عن الشمس وعمر ، وتطون في صلاتك فإن ذلك أفضل » ، وإن احت
أن تصلي فتصرع من صلاتك قبل أن يذهب الكسوف فهو حائر . وقوله
« إن يذهب الكسوف ، معناه أن يتم الإجماع .

و- حرق حرق يسير من القرص ، بحيث لم ينسح الوقت لأهل ما
يجتمع مع ما يتوقف عليه من اشتراط حفظ التكليف من الأسس ، لاستحالة
إتمامه والعمل به .

وإذا ح الوقت للصلاة ، ولم يصير فهو يجب عليه لقضاء ، أو لا ؟

الجواب

يسير فإن كان قد احترق بقرص بكمله فعليه القضاء أصلاً ،
سواء أعلم بذلك ، وترك متعمداً ، أو لم يعلم إلا بعد حين . وإن لم
يحترق بقرص تمامه يجب القضاء على من عم وترك عمداً ، أو سيباً .

ولا يجب على من لا يعلم ، حتى يخرج الوقت .
قال الامام الصادق (ع) إذا اكسف القمر ، ولم تعلم به ، حتى
أصحت ، فإن كان احترق كله فعليك القضاء ، وإن لم يكن احترق
كله فلا قضاء عليك .

وبهذه برواية المفصلة يجمع بين الروايات التي أثبتت قضاء إطلاقاً ،
والروايات التي نفته إطلاقاً .

أما الزلزلة فليس لصلايتها في النصوص وقت محدد ، وكل ما دلت
عليه من الصلاة نحو ما بمجرد الوجود ، وعليه بأي وقت صلاحه ، لا سيما
بأنها بنية الاداء ، لا بنية القضاء .

الصورة :

قال الامام الباقر ، وابنه الامام الصادق (ع) : ان صلاة كسوف
شمس ، وحسوف القمر ، والرحمة والزلزلة عشر ركعات أي ركوعات
وأربع سجعات ، يركع خمساً . ثم يسجد في الحمة ، ثم يركع خمساً ،
ثم يسجد في الحمة . وإن شئت قرأت سورة في كل ركعة . وإن
شئت قرأت نصف سورة في كل ركعة ، فإذا قرأت سورة فقرأ فاتحة
الكتاب . وإن قرأت نصف سورة اجزأك . لا تقرأ فاتحة الكتاب لا
في أول ركعة ، حتى تستأنف أخرى ، ولا تقل بسم الله لمن حمده في
رفع رأسك من الركوع إلا في الركعة التي تسجد فيها .

الفنهاء :

أجمعوا على العمل بهذه الرواية ، وقالوا في شرحها وشرح غيرها :
إذا ردت أو تصلي صلاة الكسوف أو الحسوف أو الزلزلة نويت وكبرت

للاحرام ، ثم قرأت الحمد وسورة ، ثم تركع ، ثم ترفع رأسك ،
وتقرأ الحمد وسورة ، ثم تركع ، وهكذا ، حتى تتم حملاً ، تسجد
بعد الخامس سجدتين ، ثم تقوم للركعة الثانية ، فتقرأ الحمد وسورة ،
ثم تركع ، وهكذا الى العاشر تفت قل ان تركعه، وتسجد بعد الركوع
العاشر سجدتين ، ثم تشهد ونسلم . ويستحب ان تقول . سمع الله لمن
حمده ، وانت تهوي الى السجود .

وقالوا : يحوز ثنتين سورة واحدة على الركعات الخمس الاولى ،
فتقرأ في القيام الاول من الركعة الاولى الفاتحة ، ثم تقرأ بعدها آية من
سورة ، ثم تركع ، وترفع رأسك ، وتقرأ الآية الثانية من تلك السورة
وتركع ، ثم ترفع رأسك وتقرأ الآية الثالثة ، وهكذا الى الخامس، على
شريطة ان تتم السورة في الركعة الاولى التي تحتوي على خمس ركوعات،
ثم يقوم الى الركعة الثانية ، ويصنع كما صنع في الاولى ، ويكون قد
قرأ في كل ركعة الحمد مرة، والسورة مرة موزعة على الركوعات الخمسة .
ونحوز هذه الصلاة فرادى وجماعة ، ولا يتحمل الامام عن المأموم
شيئاً سوى القراءة ، تماماً كما هي الحال في اليومية . سئل الامام (ع)
عن صلاة الكسوف ، تصلى جماعة ، أو فرادى ؟ قال : أي ذلك شئت .

مسائل :

- ١ - اذا حصل الكسوف في وقت عريضة لم تؤدها بطرث فإن
انسع الوقت لها ممأ فابداً بأبها شئت، وان صاق وقت العريضة الحاصرة
قدمتها على صلاة الآية ، لقول الامامين الناصر والصادق (ع) : إذا وقع
الكسوف ، أو بعض هذه الآيات فصلها ما لم تتخوف ان يذهب وقت
العريضة ، فإن تخوفت فابداً بالعريضة .
ولو افترض انه مع صيق الوقت خالف وصل الكسوف تاركاً العريضة
المضيقة ، فهل تصح صلاته هذه ، أو تبطل .

الحرب :

تصح ، لأن الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن صده ، أحل ، بأن
الكتاب انصيا

٢ - ثبت الكسوف والخسوف بالعلم والوجدان . وشهادة عديدين
وتقول ذوي الاختصاص ، عن شريطة ان يحصل الاطمئنان ولو توفى بقولهم
وقال من ، لا يجوز الاعتماد على قولهم ، لانهم يخشون عن الكسوف
والخسوف وتولد اهلل عن الخسوف والشمس . لا عن العيب وشاهدته .
وتقول في حوايه انهم يشاهدون ويبعدون السبب الذي يكسوف
وتولد اهلل ، وبديهة ان اعلم بالسبب انما علم بالسبب ، وبالعكس ،
وعليه يكون قولهم عن حسن ، لا عن حذر .

٣ - لا تجب هذه الصلاة على الحائض والنساء ، وبالأولى عدم
انقصه لأنه فرع عن الاداء .

فهرست

صفحة

٥

المقدمة

٢١ - ٩

المياه

- الماء المطلق ٩ - طاهر مطهر ١٠ - الماء المضاف ١٠ -
- طاهر غير مطهر ١١ - بين المطلق والمضاف ١١ -
- الماء الناعم وغيره ١٣ - ماء وملافة اسحدة ١٣ -
- الماء القليل بين الناعم وغيره ١٥ - ماء المطر ١٥ -
- ملافة السحدة للماء المضاف ١٥ - نظير ماء السحدة ١٦ -
- الشك والتردد ١٧ - اشتباه الطاهر بالنجس ١٨ -
- المكثرة ١٨ - الماء المستعمل بالوصوء ونحوه ١٩ -
- الكر ١٩ - الشك والتردد ٢٠ .

٣٧ - ٢٢

اعيان النجاسات

- البول ٢٢ - العائط ٢٢ - لعيور ٢٣ - لحيوان الجلال
- والموطوء ٢٤ - المني ٢٤ - المذي والودي ٢٥ -

سم ٢٥ - في الذبحة ٢٦ - الحية ٢٦ - الأصحة
 وفارة السمك ٢٧ - يد الملم ٢٨ - القيع والقي ٢٨
 النكل والخير ٢٩ - عمر ٢٩ - لعب اذا علا ٣٠
 الصقاع ٣١ - عرق الخنب من الحرام ٣١ - اهل
 لكتاب ٣١ - مائل مفرقة ٣٥ - منكر الضرورة ٣٥ -
 ولد الكمر ٣٥ - المصبي ٣٥ - ناصي ٣٦ - حوزر ٣٦
 الشك والتردد ٣٦

احكام النجاسات ٣٨ - ٤٣

طرق ثبوت النجاسة ٣٨ - خير الواحد ٣٩ - صاحب
 اليد ٣٩ - التجسس والتنجس ٣٩ - ما يعفى عنه
 بالصلاة ٤٠ - ما لا يتم به الصلاة ٤١ - تطهير المساحد
 ٤١ - هل ينجم التجسس ٤٢

طهارة البدن والثوب لأجل الصلاة ٤٤ - ٤٧

من شروط لصلاه ٤٤ - اتصال مسحة حافلاً ٤٥ -
 المفطر ٤٦ - اشتباه الطاهر بالنجس ٤٦ - هل يزيل
 النجاسة او يتوضأ ٤٧ .

المطهرات ٤٨ - ٥٣

التطهير من الكلب والخنزير والجرب والبول ٤٨ -
 تطهير الافاء والثوب والبدن ٤٨ - الفسالة ٥٠ - التخلل
 ٥٠ - الأرض ٥١ - الشمس ٥١ - الانقلاب ٥٢ -
 الاستحالة ٥٢ - جلد الحيوان ٥٢ - الدباغ ٥٣ .

الوضوء ٥٤ - ٥٧

اسباب الوضوء ٥٤ - الشك والتردد ٥٥ - غايات
الوضوء ٥٦ .

استحباب الوضوء ٥٨ - ٥٩

شروط الوضوء وكيفيته ٦٠ - ٦٨

شروط لوضوء ٦٠ - كيفية الوضوء ٦٢ - مرة واحدة
٦٥ - بين السنة والشيعة ٦٧ - سنن الوضوء ٦٨ .

احكام الوضوء ٦٩ - ٧٣

قاعدة المراء وقاعدة لتجاوز ٦٩ - شك والتردد ٧١ -
كثرة لشك ٧٢

الجنابة ٧٤ - ٧٩

الشك في الحاجب ٧٧ - المتوس والمطسبون ٧٨ -

غسل الجنابة ٨٠ - ٩٠

الجنابة ٨٠ - صور ٨١ - غايات الغسل ٨٣ - الصوم
والحج ٨٣ - " يحرم على الحب ٨٤ - تبرج عى
دخول المسجد ٨٥ - صورة الغسل ٨٦ - الترتيب
٨٧ - الارتعاس ٨٨ - مائل ٨٨

الحيض والاستحاضة والنفاس ٩١ - ١٠١

- الفقهاء ٩١ - الحيض ٩٢ - سؤال وجواب ٩٢ -
- قاعدة الامكان ٩٣ - اقسام الحيض ٩٤ - تجاور
- العادة ٩٥ - الحيض والدم ٩٦ - هن مصدقات ٩٦ -
- ما يحرم عن الحيض ٩٧ - انقضاء ٩٧ - الاستحاضة
- ٩٧ - اقسام الاستحاضة ٩٩ - النساء ١٠٠ .

الميت ومسه ١٠٢ - ١١٤

- الاختصار ١٠٢ - العمل ١٠٣ - الشهيد والمرجوم
- ١٠٥ - الكفن ١٠٦ - الخوطة ١٠٧ - الصلاة ١٠٨ -
- صورة الصلاة ١٠٩ - الدفن ١١٠ - الأولياء ١١١ -
- من الميت ١١٣ .

الاغسل المستحبة ١١٥ - ١١٦

التيمم ١١٧ - ١٣٠

- علم الماء ١١٨ - الضرر ١٢٠ - قلة الماء ١٢١ -
- سبق لوقت ١٢٢ - ما يصح به التيمم ١٢٣ - صورة
- التيمم ١٢٤ - شروط التيمم واحكامه ١٢٧ .

الصلاة : المرائض ونوافلها ١٣١ - ١٣٣

- معنى الصلاة ١٣١ - جحد الصلاة وتاركها ١٣٢ -
- الصلاة الواحدة ١٣٢ - توابع الصلاة اليومية ١٣٣

جلود الاوقات ١٣٤ - ١٤١

- وقت لظهري ١٣٥ - وقت لعشاءين ١٣٦ - وقت الصبح ١٣٨ -

أوقات الوافل اليومية ١٣٨ - مسائل ١٣٩

القبلة ١٤٢ - ١٤٩

حد ١٤٢ - شرط معرفة - أحد ١٤٤ - مسائل ١٤٦

لباس المصلي ١٥٠ - ١٥٨

الثوب الثفاف ١٥٠ - جلد الميتة ١٥٠ - غير مأكول
اسحم ١٥٠ - الحرير ١٥١ - الذهب ١٥١ - المرأة
واوجه ولكن ١٥١ - المعصوب ١٥٢ - اوصاف السائر
١٥٣ - مسائل ١٥٧ .

مكان المصلي ١٥٩ - ١٦٤

مسجد الجهة ١٦١ - مسائل ١٦٢

الأذان والاقامة ١٦٥ - ١٦٩

حكمة الأذان ١٦٥ - تسريع لأذن ١٦٦ - صورة
الاقامة ١٦٧ - شروط لأذان ولأقامة ١٦٨

أفعال الصلاة ١٧٠ - ١٨٥

شروط الوضوء والوجود ١٧٠ - بيعة ١٧١
مسائل ١٧٣ - تكبيرة الاحرام ١٧٤ -
القيام ١٧٤ - القراءة ١٧٧ - الركوع ١٧٨ -
الجلود ١٨٠ - الأركان ١٨٢ - الشهاد ١٨٢ -
النمى ١٨٣ - الترتيب والمواضع ١٨٤ - من منتهات
الصلاة ١٨٤ .

مبطلات الصلاة

١٨٦ - ١٩٠

الخلاصة ١٨٩

السهو

١٩١ - ٢٠٠

الصلاة توقعية ١٩١ - ابن الدليل الخاص ١٩٢ - السهو
عن الأركان ١٩٣ - السهو عن غير الأركان ١٩٥ -
صورة سحود السهو ١٩٧ الخلاصة ١٩٧ مسائل ١٩٨ .

النك

٢٠١ - ٢١٠

النك في أصل الصلاة ٢٠١ - النك بعد الفراغ ٢٠٢ -
النك في شرط الصلاة ٢٠٢ - النك في أفعال الصلاة
٢٠٣ - النك في عدد الركعات ٢٠٤ - النك الصحيح
٢٠٦ - النك في النافذة ٢٠٨ - كثير النك ٢٠٨ -
صورة صلاة الاحتياط ٢٠٩ - مسائل ٢٠٩ .

قضاء الصلاة

٢١١ - ٢٢٢

تمهيدات ٢١١ - وجوب القضاء ٢١٣ - الترتيب في
القضاء ٢١٧ - الصلاة عن الميت ٢١٨ - إهداء الثواب
٢١٨ - القضاء عن الميت ٢١٩ - الولد الأكبر بقصي
عن والديه ٢٢٠ - مسائل ٢٢١ .

صلاة الجماعة

٢٢٣ - ٢٢٨

فصل الجماعة ٢٢٣ - شروط الجماعة : العدة ٢٢٤ -
قصد الائتمام ٢٢٤ - الإمام ٢٢٥ - الخيلولة ٢٢٦

العلو ٢٢٧ - تقدم الامام ٢٢٨ - التباعد ٢٢٨

احكام الجماعة ٢٢٩ - ٢٤٠

لو وحده الامام ركعاً ٢٢٩ - قراءته مع الاسم ٢٣٠
المدح في الامكان والاقوال ٢٣١ - ركع قبل الامام
٢٣٢ - لو رفع رأسه قبل الامام ٢٣٣ - لاسم بحس
٢٣٤ - لا يجتهد ولا يقلد ٢٣٥ - لو خاف قوات
الركعة ٢٣٦ - قطع الصلاة ٢٣٦ - لو سقه الامام
٢٣٧ - الأولى بالامامة ٢٣٩ - سرح است ان
الحافظ ٢٣٩

صلاة المسافر ٢٤١ - ٢٥٩

قصر الصلاة ٢٤١ - سقوط النافلة ٢٤٢ - شروط
القصر ٢٤٣ - المسافة ٢٤٣ - التلحق من الذهاب
والاياب ٢٤٧ - قصد المسافة ٢٤٨ - اقامة عشرة
ايام ٢٤٩ - الوطن ٢٥٠ - اباحة السفر ٢٥٢ - الصيد
٢٥٣ - ظهور الخطأ ٢٥٤ - استهسان السفر ٢٥٥ -
صاحب النية وتعمل ٢٥٦ - يوري حذر ولا بد
٢٥٧ .

احكام صلاة المسافر ٢٦٠ - ٢٦٤

تلازم بين القصر والامطار ٢٦٠ - المواطن الأربعة ٢٦٠ -
اليام في موضع القصر ٢٦١ - السفر بعد الوقت ٢٦٢ -
خروج ذوي الإقامة ٢٦٣ - العدول عن الإقامة ٢٦٣ .

٢٦٥ - ٢٧٠

صلاة الجمعة

- الحث على صلاة الجمعة ٢٦٥ - صورة صلاة الجمعة -
- ٢٦٥ - الشروط : الامام المعصوم ٢٦٧ - المند ٢٦٨ -
- الخطتان ٢٦٩ - الجماعة ٢٦٩ - الوحلة ٢٦٩ - الوقت
- ٢٧٠ - المكلف بصلاة الجمعة ٢٧٠ .

٢٧١ - ٢٧٣

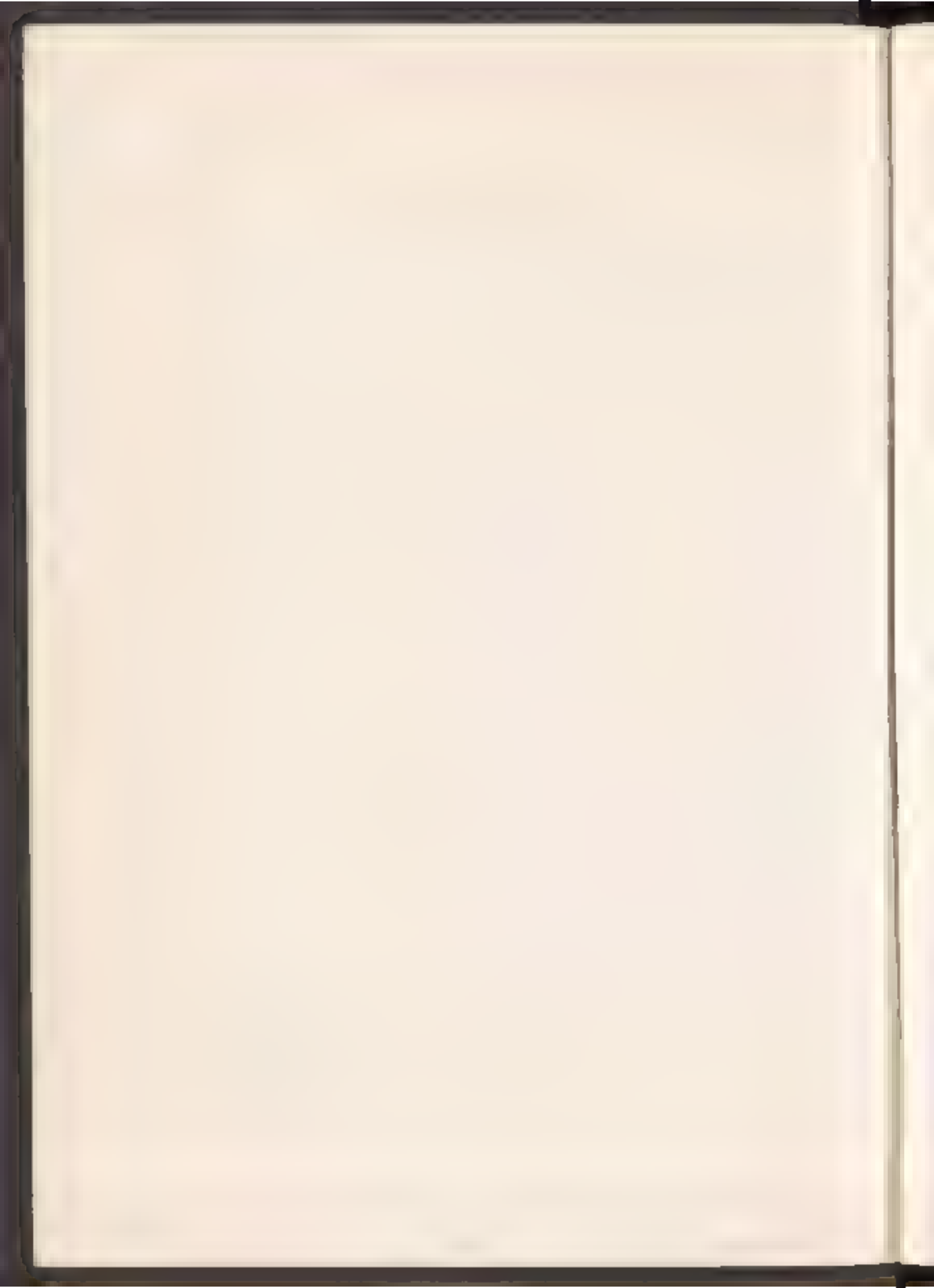
صلاة الفطر والأضحى

صورتها ٢٧٢ .

٢٧٤ - ٢٧٨

صلاة الآيات

- دليل الوجوب ٢٧٤ - الوقت ٢٧٥ - الصورة ٢٧٦ -
- مسائل ٢٧٧ - الفهرست ٢٧٩ .





فقه راجع جعفر الصادق

در مساجد



محمد بن جواد مغنیه

فیه الامام جعفر الصادق

عرض واستدلال

الجزء الثاني



الصوم



معنى الصوم :

الصوم في اللغة هو الامساك والكف والترك ، من أمسك عن شيء ، وكف عنه فقد صام عنه ، ومنه الآية ٢٦ من سورة مريم : فقولي اني بدت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم أنسياً .

وفي الشرع هو الامساك عن أشياء خاصة ، هي عنها الشرع ، كالأكل والشرب والجماع في زمن مخصوص ، يتبدى بطلوع الفجر ، وينتهي بالغروب ، على أن يكون الامساك بسنة التقرب إلى الله وطاعته واستئذان أمره .

اقسام الصوم :

يتقسم الصوم الشرعي إلى أربعة أقسام : واحد ، كصوم رمضان وقصائه ، وعمره ، كصوم العيدين ، ومدونه ، كصوم الأيام البيض

من كل سنة وهي ١٣ و ١٤ و ١٥ ، ومكروه عمى فله الثوب ،
كصوم ثلاثة أيام بعد عيد. لأى زمة أكل وشرب. كما قال لأمام (ج)

نية الصوم :

ان نية اقرب الى الله هي ، وج العادة وقومها ، سواء كانت
صوماً وصلاة ، أو حجاباً وركعة . وقد مر أن معنى النية في الدعاء
على بعض . والمهم هنا هو معرفة أول وقتها ، ومن أية لحظة يجب أن
تبدأ ، وقد أن الصوم يبدأ من أول الفجر . وان النية شرط في صحته
ووجب قهراً أن يكون من أول فجر ، أو مقدمه عليه مستمرة ان آخر
سهار ، حيث ينتهي الصوم . وقد اشتهر عن أبي الأعظم (ص)
« لا صيام لمن لم يبيت لصيام من سئل » هذا هو مقتضى القاعدة
من غير فرق بين الصوم الواجب ، وغير واجب ، ولا بين الصمد
وإنساني ، ولكن نقفها حرجوا عن هذه القاعدة بعد أن ثبت عن أهل
البيت (ع) صحة الصوم في مواضع ، مع تأخر نية منها عن الفجر ،
وهذه المواضع هي :

١ - إذا وصل مريض من أحد الترحيص قبل الزوال . ولم يكن
قد تناول المفطر . ولا من بيته ان الصوم . فله ان يتوي بالصوم .
وبصبح منه ، بل تعين عليه . ان كان ذلك في شهر الصيام . . مثل
الامام (ع) عن رجل قدم من سفر في شهر رمضان ، ولم يتنعم شيئاً
قبل الزوال قال يصوم . وفي رواية أخرى عن أبي بصير عن
الامام (ع) ان مسلماً قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ،
ويعتد به

ومثله تماماً إذا شفي المريض من علة قبل الزوال . ولم يكن قد
تناول المفطر .

٢ - إذا جهل أن عدأ من رمضان ، أو نسي كنهه أنه منه فسه
ينوي الصوم قبل الروال ، ويصح صومه ، ولا شيء عليه واستدأوا
على ذلك بالاجماع ، وما في من أن أعرباً جاءه نبي (ص) يوم
الثلاث ، وشهد برؤيته لعلان فأمر في رمضان عدأاً رد كمال من
لم يأكل فبصم ، ومن كل منسك ، و...
مخصة بالجهل ، وأحد من به من و...

٣ - له أن ينوي الصوم أحداً قال ...
فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل يكثر عليه من شهر رمضان
ويريد أن يفصها ، متى ينوي الصيام ؟ قال هو شهر ربيع الأول
والشمس ، فسرده ، قالت من كان نوى الصوم فليصم ، ومن كان نوى
الاعتذر فليعتذر ، قال في السائل من نوى الاعتذر فليعتذر ، ونوى
الصوم بعد ما زالت الشمس ، لا

وفي رواية أخرى أنه قال : نعم ، ففصمه ويعيده إن لم
يكن أحدث شيئاً ، في شيئاً روجب الاعتذر ، ومن فعل هذه رواية
على الأسطر

ومنه أيضاً من وجب عنه الصوم ، أو نسي ، أو كفاة ،
فإن له أن ينوي الصوم اختياراً قبل روع ، عن شريطة عدم سواه
المعطر .

٤ - لمن أراد أن يصوم عطفاً ، أو ...
النهار ، حتى ولو بعد روع ، فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن
الصائم المتطوع ، تعرض له حجه ، أو ...
وبين العصر ، وإن مكث حتى العصر ، ثم دله أن يصوم ، وإن
لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم إن شاء

وفد . كان أمير المؤمنين (ع) يدخل على هذه ، فيقول عذكم

شيء والا صحت ، فان كان عندهم شيء أتوه به . والا صام
وقد نيب معاً تقدم ان من عليه صيام شهر رمضان ان يأتي بالية
مقارنة للصحر أو قله ، وان من أخرها عنه عمداً متعمداً بطل صومه ،
وانه يعتبر بمصطر ، كالحامل والناسي ان يسي قبل الزوال ، وان لم
وحب عليه الصوم في غير رمضان ان يؤخر البية مختاراً ان ما قبل
الزوال ، عن شريطة ان لا يكون الصوم الواجب مصيقاً في وقته ،
والا فحكمه حكم رمضان تماماً ، وان لم احب الصوم تطوعاً ان يسي
ما دام النهار باقياً . ويتفرع هل ذلك مسائل :

١ منها ، تكفي بية واحدة لشهر رمضان بكامله ، ولا تحب لكل
يوم على حدة ، بخصة بعد ما فسرنا البية بالعدث والداعي .
٢ منها ، لو ترك بية صوم رمضان عمداً ، بحيث عزم من
لبته ان لا يصوم عدداً ، ولما أصبح على هذه البية تاب واناب ، ورجع
الى ربه ، ولم يكن قد تناول المفطر بعد ، فان صومه بقى ، ولا يجنبه
ان يحدث بية الصوم لاقبل الزوال ولا بعده بطريق أو اجماعاً محضاً ،
ولكن اختلف الفقهاء هل تحب عليه الكفارة ، مع القضاء أو ان
عليه القضاء ، وكفى ، والصحيح انه يقضي ، ولا يعكز ، لاصل الداءة
من وجوب التكبير ، ولأن الأدلة قد انما طلت وجوب التكبير بالأكل
والشرب والجماع ، وما الى ذلك من المفطرات .

٣ منها ، من صام يوم الثلث سببه انه من شعب ، وأراد من
صومه مجرد انتطوع والاستحباب ، أو القضاء عما في دمه ، ثم نيب
انه من رمضان صح عن رمضان دون غيره ، لأنه هو الواجب واقعاً
وقد تحققت بية التقرب ، أما بية الاستحباب والقضاء فلهو رائد لا أثر
له في أصل البية ، وتمحصها لله سبحانه ، وقد مثل الامام الصادق (ع)
عن رجل صام اليوم الذي يشك فيه ، فكان من شهر رمضان ، أيقضه ؟
فقال للسائل : لا ، هو يوم وفقت له .

وان قصد الأمر المطلق بهذا اليوم كثناً ما كان صبح سلا ريب ،
لأن الأمر والمأمور به موجودان واقعاً ، وقصد تعيق نامثال الأمر على
ما هو عليه ، ولا يصير التردد في تصوره وحيله ما دام القصد متجهاً
الى الأمر الواقعي بالذات

وان تردد في العيني ، وقصد الوجود ان كان من رمضان ، والامتناع
ان كان من شعبان ، قال أكثر الفقهاء المتأخرين بطل صومه ، حيث
يشترط في العادة قصد التعمين ، وقال السيد الحكيم في المستمسك من
يصح ، لأنه ان تبين انه من شعبان فقد نواه ، وان تبين من رمضان
فكذلك ، والحرم لأحدهما خاصة لا دليل عليه . بل قام الدليل على
عدمه ، حيث مثل الإمام العساق (ع) عن صوم الشث * فقال : صمه .
فلان يث من شعبان كان تطوعاً ، وان يث من رمضان فهو وفقت له .

وهو الحق ، لأن المطلوب هو قصد يترب الى الله سبحانه ، والمفروض
وجوده . ومجرد التردد لا يصير بأصل القصد ما دام لم يوي واحداً
لا غير . وقصد التعمين في العادة ان يجب لو كان المطلوب متعدداً في
الواقع ، كمن عليه أكثر من واجب . أو كمن أراد أن يأتي بعدتين
أحدهما مستحبة ، كصلاة الفجر . والأخرى واجبة ، كصلاة
الصبح .

وقت الصوم

حدد الله سبحانه أول الصوم وآخره بقوله تعالى : « وكلوا واشربوا
حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من القمحر ثم أنموا
الصيام الى الليل - ١٨٧ البقرة » .

ولم يختلف في هذا التحديد اثنان من المسلمين ، بل هو من ضرورات

الدين ، وهذا لم يعرض أكلة ، فاعلم ، وحسب ، وانكسر بهوهم حره
لصوم في نيل ، وحسب ، ورم شمس في كوكبي ، وهي
الهدى عشر ، وشمس شهر ، و - عشر من ذي حجة ،

الشروط :

[illegible]

ومن الشريعة ما هو شرم في الوجود فقط ، أي في الصحة ، لا
الوجوب كالإسلام ، فربما عبر المسلم لا يصح منه الصوم ، مع الانقار
بأنه واجب عليه .

ومنها ما هو شرط في الحقوق ، لا في الوجود ، كصوم النبي
المصر . فقد ذهب جميع من اعلموا ب صحة عبادته ، مع انها غير

واجبة عليه ، ومعنى صحتها انها ليست تحريرية . بل شرعية ينوب
عليها الثواب ، ويجب لايوه ، وبديهة - الصحة لا تنوعف على وجود
الأمر . كي يفسد - كيف تصح وهي غير مأمور به ، ان لا ملازمة
في الاحكام الوضعية والتكليفية ،

النائب والمهني عليه .

مع الإشارة الى ...
 الصوم ، واستمر في نومه الى الليل صبح ، ولا قضاء عليه ، قال
 صاحب الجواهر ...
 من انه قبل الزوال ...
 والله اعلم ، ولا ...
 اشكال ، فساد الاداء بقوات الية التي هي ...
 أما المعنى عليه فقد أُلحقه ...
 حتى ولو استغرق الانحاء اياماً ، وذهب المشهور ...
 ولو عرّض الاعضاء في ...
 ورواه بسند لكثيف ...
 وهذا هو الاشبه بأسلوب ...
 على التام ، ولا يصدق على ...

وهو الحق ، لأن ما لم يثبت على وجه كونه ، ولا بد من انقضاء
 سبب عقلا ، بخلاف المعنى عند ، فإن سبب مدب منه بالمره .
 وبد انقضاه لا يستلزم ولا يبره ، ومن هنا صح تكليف التائب ، عية
 الامر ، التكليف لم يصح في مره الفعلية ، لمكان العذر ما دام عاملا ،
 وما به من عذر ، ووجب عمل . ثم كالحال فإنه مكلف بلا
 عذر ، وفي ما به الجهل ، فإذا علم انتهى العذر ، ووجب العمل .

المفطرات

يجب أن يحسب الصائم من الأشياء التالية :

١ و ٢ - الأكل والشرب ، حتى ولو كانا عبر معتادين ، كابتلاع الحصى ، وشرب الكاز .

٣ - الخمار قلاً أو ذراً ، فإنه يفسد صوم الفاعل والمفعول ، ولا يطيل الكلام في الاستدلال على هذه الثلاثة ، لأب ثبوت معلومة بضرورة الدين :

٤ - الاستمناء ، سواء كان بيده ، أو بألفه ، فإنه محرم بداته . ومفسد للصوم ، ومن دعب امرأته فسقه النبي ، فهل يفسد صومه ؟

الجواب :

ان نعمد ، أو كان من عديته ان يحسب اذا دعب فسد الصوم ، وعيبه كفارة أيضاً ، وان لم يقصد . ولا كان ذلك من عادته فلا شيء عليه ، فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن الرجل يلهو بأهله في شهر رمضان ؟ فقال : ما لم يحسب على نفسه فلا بأس . وسئل أبوه الإمام القاسم (ع) عن ذلك ؟ فقال : أبي أحاف عيبه فبشره من ذلك الا ان

ينبغي ان لا يسبقه فيه وعلى هذين الرويتين تحمل الروايات الأخر التي
أوجت الكفارة مطلقاً ، وبدون تفصيل
وأما ما ، وجب استيفظ به رأى به محمداً صحيح صومه ، ولا
شيء عليه .

٥ - فإن جمع من الفقهاء . ان تعمد كذب على الله ورسوله
بمسد الصوم ، ويوجب الكفارة أيضاً ، واسئلوا يقول (إمام صادق ع) .
من كذب على الله ورسوله . وهو حدثم نقص صومه ووصوه ، إذا
تعمد .

والحق ان هذا التعمد حرام بحسب الامساك عنه . بل هو من أعظم
الكبائر ، ولكن وجوب الامساك عن الكذب شيء . وانه من المفطرات
شيء . وانه من المفطرات شيء آخر . ما قبل الامام ع ان كذب
على الله ورسوله ينقص الصوم ولو صوم فهو عدماً لا يصوم . من اعتاد
احياء العلم بطل صومه ، وينقص وصومه ، وقوله : حنة بعد
الصائم وعليه لعناء مع العلم انه لا قاتل بأن لعنة من المفطرات ،
ولا من نواقض الصوم ، وانورد من هذه الرواية . وما بها هو
السلالة والتشدد والحث على ترك الكذب ونعيه . وان ياتي به
او باحدهما كمن صلى بدون وصوه ، واقصر في شهر رمضان ، وان
انطرب من الامساك في شهر ضاعة وعمران ليس بمحرم لا كل ولا مفسد ،
بل الصوم عن جميع المحرمات . خاصة كذب على الله ورسوله (ص) .
وما اكثر استعمال ذلك في كتاب الله ، وكثير الرسول وآله . والعرب
قديماً وحديثاً .

وقد ذهب الى عدم مسد الصوم ، الكذب على الله ورسوله كثير من
المحققين منهم صاحب الخواهر ، وصاحب مصباح النعيه ، وكثير الفقهاء
الأخرين بشهادة صاحب الخواهر ، وصاحب الهدى

٦ - المشهور بين فقهاء شهرة عظيمة ، كما قال صاحب الخواهر ان عمن رأس في الماء ، معد الصوم ، سواء أغمس وحده ، أم مع الدن ، واستدلوا بقول الإمام الصادق (ع) لا يرمس الصائم ، ولا المحرم رأسه في الماء وقالوا ان اسادر من هذا الهي هو الحكم التوضعي ، في معد الصوم ، لا مجرد الحكم التكليفي ، وهو التحريم فقط ، وهذا ينفي الجميع على ان الهي هو الحكم في العادة ببدل على الفساد .

وقال آخرون ان هذا الارتكاس والعصيان غير محرم ، ولا معد بصوم . وانما هو مكروه ، وحلوا الروايات الدخيلة عنه على ذلك ، ورد عليهم صاحب الخواهر بأنه لا يحصى تنقيح عن القول بان لارتكاس معد الصوم بعد ان ثبت في الصحيح قول الامام (ع) لا يصير الصائم ما صبح اذا احب الطعام وشراباً ، والارتكاس في الماء . وهو حق .

٧ اتصال عار العبط ان نعم ، مهما كان نوع العسر ، ولم أحد دليلاً تركن له نفس بدل على انه معد للصوم ، ولكن صاحب الخواهر قال : المشهور على ذلك ، بل لم أحد فيه خلافاً ، واحقوا شرب لبن عار العبط ، وليس من شك بان الترك افضل واكمل ، خاصة بعد ان ارتكز في الافهم ان من يشرب الدخان لا يعد صائماً ، يقول هذا ، مع انهم بان الاحكام الشرعية لا تؤخذ من العرف ، ولا من طريقة الناس الا اذا اقرها المعصوم ، ونحن نعم علم بيقين ان لبن لم يكن معروفاً ولا مألوفاً في هذه .

ولم يعتمد على الاستحسان ودلالة الخطاسة ان يقول ان شرب

من يصره في عيبه ، رقيق ، ومكروه فلا يعد الصوم بالاتفاق .

الدخول يشامى مع الآداب ، ولذا تركه عند تلاوه القرآن الكريم ، وفي
المسجد والمشاهد المشرفة ، وفي الصلاة ، وفي حضور الكبار ، فالأولى
التأديب في شهر الله العظيم ..

٨ من اعطرت الحقة ، وقد ورد في ذلك عن أهل البيت (ع)
روايات أحداها نعي الناس عن الاحتقان مطلقاً ، دون أن تفرق بين
أن يكون بالحمد ، أو بالمائع ، والثابتة تقول : لا يجوز للصائم أن
يحتقن ، دون أن يفرق بينهما أيضاً ، والثالثة تقول : لا بأس بالحامد
أي أن الاحتقان بالمائع يمسد الصوم ، وبالحامد لا يمسده ، وحيث فصلت
هذه الرواية وهرقت بين السوءين تكون - لا محالة - جامعة بين الروايتين
المتعارضتين بظاهرها ، وفريضة شرعية على أن المراد من الرواية الأولى
التي نعت الناس خصوص الاحتقان بالحامد ، ومن الثابتة التي أثبتت
الناس خصوص الاحتقان بالمائع ، وبذلك يسمي انعارض وانصاف

٩ . تعتمد نفي . قول الامام الصادق (ع) . من نقياً متعمداً ،
وهو صائم فقد أضر ، وعليه الاعادة . وقد ولده الامام بكظم (ع) :
ان كان نقياً متعمداً فعليه قصاؤه . و لم يكن يعتمد ذلك على عبثه شيء .

البقاء على الجمابة .

١٠ العشر وذخير مما يمسد الصوم ان يعتمد بصائم البقاء عن
الحياة ، حتى مطلع المحر في غير ضرورة تدعوه إلى ذلك ، والمفروض
أن الصوم واجب عليه ، لا مندوب ، هذا ما قلته المشهور شهرة
عظيمة بشهادته صاحب الخدائق والخواهر . وسندوا بأن الامام صادق (ع)
سئل عن رجل احتب في شهر رمضان باميل ، ثم ترك العمل متعمداً ،
حتى أصبح ؟ قال : يعتق رفته ، أو يصوم شهرين متتابعين ، أو

يطعم سبعة مسكياً ، وكل ما جاء عن أهل البيت (ع) عبر هذه رواية
عن كتاب في معادها فهو مؤيد ومقرر ، وإن كان مطعماً وشاملاً للمعاد
وغيره وحب حله وتقيده هذه الرواية . وإن أسى الحمل عليها واستغيد
بها فهو شدد شهادة ما نقله صاحب الحقائق عن المحقق في كتابه معتبر .
ويخرج على ذلك مسائل :

١ - من تعمد الغاء على الحياة أن يصوم بقدره واستحياً . فقد
سئل لأمام الصادق (ع) عن التطوع ، وصوره لأمام ثلاثة ١٣ و ١٤
و ١٥ من أشهر أهل البيت : إذا حب الرجل من أول من . وهو يعلم أنه
أحب فبسم معيماً ، حتى يطبخ الصحر . أصوم أو لا يصوم ؟
قال الإمام (ع) : يصوم .

٢ - من أصبح في شهر رمضان حياً من غير عمد صومه ولا
شيء عليه . سئل الإمام الصادق عن رجل أحب في شهر رمضان في
أول الليل . فقام حتى أصبح قال : لا بأس بعنل وبصوم .
وإن صدق معه ذلك في قضاء شهر رمضان فلا يصح منه الصوم .
فقد سئل لأمام الصادق (ع) عن رجل أصابته حنة . فلم يعنل حتى
صبح الصبح قال : لا يصوم هذا اليوم . ويصوم غداً . هذا
د كان وقت القضاء موسماً ، أما إذا كان مصيباً فحكمه حكم رمضان تماماً
ويمن بجميع على أن لا يحل له في النهار لا يقصد الصوم أصلاً ،
وأحياناً كان أو مدواً ، لقول الإمام الصادق (ع) ثلاثة لا يصرون
صائم النبي . أي لشهري والاحتلام . والحيضة .

٣ - إذا دام دون أن يبري الاعتناء بصومه ، وعليه القضاء ،
وإذا دام يدوى العدم

٤ - من أحب في شهر رمضان ، ثم نام ومن بينه أن يعنل قبل

لغيره ، ولكن سمره يوم حر - - - حتى صومه . ولا قضاء
 عليه . - - - ثم سمره من - - - حتى صبح فعدة - - - صوم
 ذلك يوم . وهذا يوم سمره . - - - حتى صبح فعدة
 فعدة وثلاثة . ودين عيسى . - - - حتى صبح فعدة
 فاشك حده في ذلك فلا بأس . - - - حتى صبح فعدة
 يقوم ، وتغسل غسل سحر . فبذلك يوم . - - - حتى صبح فعدة
 غلبت شيء إذا ان شرب سحر في مثل ذلك . - - - حتى صبح فعدة
 ولم تغسل . وكسب فعدة صوم ذلك . وسنة يوم آخر فلا بأس
 وإن تعددت الصوم إلى أن تصبح فعليك قضاء ذلك يوم . وكذا
 وهي صوم شهرين متتابعين ، أو عتق رقبة ، أو إطعام ستين مسكينا
 ٥ - إذا لم يتمكن المصحب من الاعتسال لفقد الماء ، أو - - - حتى صبح فعدة
 عليه التيمم قبل سحر . ويركعه بعداً بطل صومه . - - - حتى صبح فعدة
 الشأن بالقياس إلى الفصل لصوم التراب في ليلة الماء . وحمل به سحر
 صهوراً ، كما حمل ماء صهوراً . وما كان ذلك
 ٦ - إذا ظهرت كل من الخائض من دم حيضها ، أو - - - حتى صبح فعدة
 دم نكسها بلا ، في شهر رجب ، ويركع عيسى . - - - حتى صبح فعدة
 من غير مدرعة صومه . ووجب عليها قضاء . - - - حتى صبح فعدة
 ويبس عليه قول الإمام (ع) . - - - حتى صبح فعدة
 ولم يغسل في رجب . - - - حتى صبح فعدة
 ويسرى - - - حتى صبح فعدة
 سحر . - - - حتى صبح فعدة
 وهل يلحق به من وسقاء رجب في حكم يوم من أيامها أم لا
 مثل يوم عيسى . ومثله . - - - حتى صبح فعدة
 ثم يوم فعدة . - - - حتى صبح فعدة
 فعدة وكذا

الجواب :

كلا ، لأن النص في ذلك مختص بالخنب ، والقياس باطل عندنا ،
أما قول صاحب الجواهر بأن حدث الخبص أشد من حدث الحنابة وإنما
يتم لو نص الشارع على ذلك صراحة ، بحيث يكون من العمل المنصوصة ،
وليس لأحد كائناً من كان أن يستطع علل الأحكام من عدياته .

أما المستحاصة فنوقف صحة صومها على الأتيان بما يلزمها من
الاعتدال في الليل والنهار على النحو الذي ذكرناه في باب الطهارة عند
الكلام من المستحاصة وأقسامها وأحكامها ، وعلى هذا ، فإن احلت
بوظيفتها فعلها القضاء . قال صاحب الحدائق : « وحيث كان هذا
الحكم متفقاً عليه بين الأصحاب ، وهو الأوفق بالاحتياط فلا بأس
بالمصير إليه » .

المكروه وغير المكروه

جميع الأشياء التي ذكرناها في الفصل السابق يجب أن يملك الصائم عنها حتماً ، وهالك أشياء أخرى أجاز الفقهاء أن يباشرها الصائم بلا كراهة ، وأشياء يباشرها على كراهة .

الأشياء المكروهة :

١ - يكره قصاصم مداعة الساء ، محاصة للشاب ، فقد مثل الإمام (ع) عن الصائم يقبل امرأته ؟ قال أما الشيخ فلا بأس ، وأما الشاب الشبق فلا ، لأنه لا يؤمن . قال الصفاء : المراد بهذا النهي الكراهة ، لا التحريم

٢ - مثل الإمام الصادق (ع) عن المرأة الصائمة تكتحل ؟ قال : « إذا لم يكن كحللاً يجد له طعماً في حلقها فلا بأس » . ونهي البأس ، وإن كان أهم من الكراهة ، إلا أن الفقهاء فهموا منه هنا نفي المؤاخلة مع رجعتان ترك الاحتحال .

٣ - دخول الحمام ، مع غروف الضعف .

٤ - اخراج الدم المضعف بحجامة ، وما إليها .

٥ - سحود . مع عدم العلم بوضوئه إلى الحق ، لقول الإمام (ع) كره السحود نصه

٦ - زينة ، زين ، خاصة الترجس ، لقول الإمام (ع) : الصائم
في زينته ، وفي رواية ثانية نهى عن الترجس بالذات .

٧ - الحفنة بالجماد .

٨ - جلوس المرأة في الماء .

٩ - قمع الصرس

١٠ - الموك بالعود الرطب .

١١ - المصمصة .

١٢ - احداث والمراء ، لقول الإمام (ع) . اذا صمت فاحفظوا ألسنتكم
عن كذب ، وعصوا أوصاركم ، ولا تدرعوا ، ولا تحاسدوا ، ولا
تعتابوا ، ولا تماروا ، ولا تكسوا ، ولا تحالغوا الخ .

الاشياء غير المكروهة :

سئل الإمام (ع) عن الرجل يعطش في رمضان ؟ قال : لا بأس أن
يمص الخاتم .

ومثل عن المرأة يكون في الصبي ، وهي صائمة ، فتمصع له الخبز ،
ونظمه ؟ قال : لا بأس .

وسئل عن الدواء يصب في أذن الصائم ؟ قال نعم ، وله أن
يلدق المرق ، ويزق الفرخ .

وسئل عن الصائم يستنقع في الماء ؟ قال نعم ، ولكن لا يعمس
رأسه .

وسئل عن العنة في شهر رمضان للصائم ، أنقطر ؟ قال : لا .

فساد الصوم ووجوب الكفارة

إذا تناول الصائم شيئاً من المفطرات . فقد يعلفه علماً مختاراً ، ذا كراً
أصومه . أو ساهياً عنه ، أو مكرهاً عنه . أو جاهلاً له . وبسبب
من شئت ان نعلم مع استدراك مقصد للصوم . وموجب للأنثم والقصاء ،
أما التكفير فيأتي التصيل

الهو

ولا شيء على من أكل . أو شرب . أو جمع . وما إلى ذلك
من المفطرات جاهلاً عن صومه جهلاً وبها . ومنه قول الامام (ع) :
إذا سبي فأكل وشرب . ثم تذكر فلا يفطر . إنما هو شيء رزقه
الله ، فليتم صومه . وفي معناه كثير من الروايات .

الأكراه :

إذا نعلب عليه اسان ، وادخل في حلقه طعاماً أو شرباً دون ان

بإشتر الصائم ذلك نفسه فلا شيء عنه بالإجماع ، لأنه كإلادة المسيرة ،
 وإذا توعد موعد قوي إذا لم يأكل أو لم يشرب ، وحلف لصبر ،
 فأكل أو شرب دفعاً للصبر عن نفسه فقد ذهب أكثر الصفاء إلى صحة
 صومه ، مذاهب أن وجوب الإمساك عن المضرب لا شاو مثل هذه
 أحسن ، بل مصرف أن حلف بالإرادة والاحتياط ، إذ لا شيء مع
 الإكراه والاضطرار ، قال لأبي القاسم الصدوق (ع) أفطر يوماً من شهر
 ومضان أحب إليّ من أن تضرب عتقي .

وقال صاحب عمدة الوثائق أن مباشرة الأكل للإكراه وانقضاء من
 الصبر يبطل الصوم ، ووقفه السيد الحكيم في استتمه . وقد .
 أن حديث رفع لا يصح لاثبات الصحة ، لأنه لو لا ثبت .
 ويريد بقوله هذا أن حديث رفع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استكروا عنه بغير
 التحريم والناس عن الأكل ، ولكن في تحريم شيء وصحة الصوم
 شيء آخر ، وادّعى . والحديث الذي عن العرض صحة الصوم ، و
 دل على نفي الأثم والعقاب

وفول في جوابه أن الذي يفهمه العرف من الأدلة السابقة على
 وجوب الإمساك عن المضرب هو الإمساك عن حنث وإرادة ، أما
 المكروه المضطر والأدلة مصرفة عنه ، وتؤيد ذلك ما جاء في حق الناسي ،
 وأنه غير مسؤول ، أما دعوى عدم حنث مهم ، وعدم هذا الانصراف
 إلى غير المكروه ، فهي حجة لمدها فقط دون غيره تماماً كدعوى
 الانصراف ، وتعتبر أحصر وأوضح أن المكروه غير مؤثر ولا معاقب
 بالانقضاء ، وأنه لا كفارة عليه أيضاً بالانقضاء ، لأن التكفير إنما يكون
 عن الذنب ، ولا ذنب ، وادّعى ، لا ينبغي لذنب سوى انقضاء ، وليس
 من شك أن انقضاء يحتاج إلى دليل ، أما بغيره فلا حاجة إلى الدليل ،
 لأنه على وفق الأصل .

الجهل :

المشهور عند الفقهاء بشهادة صاحب الخواهر ان الصائم اذا تناول شيئاً من اضطرات جاهلاً بأنه مقصد منسوخ فعليه القضاء والكفارة ، لأن الأدلة الثلاثة بأن من أفطر يجب عليه قضاء والكفارة تصدق على الجاهل المقصر والمقصر ، عما كثر تصدق على العالم ، لأن كلاً منهما فعل عن عمد وقصد .

ودعيت جمع من الفقهاء ، منهم السيد الحكيم في المستمعات ان ان الجاهل ينسبه لا شيء عليه اصلاً حلاًماً للمشهور ولصاحب العروة ، واستدلوا بأن الإمامين لاقرا والصادق (ع) مثلاً من رجل أتى أهله ، وهو في شهر رمضان ، أو وهو محرم ، وكان يرى ان ذلك حلال له ؟ فقال ليس عليه شيء . وأيضاً قال الإمام الصادق (ع) : أي رجل ركب امراً نهيته فلا شيء عليه .

هذا حنف من مع سيد الحكيم في مسألة الكفر ، فربنا معه على وعاق في مسألة الجاهل .

العطش الشديد .

سئل الامام الصادق (ع) عن الرجل يصيبه العطش ، حتى ينفذ على نفسه ؟ قال : يشرب ما يملك ريقه ، ولا يشرب ، حتى يرتوي . وقال له بعض اصحابه ان لنا فتيات وشباباً لا يقدرّون على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش ؟ قال : عليهم ان يقدر ما تروى به نفوسهم

وهذا متفق عليه ، بالاضافة الى اذنة نهي الصرر والخرح

الكفارة :

تارة يكون الصوم ندياً ، وتارة واحداً ، والواحد هو صوم شهر رمضان ، وقضاؤه ، وصوم الدر ، وصوم الاعتكاف ، وصوم الكفارات ، أي يكفر عن الإفطار أو غيره الصوم ، ولا شيء أخلاقاً عن الصائم ندياً . سواء أتناول المفطر قبل الزوال ، أو بعده ، ويعرف حكم غيره مما يلي

كفارة رمضان :

يجب القضاء والتكفير مجزئاً بين صيغ شهرين متتابعين أو عتق نسمة ، أو إطعام ستين مسكيناً . يجب القضاء ، والتكفير معاً على من تعذر الإفطار في شهر رمضان بالأشياء التالية :

١ و ٢ و ٣ - الأكل والشرب والجماع ، احتجاً وبصاً ، من ضرورة الدين .

ومن أفطر في شهر رمضان على محرم ، كمن شرب الخمر ، أو ربا ، أو لاط ، أو أكل أو شرب من أموال الناس طمعا وعدواناً ، من فعل شيئاً من هذه فعليه أن يكفر بالجميع بين المخصر الثلاث ، أي يصوم شهرين متتابعين ، ويعتق نسمة ، ويطعم ستين مسكيناً ، فقد روي عن الإمام الرضا عليه السلام الإمام الصادق (ع) أن سائلاً قال له : يا رسول الله قد روي عن آباءك فبمس جامع في شهر رمضان ، أو أفطر إن فيه

١ - يكفي في تحقيق السابع ، الشهرين ، بصوم شهر كاملاً ، ويوماً من شهر الثاني ، فإذا أفطر بعد الشهر واليوم قصي ما بقي عليه ، وإذا صام شهراً كاملاً دون ، بصومه ويوصله يوم من الشهر الذي يليه استأنف واحد من جديد ، كأنه يصوم شيئاً ، وفي ذلك روايات عن أهل البيت (ع) .

ثلاث كفارات . وأما رأيهم كفارة واحدة ، فأبها بأخذ ٥
قال الإمام (ع) : أحدهما جميعاً ، ذلك مني جامع الرجل حراماً ،
وأفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات . عن رقية ،
وصيام شهرين متتابعين . وعدم سنين مسكياً ، وقضاء ذلك اليوم ،
وبكبح حلالاً ، أو أفطر حلالاً فعليه كفارة واحدة ، وإن كان
ناسياً فلا شيء عليه .

هذا . يد أفطر على الحرام في شهر ، أما إذا تناول
بعد الغروب فلا كفارة عليه .

١ - من الأسباب المؤجلة للقضاء والكفارة في شهر رمضان الاستثناء ،
فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن الرجل يمض بأهله في شهر رمضان ،
حتى ينهي ؟ قال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجمع ، حيث لهم
العقوبات من هذا إن العاتك كان قاصداً ومريداً للاستثناء .

٥ - تعتمد النفاة على الجنابة ، حتى يصبح ، حيث مثل الإمام
الصادق (ع) عن رجل أحب في شهر رمضان بالليل ، ثم ترك العمل
متعمداً ، حتى أصبح ؟ قال يعتق رقبة ، أو يصوم شهرين متتابعين ،
أو يطعم ستين مسكياً .

٦ - إذا نام على بية عدم الاعتسال من الجنابة ، حتى أصبح ، أو
نام نائماً الاعتسال ، ثم انتبه ، ثم نام للمرة الثالثة على التعصيل المتقدم
في المفطرات .

٧ - لكل من الحامل في أشهرها الأخيرة ، والمرخصة القليلة اللبن
التي بصر الصوم بولدها أن تفتطر ، وتكفر بعد وعليها القضاء . قال
الإمام الباقر (ع) : الحامل اقرب والمرخصة القليلة اللبن لا حرج عليها
أن تفتطر في شهر رمضان ، لأنها لا تطيقان ، وعليها أن تتصدق كل

واحدة منها عن كل يوم بعد ، وعليها قضاء كل يوم افطرت فيه .
 ٨ - اتصال المار العليظ الى الخلق . قال صاحب الشرح و جوهر
 انه موجب للقضاء والكفارة . وقال آخرون : يوجب القضاء دون
 الكفارة .

وقال صاحب الشرائع والمدارك : ان الكذب على الله ورسوله ،
 والارتعاس بالماء لا يوجب شيء منها القضاء . ولا بكفارة . وقال
 صاحب الشرائع . الحقة بالمنايع توجب القضاء فقط . وقال صاحب
 المدارك : لا توجب القضاء ولا الكفارة .
 أما تعمد التقيء فقال صاحب الجوهر : انه يوجب القضاء فقط عند
 المشهور .

كفارة قضاء رمضان :

إذا افطر الصائم لقضاء شهر رمضان بغير من كان قد افطر قبل
 الروال فلا شيء عليه ، لأن الافطار ، واحال هذه ، غير محرم من
 الأساس الا مع تصديق الوقت . وان كان قد افطر بعد لزوم فعليه ان
 يكفر بإطعام عشرة مساكين ، ومع العذر عن الاطعام صام ثلاثة أيام .
 فقد مثل الإمام (ع) عن رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان
 قال : ان أتى أهله قبل الزوال فلا شيء عليه ، لا يوماً مكان يوم وان
 كان أتى أهله بعد الزوال فإن عليه ان يتصدق على عشرة مساكين ،
 فإن لم يقدر صام يوماً مكان يوم . وصام ثلاثة أيام كفارة لما صنع .
 وهذه تسمى كفارة صغرى

كفارة النذر المعين :

إذا نذر ان يصوم يوماً معيماً باندات ، لا مطلق يوم من الأيام ،

وأفطر ، ولم يف رفسه ففنه كفارة كبرى ، وهي صيام شهرين متتابعين ،
أو عتي رفة ، أو صوم سبعين مسكياً ، قال صاحب الخواصر هذا
هو المشهور ، بل عن المتنص الإجماع عليه ، لقول الإمام الصادق (ع)
في رجل صام به عليه ، لا يركب محرماً منه فركه ، أن عليه أن
يفر رفة ، أو صوم شهرين متتابعين أو يطعم ميتين مسكياً .

كفارة صوم الاعتكاف

و يفطر من صام من اعتكاف به سجدة ، وصوم الاعتكاف ،
و جامع عام صومه ، وعليه أنه ذكر ، حتى ولو كان الخرج يلاً ،
لا رفسه ، لأن كعبه هو من جن الاعتكاف ، لا من أصل الصوم ،
ولا يجب بكفارة غير الخرج خلافه ، وسأول الإمام الصادق (ع)
سئل عن معتكف واقع أهله ، قال هو مبرء من نكاحه ، شهر
معتكف وأبى الكلام عن الاعتكاف

وانفق الفقهاء كلمة واحدة على أن الاعتكاف لا يجب في سنة هـ
الأربعة ، كصوم شهر غير رمضان في يوم من أيامه وصومه
الاعتكاف ، والصوم المستحب ، وول صاحب الخواصر من لا يجب
جواز الإفطار قبل الزوال ووجه في صومه سنة وأسبوع غير أثره
معتكفه حيث لا دليل على بطلان صومه من وجه العموم

تعدد الكفارة

في سفسر بوجوب بكفارة ، أكثر من مرة ، كما لو أكل
وشرب وجمع ، أو أكل مرات ، وشرب وجامع كذلك ، فهل تعدد
الكفارة بتعدد الإحداث لا يظن ، أو تكفي كفارة واحدة ؟

الجواب :

إذا تناول المصطر في أكثر من يوم تعددت الكفارة بتعدد الأيام التي
افطر فيها بالاتفاق . واحتسبوا فيما إذا تكرر ذلك منه في يوم واحد ،
فقال جماعة من الفقهاء ، منهم صاحب الشرائع . وصاحب المدارك ،
وصاحب المستمك أن عليه كفارة واحدة سواء فرق بين أن يكون
المصطر الذي تعدد من نوع واحد ، كما هو أكل مراب عديدة ، أو
شرب كذلك ، وبين أن يكون من أنواع عديدة ، كما هو أكل ، ثم
جامع ، ولا بين الوطء ، وغير الوطء .

وهو الحق ، لأن الشارع قد أضاف وجوب التكفير تناول المصطر ،
وليس من شأنه هذا السوء ، بل يصدق في نظر تعرف على من أكل
أو شرب للمرة الأولى ، ولا يصدق عليه ثم كبر ذنبه ، إذ لا معنى
لأفطار المصطر . أما تحريم الأكل ذنبه عدة دواش لامتداد واجب بدائه ،
لأنه وسيلة . وبكلمة أن الأكل الموحى بكفره هو لأكمل المفسد
للصوم ، لا مطلق الأكل المحرم . وذلك أنه يشبه . وإن كتب محرمة ،
ونكحها غير مفسدة ، بخلاف الأولى فإنها محرمة ومفسدة في وقت واحد .
هذا بالإضافة إلى أصل البراءة من وجوب . إذ من كثره وحده .

المطر ثم سقط الصوم

إذا افطر عامداً في شهر رمضان ، ثم سافر . أو سبى أو الصوم
غير واجب عليه ، مرض أو عجز ، أو حيض ، أو عتق ، أو طسراً
الخص من المرأة في آخر شهرها . فمن ثبوت كفارة ، والحب هذه ،
أو لا ؟

الجواب :

قل صاحب مدرث ذهب أكثر علماء إلى وجوب كفارة عليه ،

وهم لا يفتقد عنه . وصدقوا بأنه أفسد صوماً واحداً من رمضان .
 فاستغفرت عليه الكفارة ، كما لو لم يطرأ العذر من الأساس .
 وحين عذب بسبعي سبيل من آيات الله ، ويكشف وجود العسر
 واهماً وحقيقته ، كما هو عريض على انضمام المرض ، أو الحسوس ، أو
 الأذى ، أو حصص ، وبين العذر الذي يرد . يجمعه الضائم المنظر
 من تدمره كاستمر . وعلى الأول فلا قضاء عليه ، ولا كفارة . حيث
 لا يكف من الأساس . وعلى الثاني يرد منه القضاء والكفارة ، معاملة
 له بخلاف قصده .

كفارة وضرب

من الأمام لصوت (ع) عن رجل أتى روحه . وهو صائم ، وهي
 صائمة ، فقال : استكرهها فعليه كفارتان . وإن صوغته فعليه كفارة ،
 وعليها كفارة . وإن كرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً . نصف الخلد ،
 وإن كذب صدوقه ضرب خمسة وعشرين سوطاً ، وضربت خمسة وعشرين
 سوطاً

وفي الخليل لا بد من دفعه لضرب واستمر بالقيام معه . وإذا
 اكترت الروحة روحه . ولا يجوز منه شياً وهو على غير نفس .

قال المنظر المعاند والمهول

من فكر وجوب سوء من الأساس فهو مرتد . وإذا على الله
 وسوءه من حيث نفسه ثلاثين . وإن كان يوحوه ، ولكن تركه
 ، وسوءه عشرين مرة . يحكم ، وقيل خمسة وعشرين سوطاً ،
 وإن كان عشرين مرة . وإن عد ثلثه ، حيث ثبت عن أهل البيت (ع)

ان اهل الكثر كنها اذا اقيم عليهم احد مرتين قسرو في الثالثة . وقيل -
يقتلون في الرابعة .

العجز عن الكفارة :

إد فعل الصائم ما يوجب تكفير ، وعجز عن الكفارة ، ولم يستطع
ان يصوم شهرين ، ولا ان يعتق رقبة ، ولا ان يطعم ستين مسكياً
هَذَا يَصْنَعُ ؟

الجواب :

إد عجز عن ذلك كنه كفاه صيام ثمانية عشر يوماً متتابعة ، وان
عجز عنها تصدق بما يطق ، وان عجز عن تصدق استعمر به ، وفي
ذلك روايات عن أهل البيت (ع) عمل بها فقهاء ، منها قبول الامام
الصادق (ع) : كل من عجز عن الكفارة التي تحب عليه في صوم ،
أو عتق ، أو صدقة ، أو عيم ، أو سر . أو قتل ، أو غير ذلك
فما يجب على صاحبه من الكفارة والاستعداد له كفارة ما حلا يمين الطهار

مصرف الكفارة

من أراد ان يكفر إطعم ستين مسكياً دة هذا العدد من فقره
ان سته درهم واحدة . أو ستنع . وأضعفهم . حتى يشبعهم وله
ان يعطي كل سعة مسداً من الفصح . وما به على لا يرب سمر
الواحد عن لب . وان اد عليه حب به صدقه مسكين واحد . أحسن .
من كاد يعون أكثر من واحد اعطاه من لأمدة بعدد ما يعون ، وقد
الشرعي أكثر من ٨٠٠ غرام بقليل

الصوم والقضاء

من تتع آثار أهل البيت (ع) ، وأقوال السهاء في الصوم ، ونواحيه
 محمد بن بشير المصطفى في رمضان حالات ، منها ما لا يوجب قضاء ولا
 كفارة ، كمن أكل داهلاً عن صومه ، ومنها ما يوجب القضاء والكفارة
 معاً كمن أكل عامداً عامداً . وتقدم الكلام مفصلاً في فصل الكفارة ،
 ومنها ما يوجب الكفارة دون القضاء ، ومنها ما يوجب القضاء دون الكفارة
 ويتمرر هذا الفصل للأخيرين ، وما يتصل به ، وأسماها

كفارة بلا قضاء

نجد الكفارة دون القضاء في الموارد التالية :

١ - الشيخ والشيخ الطائعات في السن . إذ كان في الصوم مشقة
 ونده عيها ، وإسار في قواها عليها ، والحال هذه ، أن يصوما ،
 ويضعف لها الآخر . وما أن يطرأ ، ويكفراً عن كل يوم ما طعم
 ممكن . ولا قضاء عليها . قال الإمام زاهر أبو الإمام الصادق (ع)
 الشيخ الكبير ، وسبب له الغرض لا حرج عليها أن ينظر في شهر

رمضان ، ويتصدق كل منها عن كل يوم عد من معام ، ولا قضاء عليها . وقيل ، ان الآية ١٨٤ من سورة سيرة ربت في ذلك . وهي قوله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية صيام مسكين ، من تطوع خيراً فهو خير له وان تصوموا خير لكم . كنتم تعلمون » ومعنى من تطوع خيراً من زاد على اطعام المسكين .

٢ من به داء العطش ، وهو داء لا يروى صححه من الماء ، فإنه يعطر ، ويكفر عد ، ولا يفصي ، تماماً كالشح والشحة وقيل اذا شفي يفصي ، لأن الأدلة الدالة على وجوب الفصاء تشمله ونسب بأنها اذا شملته بحسب الظاهر فإنها مقيدة بقول الإمام (ع) « لا قضاء على الشيخ الكبير ، ومن به العطاش » .

٣ اذا تمرص في شهر رمضان ، واستمر المرص في شهر رمضان لآخر فلا قضاء عليه ، ولكن يكفر عد عن كل يوم ، بعد منسل الإمام الباقر (ع) عن الرجل يمرص بمدركة شهر رمضان ، ويخرج عنه ، وهو مريض ، ولا يصح ، حتى يتركه شهر رمضان آخر ؟ قال : يتصدق عن الأول ، ويصوم الثاني .

٤ - اذا نسي غسل الحنابة ايام شهر رمضان كله أو بعضه ، ثم تذكر فإن الذي يقتضيه الأصل ان يفصي الصلاة دون الصوم ، لأن الطهارة من الحدث الأكبر شرط واقعي في الصلاة ، وليست شرطاً في الصوم الا مع العلم بالحدث قبل طوع الفجر . وهذا من نام ، ثم أصبح جباً صبح صومه ، حتى ولو تعمد ترك الغسل طوال النهار ، وهذا من ابن ادریس والمحقق الحلبي في الشرائع . ولكن أكثر الفقهاء ذهبوا الى وجوب قضاء الصوم والصلاة ، مع اعترافهم جميعاً بأن الأولي بأصول المذهب وفواعده هو قضاء الصلاة دون الصوم . ولكن وجب الخروج من هذا الأصل ، والحكم بوجوبها معاً بوجود النص ، فقد سئل الإمام

الصادق (ع) عن رجل أحب في شهر رمضان ، فسي أن يعتزل ،
حتى حرج رمضان ٢ قال عليه أن يقضي الصلاة والصيام .

قضاء بلا كفارة

يجب القضاء دون كفارة هذه الأشياء ، وهي :

١ - تقدم ر من أحب في ليلة من رمضان ، ودم عن بية العمل ،
ثم اتته قبل المحر ، ونام للسرقة الثانية ، فقدم ان هذا عليه القضاء
دون الكفارة

٢ - من سبي غسل الحدة على المشهور ، وذكرناه قريباً في المقرة
السابقة رقم ٤ .

٣ - من أبطل صومه بية الإفطار ، ولم يشاول شيئاً من المفطرات ،
ومثله المرائي بصيامه ، ولو ساعة من نهار .

٤ - من أكل وشرب بية الصيام دون ان يبحث ويظهر هل طبع
المحر ، ثم سبب تقدم الطبوع على الأكل والشرب . قال صاحب
الخواهر . لا احد حلالاً في ان عليه القضاء دون لكفارة ، ويدل عليه
ر سنننا . سأل الامام الصادق (ع) عن رجل أكل وشرب بعد ما طلع
المحر في شهر رمضان ٢ قال ان كان قد قام ، فطر ، فلم ير
نمحر . فأكل ثم عد مرأى المحر فبني صومه . ولا اعادة عليه ،
و ر قام فأكل وشرب ، ثم نظر الى المحر مرأى انه قد طبع . فبني
صومه ، ويقضي يوماً آخر . لأنه بدأ بالأكل قبل النظر ، فعليه القضاء .
وإذا ثبت القضاء بهذه الرواية ، وما إليها فإن كفارة تسمى بالأصل ،
بخاصة أن تناول المفطر لم يكن من عمد ، وقصد

وكذلك يجب القضاء دون الكفارة إذا اكل وشرب لبلاً اعتياداً على

قول نحر بقاء الليل قال أحد أصحاب الإمام الصادق (ع) قلت له : أمر اخارية ان نطر . أصح المعجز أم لا ؟ فتقول لم يصح بعد ، فأكل ، ثم انطر ، فأجده قد كان طلع حين نظرت فقال . ثم يومك ، وتقصيه . اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قصاؤه . وهذه الرواية صريحة في ان السب لسقوط القضاء هو ان يبحث الانسان وينظر بنفسه ، ولا أثر للتحويل والاعتماد على الغير ونسأل : لو قامت بينة شرعية مؤلفة من عدلين على بقاء الليل ، فأكل وشرب معتمداً عليها ، فهل يقضي إذا تبين الخلاف ؟

الجواب :

أجل ، انه يقضي ، لأن البينة انما هي سبيل لمعرفة الواقع ، وقد انكشف العكس ، كما هو المرص ، وبجرد اعتناها ، وانها حجة متبعة لا تستدعي سقوط القضاء ، وانما تتوعد الأكل والشرب ، وفائدتها العذر في تناول المفطر فقط ، لا في سقوط القضاء . فتأهبا في ذلك تماماً كشأن الاستصحاب ، والدليل الشرعي قد أدرك سقوط القضاء مباشرة الصائم للبحث والنظر بنفسه ، لا بتوسط غيره .

٥ - إذا أخبره عمر بطبوع المعجر ، ومع ذلك أكل وشرب طائفاً بأنه غير جاد ، فبين انه صادق بقوله ، فيبقي عنه وجوب الكفارة بالأصل ، ويثبت عليه القضاء بالاجماع واسهل . حيث سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل حرج في شهر رمضان ، وأصحابه ينحرون في بيت ، فطر الى المعجر فاداهم ، فكف بعضهم ، ووطن بعضهم انه يسخر ، فأكل ؟ قال : يتم صومه ، ويقضي .

٦ - من الصور التي يقضي فيها ولا يكفر ان يحرمه محبر بدخول الليل ، فيأكل أو يشرب ، أو ما إلى ذلك اعتماداً على خبره ، ثم يتبين بقاء الليل ولا فرق في ذلك بين أن يكون المعجر واحداً ، أو

أكثر ، ولا بين البينة الشرعية وغيرها بعد ان تبين الخلاف ، بل لا فرق بين من يجوز له التعبد كالعمي ، وبين من لا يجوز له ذلك ، لأنه لا مسافة بين حوار الاضطرار ، وبين ثبوت القضاء ، بل ولا بين ثبوت الكثرة أيضاً ، كما مر في مسألة الشج ، ومن استمر مرصه عاماً كاملاً

وتسأل إذا لم يحمره أو يشهد احد بدخول الليل ، وأما تدوير المعطر ، لأنه هو نفسه نوحهم ونجيل دخول الليل ، فهل يجب عليه القضاء أو لا ؟

الجواب :

انه يقضي في حالة ، ولا يقضي في حالة أخرى ، وإليك السان إذا لم يعلم الصائم ان في السماء غيماً ، ولا أية غلة ، ثم عرست عمدة سوداء أوقعت الصائم في الخطأ والاشياء ، وظن معها ان الليل قد دخل ، وبعد ان تناول المعطر اجلت الغمامة ، وماتت الشمس ، إذا كان الأمر كذلك وجب عليه القضاء ، والدليل على ذلك ان الامام الصادق (ع) سئل عن قوم صاموا شهر رمضان ، فعشيتهم سحب أسود عند غروب الشمس ، فظن انه ليل ، فأفطروا ، ثم انكس السحاب ، فإذا الشمس ؟ فقال : على الذي أفطر صيام ذلك اليوم ، ان الله يقول : و أنتموا الصيام الى انيل ، فمن أكل قبل ان يدخل الليل صميه قضاءه ، لأنه أكل متعمداً

فقوله : فعشيتهم سحب أسود نفس أن السحاب ليل ، نص خاص في نفس الغرض الذي افترضناه .

وإذا علم الصائم أن في السماء غلة من غيم وما اليه ، وظن دخول الليل فلا قضاء عليه ، ويدل على ذلك أن الإمام الصادق (ع) قد سئل عن رجل صام ، ثم ظن أن الشمس قد غابت ، وفي السماء غيم ، فأفطر .

ثم لما سجدت على فدا شمس لم تعف ، و قد سمع صوته ،
ولا يقصيه

٧ - لما عصم ناسه ، لا للوضوء فسقه النساء ، ودخل في
حجوه ، فانه يقضي ولا يكفر . حيث مثل الامام الصادق (ع) عن
- حيث ناسه يمسح به من العطش ، فدخل في حلقه ؟ قال :
عنه عصاه ، و كان في وضوءه فلا رأس

٨ - ان يتعمد انتم انبياء ، فانه موجب للقصه دون الكفارة ،
ودا سمع انبياء فهر فلا شيء عليه . لقول الإمام الصادق (ع) د
تقياً ما سمع من الله فدا ذلك اليوم . و درعه من غير أن سمياً عليم
صومه ، أي - سمعه شيء فهر عنه صح صومه . ولا شيء عليه

٩ - عدم في مظاہر الأحداث انما انه أن الحنص والنساء تقصصان
انصوم دون لعلاه . و استنحاصه يجب عليها أن تؤديها في الوقت
المعين ، و اذا أجاز بلاده وجب عصاه عليها بالامتناع

المريض

لمرض مسوع لاقتدار هو أن يكون الالباء مريضاً لمعمل . واد

١ - اختلاف الفقهاء في هذه المسألة : وتقدمت في هذا بعدد رويات و قد فيها ، والذي
ذكرناه هو ما ذهب اليه صاحب الجواهر فخرى ودين . و قد اشيع عندنا في مصر -
بموجب هذا ما ذكره في عدم . و قد كان قد قدم بعد هذا تحريروا ، و جعلوا له
العلم والحرم ، و قد لا تصد عليه . و قد كثره الثاني ان يقدم على الاطوار بمجسود
مؤتمر دحوا ، قبل دوا ما يصعد على من معصوم بحيث يصعد في نظر العرف غير مهال
ولا مكثرت ، و قد عليه عصاه و كثره . و قد يقدم بوجوده ، و مؤتمر بحيث
مطلوعه كل . و قد قبل . و قد عليه القصاص دون الكفارة . بل اذا تحرى هذا
و كان في انهاء منه فلا قصاص عليه وان لم يحصل القطع والعلم ، بل يكفى مجرد النظر في
هذه الحال ، وما اليها

صام في مرضه اردد كما ، أو كفاً ، بحث تشتت آلامه ، أو تريد
 ايامه ، أو يكون صحيحاً ، ولكن يحشى ان هو صام ان يحدث به
 الصوم مرضاً جديداً ، أما مجرد الضعف والحرارة فلا يسوّغ الإفطار ما
 دام متحملاً ، والحكم سالماً ، ويدل على هذا الأدلة الأربعة الكتاب
 والسنة والاجماع ولعل ، قال تعالى : « وان كنتم مرضى أو على سفر
 فعلة من أيام أخر » ٤٢ النساء « ومن السنة : كل شيء من
 المرض أصره الصوم فهو يسه ترك الصوم ، وقد الإمام الصادق (ع)
 « اذا خاف الصائم على عيبه من الرمء أفطر » وهو ظاهر في اخوف
 من حدوث المرض وتجده

والقول في معرفة الضرر على علم الانسان ، أو طئه طمأ معقولاً
 فاشأ من التعارض التي يمر بها ، أو من قول جبر ، لقول الامام
 الصادق (ع) ، وقد مثل عن حد المرض الذي يجب على صاحبه فيه
 الإفطار : « هو مؤتمن عليه معوض اليه ، فإن وجد ضعفاً فليفطر ،
 وان وجد قوة فليصمه كأنما المرض ما كان » هذا ، بالإضافة الى
 أن الضرر المظنون يجب دفعه شرعاً وعقلاً .

ولو قال له الطبيب بترك الصوم ، وعلم الصائم بعدم الضرر ،
 أو قال له : لا بترك ، وعلم هو بالضرر عوّل على علمه لا على قول
 الطبيب ، حيث لا دليل على ان قول الطبيب حجة متبعة ، حتى مع
 العلم أو نظر عظمه وانما يرجع الى الطبيب اذا حصل الظن بالضرر
 من قوله ، لا مطلقاً ، وعينه تكون العبرة بالنظر الذي يجب دفعه عقلاً
 وشرعاً ، لا بقول الطبيب .

وإذا صام المريض معتقداً عدم الضرر فان العكس قد صرحه ، وعليه
 القضاء ، لقوله تعالى : « وان كنتم مرضى » ومقول الامام (ع) .
 « من صام في السر ، أو في حال المرض فعليه القضاء » . فان الحكم
 في هذه الأدلة ، وما اليها قد تعلق بالمرض الواقعي ، لا بعدم العلم

بالأرض ، أما ما ذهب إليه السيد حكيم في سبب من صحة الصوم في مثل هذه الحال ، لأن الصوم محسوب في الواقع ، في سبب لأمر به ، لأنه أحسن بواجب أهم ، وهو إتمام حقه ، في صوم ، من يدعي محسوبه صحيح صومه ، ثم هذا ، في سبب كونه لا نثبت إلى الواقع بسبب

ومها نكر ، **فطر المرضع** أما من لبن أمها ، فليس عليه فطر ، **فطر** ثلثي كعكة عن كل يوم بربع عام ممكن ، ولا فطر عليه ،
كما تقدم ، وإذا عولج من مرضه قبل بقاء لبنه ، لم يضره فطره ،
فقط ، **فطر** من مرضه آخر وجده عليه فطره ، **فطر** ثلثي كعكة

السدس

بعد شهر عن الرسول وآل بيته (ص) ، من من به الصيام في
الفر . . وأيضاً اشتهر عنهم (ع) : د قصره ففتره ،
وقد نكر في كتب الفقهاء ، أن كل من قصر بوجاهة قصر الصلاة
فإنه يوجب الاطوار وبالعكس ، ولم يستثنوا من هذه قاعدة ، إلا أنه
مؤازر (١) من سافر بقصد الصيد للتحارة ، فإنه لم يخل ، بل
(٢) من خرج من بيته مسافراً بعد ركعتين ، حتى صلى ركعتين ،
الصلاة قصرأ ، أن لم يكن قد صلى في منزله (٣) من جاز في بيته
بعد الزوال ، فإنه تم صلاه ، بل لم يكن قد أدى في بيته مع
النعم بأنه مظهر (٤) من كان في حرم بيته ، أو في بيته ، أو
مسجد بكوفة ، أو الحائر الحسيني ، فإنه يحرم من صلاه ، بل
ويتعين عليه الاقتصار ، وعدم اتساعه على بيت
ومها يكن ، فإن شروط القصر للصلاة هي : أنه قد لاقت في سفر ،
من بية قطع ثمانية فراسخ امتدادية ، أو ملقة ، أو كان في سفر

لا يجوز ، وإن لا يجد ستر حرقه ومعه ، وإن لم يجد ستر
ولا يرد ثلاثاً ، وإن خرج المسافر من بيته ، ففطر ،
وإذا خرج بعده بقي على صومه ، وإذا عاد ، فحل له أن يفطر
ولم يكن قد تناول المفطر تعين عليه للصوم ، وإن كان قد فطر
وقضى ، ولكن يشحب له الإمساك ظاهراً ، حيث لا يكون ستر
أمام الناس .

وقال صاحب الشرائع ، والعروة الوثقى : قد فطر مسافر وإن
يصل إلى حد الترحيص وجب عليه القضاء وتكثيره ، ويقول : وإذا
تم هذا فمضى يتم في حق العام ما يحرم ، لأنه أفعد صوماً وحاً في شهر
رمضان ، أو حرام فلا شيء عليه ، تماماً كمن سافر شيئاً من المنصبات
غير عالم بوجوب الإمساك عنها ، وقد بينا ذلك مع ما يسئل في فصل
في إعاد الصوم ووجوب تكثيره ، فطره ، الجهل ، فراجع
ومن سيد حكمه عن المشهور شهرة عصمة كادت تكون حياءً أن
للاستدلال ، يسافر في شهر رمضان اختياراً ، ولو كان السفر مكرهاً من
الصوم . لأن الإمام سافر أما جعفر الصادق (ع) سئل عن النائم يعرض
به لسفر في شهر رمضان ، وهو نائم ، وقد مضى منه أيام ، فقال
لا بأس بأن يسافر ويفطر .

نصاء الولي عن الميت :

إذا وجب الصوم على إنسان فنصاه رمضان ، أو غيره . ومضى
أمد تمكن فيه من اتیان ما وجب عليه ، ولكنه أهمل ونهاه حتى مات ،
كان على وليه أن يعصي عنه ما فيه ، سواء أكان النفقات بسبب المرض
أو السفر ، أو غيره ، قال صاحب احوالهم ، بلا خلاف أحده ، إلا ما
مقل عن ابن عقيل ، وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن الرجل يموت ،

وعليه صلاة أو صيام ؟ قال : يعني عنه أولى الناس عمراته قال
السائل : هل كان أولى الناس بغيرته امرأه قال الامام (ع) لا ، إلا
الرجال

وقد بد من هو المراد بأولى الناس . ثم ث الميت ، وما يتصل
بهذه المسألة في باب الصلاة فصل : فقضاء صلاة . ثمرة : الولد الأكبر
بفصي عن والديه . فراجع ان شئت

ثبوت الهلال

يثبت هلال رمضان ، وغيره بالطرق التالية :

الرؤية :

١ - قال الإمام الصادق (ع) : اذا رأيت الهلال فصم ، واذا رأيت
فامطر ، أما حديث : صوموا للرؤية ، وامطروا للرؤية ، فقد نواتر
ودار على كل لسان .

وأجمع الفقهاء على كلمة واحدة على أن من نعد برؤية هلال رمضان
وجب عليه الصوم ، حتى ولو أخطأ الناس جميعاً ، واذا أخطأ عليه
القصد والكمارة ، واذا نعد برؤية هلال شوال حرم عليه الصوم ، حتى
ولو صام الناس جميعاً ، فإذا صام فعل محرماً ، الا ان يملك لاسبب
الصيام ، بل بنية المجاورة ، أو ما إليها .

الشياع :

٢ - ليس معنى الشياع الذي يثبت به الهلال ان تصوم صدقة ، أو

أهل قطر ، أو بلد اعتياداً على حكم متضمن بأن عدداً من رمضان ، أو
 يعطروا حكمه بأن عدداً من شوال ، كلا ، فإن هذا اطرار بالرأي ،
 لا بالرؤية ، وبالوهم ، لا بالعلم ، ان معنى الشيع ان الذي ثبت له
 الهلال هو ان تكون رؤية الهلال عامة ، لا خاصة ، هو أن يراه عدد
 الكثير ، والحجم الكبير ، حيث يتمتع بحسب العادة ان يتواطؤوا على
 الكذب ، ومن أجل هذا تطمئن النفس وتركن الى هذا الشيع ومن
 أجله أيضاً لا يشترط الاتحاد فصلاً عن العدد في أفراد الشيع
 وعلى هذا المعنى ، أي شيع الرؤية ، لا الرأي ولا شيع الاطرار
 أو الصيام بحسب قول الإمام (ع) : « لاطر يوم يعطر الناس ، ولا يصح
 يوم يصح الناس ، ولصوم يوم يصوم الناس » ، يجب ان يحمل هذا
 القول ، وما في معناه من كلمات أهل البيت (ع) على رؤية الهلال العامة ،
 او على أي مسوع شرعي ، كما لو رأيت بين الناس الذين صحوا ،
 واطروا من تلق بديهة ومعرفة وعقضة ، تماماً كما لو رأيت انما مجهولاً
 لديك يصلي خلفه الحجم الكبير ، وتعرف مهم من تلق به . فتضمي
 بالإمام من أجل من تلق به . لا من أجل الجمع الكثير .

اكبال العدد :

٣ - من صرف ثبوت هلال اكبال العدد ، فاي شهر قري ثبت
 اونه ينتهي حتماً بحصي ثلاثين يوماً ، ويدخل الذي يليه ، لأنه لا يزيد
 عن ٣٠ ، ولا ينقص عن ٢٩ . هذا ثبت أول شعبان كان اليوم الواحد
 وثلاثون من رمضان قطعاً . وهذا عرف دون رمضان فالواحد والثلاثون
 من شوال ، قال الإمام الصادق (ع) : « من علم علكم بعدوا ثلاثين
 بيه ، ثم اطرؤا » وقال : « اد حتي الشهر فأنتموا عدة شعبان ثلاثين
 يوماً ، وصوموا الواحد ولثلاثين »

البيئة الشرعية :

ثبت الهلال بشهادة رجلين عدلين ، ولا أثر للواحد ، ولا لشهادة النساء مبررات عن الرجال ، أو مصصت ليهم ، وإن كثرت . قال الإمام الصادق (ع) : سم رؤية الهلال ، واضطر رؤيته ، وبشهادة عدك شاهدان مرضيان بأهبا رأياه عاقصه وقال أيضاً لا تقل شهادة النساء في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين وما عدا هذه الرواية مما يخالف معناها فشاذ متروك .

وعلى كل من يثق بعدالة الشاهدين ان يعمل بقولها ولا يحور له ان يخالف شهادتهما ، حتى ولو ردها الحكم .

حكم الحاكم الشرعي :

٥ - إذا حكم الحاكم الشرعي بأن عدا من رمضان ، أو من شوال ، فمن علم انه قد استند في حكمه هذا ان لا يحور الاستناد اليه شرعاً يحرم عليه العمل به بالاتفاق ، ولم يعلم انه قد استند ان لا يحور الاعتماد عليه شرعاً وحب العمل به بالاتفاق أيضاً . ولكن لم يكن العلم ، لا لحكم الحاكم . وإذا لم يعلم خطأه ، ولا صيرته فهل يحور العمل به ، أو لا ؟

الجواب :

قال صاحب الخدائق - الصاهر من أقوال الفقهاء وحب العمل بحكم الحاكم الشرعي متى ثبت دلت عليه وحكم به ، ثم نفس عن عالم فصل لم يذكر اسمه ان الحاكم الشرعي لا يرجع به في الدعوى والفصل في الخصومات . وفي الفتوى بالاحكام الشرعية . ثم حكمه بالموصوعات الخرجه ، وإن هذا عصب . وإن وقت قد دخل ، وما من ذلك

فلا دليل على وجوب اتباعه والعمل بأقواله . ثم قد صاحب الخدائق
واسأله عندي موضع توقف واشكال . لعام الدليل اوضح على وجوب
الأخذ بحكم الحاكم في الموضوعات

ومن يعتقد ان المعصوم وحده هو الذي يجب اتباعه في جميع أقواله
وأفعاله . سواء أكتب من الموضوعات . أم من غيرها . أم سأل
والوكيل فلا . بدهة ان النائب غير المسؤول عنه . وكفى غير الأصل .
وليس من الضروري ان يكون نائب في شيء . سأل في كل شيء . ونصاً
يعتقد أن من قد وادعى ان للمجتهدين تعدد من المعصوم . وحده
من أكثر . لا ثالث لهم . اما داهل معطل . واما أنه حرار مرسومة .
ويرغم له ما يخص الله به صنوة بصيرة من حقه . وهم يبي
وأهل به (ج) وأعود بالله من هذه البدع وصاحبها

القولان الملكتين

٦ اذا عظم حدث : صوموا للرؤية . واعتزلوا للرؤية . حتى
عنه عبد المسلمين جميعاً . وايضاً عظماء تفهم ان المعين هو صوم
شهر رمضان الذي يحفل مع الشهرين الحفص به شعب وشوان نصفاً
وتدماً بين ٢٩ و ٣٠ يوماً . اذ عظماء هذين المتأخرين على اختلاف
المسلمين وتفاوتهم في صدق من يدعي رؤية خلال . و من بعضهم يثق
بدعوته دون بعض . اذ عظماء هذه بعضها على بعض . وجمعها في
حملة واحدة جاءت السبعة الختمة الشهيرة ان الصوم فئة . وتضر أخرى .
وقد يكون الصائم من صائفة والمطر من صائفة ثمة . وقد يكون من
طائفة واحدة سماً بدونى وعدمه . كما حدث في ايام الماصي ١٩٦٤ .
حيث أظفر مرجع من مراجع الصحف الأشرف هو ومعه يوم جمعة .
وأظفر لمرجع لآخر في سحر بالذات هو ومعه يوم السبت . وكما

حدث أيضاً سنة ١٩٣٩. حيث كان عيد الأضحى في مصر يوم الاثنين،
وفي السعودية يوم الثلاثاء، وفي تونس يوم الأربعاء. مع العلم بأن
الجميع من السنة ود. ليت مسألة مسألة اختلاف بين الطوائف
ومذهب. من مسألة ثقة، وعدم الثقة بمذبي الرؤية

وعمة عن هذه الحقيقة شاع، وتردد على أسس كثيرين هذا التساؤل.
لماذا لا يتدعى المسلمون هذه بقضية، وهذا الاختلاف. وبما يمكن
صاعداً. يتعدونه بالرجوع إلى العلم، وأقوال الفلكيين الذين يؤيدون
الاحلال. وأيضاً شاع جواب عن هذا التساؤل بين الشيوخ أو بعضهم
بأن الشرع لم يأت أمراً بالصوم قد أمرنا أيضاً أن نطهر للرؤية، والذي
يعلمه الناس من الرؤية. خاصة في عهد الرسالة هي البصر، لا الرؤية
العلمية. ومقتضى ذلك أن لا يعني بغيرها مما كان، ويكون.

وعندي. هذا السؤال لا يتحس من الأمر، وكذلك الجواب
الذي يبي عليه، لأن النبي على الله وسد منه. واليك النص
لقد اتفق المسلمون كافة على أن يحكم الله سبحانه بحكم امتثالها
وصاعتها بطريق العلم. ولا يجوز التردد في الظن. ما وجدنا إلى
العلم سبيلاً، لأن العلم لا يعني من الحق شيئاً. نحن، بلحاظ النص
للعلم الذي نص شرع عليه. كالحاصل من السنة وما فيها.
نحنا أن هذا نص حيث لا حرج في العلم إطلاقاً. وإذا جاز التردد
في سنة الله نص ولا يجوز التردد في العلم، بل هو المعنى
مع محله

وعليه. فتنى حقيق نعم من أقوال الفلكيين وحب عن كل من علم
بصدقهم. نص بأقوالهم. ولا يجوز له صلاحاً لأحد بشهادة الشهود،
ولا بحكم الحاكم، ولا بشيء يخالف علمه

وقول. من الشرع. صوموا للرؤية. واطفروا للرؤية،
بد. عن أن علم النبي يجب تناه في ثبوت احلال هو خصوص العلم

الشيء من الرؤية المصرية لا اعلم من أي مذهب حصل
ونقول في جواب ان اعلم حجة من أي مذهب تولد . وليس
نشارع . ولا غير شارع ان يعرف من أسسه . لأن حقيقة العلم دينه .
وعبر مكسبة . وليس لأحد أيا كان ان يلعنها . أو يتصرف بها بالتعليم
والتعديل أحسن . نشارع ان يعثر العلم حراً من موضوعات احكامه
كما تمرر في الاصول ولكن لدي نحن فيه أحسن عن ذلك . لأن
الشارع انما اعتبر الرؤية كوسيلة للعلم بالهلال . لا كعبية في نفسها .
كما هو الشأن في كل طريق مجهول لمعرفة الأحكام . وبكلمة ان اسم
الطريق يدل عليه .

في شيء واحد . وهو ان أقوال المسلمين . هل تبدل العلم القاطع
لكل شبهة . تماماً كما تفيد الرؤية المصرية . او لا ؟
ويعرف الجواب عن ذلك مما قلنا من ان الله تعالى لا يبدل
الأشياء . تماماً كما أنه يشق عن بدعي الرؤية . ونقول انصيب اذا
حضر مصر . او غيره . من حصل له علم من أقوال المسلمين وحسب
عليه ساعته . ولا يجوز له لأحد ساعته . ولا حكم الحاكم ولا يعرفهم
لما يحتاج علمه وسعته . ولا فلا يترتب الا بطرق شرعية الأخرى التي
تكررها من سببه . وما إليها . ومنها يكن . فإن لنا ولغيرنا ان نقول :
ان كلام المسلمين حتى الآن مبني على سفسط . لا على التحقيق . من
اختلافهم . وتصاريف اقوالهم في تفسير ليلة التي يتولد فيها الهلال . وفي
ساعة ميلاده . وفي مدة بقائه . وفي جاء الزمن الذي تتوافر فيه للعلماء
امسب لمعرفة الدقيقة الكافية . بحيث تصبح كمعنتهم وحده في التوسع .
وبكر صدقهم مرة سو مرة . حتى تعد اقوالهم من القطعيات . تماماً
كأيام الأسبوع . فيمكن . والحال هذه . الاعتماد عليهم والرجوع اليهم
في أمر الهلال وثباته . حيث يحصل من مجموع من قواهم لا يتردد
دون تردد . أو شبه دون شبه



الاعتكاف



معنى الاعتكاف :

الاعتكاف والمعكوف في كلام العرب هو الإقامة على الشيء . بالكتاب ، يقال عكف ، أو اعتكف فلان مكان كذا ، إذا هم فيه . ومخرج منه . قال تعالى : « ما هذه القائل التي أتت ما حكوا » ٥٢ لأنه . وفي الشرع الإقامة على شيء خاص . في مكان خاص . بشروط معينة . وبأني بيانها جميعاً .

استحباب الاعتكاف :

ولا اعتكاف مشروع ومستحب بالكتاب والسنة والاجماع . من كتاب قوله عز وجل : « وظهر بيوتى للطائفين والعاكفين والركع السجود » ١٢٥ الفقرة . ومن السنة قول الإمام الصادق (ع) : « اعتكف رسول الله (ص) في شهر رمضان في العشرة الأولى . ثم اعتكف في العشرة . في العشرة الوسطى . ثم اعتكف في الثالثة في العشرة الأخيرة . ثم لم يزل يعتكف في هذه الأخيرة .. » إلى غير ذلك من الروايات

الشروط :

١ و ٢ و ٣ - الإيمان والعقل ، ونية التقرب إلى الله ، لأن الاعتكاف

عبادة ، ولا تصح العبادة الا بهذه الأوصاف .

٤ - الصوم . لقول الإمام الصادق (ع) : « لا اعتكاف الا بصوم »
وعليه فلا يصح الاعتكاف في العيدين ، حيث يحرم الصوم فيهما ، ولا
من الخائض والمغص ، حيث يحرم الصوم عليهما كما يحرم المكث في
المساجد .

٥ - أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع ، أي في مسجد البلد
العام ، لا مسجد محلي ، أو الأسره ، لقول الإمام الصادق (ع) :
يعتكف في المسجد الجامع ، وأصلها جميعاً المساجد الأربعة ، وهي
مسجد حرم الله ، ومسجد حرم الرسول ، ومسجد الكوفة ، ومسجد
القصبة .

٦ - أن لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام بلياليتين ، لقول الإمام
الصادق (ع) : « لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام »

٧ - استدامة اللث في المسجد ، بمعنى أن لا يخرج منه بغير سب
موجب ، لقول الإمام الصادق (ع) لا يسمى أن يخرج معتكف من
المسجد إلا لحاجة لا بد منها ، ثم لا يجلس ، حتى يرجع - أي لا
يتأخر منها أمكن - ولا يخرج بشيء إلا لحاجة ، أو يعود مريضاً ، ولا
يجلس ، حتى يرجع .

مسائل :

١ - ينقسم الاعتكاف الى واجب ، ومندوب ، والأول ما وجب
سدر ، أو عهد ، أو عمن . والثاني ما يتبرع به الانسان بدافع العبادة
المقربة من الله سبحانه . والواجب إذا كان معيماً في زمان خاص ،

كمن نذر ان يعتكف الأيام البيض من شعبان ، ففي باشر لا يجوز له العدول عنه ، لا في اليوم الأول ، ولا في الذي يليه . اما المندوب فله ان يعدل عنه قبل انقضاء اليومين الأول ، والثاني ، فإذا مضى وحل الثالث حتماً . قد الإمام السأقر أبو الإمام الصادق (ع) من اعتكف ثلاثة أيام فهو في الرابع باختيار ، ان شاء راد ثلاثة أيام آخر ، وان شاء خرج من المسجد ، فان أقام يومين بعد الثلاثة ، فلا يخرج من المسجد ، حتى يتم ثلاثة أيام آخر .

٢ - لا يجب ان يكون الصوم خاصاً بالاعتكاف ، بل يكفي مطلق الصوم ، حتى ولو كان لمصيبة أخرى . قال صاحب الخواهر . ان شرط الصوم للاعتكاف كشرط الطهارة للصلاة . لا يعتبر فيه الوضوء له . بل يكفي في صحة الاعتكاف وقوعه معه ، وان لم يكن له ، سواء أكان الصوم واجباً ، أم ندباً ، وسواء أكان الواجب لرمضان ، أم لغيره بلا خلاف فيه .

٣ - يحرم على المعتكف مباشرة النساء ، وعلى المعتكفة مباشرة الرجال ليلاً ونهاراً ، حتى التمس والتقبل شهوة ، قد الإمام الصادق (ع) : لا يأتي امرأته ليلاً ولا نهاراً ، وهو معتكف ، وإذا جامع امرأته ليلاً ، أو نهاراً في غير شهر رمضان فعليه كفارة ، فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن معتكف واقع أهله ؟ قال عليه ما على الذي أظفر يوماً من شهر رمضان متعمداً ، عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً . وأيضاً مثل عن معتكف وطأ امرأته ليلاً في شهر رمضان ؟ قال . عليه كفارة . قال سائل : فإن وطأها نهاراً ؟ قال . عليه كفارتان واحدة بالاعتكاف ، والثانية للإطعام في شهر رمضان -

وأيضاً يحرم على المعتكف الاستماء على ما قاله صاحب الشرائع . وقال صاحب الخواهر والمدارك لم يقف فيه على نص بالخصوص

وأيضاً يحرم عليه البيع والشراء ، وشتم العيب ، والرياحين ، والبنائقة ،
لقول الإمام الصادق (ع) اعتكف لا ينم الطيب . ولا يتدد بالريحين ،
ولا يماري ، ولا يشتري ، ولا يبيع

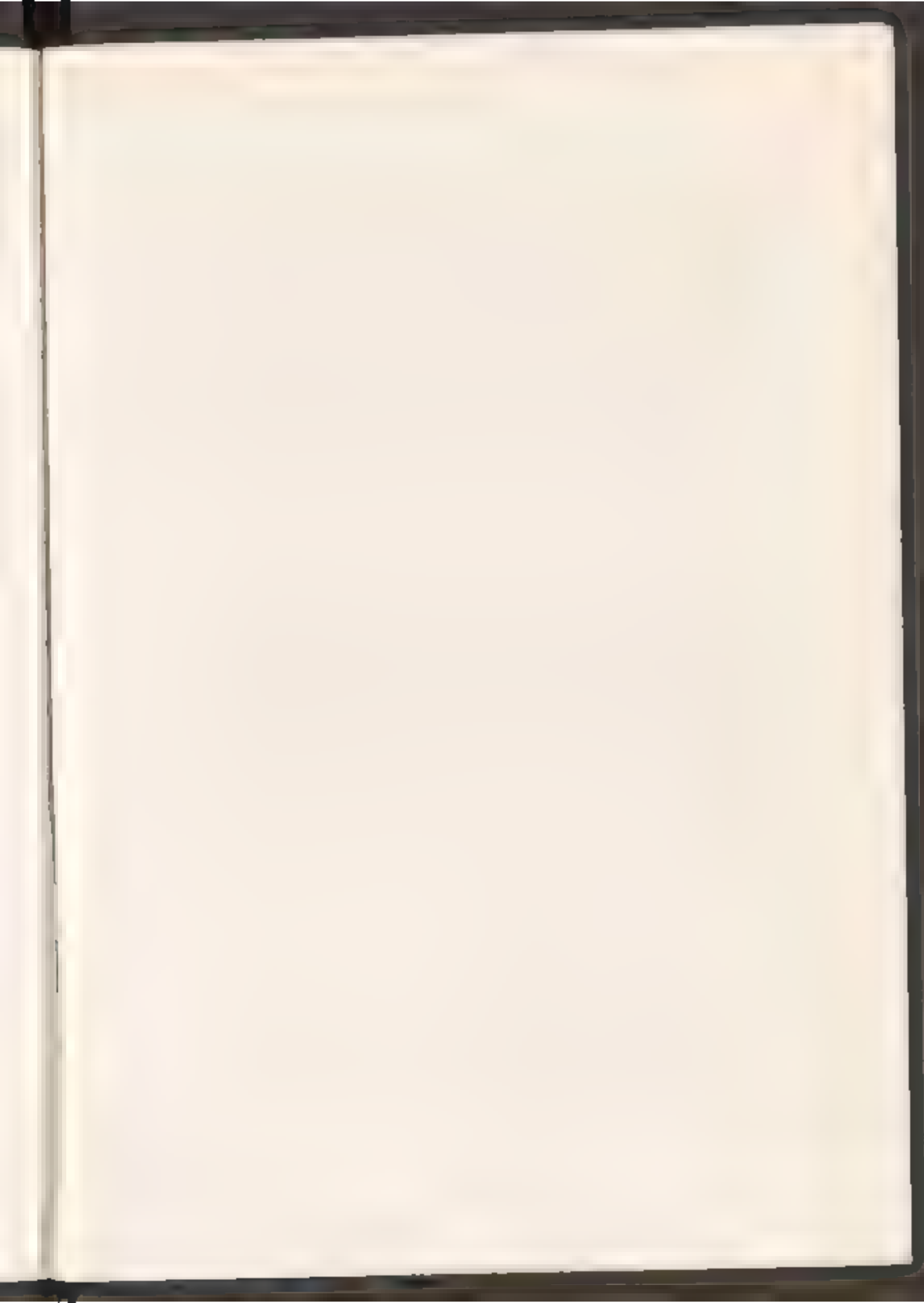
والمراد بالمداولة والمداولة والمدرة في شيء من أشياء الدنيا ، أو في
مسألة دينية حلاً بالعتق والظهور . ولا فرق في تحريم المذكورات ، وما
أنها بين وقوعها ليلاً ونهاراً ، لأن الاعتكاف وقع فيها . وما أن
الصوم شرط في الاعتكاف فكل ما بعد الصوم بعد الاعتكاف . بداهة
أن المشروط علم عدم شرطه . على تعبير الفقهاء ، الأصوليين .

٤ - إذا قد اعتكف شيء . ثم ذكر . فهل يجب إعادته ثانية أو لا ؟

الجواب :

ببصر . فإن كان واحداً فلا بد من الإعادة بنية القضاء ، إن كان
وقته معيناً ، وقد مضى . وبنية الأداء إن لم يمض الوقت ، لوجوب
الطاعة والإمتثال في الأداء ، وللأمر بمضاء ما فات في عمره ، وإذا
كان الاعتكاف مستحياً ، وظل قبل مضى اليومين فلا شيء عليه ، لعدم
الوجوب من الأساس ، والفرع لا يريد على الأصل ، وإن كان بعد
مضيها وحث الإعادة ، فكان الوجوب ، كما تقدم .

الزكاة



معنى الزكاة :

معنى الزكاة في اللغة النمو ، ومنه قول العرب زكا الزرع . أي نما وطاب . ومنه أيضاً قوله تعالى : « أصب نفساً زكية بغير نفس » - ٧٥ الكهف .

وفي لشرع اسم للصدقة الواجبة من المال . لأن فاعلها ، يركو بمعها عند الله سبحانه ، ويصير من الظاهرين المصهرين ، ويوميء أن هذا المعنى الآية بكرة . وحد من أموالهم صدقة يظهرهم ويركبهما ١٠٤ النورة .

الوجوب :

والزكاة واجبة بضرورة الدين ، تماماً كالصلاة ، وحسن شكرها من الاسلام ، ولذا قرنها الله سبحانه بالصلاة في أكثر من آية في كتابه . من ذلك قوله تعالى :

« وثقيموا لصلاة وآتوا الزكاة » على تائوا وأتموا الصلاة وآتوا الزكاة فاحواكم في الدين . وما أمروا إلا بعباد الله مخلصين به الدين حقاء وثقيموا

الصلاة ويؤتوا الزكاة . قد أفصح المؤمنون الذين هم في صلاتهم حاشعون
والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون .. قد أفصح من
تركى وذكر اسم ربه فصلى ، ان غير ذلك

وقال الإمام الصادق (ع) : ان الله عز وجل فرس للفقراء في مال
الاعبياء ما يسهم ، ولو علم ان ذلك لا يسهم لرادهم . انهم لم يؤثروا
من قبل فريضة الله عز وجل ، ولكن يؤثروا من مع من منعهم حقهم ،
لا بما فرس الله لهم ، ولو أن الناس أدوا حقوقهم كانوا عابثين بخير .
وعنه الرواية تدل بصراحة ووضوح على ان الفقر من الأرض لا من
السماء ، ومن ظلم الناس بعضهم بعضاً ، لا من الله جل شانه، وعظمت
حكيمته .

وقد أبوه الإمام الباقر (ع) لا بشأن الله عز وجل عبداً عن
صلاة بعد الفريضة ، ولا عن صدقة بعد الزكاة ، ولا عن صوم بعد
شهر رمضان

والكلام في الزكاة يكون أولاً فيما يجب عليه ، وثانياً فيما يجب فيه
من الأموال ، وثالثاً في من تصرف من المستحقين .

من يجب عليه الزكاة :

بشروط فيمن يجب عليه الزكاة هذه الشروط :

١ البلوغ ، فلا يجب على غير النافع ، قال بوسس بن يعقوب :
أرسلت للإمام الصادق (ع) ان في أخوة صغاراً ، فني يجب على أموالهم
الزكاة ؟ قال : اد وحت عليهم الصلاة ، وحت عليهم الزكاة .
وقال : ليس في مال ابيهم زكاة ، وليس عليه صلاة ، وليس على جميع
علائقه من محل أو رديء أو علق زكاة ، وان بلغ النيم فليس عليه لما

مضى ركته . ولا عليه لما يستقل ، حتى يدرك ، فإذا أدرك كانت عليه ركعة واحدة ، وكان عليه مثل ما على غيره من أساس .

وقد عمن مشهور الفقهاء هذه الرواية ، وما إليها ، وهي حجة على من ذهب وجوب الركاة في غير العدين من أموال غير البالغين أحل يستحب بوجوب أن يكون أو جذاً أو حاكماً شرعياً أن يركي أموال الطفل

٢ . انعمل . قال صاحب الخواصر ذهب المشهور إلى أن حكم محذور حكم الطفل في جميع ما تقدم - يريد عدم وجوب الركاة على الغرض ثم قال وهذا مشكل . حيث لا دليل يثبت به على هذه التسمية إلا مصادر لا يسمي للفقهاء الركون إليها

٣ - أن يكون المال ملكاً تاماً لصاحبه ، متمكناً من التصرف فيه ، فلا ركاة في مال الموهوب قبل أن يقضيه الموهوب له ، ولا في الموصى به ، ولا في الذئب ، ولا المعصوم ، والمرهون ، ولا المحذور ، ولا الغائب إلا بعد لحظ عليه ، وإمكان التصرف فيه ، لقول الإمام الصادق (ع) لا صفة على الدين ولا على المال لغائب عنه ، حتى يقع في يدك . وسأله رجل عن رجل . ما عنت عنه . ولا يقدر على أحده ؟ فقال لا ركاة عنه . حتى يخرج . فإذا خرج ركاد لعام واحد

ولا فرق في عدم تحقق الركاة في الذئب بين أن يكون صاحبه قادراً على أحده وأخصبه متى شاء ، وبين أن لا يقدر على ذلك على ما هو المشهور بين الفقهاء المتأخرين شهادة صاحب الحديث

١ . ولا يصح الاستدلال على نفي الركاة في مال الطفل ونحوه حديث « رجع العلم من الصبي » وهو عام ، وعن نصوص أخرى « لا مال له » الحديث إنما يعني إخراجاً واحكاماً التكليفي دور احكام الوصي ، وهو ما ثبت الركاة في مال المعصوم والطفل ، ويكون فائدة هذا القول أن يصر ابتداء الحول الذي يأتي الكلام عنه من حين يقع المال الصاب ، لا من حين النوع ناسية إلى الصبي ، ولا من حين الإفاقة ناسية إلى المعصوم

وإذ استقرض ابن من آخر مالا بمقدار النصاب ، كعشرين ديناراً مثلاً ، فهل تحب زكاتها على المقرض ، وهو صاحب المال ، أو على المستقرض الذي استدانه ؟

الجواب :

بشرط فإن تصرف المقرض بالمال قبل أن يحول عليه الحول فلا شيء عليه ، وإن أوفاه صده ، ولم يتصرف فيه كلاً أو بعضاً ، حتى مضى عليه الحول وحث الزكاة على المقرض ، لأنه تحت تصرفه ، ويستطيع الانتماع به متى شاء ، وقد مثل الإمام الصادق (ع) من رجل دفع إلى رجل مالا قرضاً ، فعلى من ركاته ؟ أعلى المقرض ، أو المقرض ؟ قال : لا ، بل ركاتها على المقرض ، إن كانت موضوعة عنده حولاً .

غير المسلم :

اتفق الفقهاء على أن غير المسلم مسؤول ومكلف بالمعروف ، كما هو مكلف بالأصول ، ومن أهمها الزكاة ، قال تعالى : « ويل للمشركين الذين لا يؤنون الزكاة » فصلت ، وأيضاً اتفقوا على أن العبادة بشئ أقسامها لا تصح منه ، لأن ربة القرية شرط في صحتها ، والله سبحانه لا يقبل إلا من آمن به وجميع كتبه ورسله ، ولم يفرقوا بين كتاب وكتاب ، ولا بين رسول ورسول .

ولا إغاة إطلاقاً بين تكليفه بالعادة ، وبين عدم صحتها منه إلا بهذا الإيمان ، لأن الإيمان شرط في الوجود ، لا في الوجوب ، ومقدمة لا يحد الواجب في الخارج ، وبإمكانه أن يؤمن ، ويصي ويركي ، فإذا أصر على الكفر والخلود فقد عصى بإرادته وسوء اختياره ، وصححت

مؤاخذته ومعرفته

وأيضاً اتفق الفقهاء كما قال صاحب مصباح عبده عني ، إذا أسلم تسقط عنه الزكاة ، كما تسقط عنه الصلاة ، مثلاً ، يوم حداثته ، الإسلام بحسن ما قبله ، وقال الشيخ الهندي في مصباح الفقيه والسيد الحكيم في المسمى ، أن الزكاة تسقط عن النكاح بمجرد إسلامه ، تماماً كصلاة ، لأنهم الفقهاء على ذلك ، والله أعلم ومنصوص به من سيرة النبي وآله بكرم (ص) ، لما عرف سهمهم أنهم أوجعوا شيئاً من هذه الحقوق على من دخل في الإسلام .

الاعيان التي تجب فيها الزكاة :

قال الامامان السمر والصادق (ع) : فرض الله الزكاة مع الصلاة في الأموال ، وسما رسول الله (ص) في تسعة أشياء ، وعما عما سواهن ، وتسعة هي الذهب ، والفضة ، والأبل ، والتمر ، والنخيل ، والحطبة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، وعما رسول الله عما سوى ذلك .
وقال الامام الباقر ، والامام الصادق (ع) ليس في شيء مما استثنى الأرض من الأرض وبذرة والخمص والعدس ، وسائر الحبوب والفواكه شيء عر هذه لأربعة الأصناف ، وإن كثر نمده إلا أن يصير مثلاً يباع بذهب أو فضة نكره ، ثم يحول عليه الحول .

وسئل الامام الصادق (ع) عن الزكاة ؟ فقال وضع رسول الله الزكاة على تسعة ، وعما عما سوى ذلك الحطبة والشعير ، والتمر والزبيب ، والذهب والفضة ، والأبل والتمر والنخيل فقال السائل والبذرة ؟ فعص لا ، وقد كان والله على عهد رسول الله السهم والبذرة والنخيل وجميع ذلك فقال السائل يقولون لم يكن على عهد رسول الله (ص) غير التسعة ، فعص وقال كذبوا ، فهل

يكون النعمو بلا عن شيء قد كان لا والله ، لا اعرف شيئاً عليه
الزكاة غير هذا ، فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر .

الفقهاء :

فالاول نحب لركاة في نوع خاص من الانعام ومن الرزق ومن
القد ، وجميعها جميعاً التسعة المذكورة في كلام الإمامين ، وهي الابل
والقر وحمم من الانعام ، واخطه والشعر والتمر والزيت من الرزق ،
والذهب والفضة من النقد ، وما عداها تستحب فيه الزكاة ، ولا حب .
واسندوا عن ذكرها من الروايات ، وغيرها مما جاء في معانيها
أما غير هذه التسعة فتستحب فيها الزكاة ، ولا نحب ، وهي كل ما
يكن ويورث من خوب عدا اخطه والشعر ، كالحصص والأرور والنخس ،
والنار كسبح وشمشي ، ذوب حصر وسقوف ، وتستحب أيضاً في
مال متحرفة وفي لأث من حبل ذوب الذكور . وذوب ابناء وخمر .
وفي لأملات مغزاة بني ستمر . ويؤخر كلساين واخوانيت وسادات
المعدن بلاجر . لأن تدخل في مال متحرفة ، كما قال صاحب الجواهر
في مدخله على اصحاب الزكاة في هذه لأشياء فهو وجود روايات
عن أهل البيت (ع) يدل بظاهر على وجوب الزكاة فيها ، ولكن الفقهاء
عمومهم على الاستصحاب ، وقالوا ان يراد ثبوت الزكاة فيها على سبيل
الاستصحاب لا على سبيل الوجوب جمعاً بينها وبين روايات أبي بكر
وجوب الزكاة في سبعة ، ومنه عن غيرها وقد نعلم انفقاء ، واشتهر
بينهم انه قد ورد دليلان أحدهما بشت الوجوب والأثرم ، والآخر بيقينه
ان يحملوا الميث على الوجوب ، وبالأصح يعموه على طهره ، ويحملوا
اساق على الاستصحاب . حتى أصبح ذلك عندهم قاعدة كلية في جمع
أبواب الفقه كما قال صاحب الخدائش في اواب المحدث الخامس باب الزكاة ،

ومن هذا يكون الحمل أشبه بالجمع العربي من حيث انعام على الخاص ،
 وتصير على قصد ، لا ، جمع الشرعي الذي يحتاج الى دليل ثالث يفعل
 بشرط معين للمواد ، فيخصص بنت في مورد ، وبن في مورد
 آخر ، وانما اذا ورد دليل حرم هذه شيئا ، وحرر بني حرم
 عنه ، فبني ابن على المحرم كما هو ، وحمل الذي على اكرهه
 وحسب بشرط شروط خاصة في كثير من الانعام الثلاثة ، ولم يعد
 لأمره ، وتغلب . الاضافة الى الشروط التي ذكرناها فيمن تجب عليه
 امره كما نرأى ان نفرد لكل نوع فصلاً مستقلاً

زكاة الانعام

الاول :

قول الإمام الصادق (ع) يس فيها دور خمس من دلائل شيء .
 فإذا كنت حراً فصها شيء من العشرة . فإذا كنت عبداً فصها شدة .
 فإذا بلغت خمس عشرة فصها ثلاث من عمر . فإذا بلغت عشرين فصها
 أربع من الغنم ، فإذا بلغت خمسا وعشرين فصها خمس من عمر . فإذا
 زادت واحدة فصها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين ، فإذا لم تكن عنده
 به محض فاس لبون ذكر ، فإن زادت على خمس وثلاثين بوحده
 ففهي بنت لبون من خمس وأربعين . فإن زادت واحدة فصها حقة .
 وإنما سميت حقة ، لأنها استحققت ان يركب صهرها الى سبعين . فإن
 زادت واحدة فصها حدة من خمس وسبعين . فإن زادت واحدة فصها
 اسد لبون من سبعين . فإن زادت واحدة فصها من عشرين وثمانين ،
 فإن زادت على العشرين وثمانين واحدة فصها كل من سبعين حقة . وفي كل
 أربعين بنت لبون

الفهاء :

قالوا : نصاب الابل اثنا عشر وهي :

- ١ - خمس ، وفيها شاة ، ولس فيها حص عنها شيء .
- ٢ - فإذا بلغت العشرة ففيها شاتان ، ولس في بئر تده عنها شيء . حتى تبلغ خمس عشرة .
- ٣ - فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث سيه . ولس عنها شيء . حتى تبلغ العشرين .
- ٤ - فإذا بلغت العشرين ففيها أربع شياه .
- ٥ - ان تبلغ حملاً وعشرين ، وفيها خمس شياه . وهذه لأربعة الخيمة في كل واحد منها شاة ، كما رأيت
- ٦ - ان تبلغ ستاً وعشرين . وفيها ست محص . وهي من لادن التي دخلت في السنة الثانية .
- ٧ - ان تبلغ ستاً وثلاثين ، وفيها ست سون . وهي التي دخلت في السنة ثالثة .
- ٨ - ان تبلغ ساً وأربعين ، وفيها حقنة ، وهي التي دخلت في الرابعة
- ٩ - ان تبلغ احدى وستين . وفيها جدعة ، وهي التي دخلت في الخامسة
- ١٠ - ان تبلغ ستاً وسبعين . وفيها ست -
- ١١ - ان تبلغ احدى وتسعين . وفيها جد -

[illegible]

المقروء

[illegible]

المفتوحة

هذه أرويه مني على فضل ١٠٠ وهي أوضح من كبر شهاب.

وهذا مثال واحد منها ، والقدر مصادق ثلاثون ، وفيها تسع أو تسعة
وفيه تسعة ، وهكذا دائماً .

ومن أحب زيادة في التوضيح قلنا

يؤخذ من القدر من كل ثلاثين واحد دخل في السعة اشية ، ولا
شيء فيها دوسها ، فلو فرض أن اسماً تملك ثلاثين بقرة ، لا ربعا ،
أو إلا قيرصاً فلا شيء عليه ، ولا عليها ، ومن كل أربعين واحد
دخل في السعة الثالثة ، ومن الخمس تبعات ، ومن السبعين تسعة عن
أربعين ، وتبع عن ثلاثين ، ومن الثمانين تسعة ، عن كل أربعين
منها تسعة ، ومن التسعين ثلاثة تبعات ، عن كل ثلاثين تبع ، ومن
المئة تسعة عن أربعين ، وتبعات عن مئة ، ومن المئة وعشرة مئة
عن ثمانين ، وتسع عن ثلاثين ، ومن المئة والعشرين يتخير المالك بين
ثلاث مئة أي عن كل أربعين تسعة ، وبين أربع تبعات ، عن
كل ثلاثين تسع . وهكذا ، وليس بين المربعين شيء .

والخاموس كالقمر ، وحكمها واحد ، لأنها من فصيلة واحدة ،
وقد مثل الإمام الباقر (ع) عن الخواميس ، هل فيها شيء ؟ قال :
مثل ما في القمر .

الغصم :

قال الإمام الصادق (ع) في كل أربعين شاة شاة ، وليس فيها
دون الأربعين شيء . ثم ليس فيها شيء ، حتى تلعب عشرين ومئة ،
فاذا بلغت عشرين ومئة ففيها مثل ذلك شاة واحدة ، فإذا رادت على
مئة وعشرين ففيها شاتان ، وليس فيها أكثر من شاتين ، حتى تلعب
مئتين ، فإذا بلغت المئتين ففيها مثل ذلك ، فإذا رادت على المئتين شاة
واحدة ففيها ثلاث شياه ، ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك ، حتى

تبع ثلاثئة ، فإذا بلغت ثلاثئة شاة ففيها مثل ذلك ثلاث شاة ، فإذا ردت واحدة ففيها أربع شياه ، حتى تتبع أربعئة ، فإذا نمت أربعئة كان على كل مئة شاة ، وصفت الأمر الأول - أي زيادة الشاة على المئة - .

الفقهاء

وهذه عبارتهم : للعلم خمسة نصب :

١ - أربعون ، وفيها شاة .

٢ - مئة واحد وعشرون ، وفيها شاتان .

٣ - مئتان وواحدة ، وفيها ثلاث شياه .

٤ - ثلاثئة وواحدة ، وفيها أربع شياه .

٥ - أربعئة لما راد ، فهي كل مئة شاة . وليس ما بين

النصاب شي .

وحكم الماعز والنعم واحد . لأنها من فصيلة واحدة ، سوى أن المذبح من النعم ، وهو الذي أكمل سنة ودخل في الثانية يعادل الذي من النعم وهو الذي أكمل سنتين ، ودخل في الثالثة ، فمن كان عنده خمس من الأبل ، وأراد أن يدفع ركبتها كفاه المذبح من النعم ، أما من الماعز فلا يكتفي إلا بالثني .

ولا يتعين على المربي أن يدفع الزكاة من النصاب الذي عنده بالذات ، بل هو محبر بين أن يدفعه بنفسه ، أو يشتريه من غيره ، ويختاره من الزكاة ، أو يدفع ثمنه نقداً بمقراء على شرطه أن لا ينقص عن الحد الأوسط إلى الأدنى منه ، وأن تطوع بالأعلى محبر واستدل الفقهاء

على هذا التعبير بأن ركعة سأل الإمام (ع) . هل يجوز أن يخرج عما
 تحب في الحدث من الخطئة والشعر ، وما يجب على الذهب ، أن يخرج
 عن كل ذلك درهم منه ما يسوى ، أو لا يجوز إلا أن يخرج من
 كل شيء ما فيه ؟ قال : إنما أخرجت قيسر .

وقال به آخر اعطي عيال المسلمين من تركاه ، فاشترى لهم منها
 ثياباً وعلعماً ، وأرى . ذلك جبرهم ، قال لا بأس

بقية الشروط في الانعام

ولا تحب الزكاة في هذه الانعام الثلاث بمحرد بنوع النصاب ، وإكمال
 العدد الذي ذكره ، بل لا من شروط آخر ، وهي ثلاثة بالإضافة إلى
 شرط النصاب .

الأول لسوم ، وهو أن تعيش كل واحدة من الأعمى في تحب
 من أفراد النصاب ، أن تعيش على المرعى القصيمي ، لا على نصف ،
 فإذا صدق عليها اسم المعنونة لا تعيش في تركاة أحملاً ونصفاً ، ومنه
 قوله الإمام (ع) ليس على ما نصف شيء ، إنما الصدقة من سائمة
 المرسلة في مرحها أي مرعاها . ومنها الذي نصفه فيه تركه ، ومنه
 ما سوى ذلك ، فليس فيه شيء .

الثاني أن لا تكون من عموم أي لا يعمل عنده فهو سائمة
 لركوب أو احترث أو الحمل تستقط عنها الزكاة جبراً ، فضلاً . ومنه
 قول الإمام (ع) ليس على العومل شيء . ومن خلاف هذا من
 الروايات فشاذاً متروك

الثالث أن يمضي عليها حول سنة من يوم بني سمي به عن
 حبيب أمها بالمرعى . ولا عبرة باليوم الذي تود فيه على المشهور

هذا ملخص شروط في زكاة الأنعام ، وهي بلوغ النصاب ، والرعي ، وعدم الحمل ، والحوال ، ولا شيء غيرها ، فإذا احتل واحد من هذه الشروط في فرد من أفراد النصاب أثناء الحول بطل الحول ، وانقضت الزكاة . كما لو نفقت عن النصاب ، أو استبدل ذلك ببعض أفرادها ، أو استعمله فركوب ، أو أحرث أو الحمل ، أو غلب في بعض الشهور أو الأسابيع ، حتى انقضى عنه اسم السوم .

وإذا اشترك ثلث أو أكثر على تقطيع بطلع مجموعته النصاب فلا زكاة إلا إذا بلغ سهم كل النصاب على حدة ، حتى ولو كان المرعى والمشرى والمحب والفحل واحد بالأجزاء ، وإذا كان للإسمان أنعام متفرقة هنا وهناك اعتبر لنصاب في مجموعتها ، وإن ساعدت ولم يبلغ كل منها النصاب على حدة ، وبكلمة إن العبرة بوحدة المال كالنصاب ، وإن تعدد محل النصاب ، لا بوحدة النصاب ، وإن تعدد ذلك ، وهذا نخذ تفسير قول الإمام الصادق (ع) : لا يجمع بين المتفرق ، ولا يفرق بين المجتمع .

زكاة النقرين

الذهب :

قال الإمام الصادق (ع) في كل عشرين ديناراً من لذهب نصف دينار ، وإن نقص فليس عليك شيء .
وقال الإمامان السائر والصادق (ع) ليس فيما دون العشرين مثقالاً من لذهب شيء ، فإذا كملت عشرين مثقالاً ففيها نصف دينار ، وفي أربعين وعشرين ففيها ثلاثة أخماس الدينار ، وفي ثمانية وعشرين ، ففي هذا الحساب ، كلما زاد أربعة

الفقهاء :

قالوا : إن الروايات عن أهل البيت (ع) تغيرت قاره بالدينار ، وباردة بالثمن ، ويكشف هذا عن أن الدينار كان يوزن مثقالاً في عهدهم ، وإن أكثر من واحد من فقهاء هذا العصر ، إن الدينار يعادل نصف ليرة عثمانية ذهباً .
ومنها يكن ، فإن للقد الذهبي نصاباً لأول عشرين ديناراً ،

وبه نصف دينار ، أي على حساب اثنين ونصف بالمائة . وليس فيما دون العشرين زكاة . حتى ، ولو مضى عليه حول كامل . الصواب الثاني . أربعة وعشرون ديناراً ، ومعنى هذا أنه ليس فيما دون الأربعة زكاة بعد العشرين . وهذا بلغت أربعة وعشرين أخرجت زكاتها على حساب اثنين ونصف بالمائة ، وهي ثلاثة أحماس الديار كما قال الامام (ع) ، وإذا رادت عن الـ ٢٤ فليس في الرائد زكاة ، حتى يبلغ المجموع ٢٨ ، فإذا بلغ هذا أخرجت الزكاة على الحساب المذكور ، وهكذا يعتد الرائد أربعة أربعة ابتداءً .

الفصل :

قال الامام (ع) : ليس في أهل من مثني درهم شيء . وليس في السيف - أي الرائد عن المثنيين - شيء حتى يتم أربعون ، فيكون فيه واحد

القبض

قالوا : إن للنقد المضي نصابين الأول : مثنا درهم ، وبها حصة

١ - قال السيد سابق في الخمر : من دعه ثلثه . إن اضيق درهم سبع . درهم واحد

مصرياً ، وقال محمد بن اسماعيل : في الهبات في الإسلام : إن الدرهم ثلثه حصة من وتي . ونحن نأخذ قول الامام في مثني . ثم خمسة دراهم على قوله في الخمر ديناراً . ديناراً حصة ديناراً . كل مثني درهم حادي ديناراً . هذا ، واحد معين لأمير المؤمنين ديناراً . أي النصيب الأول في الذهب ، مثني درهم في الصار الأول ، في الفضة ، واحد حصة منها ، واحد . وهو المصكوك الذي يوسى به واحدة ، ويرمي إلى حذف واحد

دراهم ، أي على حساب اثنين ونصف مثله ، وليس فيما دون اثنين
ركاة الصاب الثاني أربعون درهماً ، ومعنى هذا أنه ليس فيما
دون الأربعين بعد المتين شيء ، فإذا بلغت الدراهم اثنين وأربعين
أخرجت ركنها على حساب اثنين ونصف مثله ، وهكذا يعتبر الزائد
أربعين أربعين ابدأ ، ويكون الأجر على الحساب المذكور

الشروط :

ولا بد من إضافة شرطين آخرين إلى بلوغ الصاب في ركاه القديس
أولهما أن يكون عنه مكوفة ، كما يدل عليه لفظ القديس ، فلا يجب
في أسنائه ، ولا في الحللي وإحاثهم ، وما رين به من سيف أو مصحف ،
وما إليها ، فقد روي أن مثلاً قد نلامام الصادق (ع) . يجمع عدي
الكثير فيمنه ، فيبقى نحواً من مئة أنزكيه ٢ قد كل ١٠ لم يحل
عليه الخول فليس عليك فيه ركاة ، وكل ١٠ لم يكن ركراً فليس عليك
فيه شيء . قال السائل : وما الركاز ؟

قال الإمام (ع) هو الصاب المقوش إذا أردت ذلك وسكه ،
فيه دس في سائك الذهب ، ونصرت نقصة ركاة - والصاب من
المال هو الذهب والفضة - .

ثانيهما أن يحول الخول على أسود الذهب والفضة ، لا ينقص منها
شيء ، ولا يثقل منها شيء بشيء ، ولا تغير إلى مبالغك ، وتم
السنة بدحول الشهر الثاني عشر . سنل لأمه (ع) عن رجل كان عنده
مئتا درهم إلا درهماً ، فبقي عنده أحد عشر شهراً ، ثم أصاب درهماً
بعد ذلك في الشهر الثاني عشر ، فأكملت عنده مئتا درهم . أعنه ركاة ؟
قال : لا ، حتى يحول عليها الخول ، وهي مئتا درهم .

مسائل :

١ - إذا كان عنده نقود ذهبية ، وأخرى فضية لا يبلغ كل واحد منها النصاب بدائه ، ولكن إذا ضم بعضها إلى بعضها بلغ المجموع قيمة لنصاب ، فلا يجزى بعضها ببعض ، بل يعتبر كل على حدة .

٢ - اعترى بالنصاب الخالص من الغش . لا بمجرد اسم النقد الذهبي ، أو النقد الفضي ، وإذا كان عنده نقود ذهبية وفضية يبيع كل منهما النصاب أو يريد ، ولكنها ثمروحة بغير الذهب والفضة . إذا كان كذلك قدرت حادثة من كل شاة ، فإن بيع الصافي لنصاب وحت الزكاة ، ولا فلا .

٣ - إذا شك في أن ما يملكه من النقود هل بيع النصاب ، حتى تحب الزكاة ، أو لا جرى أصل الزكاة ، ولا يجب البحث ، لأنه من الشبهات الموضوعية ، دون الحكمية ، أحل ، أو علم سلوع النصاب ، وشك في المنع والمعاد بحث ونف أن أمكن . والأوحد الاحتياط ، لأن العلم بشغل الدمة يستدعي العمل بتحررها . حتى يخص اليقين بالخروج عن عهدة التكليف .

٤ - من فضله هذا لعصر كنهم أن حلهم أن لا يزال إذا كانت من نوع موزق . كما هي اليوم فلا زكاة فيها وغرفاً عند حرمه النقص الذي يعلق بالنقص لذهب وفضة . ونحن على خلاف معهم ، ونقول بالنعم لكل ما يصدق به . سمى ذلك وفضة ، وأن الشبه في كلام أهل السب (ع) أحد أسبابه لا عيبه . حيث كان عملة بوجده في ذلك العهد ، وليس عهد من باب من حرم ، لأن الناس مأجود في متهومه وحققته . يكون أمة مستطاة مصنوعة لا معلومة ،

لأن النظر لا يعني عن الحق شيئاً ، ونحن هنا نعلم علم اليقين أن حلة
الركاه في المصدين موحودة بأداب في الورد ، لا مطونة ، فتكون
كعبه المنصوبة أو أفوى ، واد ، هي من باب تنقيح الماسط المعلوم ،
لا من باب لقدام المظنوع المجمع على تحريم العمل به

زكاة الفلوات

قلما ان الزكاة نحت في الحصى والشعير ، والتمر ودرست ، وتنتحب في غيرها مما انتته الأرض ، ما عدا الحصار والهور ، ولا بد لوجوب الزكاة في الاصناف الأربعة من وجود أمرس ، بلوع المصاب ، والتمتصت .

المصاب :

قال الامام الباقر أبو الامام الصادق (ع) ما انت لأرض من الحنطة وشعير ، والتمر والزبيب ما بلغ حمة أسوق ، والوسق ستون صاعاً ، فذلك ثلاثمئة صاع ، فعليه عشر ، وما كان يسقى بارش ولدلاء والرواصح فعليه نصف لعشر ، وما سفت السماء والسيح ، أو كان معللاً فعليه العشر تماماً ، وليس فيها دون الثلاثمئة صاع شيء ، وليس فيها البتة الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشباه

ويبلغ لمصاب الكامل بنكبو حرام حوي تسعمته وعشرأ على التقريب وما نقص عنها لا زكاة فيها ، وما سح المصاب ، فكثر فدية تركاة

التملك :

قل ثمنه . إنما يجب على المالك أن يؤدي زكاة هذه الأرباح إذا بلغت النصاب ، وكانت في نفس الوقت أصولها مملوكة له قبل تعلق الزكاة بها . كما لو كان هو المزارع والمزارع . أو انتقل إليه المزارع قبل انعقاد الحب . والشجر من أن يحمل الثمر . أم من الساع ، أو أنه المزارع ، أو الكرم بعد بدو الساع ، بحيث حصل ذلك في ملك غيره لا في ملكه فلا يجب عليه الزكاة ، تماماً كما لا يجب على من اشترى عاماً ، وحققه ، حتى صار رأساً الألف

وذهب مشهور الفقهاء أن الزكاة تنطبق بأحكام عند بدو الصلاح ، وذلك أن يشتد الحب في الحظوة والشعر . وجر أو يصير ثمر السجيل ، ويعقد زهر الكرم حصراً ، هذا مع العلم بأنه لا يجب إخراج الزكاة إلا بعد إنباس وانحاف وبلوغ الثمر . ولدي براه أن الزكاة لا تنطبق شيء من الغلات . حتى يسمى الحب حظوة وشعراً . وثمر ثمرأ وربياً ، لأن هذه الأسماء قد وردت في أدب الأحكام . وندبة أن الأحكام الشرعية تدور مدار عناوين موضوعاتها وجوداً وعدماً ومنها بكن فإن النصاب إنما يعتبر حال الحذف ، لا فيه ، فهو اقترص أن شيئاً من هذه الأصناف يقع لنصاب ، وهو رطب ، ولا ينفع ، وهو جاف فلا زكاة فيه بالاتفاق .

ونظهر لثمرة بين يدي مما لو تصرف مالك ثمر الكرم قبل أن يصير ربياً ، وثمر السجل قبل أن يصير ثمرأ . وسأج المزارع قبل أن يأتي أوان حصاده . وفي تمام مشهور يكون مالك صامياً مستقراً المستحقين ، وعلى القول الثاني لا ضمان عليه

مقدار الزكاة

قال الإمام (ع) : من كان ياتح بالرش والنداء ويصحب فيه نصف العشر ، ومن كان يمشي من غير علاج سهر ، أو عين ، أو سماء ، أو كان يعلل فيه عشر كاملة .

العقهاء :

قالوا : إن مقدار الواجب من زكاة يختلف باختلاف الشيء ، في صفته والطبيعة ، وفيه عشر المحصول ، وما سمي بآله فيه نصف العشر ، وإن سمي بآله ثلثه ، وبأشياء أخرى بقدره فإن علب لاسماء عن آله عشر ، وإن علب استعمال الآله فصف العشر ، وإن سواها فثلثه ربع العشر ، أي العشر في نصفه ، ونصف عشر في نصف الآخر ، ومع الثلث في أيها أمثال الآله ، أو الطعمة ، حصر على قدره ، وهو الأقل ، أي نصف العشر ، لأنه الواجب على كل حال .

المؤن وحصنة السلطان :

ولم يعب إخراج زكاة من صدقه الحب ، ونصف شعر ، حيث يصط من كلب ، ووزن ، وبعد إخراج ما يأخذ من كلب ، وبعد إخراج ثمنه ، وكيف كان . إن ما أخذ من كلب ، وبأن يصرف على الحصول من سائر الكلاب ، وإن وجد ، ولا يقع زكاة من ذلك ، وإنه من كلب ، وإنه من كلب ، وإنه من كلب .

ولا يحتاج هذا الى البحث الطويل ، ولا الى النقل والنقل ، وسواء
 "نصائح" ، كم من أكثر من واحد ، وفي الكلام هل من غير
 النصاب بعد المؤن ، وما يأخذه نصيب ، بحث في بعض - في بعض
 فلا زكاة فيه ، وفي نصيب منها ، وهذا يقع مجموع نصيب
 وحدث كاه في - في . وان في عن نصيب ، ما دم مجموع نصيباً ،
 فان صاحب جوهر اشهر من غيره لا بد من اعتبار نصيب
 بعد مؤن . وفيه لكل سائر نصيباً ولا زكاة فيه ، وان كان المجموع
 فقد نصيب . وفيه شاح اصدي في مصباح فيه وهو لائه ،
 لانه زكاة منه عن وجوب زكاة في بعض بعد حرج مؤن
 عن نصيب

هل الزكاة حق على الانسان ، او شراكة في الاعيان

قال الامام الصادق (ع) ان الله تعالى وعده شرك من
 والاعيان في الاموال ، وليس له ان يصره ان يصره
 وسن يده لادم (ع) عن كذا في مباح لا يحكي
 - ذهب الى ان الامم (ع) نسأل الله ، وان حركت
 وت هـ صمى ، وفي المرح ، وفي يوم في حار من عرفت من غير
 ان تشعه في تحره وليس عشت شيء ، وان لم يعرفه وحرك في حمله
 ذلك ، وفي عسطنها من الروح ، ولا وصعه عشي

الفقهاء :

احسنه في - غير من هو شرك معي في عني وتلك فيه عند
 حصه - ما في عشت عني ، او - غير صاحب حق في عني

ان ذلك شيئاً منها ، تماماً كصاحب الرهن الذي تعين حده رهن مرهونه
دون ان يكون مالكا لها ، وان العي مسؤول عن كذا حده المعتبر
بها ان صاحب العي مسؤول عن صاحب الرهن ؟

وان صاحب جوهر ذهب شهو بطلاً واحد في سل
قول المهور ، وذلك هو منه وحقيقته بده في ان ر قد تعبر
رامس ، ان مقرر شريك يعي في عين ، ومثلها في حصة
على الناحية التي يمكنه هي ، وسيد في رة ان ساهم
عن الامام (ع)

وجن مع الشيخ القادي صاحب موضح عنه من نبي شر كنه
القد ، مع الاعاء في العين ، وذلك في رة هو ، بدءاً كحق
عمره من متعلق بركة ، حر مع رة شيخ حسن بعد ان حده
ووه رة في سندها على رة وشخص هذه الأداة
ما

ولاً في كنه مقرر شريكاً حده ، يعني في رة في حار للعي ان
مصرف ، لا ياد من رة ، ثم هو سار في كل مركب ، وايضاً لما
حار في ان دفع بركة من رة ان رة المقرر ، وايضاً يجب
ان يكون جاء رة وعرف بركة من رة ، لانه مع نملك ،
ولا مثل رة ، ومن دعي شيئاً منه فهو صحيح بالحق والسيرة
نقصه

ثانياً ان لسان الرويات الواردة عن أهل البيت (ع) في بركة
الواجه تماماً كنسب روايات الواردة عنهم في بركة الشحه ، مع
لهم بأنه لا شراكة حقيقية في شتبح ، واد ، والمقصود منها ان
الله سبحانه قد جعل للمقرء حماً في اموال لأعيانه كحق عمره ليت
المتعلق بركة ، بحيث اذا امتنع الاعاء عن اداء هذا الحق كان للحاكم

الشرعي ، او للحاسي الذي يعبه . او لعدول المستعبد من باب الحصة ،
و للفقير بعبه . مع عدم هؤلاء جميعاً ، كان له ان يستوفي هذا الحق
فهرأ عن الاعبيد ، وهذا شيء . وان الفقير شريث يلعب في الحقيقة
والوقع شيء آخر .

اموال التجارة :

سئل الامام الصدوق (ع) عن رجل توصع عبده لأمول يبحر به ،
قال : اذا حال عليها الحول فليزكها
وقال كل من عملت به فمبيث فيه لركاة ان كان عبده الحول

الفقهاء

هو كل من يعمل به قصد الربح والتجارة ، فتستحب فيه
كافة ، سواء أكان بالتجارة بالحيوان ، ام بالحبوب ، ام بالثياب .
ام بالقماش ، ام بالخضار والبقول ، وما الى ذلك .
ولا تستحب الركاة في التجارة لا بشروط ، هذا يسمى حرام
فلا سحر . وهي قصد الاضرار والاكسبات . وان تنبع فيه التجارة
حد تصاري المصنفين . ولا ينقص على الاكسبات الحول ، ولا يستمر
قصد لاكتساب موال الحبوب ، ولا لا يسع بأمن من رأس المال .
وان لا ينقص رأس المال فرش واحد طوال ايام الحول ، ولو افترض
انه نقص ، ثم عاد الى التمام استأنف رأس السنة من هذا الحول .
وايضاً تستحب الركاة في كل ما يكره ويورث به استه الارض .

ما عند العلام لأربع . وفي رث حل عن مرسه . يكون
مائه عن معدة . وان سمعت ما كوت وم . وايضاً سمعت
بركة في سبع بعد العدد للاستبر . كما ذكر وس . وما انه .
وقد كنت لأشبه في ذلك

المستحقون للزكاة

قدم في أول باب الزكاة أن الكلام على يكون خمس تحت غيبه ،
وهي تحت فيه من الامور ، وفي من تحت من مسكين وسوق
الكلام عن الأولين ، وتكلم الآن عن الثالث

المستحقون :

قال الله تبارك وتعالى : « أَمْ أَمْثَلُ لِلْفَقِيرِ وَمَسْكِينٍ وَاعْتَمَلِ
عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والعاملين في سبيل الله من أجل
مربصة من الله والله عليم حكيم - ٦٠ التوبة »
وقال الامام (ع) : الفقراء هم الذين لا يسألون ، وعيبتهم مؤنة
من عيبتهم ، والتدبير على أنهم هم الذين لا يسألون قول الله تعالى
« للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون صرفاً في الأرض
يخسرهم الخامل اعياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون من أحد »
والمساكين هم أهل الزمانات ، وقد دخل فيهم الرقاب والضعفاء ،
والعاملون عليها هم السعاة والحفاة في أحوالهم وجميعهم وحفظهم . حتى

يؤدونها . من قسستها . ولما خافوا الله . وحسنوا الله . وحسنوا
 عبادته من دونه . ولم يدخل في قلوبهم مودة . محمد رسول الله
 الله (ص) يأنسهم ويصحبهم . كما عرفوا . فجعل لهم نصيباً
 في الصدقات . لكي يعرفوا . وفي رخصت يوم لرميتهم
 كسار . في قتل خطأ . وفي شهر . وفي لائن . وفي قتل الصد
 في حرم . وليس عليهم ما يكفرون . وهم مؤمنون . فجعل الله لهم
 نصيباً في الصدقات . يكفرون . وهم مؤمنون . فجعل الله لهم
 ديون . ليقضوها في صاعه الله من عهده . فيجب على الامم ان
 تعطي عنهم . ويكفون من . الصدقات . وفي صل الله قوم
 يرحبون في الجهاد . وليس عليهم ما يتكفرون . وهم مؤمنون . فجعل الله لهم
 نصيباً في الصدقات . حتى ينفقوا على فتح والجهاد . واس
 ليس به القرض . ليس يكونون في لاسر . في صاعه الله . فيصنع
 عنهم . ويذهب ما . على الامم ان يردهم الى اوصالهم من
 ما صدقات

الفقهاء

قالوا : ان مستحقين بركة نبيه ص ف (١) الفقراء (٢) المساكين
 (٣) العاملون عليها (٤) ائمة طوبى (٥) في الرقاب (٦) القارمون (٧) في
 سبيل الله (٨) ابن اسيل .

الفقراء والمساكين

في جملة ان لفظ فقير ، ولفظ مسكين اذا اجتمعا عبر كل منهما

عن معنى ، ودا فرق عبرا عن معنى واحد ، ودلوا ان امرؤ
 عند الاجتماع قد ان ائتمر لا سأل ، وانكسر يسأل ، ومهر بكس .
 فلا حدود من وراء الكلام في ذلك بعد العلم بأن كلامهم ليس يستحق
 الزكاة حاجته اليها

والمعبر ، ، فكيف لذي عور ان يعصى من الزكاة شرعاً هو
 الذي لا يملك مؤنه سنة ، وهو ، وهي الشرعي من عنده .
 وفاقوه ، ي يكون له عمل بكيفية ويسد حاجته يوماً فليلاً
 لا ائتم الصادق (ع) تخرم زكاة على من عده عور سنة .
 فطره عن من عده عور سنة . ومن عور عده عور يوم أله
 بمن الزكاة ، قال بأحد . وعده عور شهر ، بكيفية سنة من
 الزكاة ، لاها انما هي من سنة الى سنة

اغناء الفقير

وقيل صاحب الحديث رحمه الله عن شهره ان يعور ان معنى
 ائتم من الزكاة مئماً بعينه وكيفية سواب . لا سنة واحدة ، على
 شريطة ان يعطى ائتم دفعة واحدة ، لا على دفعات ، لانه بالدفعه
 يملك مؤنه سنة . ويصير غنياً في نظر الشرع ، ويمنح اعطائه ثانياً ،
 ، سنة القسوس حديث . ويات عن اهل البيت (ع) .

وسب ادري هل عت الروايات صحيحة ، او وضعها على لسان
 لثبات من وضعها الخبر ، قرصه ، ويكثر اموال الزكاة على
 حسب خبره . ولكني أعلم علم اليقين ان التفرقة بين الدفعة والدفعات
 محل نظر . لانه ما كانت سنة تعدد . دفعات هي سنة من
 مؤنه السنة ، فهذه العلة بهيها موجودة في الدفعة الواحدة ، سنة عن

مؤنة المذكورة . والمعروف ان حكم . وايضاً اعلم علم ايقين ان اكل
 لاون والاخير من البركة هو سد حاجات الفقير من الأكل والشرب
 والملبس والسكن . وان هل است (ع) ولو ولو ورعت الصدقات
 على وجهها ما وجد فقر . مع انه أيضاً بأن جعل فقير عا بسندعي
 ان يريد لزوم عدد . وممراء فقر . ولأجل هذا وغير هذا يرى
 ان لا يعطى الفقير أكثر من مؤنة سنة ، حتى ولو كان من المرجح
 الأكر . و المرجع باداء

مدعي الفقر

كل من ادعى لفقر بصدق اد م يعم كده . ويعطى من البركة
 حاجته . فان صاحب الجوهر بلا خلاف معتد به . وفي الحديث
 هو المعروف من مدعي الاصحاب

وبصاً المعروف من مرة اعمه قدماً وحديثاً اهم يعطون البركة .
 يطلها ما م نعم كده . ان احدث مشهور . على المدعي اليه .
 وعلى من أكر ابس . فلا تشمل ما يحس فيه . لاحتصاصه في مورد
 الخصومات والمعارات

ولا يجب علاء الفقير بالبركة حتى الدفع له ولا بعده . فان ابو
 بصير كتب بالامام تدفق الي الامام بصدق (ع) لرجل من اصحابنا
 يستحي ان يأخذ البركة . فاعطه منها . ولا سمي ان من البركة .
 قال : اعطه ولا تسم . ولا تقل المؤمن

ودعب مشهور ان من صدر على الاكساب لا يعطى من البركة .
 لانه يحكم سمي . وقد روى زرارة عن الامام الدهر (ع) انه قال
 ان الصدقة لا تمل لمختر . ولا يدي مره سوي . اي سليم بدن .
 يتحمل الكد والتعب .

واد قر هنل بأن هذا يصدق عليه اسم الفقير قلب في حوائه
 به عي في الواقع ، ما دام قادر أن يكفي نفسه . وفي فرق بين وبين
 من غلث ذلك . ولم يقف على نفسه شعراً حتى مات جوعاً .
 قل صاحب مصباح الفقيه ، برد على صاحب الخواهر ، ونعم ما
 قد . ان المراد سمي لشي لا تعطى له الزكاة هو لعي بالمعل والهدر
 على الاكتساب . ومع ذلك ترك نعاً بكثير من الطالبين ، واهل الزوال
 وشاههم من لهم قدره وقوة على كثير من مصانع والخرف واللائقة
 حاجهم . ويكفهم نعودوا النعيش بأحد الصدقات . والنصر على الفقر
 والفاقة ، وتحمل دن الزوال . وترك الاكتساب . فانه يصدق على
 احدهم عرفاً اسم الفقير . وبك هو في الواقع عي . ان قدر على
 ان يكفي نفسه . فنقول بعدم عصاء الزكاة لثمة كما نسب ان اشهور
 هو الاغوى . وما في الخواهر من دعوى السيرة على دفعها لمثل هؤلاء
 الاشخاص عمل نظر ، بل منع

العاملون

٣ العاملون على بركة هم الخاء الذين يعصم لأمم ، او
 شبه بغيرهم شخصيتها من اهلها . وحفظها . ثم تأديتها ان من يعصمها
 على مستحقين . وما بأحد حدة من الزكاة بغير حرهم على عملهم
 لا صدقة ولنا تعطى لهم ، وان كانوا من الاغنياء

ويشترط في الحاسي ان يكون ساعاً عادلاً مؤمناً عادلاً أو أميناً موثقاً
 على لاف . لقول علي أمير المؤمنين (ع) الحاسي داعص من الصدقة فلا
 وكن به لا مصحاً شريعاً أميناً حفظاً . وان لا يكون هاشماً . لان زكاة
 نير هاشميين محرمة على بني هاشم . وان لا يصدق (ع) ان

انساناً من بني هاشم اتوا رسول الله (ص) فسألوه ان يسعفهم على صدقات المواشي . وقد نوا . يكون لنا هذا سهم الدين جعله الله للعاملين عليها . نحن اولى به ، فقال يا بني عبد المطلب ان الصدقة لا عمل لي ولا لكم . ولكن قد وعدت الشعاعه اني لا تحمل هم حتى ولو كانت بدل اعيانهم

المؤلفة قلوبهم :

٤ - من اصناف المستحقين للركاة المؤلفة قلوبهم . وهم الخيرة الذين يراد تأليف قلوبهم وجمعها على الاسلام . يدفع شرهم . او يستعين بهم المسلمون في الدفاع عنهم وعن الاسلام . وبعض هؤلاء من الركاة ، وان كانوا اغنياء .

واختلف فقهاؤنا فيما بينهم هل يختص بقط المؤلفة في باب لركاة من لم يظهر الاسلام ، او بهم من أظهروه على شئ منه ٢ والكسب ان رسول الله (ص) قد تألف اشركين . ومهم صموان بن ميه . وتألف المنافقين ومهم ابو سفيان . وفي ذلك روايات عن اهل البيت (ع) ، واذن ، يكون الامط عاماً للاتبين

وفي بعض المذهب الاسلامية . هد اسمهم قد سقط ، وم سبق له من موضوع بعد ان انتشر الاسلام . وأمر الله ديه بموه المسلمين وكثرتهم . وقد فقهاء الشيعة أنه متى ما دام على وجه الارض غير مسلم . وماوى للاسلام . إذ يحال ان يسقط اسم . مع بده سه . ويرتفع المعلول . مع وجود علته ١

١ - المؤلفة قلوبهم شئ بالادبيات التي تمنحها الدول لتوحيد موفيقها ، وبث سادتها ، وقد تخصص لها وزارة بالذات

في الرقاب :

٥ لمزد بائقرب العبد . وحادث «هي» هـ للدلالة على
لركة لا تعطى شم . وانك تذل في سبل تحريرهم . وفكك رقابهم ،
وهذا من الابواب التي فتحتها الاسلام لإلغاء الرق شيئاً فشيئاً ولم يس
ايوم من موضوع هذا الصنف الذي تصرف به الركة

الغارمون

٦ وهم الذين تضمنوا ديوناً عجزوا عن وفائها . فتؤدى عنهم
من الركة . على شريطة ان لا يكونوا قد صرفوها في الأثم والمغصنة
ول لاام (ع) الغارمون من وقع عنهم ديون تقوها في طاعة
الله من غير اسراف ، فيجب على الامام ان يعصي عنهم . ويحكمهم
من ما انصرفت

والذي نراه ان ابواه عن العزم بدخل في عمره اثنية . وهي
سئل الله . وان افرد العزم بذكر نفيه على نه منه . او برودة
احتصاص . كقوله تعالى وحفظوا على نكلاء وانكلاء الوصلى
ود كان لآب دين على من عجز عن وفائه فمضاج الدين ان
يخمس من ركة . وهذا يحق وفيه من ركة مع . وصرح به
المديون من الدين . ودمه صاحبه من ركة . فمضاج رجل لاام
(ع) قال في دين عن قوة قد صا حله عليهم . لا بقدر
على قصته . وهم مستوجبون ركة . هل في اذعه . فاحتسب به
عليهم من ركة ٧ قال نعم

ولا فرق في حوز حاسب من من الكه من ان يكون مديون
حيماً او متاً . فان لاام مضاق (ع) ومن مؤمن غيبة . ان

أيسر فضلك ، وإن مات قبل ذلك احتسب به من الزكاة .

سبيل الله :

٧ - سبيل الله كل ما يرصه الله ، ويتقرب به إليه كائناً ما كان ، كشق طريق ، أو بناء معهد ، أو مصنع ، أو حرمية ، أو تشييد مسجد ، وما إلى ذلك مما يجمع الناس مسلمين كانوا أو غير مسلمين .
قال الشيخ الحمداي في الجزء الثالث من مصباح الفقيه ص ١٠١ :
« وسبيل الله لا ينحصر فيها بصرف إلى الشيعة » .
وقال صاحب الخواهر في باب الزكاة ، وهو يتكلم عن سبيل الله ما نصه بالحرف :

« سبيل الله يشمل تعمير روضة ، ومدرسة ومسجد ، ووقف ، الكتب العلمية والأدعية ، وتزويج الأعراب ، ونسبل لخل أو شجرة أو ماء ، والاحتجاج ، والاعانة على الريادة ، والتعزية وتكريم العلماء والصلحاء ، وتخليص المظلوم من الظلم ، وشراء السلاح بدفاع عن المسلمين ، وغير ذلك ، ومن هنا قال الأستاذ هو الشيخ حمير كاشف العطاء الكبير - لا يعتبر في المدفوع إليه سلام ، ولا إيمان ، ولا عدالة ، ولا فقر ، ولا غير ذلك ، أي لا يشترط الإسلام فيها إذا كان في إعطاء غير المسلم مصححة عامة . كما شره »

٨ - ابن السبيل ، قال الإمام (ع) ابن سبيل - مرد به اسم الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله . أي في غير معصية - فيقطع بهم . ويذهب مالهم . مع أن الاسم لا يرد لهم أي أوطانهم من مال الصدقات .

لغفها ، حيث اشترط العدة فيمن بعض ركعة . ولكن في هذا مد
سب تركه بالخبر وحين

و الله ان لا يكون من حب نفسه على ذلك كونه ،
وان عثر ، والامناء وان تزلزل . وروحه . وان لامه صدق (ج)
حبه لا يعصوا من تركه سباً لآب وام . وود . وروحه .
والمسبك ، لاهم غيره . ولايمون .

اما صائر الاقارب كالآخ ، مع روح وحب من سبب اهم
أولى من ذلك بعد ، وان لامه صدق (ج) لا صدقة ، وود
رحم سبب

وحيروا بصدق روحه كره مود في روح ركن عداً
لأنه عثر وحب نفسه على . وود بعض نفسه لا يجوز لروح
بمن على روحه من هذا ركة اني . وود سبب . ولكن
لا دين على هذا من سبب لا استحسان بدني لا تركه في
مد له لأحكام .

وحيروا كل من وود وود . بين بين آخر . وروحه من
ركعة لا . وود . وود . وود لا حب على سبب . والوحي
بلا سبب . وود . وود . وود . وود . وود . وود .
بلا . من سبب . وود . وود . وود . وود . وود . وود .
وود . وود . وود . وود . وود . وود . وود . وود .

و الله ان لا يكون من حب نفسه على ذلك كونه ،
وان عثر . وحيروا . بعض من كره مثله . فقد سبب الاماء
صدق (ج) من صدقة في حرم على بي هشيم . وود
هي ردة . وود . وود . وود . وود . وود . وود .
قد نعم

أحل ، اذا اضطر الماشي الى زكاة غيره . بحيث لا يجد خمس .
 ولا زكاة مثله حاز ان يعطى ، وان يأخذ الزكاة من غيره بالانفاق ،
 وتغير عنه بصاً الزكاة المستحقة اصلاً . من مثله ، ومن غيره ، ومع
 ضروره القهيرة ، ويدوب . مثل الامام الصادق (ع) أنحل الصدقة
 على بني هاشم ، فعلى الصدقة الواحدة لا تحمل لنا ، فأما غير
 ذلك خمس به بأس

احكام الزكاة

النية

لا تصح الزكاة الا بنية التقرب الى الله سبحانه . لا بـ عدة . من
أداء مجرد العادة والعادة قد تصبى ، ولا بأس بإعلانها ، خاصة اذا
كان القصد التشجيع عليها ، واقتداء الغير به ، قال الامام الصادق (ع) :
لو نزل حلاً حمل ركعة فغصبه غلابه لم يكن عليه في ذلك عيب
وقيل في رويته : لا غلاب افضل من الإمرد . وفي رواية : سدوا
الصدوق بغيره . وفي رواية : يأتوه بغيره فهو خير لكم

لا واسطة بين الله والانسان

ثبت في الإسلام عن كثير من الأدباء بأنه لم يجعل واسطة بين الخلق
والمخوف . فكل من استطاع ان تصبى الله عن حرس الاحلاص
سويته وعلمه دون يومه من نعمه . ولا ولي من الأولياء ،
فكما ان الله سبحانه يقبل من العبد الصوم والصلاة والحج دون ان يقرها ،
ويرغبه . حد من الناس . كدث يقبل منه ركعة دون ان يدفعها

المقنية الجامع للشروط ، ومن أوجب ذلك وصعد ثمنه علامة سنهه
قال صاحب الحدائق : وذهب المشهور ، ولا سيما متأخريه ،
جواز تولي المالك ، أو وكيله ليعرض زكاه ، بالأجر ، مستحبه عن
أهل البيت (ع) في جملة من المواضع التي مرقب . ومن تأييدها ،
والأخبار الدالة على الأمر بإبصال الزكاه ، مستحب ، ولا خلاف
على نقل الزكاه من بلد إلى بلد ، مع عدم سحر . ولا خلاف
على شراء الصيد منها ، إلى غير ذلك من الأحكام الشرعية .
ثم قال صاحب الحدائق : ويضد ما قلناه أن جواز بيعه في لأمم
الباقر أبي الإمام الصادق (ع) وقال : وحسب الله ، ومن منحه
الحسنة درهم ، فضعها في مواضعها ، فإنها زكاه مني .
بل خذها أنت ، وضعها في جيرانك والأيتام والمساكين . وفي حديث
من المسلمين .

كيفية توزيع الزكاة :

فقدما أن اصناف المستحقين للزكاة ثمانية : الفقراء والمساكين ، والعاملون
عبيها ، والمؤلفة قلوبهم ، ولأرقاء ، والغارمون ، وأبناء السبيل ،
وسبيل الله . وهذا سؤال يعرض نفسه هل يجب على مالك الزكاة ،
أو وكيله أن يوزع الزكاة ، وينسبها على جميع الاصناف أو وحدوا ،
والأفعى من يوجد منهم ، بحيث لا يجوز ترك صنف مع وجوده ،
أو يجوز التخصيص . حتى مع امكان السط والتعميم .

الجواب

أجمع بقضاء شهادة صاحب الجواهر على عدم وجوب السط والتعميم ،
وجوز أن يخصص صمماً دون صنف ، وجزءه من صنف ، بل واحداً

من بعض الأصناف ، ويدل على هذا قول الإمام الصادق (ع) كان
رسول الله (ص) يقسم صدقه من السودي في أهل السودي ، وصدقة
أهل الحضر في أهل الحضر ، ولا يقسمها بينهم بالسوية ، وهذا يسميها
على قدر من يحضرها منهم

وسئل عن رجل حلت عليه الزكاة ، ومات قبل أن يعده دين ،
أنادي . كانه في دين أبيه ، قال : لم يكن أحد يحق كونه من دين
أبيه ، وقد أده في دين أبيه على هذه الحال ، أي لم يكن لأبيه
تركة أخرى

وقال في رواية أخرى : إن حلفت بماله ، فحلفت به ، وحلفت به ،
أحزأك .

أخر . يُسحب بريح الأثر . . وأهل علم والإصلاح . فقد كان
الإمام الصادق (ع) من سأله كيف عطي المستحقين ، اعتد بهم على
المجرة في الدين والفقه والعقل . . وفي رواية تفصيل من لا يسأل عن
من يسأل .

صاحب المال مصدق :

هذا قال صاحب المال : أحرحت زكاة أمواله . أو قال : لم تعب
الزكاة في مالي إطلاقاً فقل قوله بلا شبهة ، ولا بين ما لم يعلم كونه ،
وهذا من المورد التي تقل فيها دعوى المدعي بمحروقه ، ومصدر هذا
الحكم أن علياً أمير المؤمنين (ع) كان يدعى الحارثي قال : إذا
أثبت ربك أن فعلك تصدق رحمتك الله مما أعطتك الله ، فإن ولتي عليك
فلا تراجعه

وبصيح قول الإمام (ع) دليلاً على ما قدمنا من أنه لا واسطة بين

الله والانس ، وانه لا ينفق لأحد من نصيبه وكيفية من به حق
وعلا ، فيحتاج في مثل ذلك عنه وبخاصة .

نقل الزكاة

عن أحمد بن حنبل في مسنده : أن رجلاً من بني تميم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
المستحق فيه

وذكر أن هذا ، مع العلم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك
هم أصلاً . ولكن نصيبه من أموال بني تميم ، وكانوا يجمعون
بموجب الزكاة . ويهتجون كلمة "أمرهم" . وقد جاء في هذا الخبر
أن صاحب الزكاة كان يصطفي من بني تميم من كان له من أمواله
يوم ، حيث يفرصه . وكان نصيبه من أموال بني تميم
كان يمر وأمرهم منه يوم . وهو يوم أخته وأمر

أقل ما يعطى الفقير

وفي عن الإمام صادق (ع) أنه قال : لا يعطى أحد من الزكاة
أقل من خمسة دراهم . أي لا يعطى نصيبه عن نصيبه أو في
نصيبه . وهو أقل ما فرص الله عز وجل من الزكاة في أموال المسلمين ،
فلا تعطوا أحداً من الزكاة أقل من خمسة دراهم .

وفي رواية أخرى أنه سئل : هل يجزئ أن يعطى لرجل من زكاة
الدرهمين والثلاثة ؟ فقال : ذلك جائز .

قال جماعة من الفقهاء : إن المراد من قوله : حاشي ، أن للفقير أن
يأخذ من الزكاة ، ويقتل بشرع منه ذلك . وإن المراد من قوله لا

يعطى ولا يجوز أنقل من حصة أن إعطاء دون هذا المبلغ مكروه ، وهذا
 المجمع يرتفع انشائي ، وهو مجمع عرفي يحمل قريته معه . ولا يحتاج
 إلى حريية من حارج ، تماماً كالمجمع بين الخاص والعام . والمصدق والتقييد
 وقدم الاشارة إلى ذلك فيما سبق . وعنده بتذكير هذه لقاعده

الاحتياط على الله والناس :

قال السيد كاظم في العروة الوثقى لا يجوز للمعبر . ولا للحاكم
 الشرعي أحد ركعة من المالك ، ثم ارد عليه . أو المصلحة معه شيء .
 يسير ، أو قول شيء . منه ما كثر من قيمته . أو نحو ذلك . فإن كل هذه
 حين في تمويث حق الفقراء ، وكذا بالنسبة إلى الخمس والمصلح ، وحولها .
 وقد سجد حكم في المستمسك معصياً على هذا مما يصح بالحرف الواحد
 ، انظر انه لا اشكال في الاحد اذا كان الدفع غير مفيد بالرد . بل
 كان مطلقاً ، أو بدعي الرد ، لأنه حار على الفوائد الاولى .

ومعنى هذا ان المالك إذا قال للمعبر ، وتلطف صراحة بأني
 اعطيتك هذا المبلغ من الركعة بشرط ان ترده إليّ بعد ان ادفعه لك .
 وفعل المعبر فلا يصح ، ولا تنقطع الركعة عن المالك . اما اذا لم يتلطف
 المالك بالشرط ، وادى دفع المال للمعبر بنية ان يرجعه الفقير اليه ، ويرده
 عليه ساعة قصه . وأحده الفقير بهذه النية . وهذا الحادث ، ثم رده
 على المالك . بحيث لم يبق مع الفقير شيء من الركعة ، أو بقي منها
 بعض الشيء . اما اذا كان كذلك يصح ، وتنقطع الركعة .

وهنا تدوالات كثيرة تتراحم . وتدفع ، وكل منها يطلب الجواب
 قبل الآخر . وهي هل هذه النية من المالك تنق مع بنية القرية التي هي
 شرط في الركعة ، أو تنفي معها ؟ وهل من فرق بحسب الواقع والنتيجة
 بين احد الشيء بحسب القيدية ، وبين احده بحسب الداعي ؟ ولو افترض

مقاشاً وحوود الفرق بينها في الواقع ، فهل يفهم هذا الفرق عامة الناس -
أو الخاصة كالسيد الحكيم ، ومن اليه ، وعلى افتراض أنه وقف على
اهتمام الخاصة ، فهل الأحكام الشرعية تنزل عن الدقة العقلية ، أو لاهتمام
العامة ؟ ثم إذا كانت الأحكام الشرعية تنزع لمصالح والمفاسد الواقعية ،
كما هو مذهب الشيعة الإمامية ، فكيف تعبرث الواقعة الواحدة من التحسين
إلى التحريم ، أو بالعكس لا شيء بل لمجرد تغيير هيئة اسطر فقط لا
غير ، ثم لو حار هذا فما معنى قول الرسول وآله الأطهار (ص) . لو
انقضت الحقوق على مستحقها لما بقي فقير ؟ وهل معنى الخوار إلا أن
يرداد الفقير بؤساً وعده ، ويردد المعني مالا وثراء ؟ ثم هل في الخيل
حلال وحرام ، وحق وباطل ، وحطأ وصواب ، أو أن كل الخيل
حرام ، لأن بعضها يذن عليها ، وإن الله سبحانه ينظر إلى الواقع
والأعمال ، لا إلى الألفاظ والأشكال .

زكاة الفطر

وجوبها :

ركاة الفطر ، وتسمى ركاة الأبدان ، وزكاة الرقاب ، وهي التي تجب بالفطر من رمضان ، ووجوبها ثابت بضرورة الدين ، تماماً كوجوب الصلاة وركاة الأمويين . قال الإمام الصادق (ع) : إن من تمام الصوم إعطاء ركاة الفطر ، كما أن الصلاة على لسان من عدم الصلاة ، لأنه من صام ، ولم يؤد الزكاة فلا صوم له ، وإذا ترك متعمداً ، ولا صلاة له إذا ترك الصلاة على أي ، إن الله قد بدأ بها قبل الصلاة ، حيث قال قد أفلح من تركي ، وذكر اسم ربه فصل

على من تجب ؟

قال الإمام الصادق (ع) : نحرّم الزكاة على من عدّه موت سنة ، وتجب المفطرة على من عدّه قوت السنة . وقال : لا ركاة على يتيم .

ومثل من تحمل لفطرة * قال : من لا يجد . ومن حلت به لم تحمل
عليه ، ومن حلت عليه لم تحمل له .

الشفاء :

انعموا على بركة العصر ثبت على من غرب عنه الشمس يسه
العبد . أي شمس آخر يوم من رمضان ، وهو صاع غامس عني غير
معمى عليه ، فإذا انفتحت إحدى هذه الصفات فلا شيء عنه ، كما هو
غابت عليه هذه الشمس قبل أن يسبح . أو وهو محزون ، أو معمى عليه ،
أو لا يثبت قوته وقوت عباده ، أو يسقو به كونه

عن نحب

قل الإمام الصادق (ع) : نحب لفطرة عن الصغير والكبير ، والحر
والعبد . عن كل من صاع من حطة ، أو صاع من بحر ،
أو صاع من زبيب

ومثل عن لرحل بكره عنده خفيف من حونه ، فمحصر يوم
الفصرة ، أيزدي عنه شطره * قال : نعم لفطره واحدة على كل من
يعول من ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير ، حر أو مملوك .

الشفاء

قالوا : يجب أن يدفع زكاة الفطر عن نفسه وعن كل من يعول
سواء أعاله وحرماً أم متحرراً ، حتى لصف ولولوداد وحداقل

غروب آخر يوم من رمضان ، ولو بلحظة واحدة .
وتسقط ركعة التطر عن كل من كان في عيال غيره به الخطر ، ولو
على سبيل الصيانة .

قلرها وجنسها :

سئل الامام (ع) ثم نحرخ ركعة الفطر ؟ فقال : نحرخ من تس
شيء : التمر والزبيب وغيره صاعاً .

وقال : ركعة الفطر واحدة على كل رأس أربعة امداد من الحنطة
والشعير والتمر والزبيب ، وهي صاع تام .

وقال : الفطرة على كل قوم بما يعدون عيالهم من تس أو زبيب ،
أو غيره . وقال ايضاً : على كل من ادت قوتاً ن يؤدي من ذلك
القوت .

وسئل عن الفطرة ، بحور ان يؤديها قصبة بقيمة هسده لاشباه التي
سمها ؟ قال نعم ، ان ذلك أنفع له ، يشترط ما يريد .

الفقهاء :

الواحد في صدقة الفطر صاع من الحنطة ، أو الشعير ، أو التمر ،
أو الزبيب ، أو الأقط - هو تس بحصص لم تنزع ريدته - أو الأرز ،
أو البصرة ، أو غير ذلك مما يصدق عليه القوت وقال الفقهاء : الأفضل
أن تكون من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، لأن هذه الأربعة ذكرت
في النص أكثر من مرة ، وغير بعيد أنها كانت القوت العالي في ذلك
العهد ، وعليه يكون الأفضل صرف الفطرة من كل ما يصح في أي

عصر من المصور ، ويشعر به قول الإمام ٢ من كل ثم اقتت
قوتاً .

وبصاع حوالي ثلاثة كيبوعرامات ، ويجري ان يدمع بدلاً عنها نقداً
مضارب قيمتها السوقية ، بل هو أفضل ، لأنه أمتع ، ويشترى الفقير به
ما يريد ، كما قال الامام (ع) .

وقتها

سأل الإمام الصادق (ع) عن الفطرة متى هي ؟ قال قبل الصلاة
يوم الفطر .

وسئل عن المودود بولد ليلة الفطر ؟ قال ليس عليه فطره ، وليست
الفطرة الا على من أدرك الشهر .

الفقهاء :

دوا ركعة الفطر وقتان . الأول وقت وجوبها وشغل الامة بها ،
والثاني وقت اخراجها وادائها ، وبحق الأول محذور دخول هلال
شوان ، فمن هلّ عليه هذا الهلال مستكماً لتمام الشروط فقد وحت
عليه ، وأصبح مسؤولاً عنها . أما وقت الاخراج فيمتد من أول وقت
الوجوب إلى الزوال ، والأفضل اذاؤها قبل صلاة العدة ، وفيه بعدد
من الروايات

وإذا لم يخرجها أو يخرجها على حدة قبل الزوال أداها بعد الزوال من
يوم العيد فصدد لتعرب ان الله سبحانه دون ان يقصد بهب القصاء أو
الاداء ، لأن جماعه من كبار العباء كالصديق والمفيد والمحقق الخلي
دوا سموطها بعد الزوال ، لأنها مؤقته ، وانزلت بذهب بذهب وقته ،

ويشعر بذلك قول الإمام الصادق (ع) : ان اعطيت قبل ان تخرج الى
العبد فهي فطرة . وان كان بعد ان تخرج الى العبد فهي صدقة
ولا يجوز تعجيلها قبل هلال شوال . لأنه اداء لما لا يجب بعد ان
كان الوجوب مفيداً باهلال . فيكون تماماً كاداء اصله قبل وقتها .
احل . يجوز ان تُعطى للفقير معوا - القرص . ثم تحسب عنه من
الزكاة بعد الوجوب .

مصرفها

سنن لادم مصرف (ج) لم يحل انظره ٢ هل من لا يحد شيئاً
وقال كره انظر لادم لا ن لا تحدهم . قول م خدم من
لا ينصب - اي العداء لأهل البيت (ع)

الفقهاء

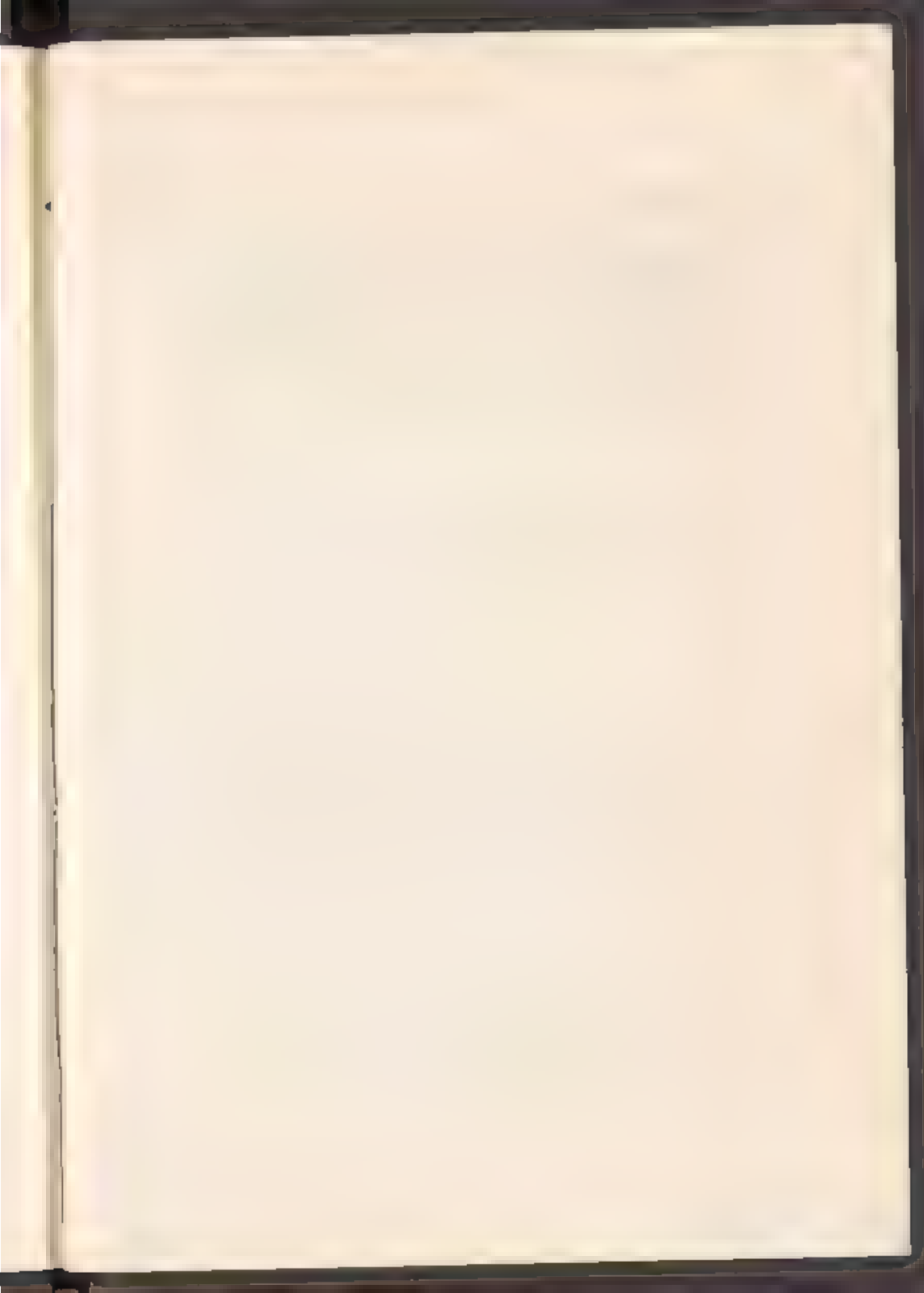
فالراي ان مصرف زكاة النطر هو بغير مصرف الزكاة اذ
روايت أهل البيت (ع) . ذلك صدقة انظر من جملة الصدقات التي
تضمنها الآية الخيرية : «انما الصدقات للفقراء والمساكين» ولم يشتر
من الأصناف انهية لا المؤلفة قلوبهم . وانما عين عليها . كما اهم أحوا
ان يعطى زكاة النطر للمصممين المسلمين من غير شيعه لأنني عشره .
إذا لم يوجد أحد من هؤلاء

مسائل

١ - لا تُعطى الفقير أقل من صاع أي ثلاث كيلوغرامات نقول
الإمام لصادق (ع) لا تعط أحداً أقل من رأس .

٢ نحب في هذه الزكاة بة التفرد إلى الله ، لأنها عادة .

٣ قال صاحب الجواهر . يستحب اختصاص ذوي لقراءة ، لقول الإمام (ع) . لا صدقة . ود رحم محتاج ثم الحيران ، لقوله : حيران الصدقة أحق بها . وبسبب ترجيح أهل الفصل في الدين ولعلم ، لقوله اعطهم عن المحجرة في الدين والفقه والعقل . ثم قال صاحب الجواهر . والمنقصود من ذلك ان القراءة والحوار ولدين والفقه والعقل من المرجحات .



الخمس



وجوبه :

قال الله تبارك وتعالى : « واعلموا انما سمع من شيء من الله خمسة وللرسول وذي القربى والسامى والمساكين وابن السبيل » ١١ الأفعال .
وقال الإمام الكاظم ابن الإمام الصادق (ع) في تفسير هذه الآية :
« ما كان لله فهو لرسوله ، وما كان لرسوله فهو لنا ، والله لقد يصر
الله على المؤمنين . انهم خمسة داهم . حملوا لرسول واحد ، وأكلوا
أربعة احلاء »

وقال ابو الإمام الصادق (ع) : ان الله لما حرم علينا الصدقة أنزل
لنا الخمس ، فالصدقة عبء حرام ، والخمس لنا فريضة .
ويقع الكلام في جهات أربع : الأولى في الأموال التي يجب فيها
الخمس . الثانية في تصاب الخمس . الثالثة في مصرف الخمس . والرابعة
في الأنفال

الأموال التي يجب فيها الخمس :

الأموال التي يجب فيها الخمس خمسة . وهي : غنائم دار الحرب ،
ومعدن . وكفور . والغوص . والملوك . والأرض التي اشتراها

الدمي من مسلم ، وحلال المحتلظ بالحرام ، والحصر بهذه السعة استقرائي
مستبعد من الأدلة الشرعية ، وليس حصراً عتياً مردداً بين السب والإيجاب

غنائم دار الحرب :

١ . ما يؤخذ من دار الحرب ، سواء أحواره العسكر ، أم لم يحوره ، وسواء
أمكن مقولاً كالديوب والآثاث ، والنقود ، أم غير منقول ، كالأراضي
والأشجار والنساء . قليلاً كان أم غير قليل ، على شريطة أن يصح تمككه
للمسلمين ، كغبر الحمر والخنزير ، وإن يكون غير معتصب من مسلم ،
أو دمي أو معاهد ، قال الإمام النضر (ع) . كل شيء قوتل عليه على
شهادة أن لا إله إلا الله ، وإن محمداً رسول الله (ص) فإن لنا حقه ، ولا
يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً ، حتى يصل إليها حقاً
وتنجم الإشارة إلى أن المراد بالحر . "يملك المسلمون غنائمها .
وهي الحرب مع غير المسلمين من أجل الإسلام ، بحيث يصدق عليها اسم
الجهاد من أجل الدين ، لا كل حرب بين المسلمين وغيرهم ، حتى
ولو كانت للدنيا لا للدين ، ويدل على ذلك صراحة قول الإمام :
" قوتل على شهادة أن لا إله إلا الله ، وإن محمداً رسول الله " .
وبكلمة أن مدل غير المسلم إنما يحل للمسلم في صورة واحدة فقط ، وهي
أن يصدق على غير المسلم أنه حرب على الله ورسوله ، ويصدق على
حرب المسلم أنه انتصار لله ورسوله ، ومن أجل هذا حل دم الأول ،
واستبيحت أمواله ، فهو بمنه وسوء اختياره قد أهتر دمه وماله ، حيث
كان بمكانه أن يدع هذه الحرب ، ويبقى لدمه وماله احترامها ، وليس
هذا المعنى لدى ذكرنا مجرد تأويل وتبرير ، بل هو المفهوم الواضح
للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال المذاهب الإسلامية كافة
من غير استثناء .

٢ - المعادن ، وهي كل ما خرج من الأرض مما خلق فيها ، وليس جزءاً من كتلتها وحينئذ عن أن يكون له قيمة وثمن ، كالذهب والفضة ، والرصاص والحديد والنجاس . والنفوس والبروج ، والمخ والمخيل . وسقط ونكرت . وما كان منثراً والعبارة أن يصدق عليه اسم المعدن ، وما ثبت في صفة الاسم عنه فلا يلحق به . وسئل الإمام الصادق (ع) عن معادن الذهب والفضة والفضة والحديد والبرصا " فقال عندها خمس جميعاً وعن نكر ونمعدان " قال خمس ومثل قوله لإمام سائر (ع) عن سبع واسقط ونكرت " قال هذا وأشابهه فيه الخمس

والثابت الخمس في المعدن إذا بلغت قيمته عشرة دراهم أو فوق ، ومنه ما دون العشرين شيئاً . ومثلي بعضها شيئاً من ثلث لأجراح والنقصه . وأخرج خمس ما بقي ، ولو كان دراهم (١) الإمام (ع) يس في ثلث شيئاً . حتى ما يكاد في مثله لركه عشرة دراهم . وعلى هذه " قوله خمس من الروايات في ثلث الخمس في معدن دون أن تقلدها وتحددتها بلوغ العشرة دراهم

ورداً استخراج المعدن على دفعات صم بعضها من خمس . وغير انصاف في المجموع . ووجب له الخمس حتى ولو كان نصف النصف كالذهب والفضة . وسجاس وحديد

ورد اشترط جمعه في لأجراح حشر . وخرج نصف كل واحد انصاف وحب به خمس . ولا خلاف

ورد ، خرج ذهب من رص ثمانية فهو حجب . ورص ، رص ما في لاص بسعده ، وحكمه حكمها . وخرج من رص ما حبه فهو لمخرجه ، حيث تملكه ياجبه . وعليه الخمس ، ان بلغ النصاب .

الكر

٣ - بكر . ويسمى ركزاً . من ركز إذا حصي ، ومنه قوله تعالى : « أو نسمع هم ركزاً » أي صوتاً حصياً . وامرأ به هـ المال المدفون في الأرض فداً كان أو حوضاً ، عليه اثر الاسلام . أو المأهلية ، وجد في أرض أهل الحرب ، أو السم . فإن كل من وجد شيئاً من ذلك فهو ملك له ، وعليه حقه إذا بيع لئلا يصاب ، وهو عشرون ديناراً . ولا شيء فيما دون ذلك . مثل الإمام الرضا عليه السلام قال : ما نعت فيه الزكاة من ذلك بعينه ففيه الخمس ، وما لم ينع حدد ما نعت فيه الزكاة فلا خمس فيه - أي ما قيمته عشرون ديناراً ، أو مثلاً درهم

ولو افترض ضعف هذه الروبة سداً لعمل المشهور بها فتويه ويعبره . هذا بالإضافة إلى أن الشيخ المصنف في مصابح القديس وصف رواية الرضا عليه السلام ، وهي تنفي مع الروبة التي ذكرناها . وهذا لفظ رواية الرضا عليه السلام : « قد سألت عن يجب فيه الخمس من الكر » فقال : ما يجب في مثله الزكاة ففيه الخمس .

من وجد كراً في ملك غيره

ومن وجد كراً في أرض غير مملوكة فهو لو وجد ، ولا شيء عليه سوى الخمس . سواء أكان عليه اثر الاسلام . أم لم يكن . وسواء أكان في أرض الحرب أو السم ، أو الاسلام ، أو الكر ، وعلى هذا الإجماع شهادة صاحب الجواهر والمدارك والحدائق ومن اشترى قطعة أرض من غيره . ووجد فيها كراً عرصه على

الملك زبور وسأله عنه ن. احتفل به . ووقى دعه الملك الناصر
 وحده تسلحه له بلا بنة الملك الد. ان. وان م. ب. من به له ولا
 لغيره من أبناء هذا المصير تملكه الواجد . ووقع حمله للمسحفين
 واد. وحده في أرض مموكة . فلا يجوز التصرف به . حتى تعرضه
 على صاحب الأرض . وان دسه فهو حق . والا فهو لواحدة . هـ
 هو شوب ان. المشهور . أو ن. كثير من بعده . وكما كن ترى
 جرح في توضيح . بل ن. حد أيضاً

ومها يكن . فان الذي يصر ان. الوقع بصره شمله يرى ان هذا
 الذي يقنه عن التمهيد ليس عاماً . فأي مال من كثر في أرض
 غيره . فبقره به " ومن الذي سكره اذا عرض عنه " ثم كلف
 بدعيه . وهو مجهول به من قبل . ومن بعد . ولا عم به ما تركه
 حقة واحدة . ومن سيع الأرض مع عنه ما. كثر . ان. تعرض
 بعض اعتناء من به عم . ثم دهن وسبي فأمده من بعيد . سواء هـ .
 ومن نعم عم اي. ن. عدم سند لاحكام شرعية لا يسدي به
 وعدم تشريعها . ولكن مجرد تصرف فقه . وسبي . اي . ن. س
 ان كل ما في لأرض فهو تابع لها . ويدخل في مالها في بصر
 يعرف . ون. لم يكن حرراً منها . سواء أكان شجراً . أو حجر .
 أو معدن . أو كراً . وسواء أملك لأرض بطلب . أو فقه .
 أو بيع .

وسيه . من وحد كثر في أرض غيره فلا يجوز له تعرض به حال .
 حيث يحرم التصرف بملك الغير إلا بإذنه ورصده . وإذا عصى وتعرض
 وتصرف بدون إذن المالك . وأخرج بكره عليه . نسبه بصاحب
 لأرض . حتى ولو لم يعلم به ملك . كما ان من نسب لأرض به
 نسب من الأساس شرعية عند الله به كل ما فيه من كد ومعدن
 وما إليها . ولا يجب عليه التعريف لا بصاحب لأرض ذوال . ولا

لغيره إطلاقاً إلا إذا احتمل أنه هو أو وارثه الذي أودعه . أنه . وسئل
على ما احترقاه ، رواية محمد بن مسلم ، فقد سأل لأم (ع) عن
نوري - أي الدراهم - يوجد في دار ؟ فقال : إن كان من
مهي لأهلها ، وإن كانت خربة فأنت أحق بها . هنا . في رواية (ع)
معمورة المملوكة ، كما هو الظاهر . وأيضاً يستأنس به مداه . جاء في
باب شقة من أن من وجد في بيت غيره شيئاً عرضه عنه . وسره .

وإذا اشترى حيواناً ، ولما ذبحه وجد في جوفه دراهم ، أو جوهرة ،
وما ألتها وحب أن يعرفها النخ ، فإن عرفها فهي له ، وإلا فهي لمن
وجدتها بعد إخراج الخمس . وأما على هذا الحكم الخاص بـ (ع)
سئل عن رجل اشترى حريراً ، أو امرأة لاصحياً . فمذبحها ووجد
في جوفها صرة درهم . أو دينار . أو جوهرة . من يكون ذلك ؟
فقال : عرفها . إن لم يعرفها فليس شيء . ثم . ررعت به تعالى إياه .

وهذه الرواية أحسنه عن نكر . لأن الكبر هو المدفون في خوف
الأرض ، لا في بطون الحيوانات .

وإذا اشترى سمكة . ووجد في جوفها شيئاً أخرج منه كائناً ما
كان ، ومنه ما في ، ولا يجب تعريف النخ عند الشهور ، والفرق
بين لدايه وسمكة ووجود النخ في الأول دون الثانية . فيبقى أصل
الاباحة في تملك ما في جوف السمكة على ما هو

وغير الإشارة أن ما وجد في جوف لدايه وسمكة لا يشترط
فيه النصاب . لأنه ليس نكر . أما ما يوجد في بطن الأرض فيشترط
فيه النصاب ، وهو عشرون ديناراً ، أو مئة درهم . تماماً كما هي
الحال في المعادن .

العوص :

٤ العوص . وهو ما يخرج من البحر من طريق العوص كالخواهر والمؤثر والمرجان . وما يخرج من المعدن ، واسباط التي لها فيه دواب الاسماك والحيوانات ، ويخرج فيه الخمس إذا بلغت قيمته ديناراً ، أو أكثر . ولا شيء في دواب ذلك مثل لأمم (ع) عما يخرج من البحر من مؤثر والرفوف . ويرجى ، ومعدن الذهب والفضة ؟
فصل . نعت قصة دياراً هذه الخمس
وإذا غرق شيء في البحر ، كالسيف وما إليها فهو لمن أحرجه ، ولا خمس فيه . من الاسم الصادق (ج) قال أمير المؤمنين علي (ع) إذا غرقت السيف ، وما فيها ، فأمره خمس ، فأمره به سحر من ساحله ، فهو لأهله ، وهم به أحق ، وما عاص عنه لاس . وتركه صاحبه فهو حرم

الزائد على مؤنة السنة :

٥ . ما يضاف عن مؤنة السنة له ولعائلته ، مما يكتبه من أرباح التجارة والفساد والرافعة ، أو أي عمل من الأعمال ، قال صاحب الخوهر . وبلا خلاف معتد به ، بل عن جماعة الاجماع عليه - ثم قد وهو سدي استمر عليه السحب والعمل في ردت هذا . بل وعبره من لائمة السيرة التي يمكن دعوى انصافها برهان أهل العصية (ع) ، وفي ذلك روایات كثيرة عن أهل البيت (ع) . منها . رحلاً كتب للإمام لاهور (ع) احرمي عن الخمس ، أمر عن جميع ما يستعیده ارحل من قبل وكثير من جميع الصرور ، وعلى اصباح * وكيف ذلك ؟ فكتب بخطه : الخمس بعد المؤنة .

ومثل الامام الكاظم (ع) عن الخمس ٢ فقال . في ما أفاده الناس
من قليل أو كثير .

وإذن ، على من يعصل عن مؤنة سنته شيء فعليه حمسه ، حتى ولو
كان درهماً ، أو كيلواً من حب ، وما إليه . وأول السنة يجب اخراج
الخمس فيما يربده إنما يختلف باختلاف الأشخاص ، فالتجارة من حين الشروع
بالتجارة ، والزرايع من حين حصول الدرع ، والموظف منذ اليوم الذي
يقبض أجرة .

والشهور بين انقضاء شهادة صاحب الخدائق والمدارك انه لا خمس
في الميراث وانهر ولغة ، وان رادت عن مؤنة السنة ، وألحق صاحب
كشف المعطاء والعروة الوثقى بهذه الثلاثة ما يؤخذ بالخمسة أو الزكاة ،
لأنك في صدق اسم الفائدة عليه .

أما نحن فنشك ، حتى فيما ذهب إليه المشهور من نفي الخمس عن
الثلاثة ، إذ لا دليل عندهم إلا رواية ابن مهران ، وهي قاصرة اندلالة
عما يدعون . فيبقى قول الامام (ع) : « الخمس في كسل ما أفاد
الناس من قليل أو كثير » وقوله أيضاً . « الخمس على جميع ما
يستعمل الرجل من قليل أو كثير من جميع الصروب » يفتى هذا على
إطلاقه ، ويجب تعميمه لكل فائدة بدون استثناء

تحديد المؤنة :

ليس للمؤنة وانقضاء المستأجر طوال السنة معي حصص في الشريعة ،

١ - ما في هذه الرواية كثر من تعريبه ، أو دوا عليه فحديثه أو لا ، فهو مباح
لحديثه ، وسره في شرحه ، وقد ما نصه بخبره ، وهو : « كل ما يربده من
مع الأصغر » .

والمرجع في تحديد ما هو العرف، والمؤنة في نظر العرف تختلف باختلاف الأشخاص، والصدقة الجامع أن ما لا يعد صدقة منها وتندبر فهو من المؤنة، ويدخل فيها المأكل والملبس والسكن والمركب والأثاث واشترى الخلال، وما يحتاجه في أسفاره، وخدمته وأصابعه، وللأهنة، ولدفع الشر عن نفسه، أو عن مؤمن، ولترويح أولاده، أو ترويح ثيابه، مع عدم النية، وما إلى ذلك مما يتعسر حصره، فرب صاحب الخواهر، لا يمكن الإحاطة ببيان ذلك جميعه، خصوصاً مع ملاحظة الأشخاص، والأزمنة والأمكنة، وغيرها، فالأول يمكن معرفة الصدقة أن العرف، كالكيفيات معرفة العرف اله، إذ ما من أحد إلا وعده عرف، وله مؤنة. وتساؤل هل يحتسب الدين من المؤنة، بحيث يعد وفاءه تماماً كالمأكل والملبس، أو لا؟

الجواب .

إن الفقهاء اتفقوا على أن الدين الكائن في سنة الربح، لأجل الصدقة، أو الحاجة فهو من المؤنة، وإن الدين الذي يحدث بعد مضي سنة الربح لا يراحم الخمس في ربح السنة الماضية، لأن الدين الأول حصل في أثناء السنة فيجب منها، ودين الثاني حصل بعدها فيكون أحسأ عنها، واحتلفوا في الدين السابق على سنة الربح. فمنهم من لا يحتسبه من نفقتها، ومنهم من يراه منها في الصميم، ونحن مع هؤلاء، لأن السر الأول ولأخبر في عدم الشيء من المؤنة هو الحاجة إليه، ووفاء الدين خاصة إنسان من أخواح المحاجات وفل صاحب الخواهر، وإن الدين السابق يكون من الصدقة، حتى مع عدم حاجة له عند امتدته، ولكن بعد أن اشتعلت الذمة به أصبح من الحاجة .

وإذا اشترى حاجة منه ما يسمى صوب، كسجدة، والمقاعد والوسرة، وأدوات السفر، وحلي النساء والبيارة، وما إليها، فهل

يجب تقويمها عند انتهاء السنة ، ودفع الخمس ، أولاً ٥

الجواب :

لا خمس فيها ما دامت الحجة اليها باقية . هذا ، في ٢ ، قد حرجت
من أدبه وحبب الخمس قطعاً في سنة الريح . فلا تدخل فيه ثانية
وتكون مشمولة لها إلا بدليل ، ولا دليل .

الذمي وشراء الأرض :

٦ - السادس من الأموال التي يجب فيها الخمس هي الأرض التي يشترها
الذمي من مسلم ، أي أن على الذمي أن يخرج خمس ما اشتراه من المسلم ،
لعول الامم (ع) . إنما ذمي اشترى من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس
وهذا علمت أن الذمي هو الكتاسي الذي يدفع الحريّة لبيت مال
المسلمين علمت أنه لا مصداق اليوم هذا المبدأ ، وما إليه .

الختلاط اخلال بالحرام :

٧ - ادل الحرام إذا اختلط بخلال ، ولم يتميز . ولا عرف مقدار
الحرام منه ، ولا صاحبه ومشحفه ، إذ كان الأمر كذلك اخرج خمس
المجموع ، وحل الباقي . قال العلامة الخلي في التذكرة
لأن معه من التصرف بباقي مالية المالك لأن ليس مساطون على
أموالهم ويستدعي ضرراً عظيماً ترك الاستماع بالنسبة وقت الحاجة ،
وتسوية التصرف بالجميع اذنه للحرام - إذ اخرج من ربحه ملك
لغيره - وكلاهما متعبدان ، ولا يخص إلا اخراج الخمس وقد لا امام
المصداق (ع) . ان رجلاً أتى علياً أمير المؤمنين (ع) ، فقال : يا أمير

تؤمّن أبي أصت مالا ، لا أعرف حلاله من حرامه . فقال له :
 أخرج الخمس من ذلك المال . فإن الله تعالى قد رضى من مال الخمس .
 ونز عرف مقدار الحرام وحب إحرامه . سواء أكان أقل من الخمس
 أو أكثر . ولو عرف الحرام بعينه أخرجته بالذات ، وإذا لم يعلم المبلغ
 على تحقيق ، ولكنه علم أنه أكثر من الخمس يقياً ، أخرج الخمس ،
 وما بقي على الظن في الرائد ، ولو عرف صاحب المال ، وحمل المبلغ
 صاحبه عليه ، أو أعطاه ما يعل على صه ، فإن رخص مالك مصالحته
 أخرج إليه الخمس فقط ، لأن هذا أقدر جمعه لله مظهراً للذل

النصاب :

فدما ان الكلام في الخمس يقع في أربع جهات ، الأولى في بيان
 الأموال التي يجب فيها الخمس وذكرها كمسألة ، والجهة الثانية في
 النصاب ، وهو مئزر في المعدن ، والكبر والعوص فقط ، ونصاب كل
 من المعدن والكبر عشرون ديناراً ، ويجب الخمس في الرائد عنها مطلقاً ،
 ولا خمس فيما دون العشرين .

ومنى بلغ المعدن أو الكبر عشري ديناراً لم يؤخذ الخمس من المجموع ،
 بل بعد وضع بقية الأخرج والنصبة . لأن البقية وسلة إلى تناوله ،
 والحصول عليه .

ونصاب العوص دينار واحد ، ولا شيء فيما نقص عنه ، وإذا كان
 النصاب في أكثر من دفعة واحدة ، فرب أنى بالأولى ، ثم اعرض عن
 العوص ، وأهم ، ثم بدا له ان يستأنف فلا يصح لأولى ان الثانية ،
 وإلا وجب الضم ، واعتبر النصاب في المجموع .
 ولا يشترط النصاب في غنائم دار الحرب ، ولا فيما يعصل عن

مؤنة السنة ، ولا في لبس الحلال المحصن بالحرام ، ولا في الأرض
التي اشتراها الذي من المسلم .

وتسعي الإشارة أن أن النوع ليس شرعاً فيمن خرج الكبر والمعدن ،
ولا في العنصر ، ولا بمن احتفظ الحلال من ماله بحرام ، ولا بدمي
الذي اشترى أرضاً من مسلم . ولا في أروح المكاسب الخاصة عن مؤنة
السنة ، فيجب على الولي أن يؤدي الخمس من ذلك كله ، وعلق السيد
الحكيم في المستمسك على هذا بقوله : لا حلال للمعصوم ومقتاوى .
ومعاقب الاحتمالات .

مصرف الخمس :

الجهة الثالثة من الأربع التي يقع عليها الكلام في باب الخمس هي
مصرفه .

قال الامام الصادق (ع) في تفسير هذه الآية الكريمة : « واعلموا
أنما عنتم من شيء فإن الله حمه والرسول ولدي القري والبتامى والمساكين
وابن السيل » . قال : أن خمس الله للرسول ، وخمس الرسول للامام ،
وخمس ذوي القربى لقري القرابة الرسول الامام ، والبتامى - هم
لرسول ، والمساكين منهم ، وأبناء السيل منهم ، فلا يخرج منهم إلى
غيرهم .. إلى كثير مما هو بهذا المعنى .

الفقهاء :

قالوا : أن الخمس يقسم على ستة أسهم ، وهي التي نطقت بها
الآية سهم الله ، وسهم الرسول ، وسهم الامام ، لأنه هو المراد

من دي العرسى بالاجماع ، وسهم اليتيمى ، وسهم الماكس ، وسهم
اس لسبل من أفارب الرسول (ص) خاصة الذين حرم الله عليهم الصدقة ،
دون غيرهم ، وما كان لله فهو لرسوله ، وما كان للرسول فهو للإمام ،
وإدب ، يكون للإمام من الخمس ثلاثة أسهم ، وهي نصف الخمس ،
أما لاسهم الثلاثة لبقية إرب تنقسم على بنامى آل الرسول ، ومساكنهم
وأبناء صيلهم ، لا يشاركهم فيها غيرهم .

هل الإمام (ع) . أى جعل الله هذا الخمس هم دون مساكن الناس
وأبناء صيلهم عوضاً هم من صدقات الناس ، تنزيهاً من الله هم ،
لعرانهم يرسل الله ولا بأس بصدقات بعضهم على بعض ، وهؤلاء
الذين جعل الله لهم الخمس هم قراءة رسول الله (ص) الذين ذكرهم
الله ، فقد ، وأند عشرى الأقربى ، وهم سو عد المطلب أنفسهم
الذكر منهم والأنثى ، ليس منهم من سونات قرش ، ولا من العرب
أحد ومن كنت امه من بني هاشم ، وأبوه من سائر قرش فان
الصدقات تخص له ، وليس له من الخمس شيء .

ويدخل في عى عد المطلب كل من انتسب اليه بالآب ، كأبناء على
أمير المؤمنين (ع) ، وأبناء عقيل ، وأبناء الحارث ، وأبى هب ،
والعسبيين ، وسعى ان يرجح من هو أشد اتصالاً بالرسول الأعظم (ص) ،
كالفاطميين .

طرق لبوت النسب :

ولا يشت السب إلا بأبينة الشرعية ، أو حكم الحاكم ، أو اشباع
الموجب للاطمئنان . وقال قاتل يؤخذ بقول مدعى السب بمجرد الدعوى ،
لأن الأصل هو الصحة في فعل المسلم وأقواله . ونقول في جوابه ان هذا

الأصل يسمى عنه تعدد كذب واستحبة في الغنائم والمواحدة. وهذا شيء ،
وحول دفع الخمس له ، وفروع دمة الدافع شيء آخر

سهم الامام ، وسهم السادة :

قد ثبت ان الأسهم لستة ترجع إلى سهمين ، ثلاثة منها للامام ، وهي
سهم الله ورسوله ودي عرسى ، وثلاثة إلى قرية الرسول ، وهي سهم
اليامى والمغراء ، وأساة السبل ، والذي تقتضيه لقواعد ، وصور
الذهب ، ودت عليه لصوص ، في زمن الحضور ، وانتمكن من
الوصول إلى الامام (ع) يعطى به جميع الخمس بدون استثناء ، ولا
يحوز النصف في شيء منه إلا بآدبه ، أما كيف يصنع به الامام ، وانه
يوزع القسم الثاني منه على الفوائف الثلاثة مقدسداً في كل طائفة على
قدر كثرتها ، وما رد فهو له ، وان عورهم شيء ، فله من نصيبه ،
أما التعرض والحديث عن هذا فلا حدود منه ، بحسب ما روي

وأما في زمن اعيه ، وهو عصر الذي نحن فيه والمشهور بين العامة
قديماً وحديثاً ان سهم القرية وهم يامى والمساكين وأساة السبل
يعطى هم دون يومض احكام شرعي ومرخص منه على شريطة
أن يكونوا من أهل لولاءة لاني عشيرة ، وان يكون كل من ايسم
والمساكين من أهل الخاجة الذي لا يملك مؤنة سته ، وان يكون من السبل
مقطوعاً في غير بلده ، وقسراً في غربته ، وان كان عياً في بلده ،
وان يكون سمره في عمر معصيه ولا يجب سطر وتوزيع القسم الثاني
على الفوائف الثلاثة ليشمى والمساكين وأساة السبل ، بل يجوز لك
ان تعطي جميع ما عشت من الخمس لسيد واحد محتاج ، على أن لا
تريد شيئاً على ما يكفيه مدة سنة ، ولو كان للعطاء في دفعة واحدة ،

ومن حذر ذلك في الركعة معه في الخمس . وقال صاحب الخواهر
لا أحد منه خلافاً . أما من سمعه فيها معاً . وسكرنا دليل في باب
ركاة

ولا يجوز من عبده خمس . يقتضي شيئاً منه لمن حب نفسه عنه ،
تماماً كما هي حال في ركعة

ونكر أن هذا الذي قلناه منه من المشهور قديماً وحديثاً . ونقصه
الأدلة كسأ وسه واحداً . حتى أصبح وجوب هذا النوع من خمس
من ضرورات الدين ولا خلاف . وقيل أنه سقط في زمن العباس بعد
وحيوه . وأصبح اسمه كونه من غيرهم . ويقال بعد ثبوت
وحيوه . سقطت . وسماه مشكوك . وانطلاق الأدلة . وسواء
بمن سمعه واحد . شكك . ثم ردت في حساب من سكت بها
على السموات . ثم من سمعه . وقد شكك . وسقط في درجته
ومحله . أصبح عتدي في حوزة ثبوت من مضى عنه . فبراجع

من سهم الأربعة (ع) . وهو نصف خمس وحكمه في زمن عبدة
فقد نهى عنه الأقوال . وتنازلت . وأنها صاحب خدائين في
أربعة عشر قولاً . وسهم منها حق . وسهم لأمم . وعدم سقوطه
في زمن عبده . ووجوب صرفه في تأنيدي ودينه . وعلى أنهم
بالحكم . وسأله . وعلى شراء الصالحين . من قبل تولية
والقول شيء . ولكن يضاف إلى سهم السادة . ويعطى للمسلمين
والسكان من قومه . يقول ثبوت سقط في ذررج . وقيل
مؤنه . سهم دون . من الأوصاف . ستة حافية . يقول الرابع سقط
صلاً . وسأله . ولا يجب عليهم دفع شيء منه

هذه هي أهم الأقوال . أما الأدلة فهي على أنواع ثلاثة
الأول ما دل على وجوب خرج خمس أصلاً في زمن عبدة
ومن خصوص . دون فرق بين سهم لأمم . وسهم السادة . وهي الآية

الكرامة ، واعلموا انما علم من شيء ، والروايات كثيرة عن أهل البيت (ع) ، وذكرنا طرفاً منها فيما تقدم ، ومنها قول الإمام (ع) الخمس في كل ما قادح من قبل ، أو كثير

شيء ما يدل على تشدد في إخراج الخمس ، وعدم سقوطه إطلاقاً في حصور الأدم وعينه ، كقوله (ع) ، لا يخل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً ، حتى يصل إليها حقها ، وقوله ، أما العاشم وهو ثلث فهي واحدة عليهم في كل عام ، وهذا النوع يعبر النوع الأول ويدعمه .

الثالث من الأدلة ما يدل على التحليل ، لا الحقة ، وسقوط الخمس مطلقاً أيضاً في الحصور والعينه ، كقوله لأدم (ع) : « وكل من رأى آتني بهم في حل من أيديهم من - مع بيع الشاهد لعائش » وقوله « إلا أن شيعتنا من ذلك أي خمس - واسمهم في حل »

ولا يمكن الجمع بين النوعين الذي لدي أثبت الوجوب وعدم سقوط مطلقاً في الحصور والعينه ، وبين النوع الثالث الذي معه وجوبه لشبهة مطلقاً أيضاً لا يمكن الجمع بينهما بحمل الاثبات على زمن الحصور ، والتي على زمن العيب ، لأنه جمع اعتباطي صرف ، لا دلل عليه من لشرع ، ولا من لعرف وأيضاً لا يمكن الجمع بينهما بحمل الاثبات على الاستيجاب ، وحمل النفي على الوجوب ، لأن مقتضى ذلك ما عدم وجوب الخمس من الأساس ، حتى في زمن الحصور ، وهذا تماماً كقبي وجوب لصوم والصلاة ، واجمع وبركاته . أما الوجوه الأخرى التي ذكرت ، أو تذكر للجمع بين النوعين فليست بأفصل من هذه المحامين ، ود ، فالتعارض بين ما دل على عدم السقوط في زمن

العبية . وبين ما دل على سقوط لا مفر منه . وعيه فلا خلاص من
أحد أمرين . إما أن يترجم بقاء وجوب الخمس فيه سهم الإمام في
رأس الخصور والعباب معاً . وإما أن يترجم بعدم وجوبه كنهه . ولا
سبل أن قول ثالث . ومن ثم ياتي بخرج عن لاسلام . لأنه يسكر
ما ثبت بضرورة الدين ، فيتعين الأول حتى ، وهو بقاء الوجوب وعدم
السقوط في الغياب ، تماماً كالخصور بلا أدنى تفاوت

وعلى هذا بصرف سهم الإمام في رأس العيبة في سبل الذي نعم
برضى الإمام به . كتأييد الدين . وترويح الشريعة . ومن أشهر مصاديق
هذا لترويح في عصرنا الحاضر تعيين أسس قدرين . لائقه لدروس
والمحاضرات في فقه آل البيت بأهمية الرمية العربية منها والشرقية
إن الناس من سهم الإمام (ع) على لتفعلين والمزعة ، وعلى الدين
بأحرار . بالدين فإنه من أعظم المحرمات ، وأكثر الكسائر والموقوفات ،
وفي عصبي . العبد سهم الإمام فصل ألف مرة من أن يأخذه أحد
هؤلاء . ومن اليهم . لأنه شجيع محافل على جهه . وللمعروف على
عنه . وللمصلح على ضلاله .

وعد اصغت . وإن بحث وصف عن مصدر هذه المسألة واقول
الفهاء القدامى وحده ، وآرائهم في سهم الإمام حان عيانه . اطلعت
على كتب مصاحب الجواهر . تدل على قداسة وعظمته في الاخلاص
والشورى ، وسعد النصر . قد . وإن مثلنا ممن لم ترهه نفسه بالدين
لا يمكنه الاحاطة بالمصالح والمفاسد كما هي في نظر الإمام ، فكيف

القول
القول
القول
القول

يقطع برصاء . مع عدم حلوص النفس من المنكآت الرديئة ، كالصدقة
وسرائره ، وعوهم من مصالح دنيوية ، فقد يعضل العسل لذلك ،
ويترك الباقي في شدة الجوع والحيرة .

وسر الغصه في هذا الكلام انه جعله حلووس النفس من المنكآت
اردته ، هو من تصحيح في معرفة المصالح والمفاسد كما هي في
وقوعه . وعند الامام (ع) . اما مجرد التحصيل والتدقيق والتفرع فما هو
بشيء عند صاحب الجواهر ، لأنه ليس بطريق ولا وسيلة إلى معرفة
المصالح والمفاسد في شئ على أساسه الترتيب . وابتدأت لياها
لأنه وسبب أن . ورده سهم الأئمة الأطهار . واعلم الأبرار
أن . لو لم يكن من عيبه الجوع بعد موافق الخير التي ترصني
الرسول من مصرف سهم الامام . أو انه يستطع ان يعلم ذلك من
خير به ، ولكنه غير الحاكم الشرعي ، فهل له أن يعمل بعلمه ، ويعين
سهم الامام فيما اعتقد انه يرضي الله والرسول دون ان يرجع إلى الحاكم
شرعي . أو لا بد من الرجوع له . حيث إذا اتفق شيئاً من سهم
الامام دون الرجوع منه . خرج دمه . حتى ولو صادف الواقع ؟

جواب

لشهور على وجوب الرجوع إلى الحاكم ، وكل هذا من المشهورات
التي لا اصل لها ، ولا دليل عليها من كتاب ، أو عقل ،
خاصة إذا صادف الامام كله الواقعي مع نية القرينة المفروضة لتحقيقها ،
بل قدم الدليل على صمد وعكس هذه شهرة ذلك أن واجب هو الاداء
ولو سهم الامام . والشرط الرجوع إلى الحاكم قد رتب ، فينسى
بالأخص هذا . لا وسطه في الاسلام بين الله والانسان ،
وان الله حل وعلا يتقل من بعد عباده وأعمه دون شيع ، ما دام
مخلصاً في قصده . مؤدناً بعبه . مطعماً لأوامره

وحيث لا دليل على وجوب الرجوع إلى الحاكم في سهم الإمام ومصرفه ،
 فقد ذهب جمعة من الفقهاء إلى ما قلناه ، منهم الشيخ المفيد ، وصاحب
 الخدائق ، والسيد الحكيم ، فقد جاء في استملاك هذا السيد ما نقله
 بالنص والحرف : « ومن ذلك يظهر أن الأحوط أن لم يكن لأهوى
 إخراج رصده (ع) أي رضى الإمام - في حوار التصرف ، فإذا أحرر
 رصده بمصرفه في جهة معينة جاز لذلك تولي ذلك بلا حاجة إلى مراجعة
 الحاكم الشرعي . »

وهو صاحب الخدائق . لم ينف له - أي لوجوب الرجوع إلى
 الحاكم على دليل ، وعادة ما يستمد من أحاديث أهل البيت (ع) بياضة
 الحاكم في القضاء والمراعات ، والأحد يحكمه وفنوه . أما دفع الأموال
 إليه فلم أنف له على ذلك لا عموماً ، ولا خصوصاً .

والأمر كما قل صاحب الخدائق : ببيان الفقيه عن الإمام أعظمي
 في القضاء والافتاء ، لا في قصص الأموال ، ونسقيه أيضاً الولانية في كل
 ما ندعو إليه الحاجة والضرورة ، كنولانية على الأوقاف التي لا ولي
 خاص لها . وعلى الانتماء لدين لا ولي حربي هم ، وما إلى ذلك مما لا
 بد منه ، ولكن هذا شيء ، وعدم مخرج مدعة من دين الخمس بعمامة ،
 أو سهم الإمام بخاصة إلا بالرجوع إلى الحاكم شيء آخر .
 أما من قبل أن الحاكم الشرعي يعرف بموضع أي يجب أن يصرف
 فيها سهم الإمام فحينئذ ما من هذا تسام وعزاف بل يعرفه بمواضع
 والمواقع المطلوبة ، لا بالرجوع إلى الحاكم .

الافتاء

الجهة الرابعة من مساحت الخمس الافتاء ، جميع نعم ، وهو في
 اللغة معناه شئ ، منها القيمة ، ومنها . وتريادة . قال هذا نقل

على ذلك ، أي زيادة عليه ، وفي الشرع ما يختص بالامام مستقلة اليه من الرسول الأعظم (ص) .

قال الله جل وعلا : يسألك عن الانفال قل الانفال لله وللرسول فانقروا الله واصلحوا ذات بينكم .

وقد الامام (ع) الانفال كل أرض خربة بد أهلها ، وكل أرض لم يوجف عليها محب ولا ركاب ، ولكن صلحوا صلحاً ، واعطوا بأبيهم على غير قتال ، وله أي للامام - رؤوس الحبال ، وبطون الأودية ، والآجام ، وكل أرض مينة لا رب لها ، وله صوائف المتوك ، ما كان في أبيهم من غير عصب ، لأن العصب كنه مردود

وقد - الانفال لله ، وللرسول ، لما كان لله فهو للرسول ، بضمه حيث يشاء ، وما كان للرسول فهو للامام .

الفقهاء :

قد روا الامام كلها للامام مستقلة اليه من النبي (ص) ، لأنه خليفة ، ووارثه ، وهي على أنواع :

١ - الأرض التي تملك من غير المسلمين بدون قتال ، سواء انجلى عنها أهلها وتركوها للمسلمين ، أو مكتومين منها طوعاً مع بقائهم فيها .

٢ - الأرض الموات ، سواء أملكك ، ثم باد أهلها ، أم لم تملك من الأساس ، كالمأوز وسواحل البحار .

٣ - رؤوس الحبال ، وبطون الأودية ، والاحام أي الاحراج - .

٤ - كل ما احتص به سلطان الحرب ، منقولا ، أو غير منقول ، على شريطة أن لا يكون منتصفاً من مسلم ، أو معاهد .

• ما يصطفيه لنفسه من عدم الحرب قبل التسمية . فإذا احتار
مها المرس أو الثوب أو الخارية . فهو له من الأبدان

٦ - ميراث من لا ميراث له .

والأفانل بشق أفسامها وأنواعها نعطي للإمام ، ولا يجوز التصرف
شيء منها إلا بأدبه ورصاه في حال حصوره . أما في حال لغياب ،
كهما العصر ضد أهلها للشيعة ، وحملها لهم ، ولما يعود على الإسلام
بغير والصلح العام . ويدل على ذلك قول الإمام (ع) : ما كان
لنا فهو للشيعة . وقوله : كل ما في أيدي شيعة من لأرض مهم
فيه عطلون ، وحمل لهم ذلك إن لم يقوم قائما .

وقال الشهيد الثاني في آخر الخمس ما نصه بالحرف : الأصح
إماحة الأفانل حالة الغيبة . ويأتي في باب أحياء الموات قول الإمام .
• من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، وقوله : لأرض لله ، ولم
عمرها . ويأتي أيضاً من ميراث من لا وارث له يعود لبيت ماس
المسكين . قال صاحب الحدائق في آخر باب الخمس : وصاهر حملة
من متأخري المتأخرين نقول : سحيل مطلقاً . وهو الصاهر من أحوار
أهل البيت (ع) ، ويدل عليه حمته من الروايات ، كرواية موسى بن
طليان ، ومعل بن حمس ، وصحبة أسى حاد الكاظمي ، وصحبة
عمر بن يزيد ، ومنها الأحاد الكثيرة الواردة في أحياء الموات ، وميراث
من لا وارث له ، وهو ذلك .

وقال السيد الحكيم في المنهاج : لا بعد استمرار البرة على
التصرف فيما للإمام من الأرض بأقسامها المتعددة ، بل عموم لانتلاءها
من غير تمييز ، بل بولا الخلق بوقع أكثر أساس في الحرام .
وعبر بعيد أن يكون المراد من روايات انداة صاهرها على سقوط
الخمس مطلقاً هو سقوط لأجل خاصة . دون الأصناف السبعة التي

سبق الكلام عنها ، وعلى هذا يرتفع التعارض والتصاد بين الروايات
المشقة للحمس اضلاً في رمس الغياب والحضور ، والروايات الباقية له
كذلك ، فحمل روايات النبي على تحييل الأنفال ، وروايات الانبياء
على وحوش الحمس ونقائه في الأصناف السبعة ، ومتى اختلف الموضوع
وتعدد زال التعارض حتماً .

الحج



الحج

للحج في اللغة معان ، منها القصد ، ونتردد في المكان. وفي التسمية قصد بيت الله الحرام، لأداء المناسك المحصورة عنه ويأتي سائر مفصلاً.

الواجب :

الحج ركن من أركان الاسلام ، تماماً كالصلاة والصوم وزكاة . ومن أكرهه فقد حرج عن الاسلام بالكتاب ، والسنة ، والاصحاب . وادن ، وحبوب الحج ليس محلاً للاحتجاج ، أو انتقيد ، لأنه من الدينيات ، ومع ذلك يذكر طرماً من الآيات والروايات التي حث عليه وألزمته به ، تذكرها في حقيقة الدرس حين يستند بآية أو رواية على

* - لا يفهم الحج على حقيقته بالدرس وخطابه لا بعد درسه ، لأنه عمل لا نظري وفي القديم قل عالم كبير بعد أن حج - دون فهم الحج - ولا يفهم مسائل الحصر ، حتى يحضر ، وفي سنة ١٣٨٢ هـ ألقت كتاب الحج على عذاب الحصة ، ثم أدت الفريضة في السنة ذاتها ، وألقت كتابي هذا سنة ١٣٨٤ هـ . وجاء بعد درسي الحج نظرياً ، وتطبيقه عملياً ، وأخذت في عمله . وهو المسؤل أن يوعى وإيرادها الفريضة ثم والعمل

مثل ما نحن فيه من الوضوح . فن الآيات :

« وظهر بيني للطائفتين والقائمين والركع السجود الحج ٢٦ » .
« وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من
كل فج عبيق - الحج ٢٧ »

« وأتوا الحج والعمرة لله - البقرة ١٩٦ » .
« والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن
الله غني عن العالمين - آل عمران ٩٧ » .

وسأل رجل الإمام الصادق (ع) عن قوله تعالى : « ومن كفر »
مستمعاً . من لم يحج ما فقد كفر ؟ قال له الاسم لا ، ولكن من
قال : ليس هذا كهذا فقد كفر - أي من أنكر وحج الحج من
الاساس فهو كافر . وقال كثير من الفقهاء والمفسرين : ان معنى كفر
من ترك ، لأن الكفر في اللغة يأتي بمعنى الترك

ثم قال السائل للإمام : ما معنى قوله تعالى . « وأتوا الحج
والعمرة لله ؟ »

قال الإمام : يعني بتأديتها إداها ، وإتقاهما بقي المحرم فيها .
ثم قال السائل : ما معنى الحج الأكبر في قوله تعالى : « وأذان
من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر - أول سورة التوبة - .
قال الإمام : الحج الأكبر الوقوف بعرفة ، ورمي الجمار ، والحج
الأصغر .

المورد :

ليس من شك ان الحج يجب في العمر مرة واحدة ، ولكن هل يجب
على المورد ، أو على التراخي ؟ بمعنى انه إذا تحققت شروط الحج ،

ووجدت الاستطاعة ، فهل على المستمع ان يبادر الى الخرج في نفس
 السنة التي استطاع فيها ، ولا يجوز له ان يؤخر ويحصل الى السنة القادمة ،
 بحيث اذا أحر عصى وأثم ، ووجب عليه ان يبادر الى الأداء ولو جاء
 في السنة القادمة ، فإذا أهمل ان الثالثة عصى وأثم ، وبادر أيضاً الى
 العمل في الرابعة ، وهكذا ، أو لا عصيان بالتأخير والتأجيل ما دام
 بطن البناء والسلامة ، بل هو محير بين الاداء في السنة الأولى ، وما
 يليها ، تماماً كالصلاة يؤدى في أول الوقت وآخره ٢

الجواب :

أجمع العلماء على ان حجة الاسلام تحب على الفور لا على التراخي ،
 حتى ان كثيراً منهم قالوا : ان التأخير كبيرة موصفة ومهينة ، وليس
 لنا ، ولا لأحد غيرها ان يناقش في عماد هذا الاجماع ، وقيامه في كل
 عصر ، ولكن مع اعترافه بقول انه ليس تحبه بركن اليها ، لأن
 المعروف من اصول المذهب ان الاجماع انما يكون دليلاً يركن اليه إذا
 علم بأنه يكشف عن رأي المصوم ، فإذا علم أو احتمل انه استند الى
 آية أو رواية ، أو أصل أو احتياط سقط عن الدلالة والاعتبار ، بدهة
 ان نعم لا ينافي العلم ، والاحتمال لا يمنع مع العلم بحس .

ومن يعلم ان الفقهاء قد استدلوا واعتمدوا لوجوب الفور بروايات
 لا تدل على وجوبه ، وأصح هذه الروايات قول الامام الصادق (ع) .
 « اذا قدر الرجل على ما ينجح به ، ثم دفع ذلك ، وبس له شغل يعسر
 به فقد ترك شريعة من شرائع الإسلام » .

وهذا القول من الامام (ع) احدى عن الفور ، لأن المفهوم منه ان
 من سؤف ، حتى أدى به التسويف الى ترك الخرج كنية فقد ترك شريعة
 من شرائع الاسلام ، لا ان من أحر الى السنة الثانية أو الثالثة ، مع
 شئ السلامة . وتدل على ما قلناه لفظة وترك ، ولو أراد التراخي لقال

« أحر أو تراخي » . ولا أقل من احتمال إرادة أحد المعبرين ، القور
أو التراخي ، ولا ترجيح لأحدهما ، بعد الساء على أن الأمر لا يدل
على القور ، ولا على التراخي ، بل على مجرد وجود الفعل ، وكفى .
هذا ، إلى أن أكثر الناس ، حتى العلماء وقادة الدين يؤخرون الجمع إلى
الخامسة والسادسة ، لا إلى الثانية فقط ، ولا يرون أنفسهم ، أو إبراهيم
أحد أنهم تاركون لشريعة من شرائع الإسلام
ومها يكن . فإن لمادة في السنة الأولى أفضل ، وأعطى للدين ،
لقوله تعالى واستقوا الحيات ، ولأن التأخير عرصة للفوات ، وحوادث
الزمان .

الشروط :

ويجب الجمع بشروط :

- ١ - العقل ، لأنه متى أحد ما ذهب فقط ما وجب . لو أفاق
المجنون مدة تنسح لأداء الجمع بنائه وجب عليه أن يركب . وإذا
لم يتبع وقت الألفة لجميع الأعمال سقط عنه الوجوب
- ٢ - البلوغ ، قال الإمام الصادق (ع) : « لو أن غلاماً ما جمع
عشر جمع ، ثم احتلم كان عليه فريضة الإسلام » . بداهة أن الانبائ
بغير الواجب لا يسقط الواجب ، حتى ولو كان مستحاً لذاته . فكيف
به إذا كان لمجرد التمرين^١ ! ومها يكن ، فقد ذهب المشهور إلى أن حج

١ - يرى كثير من العلماء ، أو الأكثر أن عبادة النبي أمير صحيحة متى لا بأس بها
استحياءاً حقيقياً ، وأنه مأثور عليها ، أما من يرى أنها صحيحة بمجرد التمرين فقط ،
وأن الأجر والثواب يعود لونه المرد ، ويدل على ذلك أولاً ما جاء في صوم النبي من
« أن فيه تمريناً ، وسماً عن قضاء » كما قال الإمام ، وثانياً أن التكليف لا يتبرأ ،
فإذا صح تكليفه استحياءاً حقيقياً يعني أن يصح تكليفه على سبيل الوجوب والتبرم
أيضاً ، ولا غائل بذلك .

الصبي المميز يتوقف على اذن الولي .

ويستحب للولي ان يحرم بالصبي غير المميز، ويطوف به ويرمي به ،
ويخلق رأسه، وما إلى ذلك من أعمال الحج . قال الامام الصادق (ع) :
«نظروا من كان معكم من الصبيان، فقدموه الحنفية ، أو إلى بطن امرء ،
يضع بهم ما يصنع بالمحرم ، ويطوف بهم ويرمي عنهم ، ومن لا يجد
المهدي منهم فليصم عنه وليه .

ونقل صاحب الخواهر عن المشهور ان الصبي المميز إذا باشر بالحج ،
ثم بلغ قبل الوقوف بالشعر ، ومن دنا الأركان أجراه ذلك عن حجة
الاسلام، حيث ثبت عن أهل البيت من أدرك الشعر فقد أدرك الحج .

٣ - الاستداعة ، ومسعد لها فصلاً مستقلاً ، أما الاحتتان فقد
ذهب جماعة من الفقهاء الى انه شرط في وجود الحج وصحته ، لا في
أصل وجوبه . فقد مثل الامام الصادق (ع) عن نصراني أسلم وحضر
الحج ، ولم يكن قد احتن ، أبحح قبل ان يحتن ؟ قال لا ، ولكن
يبدأ بالسنة .

وعلى اقتراح اعتبار التطهير فإنه يعتبر مع التمكن منه ، وإلا صح
الحج والطواف .

الاستطاعة

أهم شروط الحج الاستطاعة ، ولذا عفاها فصلاً خاصاً ، وغير
المتطوع لا يجب عليه الحج لقوله تعالى : « وقم على الناس حج البيت
من استطاع إليه سبيلاً » وليس هذا بحاجة الى البيان ، وإنما الذي
يسمي بيده وتحددته هو معنى الاستطاعة ، فهل المراد منها مجرد القدرة
على الوصول الى مكة المكرمة بأي سبيل ، ولو بالمشي ، أو الدين ،
أو بيع ما يحتاج اليه ، وإلى عياله ، أو بالتفكير عليه وعيهم ، وما
إلى ذلك .. أو ان المراد بالاستطاعة معنى شرعي خاص ؟

الجواب :

روى عن أهل البيت (ع) ان المراد بالاستطاعة هنا الاستطاعة العقلية ،
وهي مجرد القدرة على الوصول الى مكة ، وروى عنهم أيضاً انها الاستطاعة
الشرعية المحددة بتحديد خاص ، وقد أعرص الفقهاء عن تلك الروايات
التي أوجبت الحج اطلاقاً ، ولو بالدين أو المشي على الأقدام ، وعملوا
بالروايات الثانية ، ومنها ان سائلاً سأل الإمام الصادق (ع) عن معنى
السبيل في قوله تعالى « من استطاع إليه سبيلاً » فقال الاسم . من كان
صحيحاً في بدنه غنى في صربه ، له راد وراحته فهو يستطيع الحج .

وسئل ابوه الامام المقرئ عن السؤال ، فقال : الاستطاعة ان يكون له ما يحج به .

وفهم الفقهاء من هاتين الروايتين ، وما اتت بهما ان الراحة تعبر عن احره السفر . ولا تنفك ان مكة ، ثم العودة منها الى بلده ، وان ارد عذرة عند يحج اليه من ماى للمأكل واشرب ، وأحره السفر ، وضعت حوز السفر . وما إلى ذلك من الأشياء الثلاثة بحاله ووصفه ، على ان يكون جميع ما يحج اليه رائداً عن ديونه ومؤنة عياله وأثاثه وكنته وحادته . وما يضطر اليه من مصدر معاشه ، كالأرغص للملاح ، والأدوات لمصاحب لمهنة والصنعة . ورأس المال للتاجر ، بحيث يبقى بعد الحج على ما كان عليه قبل الحج ، هذا مع الأمن على نفسه ، وماله ، وعرضه .

الحج قبل الاستطاعة :

لو ان شخصاً لم يجب عليه الحج ، لمحرره . وعدم استطاعته الشرعية ، ومع ذلك تختم وتكف ويحج حجاجاً صحيحاً كاملاً ، ثم استطاع . فهل يجب عليه الاعادة ثانية ، أو تكفيه الأولى ؟

الجواب :

المشهور بين الفقهاء انه لا بد من الاعادة بعد الاستطاعة الشرعية ، لأن الأولى وقعت مستحقة . والمستحب لا يجزي عن الواجب ، وهو حجة الاسلام التي لا بد من تصديقها بالوجوب .

وبلاحظ بأن كل حجة صحيحة كاملة فهي حجة اسلامية مستحقة كانت . أو واجبة . ما دامت الأركان واجبة والأحصر . والشروط وحيدة في كل من الواجبة والمستحقة . هذا . إلى انه لا مشد للمشهور

سوى الاستحسان ، أما الصبر فإنه يدين على الأحرار والكفاية . كالأروايات
التي على أن من يقدر على المشي يجب أن يمشي ماشياً ، يقول هذا مع
العلم بأن حجة الاسلام ابا سميع بهذا الاسم للحديث المشهور في الاسلام
على خمس : الشهادتان والصلاة والصوم والحج والزكاة . ذلك ان المراد
بالحج في الحديث الحج من حيث هو بصرف النظر عن الوجوب والاستحباب .

البذل :

إذا وهب رجل آخر مالا يكميه للحج ، ولكن لم يشترط عليه أن
يخرج بالمال فلا يجب أن يقبل المنة ، لأن نحصيل الاستطاعة ليس بواجب
على أحد ، وبكلمة ان الحج يجب على الانسان المستطيع ، ولا يجب على
الانسان أن يحصل الاستطاعة

وإذا بذل المال مشروطاً عليه الحج به فيجب عليه القبول ، ولا يجوز
له الرقص ، ويشتتم عليه الحج ، يقول الامام الصادق (ع) . « من عرص
عليه الحج ، ولو على حمار أجدهم مقطوع الذنب ، فأبى فهو مستطيع »
وليس من شك أن الاستطاعة لن تتحقق إلا إذا كانت النفقة ملائمة
لوضع المبلول له ومكاته ، وإلا فلا يلزم القبول والاحابة ، والحسار
الأجدهم المقطوع الذنب قد يناسب ويلائم أكثر من واحد في ذلك العصر .

الحج والخمس :

إذا كان عليه مبلغ من المال ، وقد تعلق به الخمس ، وكان مجموعه
كامياً لنفقات الحج فقط ، ولا يريد منها شيئاً . يجب إذا أخرج الخمس
تعدر عليه الذهاب إلى مكة وإدائه الحج ، إذا كان الأمر كذلك قدم
الخمس والزكاة ، لأنها دين ، ولا استطاعة إلا بعد وفائه من أي نوع

كان ، وإذا حج ، ولم يكثر بقي الخمس في دمه ، وبطل حجّه إذا
انحصر أداء الخمس على إحراجه من المال الذي حج به ، إذ يكون ،
والحال هذه ، حاجاً بمال الغير .

وإذا كان عليه حقوق مالية كخمس واركاه ، وعبه أيضاً الحج
وحب أن يؤدي الخمس واركاه . ولا تخور له لمصلحة وتأخير مال .
وإذا تأخر عن الأداء فقد عصي الله ، واستحق العقاب ، سواء أكان
عارفاً على أداء الحج ، أو لم يكن . وإذا حج ، والحال هذه ، يصح
منه الحج ، ولا يبطل إلا في صورة واحدة ، وهي أن ينحصر أداء
الخمس والركاه بنفس المال الذي حج به ، بحيث يصدق عليه أنه حج
بمال الغير . فبل إذا حج بهذا المال ماوياً مد الله به أن يؤدي الخمس
من ماله الآخر ، وأداء ، أو أدى عنه ، أمكن القول بصحة الحج

ونقول في الجواب أن الخمس متعلق بالغير ، وعليه يكون التصرف
في هذا المال تصرفاً في مال لغيره ، ومنها كان الوجوب هاماً فلا يستدعي
تعين هذا التصرف . وقد اتفق المصنف على أن المرحمة إذ وقعت بين
وجوب وحرمة قدمت الحرمة .

الزواج :

لو كان عنده من المال ما يكفي للزواج فقط ، أو الحج فقط ،
فأيهما يقدم ؟

الجواب :

ليس من شأن أن الزواج من حيث هو ضرورة من ضرورات الحياة ،
تماماً كالنفس والمساكن ، من احتاج به ، أو كان من أمته بترواحه .
وسأله الشيخ " متى سراج " قدم الزواج ، حتى ولو لم ينف العت

والمرص ، أو لوقوع في لزوم . كما قيده بعض الفقهاء - وإن لم يكن
بحاجته إلى الروح . لأن عمله روحه كافية وافية ، ولا يراه الناس
مضطراً إلى المرأة قلم الحج

بل ، إذ احتاج أولاده إلى ارواح حذر له أن يصرف ما لديه من
المال في تزويجهم وجمعهم ، عن شريطة أن يبقى المال في هذه السبل
قبل دخول وقت السفر للحج . أما بعده فلا ، حيث يكون قد توجه
إليه الخصب وكمير الحج . كما أن الاستطاعة لا يجب تحصيلها ، فلا
يجب أبصاً بقاؤها ولا احتياط بها ما دام الحج لم يجب بعد ، أمّا إذا
وجدت ووجب الحج فيجب الاحتياط بها ولكن ما يتوقف عليه وجود
الواجب .

الروحة .

إذا استطاعت الروحة وجب عليها أن تنزع ، سواء أدركها الروح ،
أم لم يأت ، تماماً كما هي الحال . ليس أن الصوم والصلاة والركعة .
فقد سئل الإمام (ع) عن امرأة ، وهي ضروره - أي لم تنزع بعد -
ولا يأتها روحها بالحج ؟ قال : تنزع ، وإن لم يأتها ، وقال
الإمام (ع) في رواية أخرى عنه : لا صاعقة له عليها في حجة الإسلام
وكفى بقول علي أمير المؤمنين (ع) . لا صاعقة لمحتوي في معصية خلق
شهاداً ودليلاً . أحل الله أن يجمعها من الحج لمذوب ، لأن الإمام (ع)
سئل عن امرأة موسره حجت حجة الإسلام ، يقول لروحها حجي
مره أخرى ، أنه أن يجمعها ؟ قال : نعم . مصداقاً أن العمومات شته
بأنه لا حق بروحة أن تخرج من بيت الروح إلا بدنه .

وكن امرأة مأمومة لها أن تسافر إلى الحج وغير الحج دون أن يكون
معها أحد من أهلها ومخارمها . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن امرأة

تريد الحج ، وليس معها محرم . هل يصح ما حج ؟ قال : نعم .
 إذا كانت مأثومة . وقال : من يجب أن يسافر معها محرم ، فإن
 لم يوجد حرم عليها سفر ، حتى إلى الحج الواجب .
 ورعا كان هذا القول وجه يوم كان السفر طويلاً ، والطريق محوفاً ،
 أما اليوم حيث الأمان والأمان ، والتيسر ، تسهل في حواصله فلا
 وجه له .

الدين :

الدين : لا يكون للإنسان . وأخرى يكون عنه . فإن كان عنه ،
 واستغرق جميع ما يحصل عن حاجته وحاجة غيره . حيث إذا كان لا
 يريد شيئاً عن حاجته قدم الدين على الحج ، وإن لم يستغرقه بكامله ،
 بحيث يستطيع وفاء الدين والحج دون أن ينقصه شيء أو يضر بحاله .
 وحسب هذه النسخة معاً ، بعد تضاد والمعارضة .
 وإذا كان من . لا عنه . وكان في عي عنه غير محتج
 في سفره في مؤثمة وعمدة عدله . فهل يجب عليه الحج والعدل هذه .
 أو لا ؟

الحج :

إذا كان من مؤثلاً لم يأت رمس وفاته بعد فلا يجب الحج لعدم
 الاستطاعة . وإذا كان حالاً ففصل يجب الحج . حتى ولو كان
 مديوناً لمصلاً . واحتاج بحصيله في الخصومات والمراعات . وفي
 لا يجب . والحق - هذا الدين إذا أمكن حصوله عليه بسهولة . بحيث
 لا يحتاج إلا مجرد المطالبة . وحج الحج . لأن صاحب الدين يعد
 مستظماً بعمل . ويد صاحب التحصيل في بعده وخصومات فلا يجب ،

حتى ولو أمكن الحصول على الدين ولكن بعد لأي ، حيث لا يعد من
المستطيعين بالفعل . بذاعة ان الاستطاعة لا يجب تخصيصها ، وإنما يجب
الحج بعد الاستطاعة وبكلمة ، أن العبرة بوجود الاستطاعة بالفعل ، لا
بالقوة . ومن هنا يعلم انه لا يجب الاستدانة للحج ، حتى ولو كان
قادراً على الوفاء بعد هودته يسر وسهولة

الحج ونذر الزيارة يوم عرفة :

ندارس فقهاء عصرنا هذه المسألة ، وكثر كلامهم حولها . وهي
إذا نذر الإنسان ان مرور الحسى (ع) في كل سنة يوم عرفة . أو في
السنة القادمة مائة . ولم يكن مستطيعاً حين النذر ، وبعد ذلك حدثت
الاستطاعة ، فهل يقدم بوفاء بالنذر ، أو يقدم بالحج ؟

قال السيد صاحب العروة الوثقى ، وشرحها "سيد صاحب المشتمك
يقدم الوفاء بالنذر ، لأن العذر الشرعي كاعتق في منع من الوفاء .
أي ان الشرع أوجب على هذا المأذون الكون في كربلاء يوم عرفة . وهذا
يستدعي ان الشرع قد منع عن الكون في عرفة هذا اليوم ، وعليه فلا
يكون مستطيعاً لأداء الحج . فيتعين الوفاء بالنذر ، وقد استطاع للحج ،
ثم أنشأ هذا المأذون قدم الحج بلا ريب ، لعمري السب ، وبكلمة ان
لسابق يرفع موضوع "بلا حق" .

النكاح في الاستطاعة :

إذا ثبت في أنه مستطيع مادياً ، أو لا ؟ فهل يجب عليه ان يجري
حساباً على أمواله ، ليتأكد من الحقيقة ؟

الاجواب :

١ - فغوءء لعامة لا تستءءى هءا اءساب ، ولا ءوءءه ، ءلك ٢
 سءء والفءءص اما ءءب اءا ءا ءءء ءى ءءء لءىء لا فى موصوءءه ،
 لآ قاعءة قء لعقاب فلا ءىء لا ءصءق ، لا بعد سءء عى الءءء فى
 مقصءه ، وءىأس مى العئور عله ءء ءىء ءىء ءءء الءءء لءرعى وءءم
 وءوء ٢ المءءف عى عرص وءوءء = ءءءء عى قءرة المءءف
 واءءءه ، اما اء لم سءء وءىأس اهلاءاً ءىصء عءءه ، والءل هءء ،
 لآ عءم وءول الءءء الءء ءاشىء عى اهماله وءقصءه
 وهما الءءء معلوم ، وهو ان الاسءءءة شرءء فى وءوب الءء ما
 فى ءءء ءىء ، وءءء اما ءءل فى الاسءءءة ءءءه ، لا فى ءءءهءه ،
 وعله فلا ءءب الءءء هءها .

النبأ

صحة النبأ :

سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل يجمع عن آخر ما له من الثواب ؟
قال لا يدي يجمع عن رجل آخر وثواب عشر حجج

الفقهاء

أجمعوا قولاً ، جداً هذه الرواية وغيرها عن أن الجمع يقلل النبأ ،
وتفهم صحيحة ، إذا توفرت الشروط في الثالث والموت عنه .

ومما يستلزمه أن الواجب ، منه ما هو يدي محض كالصوم
والمصلاه ، ومنه ما هو مالي محض كالخمس والزكاة ، ومنه ما يجمع
بين الوصفيين كالخمس . فهو مالي لأن الاستطاعة لمالية شرط في الوجوب ،
وهو يدي لاشتهاء على الأفعال ، كالأحرام والنفوس والرمي ،
وما إلى ذلك وكل هذه تفعل النبأ .

الموت عنه

عن الإمام الصادق (ع) أن علياً أمر المؤمنين أمر شبيهاً كبيراً م
بحج قط ، ولم يطلق الحج لكبره أن يجهز رجلاً بحج عنه
وسئل عن رجل يموت ، ولم يحج حجة الاسلام ، ولم يوص به
أبوصى عنه ؟ قال : نعم

الفقهاء

أجمعوا على أن عمر المسلم لا يحج العادة منه ، ولا عنه . حجاً واجباً ،
أو عمر حج . ونصباً أجمعوا على أن من ستر حج في نفسه فمعه ان
يؤديه مباشرة عنه ، ولا يسقط عنه بفعل الغير ما دام قادراً على
المشيرة . كما هي الحال في جميع العادات ، لأن الأمر بطبعه ينصرف
إلى وجوب المشيرة . وأيضاً أجمعوا على أن من وجب حج عنه ،
ثم أتم ، حتى مات وجب أن يستحب عنه ، أن يرتد فلا يفي بدلت .
سواء أوصى به أو لم يوص

النيابة عن الحي :

أجمع الفقهاء على حوز الحج وانطواف عن الحي استحباباً ، فقد مثل
الأمم (ع) عن الرجل يحج ، فيجعل حجته وعمرته ، أو بعض حوائفه
لبعض أهله . وهو عنه نائب بلد آخر . هل يتعين ذلك من آخره ؟
قال : لا ، هي له ولصاحبه ، وله سوى ذلك بما وصل
وروي أن الإمام الرضا محمد لأمام الصادق (ع) أنه أعطى بعض
المؤمنين ، وأمرهم أن يحجوا عنه

وأبصاراً أجمع الفقهاء على أن من استطاع . وثبت الحج في دمه
ولكنه أهمل . ولم يبادر ، ثم طرأ عليه العجز عن الأداء والمباشرة بنفسه ،
ويش من روال العذر والشفاء . إذا كان الأمر كذلك وحب عليه أن
يستأجر من يحج عنه ، وهذا صاف روال العذر ، فعليه أن يحج ويؤدي
معه ثابته

وتسأل إذا لم يستقر عليه الحج ، كما لو كان فقيراً . وبعد أن
عجز صار عيياً ، فهل يحج عليه أن يستأجر من يحج عنه ؟

الجواب :

ذهب المشهور إلى وجوب الاستئابة عنه ، للرواية المظلمة : أن أمير
المؤمنين أمر شيخاً أن يحج من يحج عنه ، ولما روي أيضاً من أن امرأة
فالت لرسول الله (ص) : ان أسي أدركته مريضة الحج ، وهو شيخ
كبير لا يستطيع أن يلبث على دابته ، فقال لها رسول الله : حجي عن
أهلك .

الصبي والمجنون .

هل تجوز النيابة عن الصبي المميز والمجنون ؟

الجواب :

ان الثالث يمثل وبطبيع ، وينوي التقرب بالأمر الذي توجه إلى الأصيل
المحب عنه بالذات ، فإذا اقتص علم توجه الأمر إلى الأصيل يستفي
موصوع النيابة من الأساس ، وكل من المجنون والصبي المتميز غير
مكلف بشيء ، لا وجوباً ولا استحباباً ، بناء على أن عبادة المميز
تربية لا شرعية ، كما نختار .

أجل ، إذا استقر الحج في دمة سالع العاقل ، وأمس ، ثم طرأ عليه الجنون وجب الاستجار عنه ، تماماً كما لو مات .

والخلاصة - المذنب عنه يشترط فيه لإسلام ، والنوع وانعقل إلا إذا عرض عنه الحول بعد أن استقر الحج في دمه ، وأيضاً يشترط فيه عدم الحدة إلا في الحج للمذنب . ونواحب إذا عجز عن مباشرة نفسه

الباب

بشرط في الدن شرط

١ و ٢ النوع والنوع والاحكام

٣ الإسلام واليمان ، أي ولاية آل الرسول (ص) ، حيث مثل الامام تصديق (ع) عن رجل يكون شبه صلاه أو صوم هل يجوز ان يقضي عنه غير عارف ، أي غير عارف بالولاية قد لا يقضيه إلا لم عارف وتخصيص المولد . وهو الصوم والصلاه لا يخص الحكم فيها بعد العلم بأن كلاً من الصوم والصلاه والحج عده

٤ - الوثوق بدين الثالث وأمانته

ذكر هذا شرط أكثر من غيره ، بل يشترط كثيرون لعدالة ، وليس من شك ان العدالة أو الثقة ليست شرطاً لصحة عمل الدين وعمده ، وانما الغاية منها حصول الاطمئنان بأنه قد أدى ما استوجبه عليه ، وعلى هذا تكون العدالة أو الثقة وسيلة لا غاية

وقال السيد الحكيم في المتمسك . وهذا شرط غير ظاهر ، فمن اصابة بصحة حربه مع عدم الوثوق بنظر احبار دي ايد عم في يده ، وبطريق قاعده من ملك شيئاً ملك الاقرار به . فمن الجميع من باب واحد .

ولاحظ بأن احبار دي اليد، ومن ملك شيء، وحوار استجار
من لا يثق بدينه وامانته شيء آخر، اد المفروض في مسائلنا هذه :
هل يجوز له ان يستأجر من لا يثق به ويعمله عن صاحب يد، أو لا ؟
فالكلام ادب - في جعله صاحب يد، لا في الأحاد بقول صاحب
اليد وانترق بعيد حد. ولذا قال السيد صاحب العروة ما نصه
بالحرف : « وهذا الشرط انما يعتد في حوار الاستئابة لا في صحة عمله.
وعليه يكون تعليق السيد المحكم بما نقلناه غير ظاهر

٥ - المعرفة بأبعاد المحج واحكامه، ولو عمومه مرشد، وهذا
لشرط عدم جميع المكلفين وبحسب مقدمة للطاعة وامثال الاحكام الشرعية
بكمهم.

٦ ان لا تكون دعة النائب مشغولة بحج واحد عليه اداؤه على
الغور، وفي عصر عام الاحارة، فقد سئل الامام الصادق (ع) عن
رجل ضرورة مات ولم يحج حجة الإسلام، وله مال ؟ قال : يحج
صحة ضرورة لا مال له.

المائلة :

لا تشترط المائلة بين النائب والنوب منه في الذكورة والأنوثة، فقد
مثل الامام الصادق (ع) عن الرجل يحج عن المرأة، والمرأة تحج عن
الرجل ؟ قال : لا بأس

وتوجب اطلاق هذه الرواية يجوز ان يحج الضرورة عن الضرورة
رحلاً كان النائب أو امرأة، قال صاحب الجواهر : « هذا هو المشهور
بين الأصحاب شهرة عظيمة، لاطلاق دليل النيابة » وسبق ان معنى
الضرورة هو الذي لم يكن قد حج من قبل.

الموت قبل الانعام :

مثل الامام الباقر أبو الامام الصادق (ع) عن رجل خرج حاجاً حجة الاسلام ، مات في الطريق ؟

قال ان مات في الحرم فقد أحرم عن حجة الاسلام ، وان مات دون الحرم فليقص عنه وبه حجة الاسلام

الفقهاء :

قلوا من أسفر عنه حج نفسه ، أو نذر ، أو نية ، ثم مات قبل أن يتم النذر بقبضه بغيره كان قد مات بعد الإحرام ، ودخل الحرم أحرمه ذلك ، ولا حب بمضيه عنه ، وان مات قبل دخول الحرم فلا جرمه ، وحب مضيه عنه ، حتى ولو مات بعد الإحرام

وتسأل ان الرواية عن إمام خصه فيما حج عن نفسه ، ولا تشمل النائب

الجواب

الفقهاء فهموا من هذه الرواية ان غيره بنفس حج بوصف المعلن من حيث هو لا بالحق بوصف المعلن قد صاحب الجواهر ان من استأجر ، ومات في الطريق قبل أحرمه ودخل الحرم فقد أحرمت الحجة عن حج عنه لا خلاف احده به ، بل الاجماع بمضمونه وروايته وان كان موردها الحج ، نفسه ، لا الظاهر ولو تعمدة فهم لأصحاب كون ذلك كنية حصة في الحج نفسه ، سواء أكان الحج عن نفسه ، أو عن غيره ، وسواء أكان واجباً بالتندر ، أو بغيره .

الأجرة .

قال الفقهاء . إذا مات الدائن بعد الإحرام ، ودخول الحرم استحق تمام الأجرة ، وإذا مات قبل ذلك أعطي من الأجرة سنة ما أتى به من عمل . كما تستدعيه قاعدة الإحصاء من العمل الذي لم يقصد به الصبر .

التيابة عن التين :

من أجر نفسه للجمع عن شخص وجب عليه أن ياتى بذلك ، ولا يجوز له أن يشتري سواه إلا مع إذن المؤجر صراحة ، لأن الإطلاق يستدعي المباشرة بانداب وعلى هذا ، فلا يجوز لأحد أن يؤجر نفسه للجمع عن اثنين في سنة واحدة ، فإذا فصل صاحب الأجر ، وبطلت الثانية . لعدم القدرة على العمل بها ، ولو افترض اقتران عقدي الإحصاء ، كأن يؤجر هو نفسه لربد ، ويؤجره وكبه لعمرو في آن واحد بطل العقدان معاً .

المباينة والبلدية :

تنقسم الحجة الى مدنية ، وهي التي تكون من بلد الميت ، ومباينة ، وهي من الميتة . فإذا عين الموصي ، أو المستأجر أحدهما تعبت ، وإذا أطلق ولم يبين ، فإن كان هناك انصراف الى أحدهما بسبب العرف . أو قرينة أخرى وجب العمل بها . وإذا تكون الحجة ميبانية . لأن السر من الدد ليس جزءاً من الجمع . ولا شرطاً له . وإنما هو مقدمة ووسيلة . ولذا لو سار المستطيع من بلده الى أحد النواحي لأسبغ الجمع ، ثم عزم واحرم من المباينة صح وكفى .

وعلى هذا ، فمع عدم ما يدل على اعادة الحج من البذل يحج النائب
من المبوب عنه من أقرب ميقات الى مكة عند المشهور بشهادة صاحب
العروة الوثقى .

ولا بد من الاشارة الى ان اجرة الميقاتية من أصل التركة ، لأن بها
يحصل الانتفاء فمستحق الحج ، وما ردد عن ابقائية من الثلث .

العدول

سئل الامام (ع) عن رجل أعطى رجلاً دراهم ، يحج بها عنه حجة
مفردة ؟ قال : ليس له ان يتمتع بالعمرة الى الحج ، لا بخالف صاحب
الدراهم .

الفقهاء

يأتي ان الحج على أنواع ثلاثة : تمتع ، وقدان ، وأفراد ، فمن
استؤجر على نوع منها تخم عليه الأيات به ، ولا يجوز له العدول عنه
الى غيره . حتى ولو كان العير فصل وأكمل من نقل صاحب الخواهر
من المشهور انه إذا اشترط على النائب ملوك طريق معين لم يجوز له العدول
الى غيره . ان كان هناك عرص في هذا الطريق انحصار ، لعموم أوهموا
بالمقود ، والمؤمنون عند شروطهم .

وتسأل وأي أثر لملوك الطريق إذا أدى النائب المالك صحيحة
وعلى وجهها ؟

الجواب

ان الكلام هنا في صحة الاحارة ، لا في صحة الحج ، وندية احدهما
غير الأخرى .

الوصية بالخج :

سئل الامام الصادق (ع) عن رجل مات وأوصى ان يحج عنه ^٥ قال .
ان كان ضرورة - أي لم يحج من قبل - فن جميع المال ، وان كان
تطوعاً فن الثلث .

الفقهاء :

قالوا : من أوصى بمسح معين من المال للحج عنه نُظر : فان كان
الحج واحداً للاستدعة أو الدر ، والمال الذي عنده بمقدار أجره المثل
أخرجت الوصية بكاملها من أصل التركة ، وان كان المسح أكثر من
أجرة المثل أخرج الزائد من الثلث ، وان كان الحج بدءاً ، لا واحداً
فالجميع من الثلث .

العمرة

مماها :

العمرة في اللغة لزيارة بوجه العموم . وفي الشرع زيارة بيت الله الحرام ، لأداء مناسك خاصة ، كالطواف والسمي والتقصير

نوعان :

والعمرة على نوعين مفردة مستقلة عن الحج ، ومنتمية بها إلى الحج ، أي أن حج يتألف منها ، ومن غيرها ، ونعرف حقيقة هذه العمرة عند الكلام على حج التمتع

ونعبر عن عمرة التمتع عن العمرة المفردة من جهات

١ - أن صواف النساء بأي مصاد وأحب في العمرة المفردة ، ولا يجب في عمرة التمتع وقد العصى لا يشرع فيها إطلاقاً .

٢ - أن وقت عمرة التمتع يبدأ من أول شوال إلى اليوم التاسع من ذي الحجة ، أما العمرة المفردة فوقيتها طوال أيام السنة .

٣ - ان المعتمر بعمره التمتع يحل بالتقصير فقط ، ان المعتمر بعمره المفردة فهو محرم بين التقصير والحلق ويأتي لتوضيح

حكم المفردة :

قال تعالى : وانتموا الحج ولعمركم الله سب و سورة ١٩٦ .
وقال الامام الصادق (ع) في تفسير هذه الآية الحج والمعمره معروصان .

وقيل له من تمتع بالعمرة إلى الحج ، أبحرني عنه ؟ قال : نعم ، أي ان عمرة التمتع تحري عن لعمرة المفردة على فرض وجوبها
وقال ابوہ الامام القاسم (ع) العمرة واحدة عن الحلق بعمرة الحج ، لأن الله تعالى يقول : وانتموا الحج وبعمره لله ، وما ترتب لعمرة بالمدينة .

الفقهاء :

ستعرف عمرة التمتع مفصلاً عند الكلام على جمع التمتع ، وعقد هذا الفصل للعمرة المفردة ، وبصفة أهم حكمها ، وليس من شأنها راحته في دنيا ، بل يستحب تكرارها مرات ، ومرات ، ولكن هل تحب وجوباً دائماً مستقلاً عن الحج . بحيث إذا استطاع الانسان لها وحده دون الحج ، كما لو تمكن من السفر إلى بيت الحرام في شهر ربيع دون أشهر الحج ، فيحب ان يسافر في ربيع ، ويعتمر ، او لا تحب كذلك . وانما تحب تعاملاً للحج . فإذا استطاع الانسان له أدهما معاً ، وان لم يستطع للحج فلا يجب الحج ولا العمرة .

الحوادث :

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب العمرة بأصل الشرع . وإن على حاصري المسجد الحرام . وهم الذين لم يعدوا عن مكة ١٢ ميلاً . أن يعمرُوا عمرة مفردة . وبها سقط عن عمر هذه المساحة . و كثر إذا حج حجة التمتع

أما وجوب العمرة على ١٢ ميلاً عن مكة أن استطاع ف وحده فقال صاحب الجواهر . أنه لا يصح في ذلك كلاماً متفقاً . وهذا أيضاً منقول التشويش في كلامهم . بل كثر لفظ التشويش ثلاث مرات . وهو كثر عن هذه المسألة .

ثم قال . وهو في غير مسوغها عن أبي النبي يجب عليه . ومع ذلك لا يصح ولا عمرة مفردة عنه . بل العمرة المفردة لا يجب على من كتب وصعده حل الحج عن غير مسوغه ووجوب الحج عنه

وهذا أيضاً من كثر فيه . ومعه . نرائع . وأبعد حكمه . وسند جوهري . من عنه سفره عنه . من عدم . ثم رفقياً واحداً . إن سأل عن لمسجد الحرام . استطاع يعمره المفردة وحدها . من شيء . ولم يفعل فقد ترك وجباً . وإنه إذا مات قبل أدائه وجب لأبيه . وتركته . وعنه . المفردة يجب على من حجه لمسجد الحرام فقط . وهو من بعد عن حد حوائه الأربعة ١٢ ميلاً .

١ . هذا في صاحب الجواهر . وثبت . هم الذين لم يعدوا عن مكة ثمانية وربعين ميلاً . وفي هذا إلى المشهور . ولكن صاحب الجواهر قال : لم تتحقق صحة هذه النسبة

العمرة لدخول مكة :

عن الإمام الصادق (ع) : من دخل حرمه أحد الا محرماً ، قال
إلا مريض أو مبطون .

الفقهاء :

قالوا : لا يجوز لمن أراد دخول مكة ان يتجاوز الميقات ، ولا دخول
حرمها إلا محرماً سبباً ، حتى ولو كان قد حج واعتبر مرات إلا ان
تكرر بدخول والخروج في ضمن شهر ، أي لو دخلها محرماً ، ثم خرج ،
ثم دخل ثانية قبل مضي ثلاثين يوماً فلا يجب عليه الاحرام . والا وجب ،
فلا احرام بالعباس الى من يدخل مكة بدءاً كدخوله بالعباس الى من
كنهه القرب . ولعل من الحجة ان دخول المسجد
وسنن من هذا الحكم صاحب العذر كالمريض الذي لا يمكنه الاحرام ،
والخطاب ومن اليه ممن تقتضي مهنته التردد والتكرار

زمان العمرة :

صح العمرة المفردة في جميع ايام السنة . وأفضلها ما وقع في رجب ،
عن الإمام الصادق (ع) يعتبر المعتبر في أي شهر السنة شاء ،
وأفضل العمرة عمرة رجب

المحال للعمرة :

عن الإمام الصادق (ع) : من دخل المعتبر مكة من غير تمتع - أي
من غير حجه التمتع - وطاف بالكعبة وصلى ركعتين عند مقدم ابراهيم ،
وسمى بين الصفا والمروة فليلحق بأهله متى شاء

و فی نامه ثانیه و وحلق و من شاء ان یفصر فصر و اب حد من
 سهله و قد تم طهره

القیاء:

و من دحب ایضا هر ... فعال ممره المفرده ... ثانیه
 و لاجرم من ... و ظروف ... و می ... و
 ... و صوت ... و از ... خلاف ... می ... و
 و قاً لا فی وجه ... و ف ... و لا ... و ...
 ... و ... ممره مفرده ... من ... و
 ... و ... و ... و ... و ...
 ... و ... و ... و ... و ...
 ... و ... و ... و ... و ...
 ... و ... و ... و ... و ...
 ... و ... و ... و ... و ...

... و ... و ... و ... و ...
 ... و ... و ... و ... و ...
 ... و ... و ... و ... و ...

أصناف الحج

ثلاثة أصناف :

قال الامام الصادق (ع) الحج ثلاثة أصناف حج مفرد، وقرآن،
ونعمت بالعمرة الى الحج ، وما أمر رسول الله (ص) . ولا تأمر إلا بها
وهو به الامام باقر (ع) . الحج على ثلاثة وجوه . رجل مفرد
الحج وساق أهدي ، ورجل مفرد الحج ولم يسق أهدي ، ورجل نفع
بالعمرة الى الحج

الفقهاء :

واستناداً الى هاتين الروايتين . وغيرهما قسم الفقهاء الحج الى نفع .
واففراد، وقرآن .

حج التمتع .

تألف حج التمتع من العمرة والحج معاً وهذه سنة به
١ و ٢ - التوبة والاحرام من أحد المواقيت التي يأتي بيام

٣ - الطواف حول البيت سبعاً

٤ - صلاة ركعتي الطواف .

٥ - السعي بين الصفا والمروة سبعاً

٦ - التقصير ، وهو أخذ شيء من الشعر أو الاطعار

ومنى أتى بذلك كنه حل له كل شيء ، حتى اساء . وهذه الاعمال
محموعة هي العمرة التي يتنع بها من الحج ، وحج تمتع تألف
مها . ومنى

١ - شيء الحاج المتمتع احراماً آخر من مكة في وقت تمكنه فيه
أن يدرك الوقوف بعرفات حين الزوال من اليوم التاسع من ذي الحجة .
والأفضل . جرم يوم المروة . وهو اليوم الثامن من ذي الحجة . وأن
يكون الاحرام تحت ميزاب الكعبة

٢ - الوقوف في عرفات من ظهر اليوم التاسع من ذي الحجة في
المغرب ، وتعد عرفات أربعة فرائض عن مكة

٣ - الوقوف في بردعة يوم عيد الاضحى من يحجر إلى صووع
الشمس

١ رمي الجمر في منى

٥ - لبحر أو لبح في منى يوم العيد

٦ - الحلق أو أخذ شيء من الشعر أو الظفر في منى

٧ - الرجوع الى مكة ، وطواف الحج

٨ - صلاة ركعتي الطواف

٩ - السعي بين الصفا والمروة

١٠ - طواف النساء .

١١ - صلاة ركعتي الطواف

١٢ - الرجوع إلى مي . والمبيت فيها ليلة الحادي عشر . والثاني عشر

١٣ - رمي الجمار الثلاث في اليومين المذكورين

وهذا يشي معاً أن حج التمتع به أحرم ، وسعاً . وثلاثة أطراف الأول للعمرة . والثاني للحج . والثالث للنساء

التمتع البعيد عن مكة :

قد نال ، وإذا أتم من تمتع بالعمرة إلى الحج لما استمر من مدي . من لم يجد فصباء ثلاثة أيام في الحج وسعة إذا رحمت تلك عشرة كاملة ذلك من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام انظره ١٩٦ هـ

وقال الإمام أحمد (٢) من حج فليح ، إذا لا يعدل بكاتب لله وسه به . وقد ما هم حجاً لله غير المتعة . إذا قصد ربا عبد بكاتب . وسه بيت . وقد أقوم عبد رباً ، فليحسنا لله وأهم ، حيث يشاء . أشار الإمام (ع) بالقوم إلى السنة الدس دوراً حور بعدد عن مكة بك وضع بأي الأنواع الثلاثة ، وهو مجموعة صريحه نفس لمرآة الذي جعل التمتع بالحج فرضاً ، من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، أي أهل مكة وصواحبها

الفتهاء :

أجمعوا قولاً واحداً على أن فرض من بعد عن مكة هو حج التمتع ،
ولا يجوز له الأفراد والقران إلا لصورة ، قال صاحب جوهر
في جامع علمه ، وأما من هو صائب بل لعله من ضرورات مذهبتنا ،
نعم في تحديد بعد خلاف . من قول صاحب جوهر عن مكة تحديد
بـ ١٢ ميلاً ، وقيل بـ ٤٨ ميلاً .

الأفراد والقران :

قال الإمام هادي (ع) للمرد قلح عليه طواف بالبيت ، وركعتان
بعد تمام الزمان ، يعني بين الصبح والمروة ، وطواف الزيارة ، وهو
طواف النساء . ومن عنه هادي ، ولا أصحبة
وقال صاحب الجوهر : تلك الذي يقرر مثل تلك المرد ليس بأفضل منه إلا
بشيء هادي

الفتهاء :

قال صاحب الأفراد : حرم من مربة . كان مربة قرب من
مكة من حيث ومن حيث أن كان ذلك قرب من مكة من
مربة ثم هادي . من عرفت فمعه فيها . ومنها أن الشعر ،
فصف فيه . ثم أن من قصص مسأله . ومنها أن مكة . فصف
بالبيت . وخصي كمن . ثم سعى بين الصبح والمروة . ثم طواف
طواف . وخصي ركعة .
قال صاحب الجوهر : خلا خلاف تحديد في شيء من ذلك بدأ
ومتوى .

وعليه بعد هذا الخج ان يأتي بعمره مفرده ، وله ان يرفعها بعد
 الخج بلا فاصل ، وأن يؤجرها الى غير أشهر الخج
 أما حج القراء فهو وحج الأفراد شيء واحد لا يفرقان إلا في أن
 القارئ يسوق أهله عند إحرامه ، ويسرهم ان يهدي ما سافه أما حج
 الأفراد فليس فيه هدي ، كما قال الامام (ع)

الأفراد والقراء لأهل مكة وضواحيها:

قال الإمام الصادق (ع) ليس لأهل مكة . ولا لأهل مر ، ولا
 أهل سرف متعة ، وذلك لقول الله عز وجل : ذلك لمن بكر أهله
 حاصري المسجد الحرام .

وقال ولده الإمام موسى الكاظم (ع) لا يصلح لأهل مكة أن
 يمتنعوا بالعمره الى الخج . لقول الله عز وجل : ذلك أي المنع
 لمن لم يكن أهله حاصري المسجد الحرام .

وكتب حميد بن الإمام الرضا (ع) الى الثمالي لا يجوز الخج إلا
 متمسكاً - أي للعبد عن مكة - ولا يجوز القراء والأفراد الذي تسعمله
 العامة ولا لأهل مكة وحدها

والشهور على هذا بشهادة صاحب الجواهر .

مسائل:

١ - يجوز لمن نوى حجة الأفراد أن يمدد عنها اختياراً إلى التمتع
 بعد دخوله إلى مكة ، بلا خلاف للنصوص المتطابقة ، كما قال صاحب
 الجواهر ، ولا يجوز ذلك للقراء ، لأن حج القراء تعين عليه سياق أهله

٢ - إذا سجد مكّي عن أمته . ولدى عودته سجد وقب الحج .
فعلية أن يحرم من الميقات ، وله أن يجمع بهذا الإحرام حج جمع عند
المنشور . شهادته وحب الخواهر والحدائق

٣ - إذا أتم العرب الحج في مكة سترى معنى فريضة الحج . ولا
ينتقل إلى عمره ، وعليه أن يحرم من الميقات إذا أراد حج الإسلام .
ولا ينتقل فريضة إلى القرآن أو التمتع إلا إذا دخل في السنة التي

٤ - ومن كان له منزل في مكة أو ضواحيها ، ومساكن آخر ما
عليه ينظر . فإن كتب اسمه في أحدهم أكثر من الآخر نزهة حكم
الأكثر الأعلى ، وإن تساوت لادنه من العرب اختار أي لاء مع شاء

المواقف

معنى الميقات:

المواقف جمع مفات . وهو الوقت المصروب للموعد . ومنه قوله تعالى : ان يوم الفصل مفاهم أحصين . يعني اليوم الذي يفصل فيه بين الحق والباطل . وهو يوم القيامة . وقد يستعمل الميقات للمكان الذي حمل له وقت معين . ومنه قوله تعالى : ولما جاء موسى لميقاتنا . أي المكان الذي وقفناه له . وأمرناه بالمصر إليه .

وللمحج مواقف زمانية ، ومكانية ، والأولى مما أشارت إياها الآية ١٩٧ من سورة البقرة . الحج أشهر معلومة . وهذه الأشهر هي شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والثانية تندي . بالحنو . التي لا يجوز للحج أن يتعداه إلا محرماً منها . أو يحذفها . أي يحذفه . في الفقرة الثانية

المواقف:

قال الإمام الصادق (ع) من عدم الحج والعمرة ان يحرم من مواضع .

أي وفيها رسول الله (ص) لا بدوه إلا أثبت محرم . فإنه وقت لأهل العراق . ولم يكن يومئذ عراقي . أي م حن فيه مسلم بعد بعض عراقي من أهل العراق . ووقت لأهل اليمن بلعلم ، ووقت لأهل طائف قرن الحادي لأهل المغرب الحجة . وهي مهجة . وقت لأهل مكة ومن كان منزله خلف هذه الوقت ثم إلى مكة فبها مرة . أي كان منزله أقرب إلى مكة من هذه المواقيت أحرم من منزله

الفقهاء :

قالوا : لا يجوز للحاج أن يحرم للجمع في شهره . وهي كتب قدما شوال ، وذو القعدة ، إلى ثمانية . ثم أثبت عنه من ذي الحجة . وأيضاً لا يجوز له أن يتعدى المواقيت التي بينها الرسول لأعظم (ص) إلا محرماً ، وهي

١ . وادي العقص . وبعد عن مكة مئة كم . عن مكة . وهو ميفات أهل العراق ومن كان طريقه إلى مكة . ٢ . بصر . وبعد عن مكة ٩٤ شومر ، وهو ميفات أهل اليمن ، ومن مر به .

٣ . قرن الحادي . وبعد عن مكة ٩٤ كم . وهو ميفات أهل الطائف ، ومن مر به .

٤ . الحجة . وبعد عن مكة ١٨٧ كم . وهي ميفات أهل مصر والشام وما بينهم مابون والأردن والقسطنطين . ومن مر به .

٥ . ذو الحجة ، وهو مسجد شجره . وبعد عن مكة ٤٩٢ كلو متر ، وهو ميفات أهل المدينة ، ولبن مر به

٦ - متى كان من مكة . أو من مكان بين الميقات وبين مكة
ليقائه من مرله .

المحاذاة .

من حج على طريق لا يقضي من أحد المواقيت المتقدمة فإنه يحرم إذا
عب على وجه المحاذاة لأحدها . لقول الإمام الصادق (ع) من أقام
بالمدية شهراً ، وهو يريد الحج . ثم بدا له أن يخرج من غير طريق
أهل المدينة التي يأخذونه فليكر حرامه من مسيرة سنة أميال . فيكون
حذاء الشجرة من الليثاء .

ولذي يس فيه شك أن إقامة سنة أشهر ، والشجرة ، وسنة أميال ،
وما إليها لا خصوصية لها ، ولا فرق في المحاذاة بين أن يكون السفر في
المر أو البحر ، أما السفر في البحر فلا تتحقق المحاذاة فيه إطلاقاً ، لأن
معنى محاذنت الشيء أن يكون على يمينك أو يسارك ، لا تحتك أو فوقك .

الأحرام قبل الميقات :

قال الإمام الصادق (ع) : الأحرام من المواقيت التي وقتها رسول
الله (ص) لا ينهي للحج ولا معتمر أن يحرم قبلها ولا بعدها
وقال من أحرم بالحج في غير أشهر الحج فلا حج له ، ومن
أحرم دون الميقات فلا أحرام له . وفي بعض الروايات من أحرم من
الميقات كان كمن صلى صلاة العصر سناً .

الفقهاء :

اتفقوا على أنه لا يجوز الأحرام قبل الميقات إلا في صورتين

١ - أن يريد العمرة المفردة لرجب ، ولكنه يخاف أن أحرم الأحرام إلى الميقات أن ينتهي رجب ، ويدخل شعبان ، فيحرم به . والله أعلم .
 هذه . أن يحرم قبل الميقات . وسوي عمره رجب ما بقي منه يوم أو بعض يوم ، فقد سئل الإمام (ع) عن رجل حج في شعبان ، يوم عمرة رجب ، فدخل عليه هلال شعبان قبل أن يسبق الميقات ، أبحر أم قلعه ، ويجعلها لرجب ، أو يؤخر ويحمله شعبان ؟ قال : يحرم قبل الميقات ، وتكون العمرة لرجب ، وإن قطعه ، وهو الذي نرى

٢ - أن ينذر الأحرام قبل الميقات ، فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل جعل لله شكراً أن يحرم من الكوفة ؟ فقال : فليحرم من الكوفة ، وليف لله تعالى . وسببه أن تخصيص المولد لا يخص الوارد ، أي لا خصوصية للكوفة بالذات

الأحرام بعد أسفات

فإذا كان قبل من حج أو عتمر على ميقات يرميه الأحرام منه ، سواء أتت من أهله أم من غير أهله . ولكنه مرميه بعده ، أو صرره . وإذا بعده دون أن يحرم عاماً فإن صاحب خواهره لم يصح حرامه حتى يعود إلى أهله وحرم منه ، ولو فرض أن صدر عنه الرجوع والأحرار من أسفاته بعد ركعة عمداً لم يصح أحرامه وفقاً لمقتضى ما بين يده من غير واحد عدم الخلاف فيه .

ويدرك أن قد رتب أحرامه من جهة - فاسياً أو جاهلاً ، وأمكن الرجوع إليه . والأحرار منه واحد . لا من يذبح الذي أهداه . أمكن : والا فالقدر الممكن من مكة أو خارجها متبعاً الذي عن الأول .

فقد مثل الإمام (ع) عن رجل مر على امقات الذي يحرم الدس منه
 مسي أو جهل ، فلم يحرم ، حتى أتى مكة ، فحاف أن يرجع إلى
 المواقيت أن يعونه الحج ؟ قال يخرج من الحرم ، ويحرم ، ويجزئه ذلك .
 وسئل عن رجل مسي أن يحرم ، حتى دخل الحرم ؟ قال يخرج
 أن ميقات أهل أرضه . فإن حشي أن يعونه الحج أحرم من مكانه ،
 فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج
 ولو سمي الأحرام كلبه ، ولم يذكر ، حتى اكمل مساسكه فهل
 يجزئه الحج ، أو يجب عليه القضاء ؟

الجواب :

قال صاحب الجواهر : دل بحربه على المشهور شهرة عظيمة ، وهو
 « روى في مرسل جميل » .

أما هذا فشير إليه في «قرة الشابه» . ثم إن المحرم مستحب .
وواجبات . مع العلم بأن حقيقته واحدة . سواء أكل جزءاً من العروة
المفردة ، أو من الخج بشق أنواعه

مستحبات الاحرام

يستحب لمن يريد الاحرام ان يطفئ حسه . . . بين الشعر عنه .
وان يفهم أطافره . ويأخذ من شاربته . وان يغسل . حتى ولو كانت
امرأة في الخبيص أو النعاس ، لأن العرص هو الصدفة . وان يوتر شعر
رأسه من أول ذي القعدة إذا أراد حج لستمع . وإذا اغتسل . ثم أكل
أو لس ما لا يحل للمحرم أكله ولسه بعد العمل استحساناً . وفي كل
ذلك روايات عن أهل البيت (ع)

وأبداً روي عنهم انه يستحب ان يكون الاحرام بعد صلاة الظهر ،
أو أية مريضة غيرها . وان لم يصادف ذلك استحسب ان يصلي ست
ركعات للاحرام بأيها ركعتين ركعتين كصلاة الصبح . أو يصلي
اربعاً ، أو اثنتين على الأقل

وأبداً يستحب للمحرم أن يشترط على ربه عدد عهد الاحرام . كأن
يقول : اللهم اني أريد ما أمرني به عز من دني من الكمال ،
وحجتي عنه حابس ، فاجعلي في حل .

فكان النبي لحول في ما سأل حج . معنى للاحرام ان يقضي بقصد أداء مريضة حج
النسح . وإتاليه شروح في للاحرام ويدون لا يكون محرم . كي في الشكوة شروح
في الصلاة . ويدون لا تكون صلاة . وعن هذا روي للاحرام بقصد النبي أيضاً
بما كالتبة . ولا ينبغي ما سأل من الشوبس . وفي حوائج للاحرام على للاحرام لا
يسمح بدون التلبية

واجبات الاحرام

واجبات الاحرام ثلاثة

١ جل للإمام (ع) : اني اريد التمتع بالعمرة إلى الحج . كيف افعل ؟ اللهم اني اريد أن أتمتع بالعمرة حج عني كذا ، وستة نيك ، وان شئت أضمرت الذي تريد وسئل من رجل يحج حجة التمتع ، كيف يصنع ؟ قال : ينوي لعمرة وحرم

وسئل أكثر من مره انه لا عدة بلا بقره ، مصداق الداعي وان عت عن فعل شيء واحد وحسن ان الاحرام قد يكون عمرة مفردة ، أو للعمرة اي هي حرم من حج التمتع . أو حج التمتع ، أو الافراد ، أو بقره فلا بد من يجب انما هي وان الاحرام لهذه العدة دور غيرها . أحل . لا تحب بية الوجه من الوجوب والاستحب ، من قرب من الله . وكفى . كي لا تحب التمتع بية . وهذا معنى قول الإمام (ع) : وان شئت أضمرت

ونسأل . تقدم ان الذي عن مكة فرضه التمتع . وان التمتع يتألف من العمرة . والحج . وان لا بد لكل منهما من احرام ، وان احرام العمرة يكون من الميقات . واحرام حج من مكة . فمن يصح للتمتع ان ينوي باحرام واحد العمرة والحج معاً ؟

الجواب :

جبت . لكل من حج . والعمرة احراماً مستقلاً ، فهذا نوى باحرام واحد الحج والعمرة للحج معاً ففسد نوى ما لم يشرع . وعليه يقع الاحرام باطلاً صاحب الخواصر ان الحج وعمرة لا يقعان بية واحدة . وفي احرام واحد . من عن الشرح الاجماع على عدم

جواز القرآن بينها باحرام واحد

٢ - سلبات الأربع . قال الإمام الصادق (ع) التلبية هي وليث
انهم ليثك ، ليث لا شريك لك ليث . احمد والنسبة لك والملك
لا شريك لك

وقال : ان رسول الله (ص) لي بالأربع

ولا يد من الاشياء إلى . الله لا يد منها في حج التمتع . والعمره
به . والعمره المفردة . وحج لأفراد . حيث لا يبعد الاحرام في
واحد من هذه الأمور . لا بسنة احكاماً محصلاً . ومعولاً شهادة صاحب
الحج هو . فإذا نوى الاحرام . وليس ثوبه . ولم يلب . ثم أتى ما
سبي عنه المحرم فلا شيء عليه . فقد سئل الإمام (ع) عن الرجل يقع
على أمه بعدما بعث بالاحرام . ولم يلب . قال ليس عليه شيء

أما الاحرام لحج القرآن فيتخير الفساق بين التمتع . وبين الاشعار
أو التمتع . ولا يشعر بمنع رسول الله . والتقليد مشترك بينها وبين
غيرها من أنواع الهدى . ومعنى الاشعار ان يشق حجب الأيمن من
سهم الذقة . ومعنى التمتع ان يجعل في عنقه حسي بعلاً ماله . يعرف
بها انه هدى فان صاحب حواجر هذا هو المشهور . وفيه روايات
منقصة . منها قول الإمام الصادق (ع) . يوجب لاحرام ثلاثة أشياء
التلبية . والاشعر . والتغيب . فعمل شيئاً من هذه لثلاث فقد حرم
وبسبب التلبية عند الاحرام . ويستحب لاستمرارها ان يمي
حجره الغنة . ويعطها يد . شاهد بيوت مكة . وأيضاً يسحب شعر
بها عبر المرأة الا في محددات

٣ - ليس ثوبى الاحرام للرجل يأمر بخدمه . ويرسي بالآخر .
قال الامام (ع) : اذا انتهت الى ميقات من هذه المواجب . وأنت
تريد الاحرام فاعتل . وليس ثوبيك . وفي رواية أخرى مبص عليك

الماء . وليس ثوبيت ان شاء الله

تقوى معصية على . فحرم حب غلبه . ليس رداء . و داء .
ولا ار هو . يستتر به من سره . كسبه . أي ثوب . و ارداء
هو . يكون على الظهر . قصد . كسبه . و حبه . فحرم . ليس
أكثر من ثوبين على شريطة . لا يكون محطاً . كي حو به ان
يبدل ثوب لآخر . و لكن لا يصلح أن يطوف بثوبين . ليس
أحره هي

و شربوا في . من محرم كل ما شربوه في لباس . يعني من
الطهارة . وعدم كونه حريراً . و حباً . لا يكون حبه .
من . حره من معصية . لا يجوز ان يكون من نوع عند اطلاقاً
و أيضاً اتفقوا على ان المحرم لا يجوز . ليس ثوباً . لا يروى .
ولا ثوباً . و لا أن يعطي رأسه ووجهه . أي المرأة . فمعصية .
و تكشف وجهها . لا بد . و لا يصر برجلها . و ليس .
ان ليس الثمار . أي الكفوف . و لا ان ليس الحرير . و لا

وتسأل هل ليس ثوبي الاحرام شرط لصحة لاحرام . بمعنى
لو احرم غارياً . أو لاساً محطاً . لم يفسد لاحرام من لاس . أو
انه يفسد . ولكن تأثم ترك الثوبين . و يباح الثوبان ٤

الحوادث

١ . لاحرام يتحقق بدون ليس ثوبين . و قد عني قول الامام
الصادق (ع) : يوجب الاحرام ثلاثة أشياء . تنطسه . و لا شعار
و التعليل . فساد فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد حره . و ان تحقق
الاحرام هذه الثلاثة صهر في ان ليس الثوبين ليس شرطاً ولا حرماً من
الاحرام . و الا وحب ذكره وبيانه

مكروهات الاحرام :

يكره للمحرم امور ، منها ان يحرم في غير اثبات بيض . وان
يكون ثوب الاحرام قسراً . وان يروي الشعر . وان يحصب بالحاء .
وان يشم الرياحين .

نزوك الاحرام

يجب على المحرم ان يترك الأشياء التالية

صيد البر :

قد نعى : يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم .
وقال : « أحل لكم صيد البحر ، وطعامه متاعاً لكم وللبسائر
وحرم عليكم صيد البر ما دفعتم حرماً »
وفى لإمام الصادق (ع) لا تستحسن شيئاً من الصيد ، وأنت
حرام . ولا أنت حلال في الحرم ، ولا تدل عليه محلاً ولا محرماً .
فيصطده ، ولا يشر إليه ، فيستحسن من أحلكت. عزب به فداء لمن نعمده

الفقهاء :

اتفقوا على ح صد البحر حلال للمحرم . و صيد البر حرام
اصطيداً ، وأكله ، وإشارة ، ودلالة ، وذبحاً .

وإذا دبح المحرم الصيد كان ميتة لا يحل أكله . فان الإمام
انصاف (ع) إذا دبح المحرم الصيد لم يأكله المحل والمحرم . وهو
كالميتة .

ويحرم للمحرم أن يقتل المؤديات ، كالحية والعقرب . وإعارة والدث .
والكلب العقور . وكل ما يخاف منه على نفسه . ولا فدية عليه . قال
الإمام الصادق (ع) يقتل المحرم كل حية على نفسه وقال يقتل
الأسود - أي الحيوانات والطيور الكاسرة - ويمتثل الأعمى والمأرأه
والعقرب . وكل حية . وإن أرادك السبع فاقتله ، وإن لم يردك فلا تقتله ،
والكلب العقور إذا أرادك فاقتله .

كفارة الصيد

قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن
قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من الهم يحكم به دوا عدل منكم
هدياً بغير لكمة أو كفارة طعم من ما كبر أو عدل ذلك صيماً -
المائدة ٩٥ .

قال صاحب مجمع البيان المراد بالصيد صيد البر مأكولاً كان أو
غير مأكول عند اصحابنا . والمراد بالمثله في قوله تعالى مثل ما قتل
من الهم هي العامة بذية . وفي حمار الوحش
وشبهه بقرة ، وفي الطي والأرنب شاة ، وهو المروي عن أهل البيت (ع) ،
ومعنى قوله ويحكم به دوا عدل منكم ، أن يصر عدلان عارفاً من
أهل دينكم ومنكم . ويقارن بين الصيد وبين أشبه الأشياء به من الهم
فيحكم به ، فبدحه ويتصدق به . ومعنى قوله هدياً بالغ الكعبة
عند اصحابنا أن يدبح المحرم الحيوان لأهلي البيت بمكة فداءً بمكة أن
كان محرماً بالعمرة . وإن كان محرماً للحج بدحه بمكة . ومعنى قوله

أو كفارة اطعام مساكين ، ان يقوم المائل بدراهم . ويشتري بها طعاماً ، ثم يتصدق به على المساكين ، لكل مسكين مد . أو بصوم عن كل مدين يوماً . وهذا معنى «أو عدل ذلك صياماً» وهو المروي عن أهل البيت (ع) .

والخلاصة ان الفقهاء قالوا . من اعتد ثيناً عليه ان يصدي عنه من العم الأهلية . ومع المحر يفوته ويشتري ثامن طعاماً ، يتصدق به على المساكين ، لكل واحد منهم مد . ولا يلزمه ، راد على اثنين مسكيناً ، ومع المحر بصوم عن كل مدين يوماً ، ومع «محر بصوم ثمانية عشر يوماً» .

وقد أطال لمنهاء الكلام في الصيد وكفاراته ، وتداول من صيد العامة التي تشبه الدقة إلى صيد الخرافة ، وهرعوا هروغاً ، وافترضوا صوراً شتى . ومن أراد التفصيل والتطويل فيرجع إلى الخواهر واخذني وقد اكتنبا عن هذه الإشارة ، لعدم الخدوى من الأخطاء ، فإن من يلذهب إلى الحرم الشريف يذهب ناسكاً راهباً ، لا مشرعاً صائداً .

القميل .

قد يعص الفقهاء . لا يجوز للمحرم قتل هوام الحسد . كالقمل والقراد ، ويجوز نقله . وقال آخر . يجوز قتل النمل والبرغوث . بدمعه عن نفسه . أما نحن فلا شك أسداً في حوار الدالة كل مؤذ . وان توقف ذلك على منه حاز . جاء رجل إلى الإمام الصادق (ع) وسأله عن محرم قتل ونوراً ؟ قال الإمام . ان كان خطأ فليس عليه شيء .

١ - وقد أطال صاحب «عذائق» في كفاية الصيد وتوابعها أطال لتصرف منه صفة من صفات هذا الكتاب

قال السائل : بل متعمداً قال الإمام يطعم شيئاً من طعام ، قال
السائل : انه أرادني . قال الإمام : ان أرادك فاقطعه

الزواج :

قال الإمام الصادق (ع) : المحرم لا يتزوج ، ولا يزوج ، ولا يكاحه
بمحل

وقال : إذا تزوج المحرم ، وهو يعلم انه حرام لم تحل به أبدأ
وقال : المحرم لا يُكح ، ولا يُكح . ولا يحط ولا يشهد
النكاح ، وان فكح فنكاحه باطل .

الفهاه :

قالوا : لا يجوز للمحرم ان ينفق الزواح لعهه . ولا لغيره . ولا
ان يوكل فيه ، ولو حل شيئاً من ذلك لم ينفق الزواح . وكذا لا
يجوز له ان يشهد عليه ، وإذا أخرى العقد ، وهو عام بالحرمة حرمت
عليه المرأة ابتداء بمجرد العقد ، حتى ولو لم يدخل ، أما إذا كان جاهلاً
بالنكاح فلا نكاح عليه ، حتى ولو دخل . ويجوز للمحرم ان ينفق
لقول الامام (ع) : المحرم ينفق ، ولا يتزوج .

الجماع والاستمتاع

سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل محرم وقع على أمه ؟ فقال
ان كان جاهلاً فليس عليه شيء . وان لم يكن جاهلاً كان عليه ان
يسوق بدنة ، ويهرق بينها ، حتى يقصيا الماسك ، ويرحما الى المكان

الذي اصابا فيه ما اصابا ، وعليها الحج من قابل .
 ومثل عن الرحمن بعث امرأته حتى عني . وهو محرم من غير حجاج .
 أو يعمل ذلك في شهر رمضان ، فقل عليها حجباً الكفاية مثل ما
 على الذي يجمع .
 وقال من قل امرأته على غير شهوة ، وهو محرم فعليه دم شاء ،
 ومن قل امرأته على شهوة فأبى فعليه حرور . ويستعمر ربه

الفقهاء :

اتفقوا على انه لا حور بمحرم أن يجمع روحته . أو يستمتع بها
 شئاً أذاع الاستمتاع ، وإذا جامع فسد حجه . ولكن عليه المضي في
 حجه وانما . ثم القضاء في عدم اعدام ، على أن يفرق بين الزوجين
 وحبوا في حج القضاء من المكان الذي أخذوا فيه ما أخذوا ، قل العلامة
 في التذكرة ومعنى التعريق أن لا يخلوا بأنفسهما . ومنى اجتماع كان
 معها ثالث محرم . لأن وجوده يمنع من اعدام على الموافقة

وردت المرأة مدعوة فسد حجبها . وعليها أن تكفر بدنة ،
 وأن يقضي في الدم القدم . وان نكح مكرهة فلا شيء عنها . وعلى
 الروح أن يكفر بدنين . احدهما عه . والثانية عنها . وان كانت
 محلة وهي محرم ، فلا تسأل عن شيء ، ولا تحب عيبها الكفاية ،
 ولا على الرجل بسببها .

ولو قتل روحته شهوة كفر بحرور . وبدون شهوة مشاء ، ولو
 نظر إلى أحبة فأبى لم يفسد حجه . وعيبه بدنة . ان كان موسراً ،
 ونقرة ان كان موسطاً . وشاة ان كان معسراً فان صاحب الخدائق
 وهذا هو المشهور رواية أبي بصير عن الإمام الصادق قال قل

له رجل محرم نظر إلى ساق امرأة ، فأسى . قال ان كان مؤمراً
ففيه بدنة ، وان كان وسطاً ففيه بقرة . وان كان صغيراً ففيه شاة

الطيب :

قال الإمام الصادق (ع) لا يمس المحرم شيئاً من الطيب ، ولا
الريحان ، ولا يتدب به . ومن أكل زعفراناً متعمداً ، أو طعاماً فيه
طيب ففيه دم . وان كان ناسياً فلا شيء عليه ، ويتوب إلى الله

وقال ابو الإمام الناقر (ع) من نتف اطه - أي المحرم - أو
قلّم صغره ، أو خلق رأسه ، أو لس نوماً لا يسعي له لبس ، أو
أكل طعاماً لا يسعي له أكله ، وهو محرم ، فعقل ذلك ناسياً أو جاهلاً
فليس عليه شيء ، ومن فعله متعمداً ففيه دم شاة .

وسئل الإمام الصادق (ع) عن خلوق الكعبة - نوع من الطيب -
يصيب ثوب المحرم ؟ قال : لا بأس به .

الفقهاء .

اتفقوا على ان المحرم رجلاً كان ، أو امرأة يحرم عليه الطيب شماً ،
وتعصياً ، واكلاً . وان المحرم إذا مات لا يجوز تعصيه . ولا تحصيله
بالكاهن . ولا بغيره من انواع الطيب ، وإذا نظف المحرم أو أكل
الطيب ناسياً أو جاهلاً فلا كفارة عليه ، وكذا إذا اضطر إلى استعماله
لمرض .. وإذا استعمله عامداً ففيه شاة ، سواء استعمله اكلاً أو صمماً
أو شماً ، ولا بأس بخلوق الكعبة ، وأكل المأكهة ، فقد سئل الإمام
الصادق (ع) عن الصالح والأترج ؟ قال : يمسك عن شمه ، وبأكله .

الاكتحال :

قال الإمام الصادق (ع) . لا بأس أن يكتحل ، وهو محرم بماء لم يكن فيه طيب يوجد وبخه ، فاما للزينة فلا .
وقال . لا يكتحل الرجل وامرأة المحرمان بالكتحل الاسود إلا من عت.

المقهاء :

أجمعوا شهادة العلامة الخلي على أنه لا يجوز الاكتحال بالسواد .
ولا يكتحل فيه طيب ، سواء أكان لمحرّم رجلاً أو امرأة ، ويجوز فيها عند ذلك

الحياء

سئل الإمام الصادق (ع) عن الحياء للمحرّم ؟ قال ما هو بطيب ، وما به بأس . وقد صاحب اللمعة المشهور أن الحياء مكروه ، وليس بمحرّم .

الأظفار والشعر :

سئل لإمام الصادق (ع) عن رجل قلم ظفراً من أطافره ، وهو محرم ؟ قال عليه مد من طعام ، حتى يطلع عشرة أظفار ، فإن قسّم أصابع يديه كتب عليه دم شه . قال السائل . فإن قسّم أظفار يديه ورجليه جميعاً ؟ قال . لا فعل ذلك في مجلس واحد عليه دم شه ، وإن كان فعله متفرقاً في مجلسين فعليه دمان .

وقال : من قلم طهره ، أو حلق رأسه متعمداً فعليه دم شاة
 وقال : من رسول الله (ص) مكف من عجرة الانصاري ، والقمل
 ينائر من رأسه ، فقال له أنؤدبك هوامك ؟ قال نعم ، فارتد
 الله سبحانه ، من كان منكم مريضاً أو به أدى من رأسه فعدية من
 صيام أو صدقة أو سك ، فأمره رسول الله (ص) أن يحلق رأسه ،
 وحمل عليه كدرة عجباً بين صيام ثلاثة أيام ، أو اطعم ستة مساكين ،
 لكل مسكين مدان - المدة ٨٠٠ عزم - أو دبح شاة ، وهو معنى اسلك
 في الآية الكريمة .

اللفهاء :

قالوا بس للمحرم أن يفص أطافره ، ولا يرمل شعره من رأسه ،
 ومائر يده حلق أو نصف أو غيرها ، وإن فعل شيئاً من ذلك جهلاً
 أو نسياناً فلا شيء عليه ، لقول الإمام الباقر (ع) . من حلق رأسه ،
 أو نصف أبطله ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه .
 ومن أرا من شعره متعمداً ، ولو لأدى فيه فعليه كفارة ، وهي
 شاة ، أو اطعام ستة مساكين - وقيل عشرة - أو صيام ثلاثة أيام .
 وفي تقليم كل طهر مد من طعام ، وإن قلم يديه ورجليه في مجلس
 فعليه شاة ، وإن تعدد المجلس فشأتان .

الشجرة والخشيش :

قال الإمام الصادق (ع) كل شيء بسب في الحرم فهو حرام على
 الناس أجمعين إلا ما أتته أنت ، أو غرسته
 وسئل عن المحرم يتزرع الخشيش من الحرم ؟ قال : لا .

التمهات :

قالوا لا يجوز للمحرم ان يقطع أو يقطع شعر الحرم والحشيش مما
استه الله دون توسط آدمي . حتى ولو كان شوكاً إلا نوعاً يسمى
الاحمر ، ويجوز قطع وفتح ما سته الآدمي ، ولا شيء فيه ، ولا كفاة
في قلع الحشيش الذي ابتته الله ، ولكن فاعله آثم ومعاقبه .

أما كفارة قلع الشجرة الدسة بدون توسط آدمي فهي تكبيره منها
مرة ، ولو كان ليعمل عبر محرم ، وفي الصغيرة شاة ، وفي اعاصها
فيتمه . هذا هو المشهور بين متأخريين بشهادة صاحب الحدائق

الظر في المرأة :

قال الامام الصادق (ع) لا تنظر في امرأة ، وت محرم ، فإنه
من الرسة .

متفق عليه ، ولا بأس بالظر في الماء

الحمامة

اتفقوا على حوار حمامة عند حاجة والضرورة ، واحتلفوا مع
عدمها ، فمنهم من منع ، لرواية عن الإمام (ع) تقول لا يجتمع
المحرم إلا ان يحاف على نفسه ، ومنهم من منع ، لرواية ثالثة تقول
لا بأس بجمع محرم ، لم يحن . أو يقطع شعر

وختار نحن الحوار عن كراهية جمعاً بين روايتين حمل التي تمت
الناس على مجرد الاصح . وحوار لفعل . وحمل التي تمت عن الحمامة
عن لكراهية . دون التحريم . وهذا الجمع لا يردح ان رواية ثالثة

تدل على الكراهية صراحة ، لأنه معروف ومألوف كثيراً في الاستعمال
عند العرب والشرع . وعلى افتراض التحريم ، فلا كفاية عليه ، بل
الأم ، وكفى .

الاستغلال ونظية الرأس :

قال رجل للإمام (ع) : اظلل ، وأنا محرم ؟ قال : لا . قال الرجل :
اظلل . واكتمر . قال الإمام . لا . قال الرجل : فإن مرصت ؟ قال
الإمام : ظلل وكفر .
وسئل الإمام (ع) عن المحرم ، يظلل عن نفسه ؟ فقال : أمن علة ؟
قيل : يؤديه حر الشمس ، وهو محرم . فقال : هي علة ، يظلل ويفدي .
وسئل الإمام الدقر أبو الإمام الصادق (ع) عن الرجل المحرم يريد
أن ينام أبعطي وجهه من الدياب ؟ قال : نعم ، ولا يخمر رأسه .
وقال الإمام الصادق (ع) : لا يرتحم المحرم في الماء ولا الصائم .
وسئل عن المحرم يغطي رأسه ناسياً ؟ قال : يلقي القناع ، ويلبى ،
ولا شيء عليه .

الظلها :

قالوا : لا يجوز للرجل المحرم أن يستظل حال السير ، ويحرم عليه
الركوب فيها يوجب ذلك ، كالطائرة ، والسيارة ، أن كان لها سقف ،
أما إذا كان ماشياً فيجوز له أن يمر تحت الظل عابراً ، وله أن يستظل
بالسقف والحائط والشجرة والحيلة حال الاستقرار ، وعدم السير ، أما
المرأة فلها أن تستظل إطلاقاً ، ولو كانت سائرة .
وأبصاراً لا يجوز للمحرم أن يرتحم في الماء ، بحيث يعلو فوق رأسه ،

وله ان يبيض عليه الماء . وإذا استظل أو غطى رأسه ، أو ارتنمى
نسياناً فلا شيء .

وإذا اضطر الى الطل جار له ، وعليه ان يمدي دم شاة ، فقد سئل
الامام (ع) عن فداء الضل ؟ فقال : شاة

الفرس

سئل الامام الصادق (ع) عن المحرم يؤديه صرعه ، أيقلعه ؟ قال : نعم .

المحيط والحف :

قال الإمام الصادق (ع) لا ننس ثوباً له ادرار ، وأنت محرم
إلا ان تكسه ، ولا ثوباً بسرعه ، ولا سراويل إلا ان لا يكون ادرار ،
ولا خفين إلا ان لا يكون نعل .

الفقهاء

قال صاحب الحديث : لا شيء من الروايات يدل على تحريم
لبس المحيط ، ولا تعرض له مالكيه ، وإن دلت على النهي عن اثوب
مخصوصة ، وبذلك اعترف الشهيد الأول في الدرر ، حيث قد
لم أفت إلا أن الآ على روجه بتحريم عين المحيط ، وإن هي عن لقميص
وفاء واسرويل ، وبعبده ما عن شيخ المفيد في المقعة من أنه لم يذكر
إلا المنع عن أشياء معينة . ولم يتعرض لذكر المحيط .

والذي لبس فيه شك من الاجماع قائم ومتحقق على ان رجل المحرم
ممنوع من لبس المحيط والمحيط أيضاً ، كالعامة والظربوش والقسوة ،

وان المرأة يجوز لها ذلك إلا القمار وثوباً منه طيب . قال صاحب
الخواهر : « ليس المحيط حرام على المحرم ، فلو لسه عالماً عامداً
مختاراً كان عليه دم شاة ، ولو اضطر إلى لسه ينهي به الحر أو الرد
حار ، وعليه دم شاة بلا خلاف أجده . بل الإجماع على ذلك بتقريبه
- أي المحصل والمنقول - وهو الحجة »

ورغم احتمالنا بأن سب الإجماع هو الاحتياط ، أو فهم المجتهدين
من القبيص والبقاء والسرويل مطلق المحيط ، على الرغم من ذلك صحى
لا يحرأ هنا على محالمة الإجماع ، والسيرة المستمرة منذ آدم العصور .
وعلى هذا إذا لسن الرجل المحرم المحيط صحى شاة ، حتى ولو كان
ذلك لضرورة واتقاء للحر أو الرد، وإذا لسه دسياً أو جاهلاً فلا شيء .
ولا يجوز للمحرم أن يلبس الخشب إلا إذا لم يجد معاً ، فيلبس به
أن يقطع أسفل الكعبين^١ .

الخاتم :

سنن الإمام الصادق (ع) عن المحرم . « يلبس الخاتم » قال لا يلبسه
للزينة
قال نعمه . يحرم على الرجل المحرم لبس الخاتم مع قصد الزينة ،
ون قصد به الة لسوية فلا بأس ، كما أنه لا يجوز للمرأة لبس الخاتم
للزينة .

السلاح :

قال صاحب الخدائق : « ذهب المشهور إلى تحريم لبس السلاح

١ - قيل له أسفل ، وليس له كعب وجوانب ، ولا ما يستقر به القدم ، والمخيط حده
تمام في كعبه وجوانبه ، وليس كندوة أو حياط ، وما إلى ذلك

محرم إلا ضرورة . ويدل عليه قول الإمام الصادق (ع) . ان المحرم
إذا حارب العدو فمس السلاح فلا كفارة عليه .. ودلالة هذه
الرواية وغيرها على استحرام . وان كان بالمفهوم إلا انه مفهوم الشرط ،
وهو حجة عند محققي الأصول .

والكلام عن حمل السلاح دفاعاً عن النفس ، تماماً كالكلام عن الاحتشاش
لنصف ساعة مما لا محال يحدث عه في هذا العصر ، عصر السرعة
والأمان

الفسوق والجذال

قال تعالى : ولا رمث ولا مسوق ولا جدل في الحج وما تفعلوا
من غير علمه الله وتروّدوا فإن خير الزاد التقوى واتقوا الله يا أولي
الالباب - البقرة ١٩٨ .

وقال الإمام الصادق (ع) : إذا حرمت فملك تقوى الله ، وذكر
الله كثيراً ، وقته الكلام لا نعر . فرب من تمام الحج والعمرة ان يحيط
المرء لسه لا من حرم ، كما قال تعالى : فمن فرض فيهن الحج فلا
رمث ولا مسوق ولا جدل في الحج ، والرفث الجفاح ، والمسوق الكلب
والسب . والجدل فرب الرجل : لا والله ، وبلى والله .

القلهات

شفوا على حريم الجدل في الحج . وان محرمات والمعاصي تأكد
في حق المحرم أكثر من غيره . وذهب المشهور شهادة صاحب الحديث
والجواهر ان المحرم اذا كذب مرة فطليه شاة ، ومرة في بقرة ،

وثلاثاً مائة ، وإذا حلف صادقاً فلا شيء عليه إلا إذا نكر الحلف ثلاث مرات فعليه شاة .

وقد تتبعت روايات أهل البيت (ع) في الوسائل وغيرها فم أجد هذا التصيل في رواية واحدة ، وإن أمكن استخراجه من العديد من الروايات ، حيث جاء في بعضها : «الذي يجادل ، وهو صادق ، عليه شاة ، والكاذب عليه بقرة» وفي رواية ثانية : «إذا حلف ثلاث إيمان متتابعات صادقاً فقد جادل ، وعليه دم شاة ، وإذا حلف يمين واحدة كاذباً فقد جادل ، وعليه دم ، وفي ثالثة : «إذا حادن مرتين فعلى المصيب دم يهرقه شاة ، وعلى المخطيء بقرة» .

ومها يكن ، فإن طريقتي في هذا الكتاب ان تعرض رأي المشهور ، مع الإشارة الى دليله ، وقد نقلنا ما ذهب اليه المشهور عن صاحب الجواهر والمحدثات وأشرنا الى الآية الكريمة ، وبعض الروايات .

مسائل :

١ - قال صاحب الجواهر : «إذا ائتمعت اسباب الكفارة ، واحتلمت في حقيقتها ، كالصيد ، والنس ، وتقليم الأظفار ، ولطيم وجه تعدد الكفارة بتعدد السب بلا خلاف ولا اشكال ، لقاعدة تعدد المسات بتعدد أسبابها ، سواء أعمل ذلك في وقت واحد ، أو في أكثر ، وسواء أكان قد كفّر عن الأول ، أم لم يكفّر ، لوجود المفتحي ، وانتهاء السقط .

٢ - إذا تكرّر السب الواحد ، دون ان تختلف حقيقتة ، كما لو وطأ ، أو اصطاد ، أو نظب أكثر من مرة لم يتداخل ، ووجب لكل مرة كفارة قال صاحب الجواهر : «هذا هو المشهور بين الفقهاء قديماً

وحديثاً ، بل عن المرتضى وابن زهرة الاجماع عليه

٣ - كل محرم ليس أو أكل عائلاً عاملاً ما لا يحل به ، كنه أو
ليه ، ولم يكن له مصدر شرعي حصوله ككل النعمه كمن عنه دم
شاة . قال صاحب الجواهر : لا أجد في ذلك خلافاً . (دمه مخرج)
من نصف ابطنه ، أو قلم ظفره . أو حلق رأسه . أو من ثوباً لا
ينبغي له لبسه ، أو أكل طعاماً لا ينبغي له شربه . وهو محرم . فحصل
ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء . . . من فعله متعمداً فعليه دم شاة

٤ - قال صاحب الجواهر : تمسك الكفارة عن شيء ، وحصل
والمجنون إلا في الصيد فإن الكفارة لازمة على من حارب أو كان
سهواً ، أو جهلاً على المشهور ، لقول (دمه مخرج) : من حل
ركباً لم يجهل به فلا شيء عليه . وعوله : من عتق نفسه فأنسه
بجهالة لا صيد . فإن عليك فيه لدمه جهل كان . أو بعد

٥ - يجوز للمحرم أن يمس أخصيه - الكمر - شدة عن ومعه ،
فقد سئل (دمه مخرج) (ع) عن المحرم يشد نعلان في وسطه ؟ قال
لا بأس . أو يمس هي ففقت ، وعنه بعد لله عز وجل عقوبته

حدود الحرمين

لا فرق في تحريم الصيد . وقطع الشجر بين حرم مكة وحرم
المدية . ولكن من الحرمين الشريفين حدود . وحد الحرم المكي من
جهة الشمال مكان يدعى : شعيم وبينه وبين مكة ٦ كيلومترات ، ومن
جهة الجنوب ٤ صاه . وبينه وبين مكة ١٢ كيلومتراً . ومن جهة
الشرق : الحمران . وبينها وبين مكة ١٦ كيلومتراً ، ومن جهة الغرب

الشميس : ويته ومن مكة ١٥ كيلومتراً .

وقد نصت على هذه الحدود أعلام ، وهي أحجار مرتفعة قدر متر
أما حد الحرم السوي الشريف فقدره ١٢ ميلاً ، يمتد من عيبر الى
ثور ، وعيبر جبل عند الميقات ، وثور جبل عند احد

الطواف

الطواف واحد في جميع المناسك :

ان المناسك التي تؤدي عند بيت الحرام هي أعمال منظمة مرنة ، وعلى المناسك ان يأتي بها على وجهها وأصوها المقررة في كتاب الله ، ومدة بيه ، وسبق ل من هذه المناسك ما سمي عمره مفردة ، ومنها حج تمتع ، ومنها حج أفراد ، ومنها حج قرآن - انظر فصل اصناف الحج - ورغم اختلاف الأسماء على الأعمال واحدة ، وقد تختلف يسيراً بزيادة جزء أو شرط ، كالأصحية لها واحدة في الفرض والتمتع دون الأفراد ، أو تختلف في تقديم فعل على فعل ، كالعمرة ، حيث يجب تقديمها في التمتع ، وتأخيرها في غيره . فالعمرة المفردة والحج بأنواعه الثلاثة يشتركان جميعاً في وجوب الاحرام ولطواف وركعتيه ، ولعي والحلق أو التقصير ، وحقيقتها واحدة في الجميع بلا تفاوت ، ويترق الحج بأنواعه في أنه يجب به الوقوف بعرفة ، وبالشعر ، والبرول بحى والرمي والذبح ، ولا يجب شيء من ذلك في العمرة المفردة وقد عقدنا لكل واحد من هذه الأعمال فصلاً مستقلاً ، والمناسك

مهي كانت وصيته يستطيع الاستعانة بها . معصراً كان . أو مفرداً .
 أو قرأاً ، لأن المخصوص ان حقيقتي واحده في الجمع ، سواء أكانت
 حرماً من العمرة ، أو الجمع بشئ انواعه . ولا حرم هو العمل الأول
 الذي يجب ان يسدى به السبب ، مهي كانت وطعته . أما العمل
 الثاني الذي يلي الأحرام فيختلف باختلاف قصد السبب ، فان كان قد
 أحرم معمره شئ بطواف ، سواء أكان مريداً لعمره مفردة ، أو لعمرة
 التمتع ، وان أراد بإحرامه الجمع فقط شئ بالوقوف في عرفات ، وعي
 بعدد الأكر عمل فصلاً مستقلاً عن ترتيب من يريد ان يؤدي حج التمتع
 انتهى هو وصيعة لشيء عن مكة ، والعمل لشيء هذا الحجاج هو بطواف ،
 ولذا عقدنا له هذا الفصل بعد الأحرام مباشرة .

عدد الاطراف :

على من يحج حجاج المتمتع ثلاثة أطوفات الأولى للعمرة ، وهو ركن منها ، والثاني للحج . ركن منه . ولثالث للسنة . وهو جزء واحد . ويسمى بركن ، أما المفرد والمفرد على كل منهما طوافان . واحد للحج ، وآخر صواف النساء . قال الإمام الصادق (ع) المتمتع عليه ثلاثة أطواف ثالث . والمفرد يحج عليه طواف ثايت ، وطواف النساء ، ويسمى عليه هدي . ولا أصحبه . وتسمى ان القارن كالمفرد تماماً إلا في وجوب الهدي .

الطواف واجب بفاته :

قال تعالى في الآية ٢٦ من سورة الحج : وظهري بين يدي
وإنقائهم وأبركم السجود ، . والآية ٢٩ : وليطوخوا باليت العتيق ؛

وقال الإمام الصادق (ع) يستحب ان يطوف ثلاثاً وستين اسوعاً
 أي مرة . كل مرة سبعة أشواط على عدد أيام الله ، فإن لم
 تستطع ثلاثاً وستين شوطاً ، فإن لم تستطع لما قدرت عليه من الطواف
 وهذه الرواية ، وكثير غيرها أجمع الفقهاء على استحباب الطواف
 بالبيت ورجعائه ببلاته مستقلاً عن أي تمك .

عند دخول مكة المكرمة :

قال ابن : كنت مع الإمام الصادق (ع) ، فلما انتهى إلى الحرم
 نزل ، واعتل ، وأخذ بعبه بيده ، ثم دخل الحرم حائلاً ، وقد
 لإمام (ع) : إذا دخلت الحرم فخذ من الأدهر فامصه . الأدهر
 نبات يطيب النعم . وقد من دخل مكة سكية عمر له دية فقبل
 له وما السكية ؟ قال يدحها عبر منكبر ولا متعبر . وقال
 الدخول من باب بني شبة سنة .

الفقهاء :

قالوا يستحب لمن دخل مكة ان يعتل ، وان يدخل المسجد من
 باب شبة ، وان يرفع يديه عند رؤية البيت ، ويكر ويهل ، ويدعو
 بالمأثور ، وان يمسح الأدهر ، ولا يطف منه ، واجتهد في روال
 راحته

شروط الطواف

وللطواف شروط

١ - آية ، لأن الدوران حول بيت الله الحرام ، دون قصد طواف المأمور به شرعاً ، تماماً كالمنشي على الطريق^١ .

٢ - تطهارة من الحدث الأكبر ، والأصغر للطواف الواجب ، دون استحباب وتقدم في باب لطهارة ان الحدث لأكثر هو ما يوجب الغسل ، والأصغر هو الذي يوجب الوضوء ، والتبديل على هذا الشرط بعد الإجماع قول الإمام الصادق (ع) لا بأس ان يغسل الممسك كلها على غير وضوء ، لا الطواف ، فإن فيه صلاة ، وضوء ، أفضل ، أي ان الطواف مع الوضوء أفضل منه بدون وضوء

وسئل عن رجل طاف تطوعاً - أي استحباباً - وصل ركعتين ، وهو على غير وضوء^٢ قال بعد الركعتين ، ولا يعيد الطواف . وقال لا بأس بأن يطوف الرجل لنافلة على غير وضوء ، ثم يتوضأ ، ويصلي .

ومن أجل هاتين الروايتين وغيرهما قال جماعة من الفقهاء ، منهم صاحب الجواهر ان الطهارة من الحدث شرط للطواف الواجب دون المستحب

وتسأل . هل يستباح الطواف بالتيتم مع تعدد الماء^٣

١ - آية شرط لوجود المأمور به شرعاً في الخارج ، ولهذا ينصهم من اجراء المأمور به ، وهو شئ وحسباً ، لاها اذا كانت محرماً به يهرم ان تكون متقدمة على الامر بتسيتم الموصوع على الحكم ، مع العلم بأنها متأخرة من الامر لان معناها هو الاتيان بالتفصيل بتمامي الامر ، وعلى هذا لو كانت جزءاً لزم التهور

الجواب :

أجل ، قال صاحب المذاكر ان المعروف من مذهب الأصحاب - أي الفقهاء - امتناع الطواف بالطهارة الترابية ، كما يستباح بالذئبة .
وبدل عليه عموم قول الامام (ع) . جعل لثراب طهوراً كي حمل الماء طهوراً .. وقوله : التراب معتزلة الماء

٣ الطهارة من الحدث أي طهارة الثوب والذئب من الحاسة ، سواء أكان الطواف وحياً ، أو بدماً ، ذهب أكثر الفقهاء ان ذلك شهادة صاحب الخواهر ، وبذل عليه الحديث الذي المشهور : الطواف ست صلاة . وجاء عن الامام الصادق (ع) ان رجلاً رأى الدم في ثوبه ، وهو يطوف قال ينظر في الموضع الذي رأى فيه الدم . فيعرفه ، ثم يخرج ، فيضله ، ثم يعود ، فيتم طوافه .

٤ ستر الصورة في الطواف الواجب والمستحب . يقول الامام الصادق (ع) ان علماً قال بأمر من رسول الله (ص) لا يطوف بالبيت حريان ، ولا هريانة ، ولا مشرك

٥ - الختان للذكر ، قال صاحب الخواهر لا خلاف احده فيه ، بل عن الحلبي ان اجماع آل محمد عليه ، بالاصابة إلى قول الإمام الصادق (ع) . الأعنف لا يطوف بالبيت . ولا بأس ان تطوف المرأة .

٦ ان يكون الثوب عسبر معصوب ، ولا من حيوان لا يؤكل لحمه ، ولا من الحرير ، ولا من الذهب ، تماماً كالسائر في الصلاة عند كثير من الفقهاء . بل تشدد بعضهم في أمر الطواف أكثر من الصلاة ، حيث قال يامعوا عن الدم عبر الدماء الثلاثة - إذا كان بمقدار الدرهم في الصلاة ، وعدم المعو عنه في الطواف ، وعدم جوار ليس الحرير والذهب للنساء فيه .

صورة الطواف

للقواف واجبات غير لشروط المقدمة . وعمر عنها ان شئت
بالأجزاء ، وهي :

١ - البدء بالحجر الأسود ، ولاحتمام به ، أي منه وليه ، قال
إمام الصادق (ع) الطواف من الحجر الأسود إلى الحجر لأسود ،
وقال صاحب الخواهر : ولا بأس بأدخال حره من باب المقدمة مع
استصحاب اليه محتسماً الانتهاء من المحاذاة للحجر الأسود . ولا يلزم
من ذلك لزيادته . لأنه عندما كادخل حره من الرأس في غسل الوجه
للوصوء .

وايراد بالمحاذاة هنا هي المحاذاة العرفية . لا الدقة العقبية . لأن
الأحكام مبررة على فهم العرف ، ومسببة على اليسر . وقاب من قار
يجب جعل ثوب حره من الحجر محدداً لأول حره من مقام السد .
بحيث يمر عليه بجميع يديه دور رماحه او تفصا حطوة واحدة او بعضها .
وقد سحر من هذا لقول صاحب الخدائق والخواهر ، قال الأول
ما نصه بالحرف : لا دليل على أن الذين اعتروا هذه الدقة ، سوى ما
يدعونه من الاحتياط ، والاحتياط إنما يكون مع اختلاف الأدلة ، لا
مجرد لقول من غير دليل ، بل صهور الدليل على خلافه . بل هو إلى
الوسوسة أقرب .

أما صاحب الخواهر فقد اطلب في الاستسكار والاستهجان ، ومما قاله :
« ان هذه شئت في شئت لا دليل عليه ، بل الدليل على خلافه
ولا يحتمى حصول لشقة . وشده اعرج والصيق . خاصة في هذه
الأزمة التي يكثُر رحام الخجاج وان اعتاره مثار للوسواس ، كما
انه من المستحبات للبيعة بني تشه احوال المحابين . وقد روي ان

رسول الله (ص) طاف على راحته ، وتعد هذا التدقيق وتحققه على الراكب .

٢ - ان يجعل البيت على يساره حين صواف ، لا على يمينه غير مستعمل أو مستدير ، ولو في خطوة واحدة . قال صاحب الجواهر بلا خلاف أحده ، بل لاجمع عليه مصداق التأسى . ويشير بعض التأمي الى ما روي من ان النبي (ص) صاف كذلك ، وقد جدوا عنى مناسكتكم .

٣ - ان يدخل في الطواف حجر سماعى - هو مدعى سماعى وانه وبعض الانبياء - فإذا لم يطف حول الحجر - بحيث جعل البيت الحرام على يساره . والحجر على يمينه أعاد الشوط . قال صاحب الجواهر . بلا خلاف أحده فيه ، بل لاجمع عليه . نقول الامام الصادق (ع) من احتصر في الحجر الطواف ي من تركه في صوافه فبعد صوافه من الحجر الأسود الى الحجر الأسود

٤ - ان يكون خارج البيت . وخارج حجر اسماعيل تمام بدنه ، فمن طاف في داخل البيت ، أو في حجر اسماعيل ، أو حائطه بطل صوافه ، لأن الله سبحانه قال : « ويطوفوا البيت العتيق » ، أي حوله لا فيه ، تقول مررت بزيد ، ولا تقول مررت في زيد .

٥ - ان يتم صفة اشواط بلا زيادة او نقصان ، قال صاحب الجواهر : بلا خلاف أحده فيه . بل لاجمع عليه مصداقاً إن السور المستقيمة ، من المتواترة .

٦ - ان يكون الطواف بين البيت ، ومقام إبراهيم (ع) . وهو مقام معروف . قال صاحب الخدائق هذا هو الأشهر الأطهر بين الناس الاعلام .

٧ جاء في كتاب منهاج السالكين للسيد الحكيم ص ٦١ الطبعة الرابعة و ان الموااة بين الأشواط شرط للطواف الواجب على الأحرار ، وليست شرطاً في الدعة ،

ولم أجد دكراً للموااة فيما لدي من كتب الفقه ، اما كتب الحديث فقد وجدت في الوسائل روايات عن أهل البيت (ع) تدل صراحة على عدم وجوب الموااة في الطواف الواجب ، منها عن صفوان المحلى قال : فسئل للإمام الصادق (ع) : الرجل يأتي إحاء ، وهو في الطواف ، فأن يحرج معه في حاجته ، ثم يرجع ، ويبقى على طوافه ، ومنها ان ابن ابي عمير كان يطوف مع الإمام الصادق (ع) فعرض له رجل في حاجته فقال له الإمام : اذهب إليه قال ابن : اقطع الطواف قال نعم قد قال ابن : وان كان طواف الفريضة ؟ قال الإمام نعم وعنه انه أمر رجلاً كان يطوف ان يقطع طوافه ، ويذهب معه ، فقال الرجل : وان كنت في المروص ؟ قال الإمام نعم ، وان كنت في المروص فإن من مشى مع أحبه المسلم في حاجته كتب الله له ألف ألف حسنة ، ومحا عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة^١

والخامسة اذكرك ايها القارىء بمس يحافظ على الصوم والصلاة ، ويتجاهل حقوق البلاد والعباد

ركعتا الطواف :

قال تعالى : ه واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى . الفرة ١٢٥ ه .

١ ونكر المعروف من كل الرسوم الأعظم و لائحة الاظهار (م) والمعاهد الاعلام هو التتابع والموااة وليس من شك ان بها تعرض التهمة ، وبحصل المسلم واحرم بالطاعة والامثال .

وقال الإمام الصادق (ع) لا تسبي ، تصلي ركعتي طواف عريضة
 إلا عند مقدم إبراهيم (ع) في الطلوع بحيث شئت من المسجد
 ومثل الإمام الكاظم ن الإمام الصادق (ع) عن رجل يطوف بعد
 الحجر ، فصلي الركعتين خارج المسجد " فإن يصلي بمكة لا يخرج
 منها إلا أن يسبي ، فيصلي بد رجوع في المسجد ساعة حب ركعتي
 ذلك الطواف

وقال أبو الإمام الصادق (ع) إذا فرغت من طوافك فأت مقام
 إبراهيم (ع) فصل ركعتين ، وجهه أمدت ، واقرا في الأولى منهما
 سورة التوحيد ، من هو الله أحد ، وفي الثانية قل يا أيها المكفرون ،
 ثم تشهد وحمد الله تعالى ، واتس عليه ، وصل على النبي ، وسأله أن
 يتصل منك

الفقهاء

فالوفاء متى انتهى من صوافه يصلي ركعتين بطواف حلف مقام
 إبراهيم المعروف ، وإن كان رحماً ، ولم يمكن حياك المقام ، ولا
 بحيث أمكن من المسجد ، ولو سبها وح عليه الرجوع ولاتين سبها ،
 فإن تعدد الرجوع قصاصها حيث كان ، هذا ، إذا كان الطواف واحداً ،
 وإن يك مستحباً صلاحها ، حيث شاء

مستحبات الطواف :

قال الإمام الصادق (ع) إذا دنوت من الحجر الأسود فادفع يديك .
 واحمد الله ، ثم استلم الحجر وقبلة ، فإن لم تستطع فاستلمه بيدك ، فإن
 لم تستطع فأشر إليه بيدك .

قال الفقهاء : يستحب الوقوف عند الحجر ، وحمد الله والثناء عليه ،
والصلاة على النبي وآله ، ورمع اليدين مائة ، وإن يكون في طوافه
على سكية ووقار ، مفتصداً في مشيه ، وإن يلزم المستحار في أشواط
السابع ، ويسط يديه على الحائط ، ويلصق به بطنه .

مكروهات الطواف :

قال الإمام الصادق (ع) لا تطوفن بالبيت ، وعيث برطنة . وقال :
لا تطوف المرأة بالبيت ، وهي متنفة . قال صاحب الوسائل هذا ما
مكروه ، وأما محصور بالحرمة

وقال الفقهاء : يكره الكلام بعير ذكر الله ، والصحك والتعطيل
والثأؤ ، وهرقة الأصابع ، ومدفعة الأحشيس البول والعاظ كما يكره
الأكل والشرب ، وكل ما يكره في الصلاة .

زيادة الأشواط في الطواف :

قال لإمام الصادق (ع) من طاف بالبيت ثمانية أشواط المبروض
— أي المصاب — بعيد ، حتى يستمه .

وسئل عن رجل طاف ، وهو متطوع ثمانية أشواط ، وهو ناس ؟
قال : فليتم طوافين ، ثم يصلي أربع ركعات ، وما الفريضة فليعد ،
حتى يتم سعة أشواط .

وفي رواية أخرى أنه سئل عن رجل سقي ، فطاف ثمانية أشواط ؟
قال : إن ذكر قبل أن يبلغ الركن فليقطع ، وإن لم يذكر ، حتى
يلحقه فليتم أربعة عشر شوطاً ، وليصل أربع ركعات .

الفقهاء :

قالوا إذا راد في الطواف عن عمد عتاً كان أو جهلاً الخاهل
 عامد قطعاً . ينظر فإن كان طواف واحداً فقد عصى وأثم . وبطل
 صوافه . وعليه لأعده . وإن كان طواف مستحاً لم يطل . ونكر
 نكوب الزيادة مكروهه . فإن صاحب حدائق المعروف من مذهب
 الأصحاب أنه يحرم الزيادة على السبعة في الواجب ، وتكره في المستحب .
 وإذا راد في الطواف عن سهو لا عن عمد فإن تذكر قبل نهاية
 الشوط الرائد قطعه . وتصرف . ولا تكمل شطوط الثاني سعياً .
 وبوي به الاستحباب . ومضى ركعتين بطواف الأول . ثم مضى بهن
 أصفاً والمره . وبعد سهو السعي حتى ركعتين للطواف الثاني المستحب
 فقد روي أن عدلاً (ع) صاف طواف لفريضة ثلث . فترك سعياً . أي
 احسب السعة لأول طواف الواجب وأصاف إلى الشوط الزائد
 ساً . ثم صلى ركعتين خلفه . ثم حرج إلى أصفاً والمره .
 مما فرغ من السعي رجع فصل الركعتين التي تلي ترث في المقام . أي
 صافهما للطواف الثاني المستحب .

وتحدد الإشارة إلى أن أكثر الفقهاء - كما قال صاحب الخواهر
 لا يغيرون القرون من صوافين وحس . حيث يأتي بها دون أن يفصل
 بينها . أي فاصل ، ويميزون ذلك في الطواف المستحب .

ترك بعض الأشواط

من نقص من صوافه شوطاً . أو أكثر . دون أن يأتي بالمساقفة ،
 أو يحصل انقاص الطويل - سواء على وجوب لمؤالاة أتم الطواف
 سعياً . أو مثل وأصاع . سواء أكان النقص عن عمد . أو سهو . أو

كان الطواف واجباً ، أو مستحباً .

وان كان قد أتى بالمذي . أو انفصل الطويل بطل الطواف ان كان
القصان عن عمد ، ودون مسوع شرعي . وان كان عن سهو ، أو
مسوع شرعي بطل . فان تذكر قبل ان يأتي بأربعة أشواط استأنف ،
وأعاد الطواف من جديد ، وان كان قد أكمل الأربعة رجع وأتمها
سماً ، ولو تذكر بعد ان عاد ان أهله استأنف من يؤدونها عنه
هذا هو المشهور بين الفقهاء بشهاده صاحب الحدائق والخواهر ،
والدليل عليه ان الامام الصادق (ع) سئل عن امرأة حدثت بالبيت أربعة
أشواط ، وهي معمرة ، ثم طمئت ، قال : « ثم طوافها ، فليس
عليها غيره ، ومنعتها تامة وما ان تطوف بين الصفا والمروة ، وذلك
لأنها رادت على النصف » . وحصول المورد ، وهو المرأة الخائض
لا يصر في عموم التحليل الشامل « نحن فيه ، وبعبارة التعليق قول الامام :
« لأنها زادت على النصف » .

الخائض والمستحاضة :

قال الامام الصادق (ع) : « إذا حدثت المرأة ، وهي في الطواف
بالبيت ، فحاورت النصف علمت ذلك الموضع ، فإذا طهرت رجعت ،
وأتمت بقية طوافها من الموضع الذي علمت ، وان هي قطعت طوافها
في أقل من النصف ، فعليها ان تستأنف الطواف من أوله .
وسئل عن امرأة متمتعة - أي حجت حج التمتع - قدمت مكة ،
فراحت الدم ؟ قال : تطوف بين الصفا والمروة ، ثم نحس في بيتها ،
من طهرت طافت بالبيت ، وان لم تطهر فاد . كان يوم التروية أحضرت
عليها الماء ، وأهنت أي احرمت - ماخرج من بيتها ، وحرحت الى
مى . وفصت الماسك كعبها ، فإذا قدمت مكة حدثت بالبيت طوافين ،

ثم سعت بين الصفا والمروة ، فإذا فعلت ذلك فقد حل لها كل شيء . ما
خلا فراش زوجها

المفهاء :

قالوا إذا حاصت المرأة أثناء الطواف ، فإن حدث ذلك بعد أربعة
أشواط قطعت الطواف ، وسعت ، فإذا فرغت من السعي أتمت الطواف
بعد طهرها ، ولا يجب عليها إعادة السعي ، وإن حدث قبل إتمام الأربعة
انتظرت عرفات ، فإن ظهرت وتمكنت من جميع الأعمال قبل يوم
التروية فعلت ، وبقيت على حج التمتع . وإن لم تظهر قبل الموقف
عرفات انقلب حجها إلى الأفراد ، فتطهر ، ونحرم يوم التروية من
بيتها ، ونمضي إلى عرفات ، ثم المشعر ، ثم مي ، وبعد إتمام الماسك
بكمالها تأتي بعمره مفردة .

أما استحاضة من فعلت لأعمال التي يجب عليها بمسلة حسب التفصيل
الذي تقدم في الجزء الأول : فصل المستحاضة : حار لها كل ما يجوز
للصائم ، وإلا فلا . حيث مثل الإمام الصادق (ع) عن المستحاضة ،
أصاها زوجها ؟ وهل تطوف ؟ سبب ؟ قال تصلي كل صلاتين بمسلة
واحد ، وكل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها ، ولتطف بالبيت

ترك الطواف

مثل لإمام (ع) عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف العريضة ؟
قال إن كان على وجه جهلة في الحج أعاد ، وعليه بدنة
وسئل عن رجل سعي طواف العريضة ، حتى قدم بلاده ، وواقع

النساء ، كيف يصح ؟ قال يبعث شهدي ان كان تركه في حج يبعث
به في حج ، وان كان تركه في عمرة يبعث به في عمرة ، وبوكل من
يطوف عنه

الفقهاء :

قالوا من ترك الطواف من الأساس عن عمد بطل نسكه ، سواء
أكان عمرة ، أم حجاً ، وسواء أكان عبداً ، أو حراً لأن الجاهل
حامد - وعليه ان يكفر ببلدة .

وان تركه عن سهو ، ولم يذكر ، حتى وصل إلى ملاده وحج
عنه أن يعود ، ويؤدي ما غاب عنه نفسه . وان تعذر عليه العودة ،
وكنل من يقوم عنه بذلك .

الشك والرد :

قال لإمام الصادق (ع) إذا خرجت من شيء ، ثم دحيت في
غيره فشككت ليس بشيء .

وسئل عن رجل صاف الفرصة ، فلم يدر متاً صاف . أو ساعاً ؟
قال فبعد طوافه من الماشى فصاته أي شك بعد لصراع -
قال : ما أدري عليه شيئاً .

وأبصاراً من رجل صاف صافيت طواف الفرصة ، فلم يدر ساعاً
طافه ، أو ثمان ؟

قال أما السع فقد استيسر . وأما وقع وهمه أي شك - على
الثامن ، فليصل ركعتين .

وابيضاً مثل عن رجل شك في طوافه ، فسم يدر متاً طاف او
او سبعاً ؟ فقال ان كان في عريضة اعداد كل ما شك فيه ، وان
كان في نافذة بني على الاقل .

الحقهاء :

قالوا . اذا انتهى من الطواف . ثم شك هل اوقعه صحيحاً على
وجهه المطلوب شرعاً . ولدور ربه او نقص ، او انه احل وراة
او نقص . اذا كان ذلك هكذا فلا اثر شكه . فيمضي ، ولا شيء
عليه . لانه شك في العمل بعد الفراغ والاسهاء به

وإذا حصل اشك في الانشاء . وفل الفراغ ، فان كان قد احرر
الاشواط السعة . كما لو شك بين السعة والنية بني على صحة .
ومضي ، لا السعة المطلوبة قد اتى بها بعباً ، ولرائد مشكوك ، والاصل
عدمه .

وإذا لم يحرر السعة كلها لو شك بين السنة والسعة ، او الخمسة
والسنة بطل لطواف من الأساس ، وعليه الأعدة . ولا فصل ن يتم ،
ثم يستأنف هذا ، ان كان اصواب واحداً ، ان كان مستحماً فانه
يبي على الاقل .

معنى الركن في الحج والعمرة .

الركن في الحج والعمرة هو الذي يبطل الحج او العمرة بتركه عمداً ،
لا سهواً . قال صاحب الخدائق . فقد صرح الاصحاب بان الطواف
ركن من تركه عمداً يبطل حجه ، ومن تركه ناسياً قضاءه ، ولو بعد
المسك ، ومردهم بالركن ما يبطل الحج بتركه عمداً ، لا سهواً .

والأركان في الحج عند الفقهاء هي البية ، والأحرام ، والوقوف ،
معرفة ، والوقوف بالمشعر ، وطواف لزيارة ويسمى طواف الحج -
والسعي بين الصفا والمروة .

ما فرائض الحج التي يستلزمها ركعتان هي التلبية ، وركعتان الطواف
وطواف النساء وركعتاه

والأركان في العمرة هي البية والأحرام ، وصوف لزيارة أما
فرائض العمرة التي يستلزمها ركعتان هي التلبية ، وركعتان الطواف ، وطواف
النساء ، وركعتاه .

السمي

مرتبة السمي

قدما ان فصول هذا الكتاب تأتي في الترتيب والثبوت حسب ترتيب الاعمال المطلوبة من الثاني من مكة الذي وصيغته حج التمتع وان العمل الاول لكل ناسك منها كانت وطبقة هو الاحرام ، وان العمل الثاني للمعتمر بعمره مفردة ، او حج التمتع هو الطواف ، ثم ركعتاه اما السمي بين نصف والحرة فحله بعد الطواف وركعتيه في العمرة والحج بشئ ابراهمه ، فهو نوع للطواف ، وتأخر عنه ، ولا يجوز تعديعه عليه ومن سمي قبل ان يطوف فعليه ان يرجع ، فيطوف ، ثم يسمى ، اما الموالاة ، والاتصال من الطواف وركعتيه في السمي مباشرة ، وبلا فاصل فهو الفصل بدون ريب ، لقول الامام الصادق (ع) ان رسول الله حين خرج من طوافه وركعتيه قال : ابدأوا بما بدأ الله به ، فان الصفا ، ومن هنا ذهب كثير من علماء ان عدم حوار التأخير الى اليوم الثاني احتياراً ومهما يكن ، فان حقيقة السمي واحده في العمرة والحج بدون عنه الثلاثة ، كما انه ركعتي بطلان تركه عمداً . فقد سئل الامام (ع) عن رجل ترك السمي متعمداً ؟ قال : لا حج له .

المنحبات :

وللمني مستحبات ، منها : الطهارة من الحدث وحدث ، فقد
 اعقن الفقهاء عن انها مستحبة في السعي لا واحدة ، بقول الامام الصادق
 (ع) لا بأس ان تقضي المنيث كلها عن غير وضوء الا لطواف ،
 فان فيه صلاة ، والوضوء افضل على كل حال وسئل الامام (ع) عن
 رجل يسمى بين الصف والمروة ثلاثة اشواط ، او أربعة ، ثم يسوف
 أيتم سعيه بغير وضوء ؟ قال : لا بأس ، ولو أتم سكه بوضوء لكان
 احب اليّ .

ومنها : استلام الحجر ، وشرب من ماء زمزم ، والصب على
 الحصى منه ، وخروج ان الصف من الباب المقابل للحجر على سكية
 ووقار ، لقول الامام الصادق (ع) . اذا خرجت من الركعتين اي
 ركعتي لطواف - فأت الحجر الاسود ، فقبه واستلمه وشر اليه ،
 واشرب من ماء زمزم قبل ان تخرج من الصف والمروة وصب منه
 على رأسك وطهرك ونظفك ، وقل اللهم اجعله عتياً نافعاً ورزقاً واسعاً .
 الى آخر الدعاء بالمأثور وقال ثم اخرج الى الصفا من الباب الذي
 خرج منه رسول الله (ص) وهو الباب الذي يقف الحجر الاسود ،
 وعليك السكينة والوقار .

ومنها : الصعود على الصفا ، حتى ترى البيت ، واستقبال
 الركن الذي فيه الحجر ، والدعاء بالمأثور ، والتكبير وتهليل والتحميد
 والنسيب مثله ، والوقوف بقدر قراءة سورة الفرة وفي ذلك روايات
 من اهل البيت (ع) .

صور السعي :

والواجب في السعي أربعة :

١ البية ، والأمر فيها أوضح من أن يبين ، لأن السعي بين الصفا والمروة بلاية الضرب لله سبحانه ، وامثال أمره تماماً كالشي على الطريق.

٢ و ٣ - الانتهاء بالصفا ، والاختتام بالمروة إجماعاً ، وبصاً ، ومنه قول الامام الصادق (ع) : تبدى بالصفا ، ونحتم بالمروة

٤ - السعي سبعة اشواط ، على أن يحس ذهبه شوطاً ، وعوده شوطاً آخر ، إجماعاً وبصاً ، ومنه قول الامام الصادق (ع) طف بين الصفا والمروة سعة اشواط ، تبدى بالصفا ، ونحتم بالمروة

ويتحصل من هذه العملية ان تكون ربعة اشواط من السعة ذهناً من الصفا الى المروة ، وثلاثة منها اياً من المروة الى الصفا وعبه يكون الختام بالسابع في المروة

ويجوز السعي ماشياً وراكباً ، والمشي افضل ، فقد مثل الامام الصادق (ع) عن السعي راكباً قال لا بأس ، والمشي افضل . وقيل له . الرجل يسعى على الدابة ؟ قال نعم ، وعلى الجمل . ونوار عن الرسول الاعظم (ص) انه طاف وسعى على راحلته .

وتستحب الهولة في السعي ما بين المارتين المعلمتين الآن باللون الاحمر ، لقول الامام الصادق (ع) ثم انحدر ماشياً ، وعبيث السكينة والوقار ، حتى تأتي المارة ، وهي طرف المسعى ، فاسع ملء فروعك. والهولة ضرب من المشي يشبه مشي العبر حين يريد الاسراع . واد كان الساعي راكباً حرك دابته ... ولا تستحب الهولة للنساء ، لقول الامام الصادق (ع) لا اذان ولا هولة على النساء بين الصفا والمروة ،

وفي رواية أخرى : ليس على النساء سعي بين الصفا والمروة ، وامر
باسمي هنا المروءة

مسائل :

١ - من ترك سعي عمداً بطل حججه وعمرته ، قال صاحب خواهر
رخلاف احده فيه ، بل الاجماع عنه ، والنصوص مستصدة ، منه
قول لادم الصادق (ع) من ترك السعي متعمداً فعليه الحج من دنا .
مصدوق في قاعدة عدم الاتيان بمأمور به عن وجهه
ومن ترك السعي نسباً لم يطل حججه ، ولا عمرته ، ووجب عنه
ان يأتي به نفسه ، حتى ولو حرج ذو الحجته . قال تعذر المباشرة
و تعسر استناب من يؤديه عنه ، قال صاحب خواهر رجا خلاف
احده في شيء من ذلك ، وبذل عليه قول الامام الصادق (ع) في
رحل سعي السعي بين الصفا والمروة عليه ان يعيد ، وفي رواية اخرى
بصرف عنه وهذه الرواية صريحة بان السعي يقبل البياسة عند تعذر
المباشرة جمعاً بينها وبين الاولى التي قلت . يعيد ، اي يعيد السعي
مع الامكان ، ويستتيب مع عدمه .

٢ - من راد على السعة عمداً بطل سعيه ، وعليه الاستئناف ،
لانه لم يأتي بما أمر ، ويعمل الامام (ع) الطوائف المفروضة اذا ردت
عليه مثل الصلاة اذا ردت عنها . فعليك الاعادة ، وكذلك السعي .
ومن راد عن سهو فهو محير بين العاء الزائد ، والاعتداد بالسعة
فقط ، وبين ان يكمل الزائد سعياً ، ويكون لديه معينان : الاول
واحس والثاني مستحب ، ويبدل على ذلك ان الامام مثل عن رجل سعى
بين الصفا والمروة ثمانية اشواط ٥ . قال - ان كان خطأ طرح واحداً ،
واعتمد بسعة . وروى عنه ايضاً : اذا استيقن انه سعى ثمانية اصناف

اليها متاً . واد عصف حدى الروايتين على الأخرى تبع ما قاده الفقهاء
من التحير المذكور

٣ إذا شك في عدد الأشواط ، أو في صحتها بعد الانتهاء والفرع
من السعي بنى على الصحة ، ولا شيء عليه ، لأنه شك بعد الفراغ
وإذا شك في عدد الأشواط قبل اكتمالها فإن صاحب الجواهر لا
يخلاف ولا اشك في الظلال لتردده بنى محذوري لزيادة والتقصير ،
وكنل منها مطلق . هذا ، إلى أن اعلم بوجه التكليف بيقيناً يسدعي العلم
بامثاله ، والمخرج عن عهده يقيماً

وإذا شك أنه : هل ابتدأ من الصفا ، حتى يكون السعي صحيحاً ،
أو من غيره ، حتى يكون فاسداً ينصر . فإن كان شاكاً في العدد انصاع
بطل السعي . وإن كان صائفاً للعدد . وشك في الابتداء فقط ، وأنه
من الصفا ، و المروة فإن كان الشوط الذي في يده مردوحاً كما لو
كان ثانياً ، أو رابعاً ، أو سادساً وكان عن الصفا ، أو منحها إليه
صح السعي ، لأنه يعلم ، والحال هذه ، أن الابتداء كان من الصفا ،
ومثله في الصحة إذا كان الشوط مفرداً كما لو كان ثالثاً ، أو خامساً ،
وكان على المروة . أو منحها إليها ، ولو انعكس الأمر ، بحيث كان
الشوط مفرداً ، وهو عن الصفا ، أو مردوحاً ، وهو عن المروة بطل
السعي ، ووجب الاستئناف .

٤ لا تحب الموالاة بين الأشواط ، فيجوز له الجلوس للاستراحة
قل الهام ، كما يجوز له الصلاة الواحدة ، وقضاء حاجة له ، أو لعبه ،
ثم البناء على ما سبق ، وفقاً للمشهور بشهادة صاحب الجواهر

التقصير والحلق

من واجبات العمرة المفردة والحج التقصير ، أو الحلق ، ولكنه ليس بركن ، وقد يجب على الناسك مرة واحدة ، وقد يجب عليه مرتين ، كما ان محله قد يكون بعد النسي . وقد يكون بعد الذبح في منى ، وبصاً قد يتعين عليه التقصير فقط ، وقد يكون محلاً به وبين الحلق ، وبأنى هذا الاختلاف حسب وظيفة الناسك وصفته ، حيث يكون معتمراً بعمرة مفردة تارة ، ومتعمناً أخرى ، وقارناً أو مفرداً حياً ، والتفصيل فيما يلي

العمرة المفردة :

قال الامام الصادق (ع) المعتبر عمرة مفردة اذا خرج من طواف الفريضة ، وصلاة الركعتين خلف المقام ، والنسي بين الصفا والمروة حلق أو قصر . وليس على النساء حلق ، وعليهن التقصير . واستناداً الى هذه الرواية وغيرها اتفق الفقهاء على ان المعتبر بعمرة مفردة غير بين الحلق ، والتقصير ، ولا يتعين عليه احدهما ، على شريطة ان يأتي به بعد النسي ، لا قبله .

حج التمتع :

قدما ان حج التمتع مركب من العمرة ، والحج ، ولذا تختم على التمتع واحداً الأول تعيين التقصير بعد العمرة بين الصفا والمروة ، الثاني التحجير بين التقصير والخلق بعد ادبوح نحرى ، واخيراً فصل ويدل على الأول ، ان تعيين التقصير بعد العمرة قول الامام الصادق (ع) اذا فرغت من صلبك ، وانت تمتع ، فقص من شعرك ، وقلم من اظافرك . وقوله : ليس في التمتع الا التقصير .

اما الواجب الثاني ، وهو التحجير بين التقصير والخلق بعد ادبوح فقال صاحب الخدائق هو المشهور بين الاصحاب وقال صاحب الخواهر : لا احد به خلافاً الا في الضرورة ، والذي تلد شعره ، او عقصه ، اي شده وقطعه ، ويدل عليه قول الصادق (ع) . يسمى للضرورة ان يخلق ، وان كان قد حج فان شاء قصر ، وان شاء حلق ، واذا تلد شعره ، او عقصه فان عليه الخلق وليس عليه التقصير .

ومهم اكثر الفقهاء هذه الرواية ، وما اسها على ان الضرورة ، ومن تلد شعره يتأكد الخلق في حقها ، ولا يتعين ، وذهب البعض الى ان الخلق متعين عليها ، ومنها يكن ، فان الخلق بالنسبة للضرورة والمليد موجب للعلم والحرم بمراعاة لدمه وامتنان التكليف ، سواء أكان المطلوب هو تعيين أو التحجير اما التقصير فلا يوجب هذا الحزم والقطع ، لاحتمال ان يكون المطلوب هو الخلق بالذات على سبيل التمييز ومن اجل هذا تميل الى تعيين الخلق على ضرورة والمليد ، والى التحجير بالقياس الى غيره . بل جاء في الرواية الصحيحة ان الامام الصادق (ع) قال : يجب الخلق على ثلاثة : رجل لبد ، ورجل حج بداية ، ولم يحج قبلها ، ورجل عقص شعره .

وحكم القرون والمفرد حكم الممنوع في التحجير بين الحق والتقصير بعد
الذبح بمعنى .

مسائل :

١ - ليس على المرأة الا التقصير اصلاً ، سواء أكانت معتمرة ،
او متمتعة ، او قارئة ، او مفردة . لقول الامام الصادق (ع) :
ليس على النساء اذان ولا حلق ، وما يقصرون من شعورهن .

٢ - قدمنا ان المعتمر للحج التمتع يتعين عليه التقصير بعد السعي .
فإذا حلق مكان التقصير وحسب ان يكفر بشاة على ما هو المشهور بين
الفقهاء بشهادة صاحب الخدائق والجواهر

٣ - ذهب المشهور بشهادة صاحب الخدائق الى ان الممنوع اذا ترك
التقصير عامداً ، واحرم بالحج بعد السعي تظل عمرته ووجب عليه ان
يحج حجة الافراد ، ي بأتي بأعمال الحج ، ثم يعتمر بعدها
بعمرة مفردة .

٤ - من اعتمر بعمرة مفردة يحل له كل شيء اذا حلق ، او
قصر الا النساء ، فانهما يحرم عليه ، حتى يطوف ثابته طواف النساء

ومن اعتمر للحج التمتع يحل له كل شيء . حتى النساء بعد لتقصير
ما عدا الصيد الحرام مثل الامام الصادق (ع) عن ممنوع وقع على
امرأته قبل ان يقصر ٤ قال عليه دم شاة ، ان كان عالماً ، وان
كان جاهلاً فلا شيء عليه . ومن عى امرأة واقفها روحها بعد ان
سعت وقرضت اطرافها ناساها . هل عليها شيء ٤ قال لا .

ومن قصر او حلق بعد الذبح بمعنى يحل له كل شيء الا الطيب

والسواء فاسمها لا يخلل الا بعد العود الى مكة وحطوف النساء قال الامام
الصادق (ع) : اذا دبح الرجل ، وحلق فقد أحل من كل شيء احرم
منه الا النساء والطيب .

هـ - سئل الامام الصادق (ع) عن رجل نسي ان يقصر من شعر
رأسه ، ويحلقه ، حتى ارتحل من مكي ؟ قال يرجع الى مكي ، حتى
يذقي شعره بها

وفي رواية ثابة احباب عن هذ السؤال بقوله . يحلق في الطريق ،
او ابن كان . وفي ثالثة به فسال وليحمل الشعر اذا حلق مكة
الى مكي .

واذا عطفت هذه الروايات بعضها على بعض مجموعة في كلام واحد
جاءت النتيجة ان الواجب ان يحلق او يقصر في مكي ، فاد رجل منها
قل الحلق او التقصير رجوع الى مكي ، وحلق ، او قصر فيها ، سواء
أكان عالماً ، او جاهلاً ، او ناسياً ، واذا تغلب ، او نسي الرجوع
عليه حلق او قصر حيث كان ، وارسل شعره الى مكي ، يذقي
في ارضها .

ومما ذكرناه في المصنوع السابقة من الاحرام ، والطواف ، وركعتيه ،
والسعي ، والحلق او التقصير تعرف الاعمال المطلوبة من المعتمر بعمرة
مجردة ، والمعتزم للحج التمتع ، فان هذه الاعمال واحدة على الاثنين ،
والفرق ان الاول يجب عليه طوافان ، الثاني منها طواف النساء ،
وبتجبر بين الحلق والتقصير ، وتصح العمرة به في اي وقت ، اما
الثاني ، أي المعتزم للحج التمتع ، فيجب عليه طواف واحد ، ويتعين
عليه التقصير ، ولا تصح منه الا في اشهر الحج ، اي من اول شوال
الى اليوم التاسع من ذي الحجة .

عمر ومتعة الحج :

وبهذه المناسبة نشير الى متعة الحج التي جاءت الرواية ان عمر قال .
 « مشتان كانتا على عهد رسول الله ، وما حرهما ، ومعاقب عليهما » .
 فالمتعة الأولى هي متعة النساء ، أي الزواج المقتطع ، والثانية هي متعة
 الحج . ولكي يتضح المراد منها علينا أن نعرف ان قضاء السنة أحاروا ان
 يجمع الناسك في احرام واحد ، وبيتة واحدة بين الحج والعمرة ، كما
 هي الحال في حج القران ، وان الشيعة قد منعوا من ذلك منعاً باتاً ،
 وأوجبوا لكل نسك احراماً مستقلاً ، وأشارنا الى ذلك في فصل سابق
 بعنوان « أنواع الحج » .

وبعد أن عرفت هذا نشاءل اذا كان الناسك مريداً للحج والعمرة
 معاً ، واحرم لها معاً باحرام واحد من البيئات ، ثم دخل مكة ،
 فهل له - قل أن يباشر بأعمال الحج - ان يصح ويعدل عن بية
 الحج الذي كان قد قرنه بالعمرة ، ويصرف قصده ان العمرة فقط ،
 حتى اذا أداها عطف بالحج ، وعدّها ينقلب حججه من القران الى
 التمتع ، لأن معنى حج التمتع ان يعتصر اولاً ، ثم يحج . كما سبقت
 الإشارة ؟ . هذا . مع العلم بأنه اذا حار له ذلك صاع له ان يأبى
 بعد الانتهاء من أعمال العمرة ، بكل ما كان محرماً عليه حتى النساء ،
 ثم يعقد احراماً جديداً لحج التمتع ويرجع التحريم ، وفي الفترة التي وقعت
 بين العمرة والحج يحل له ما كان محرماً عليه . وهذا هي بادت متعة
 الحج ، التي حرّمها عمر ، أي أن رسول الله (ص) أجاز فسخ الحج
 والرجوع الى العمرة وبذلك يستطيع الحاج ان يحل وينتفع بما حرم عليه
 هذه الفترة ، وحرّم عمر ذلك ، وأوجب القضاء على ما كان ، وعليه
 فلا يحل للحاج شيء مما حرم عليه الا بعد طواف الزيارة الذي أشرقا
 إليها . وقد اختلف السنة فيما بينهم ، فمنهم من حرم متعة الحج بقول

عمر ، ومنهم من
وهذه ائمة لا تعي الشيعة في كثير ولا قليل لانهم لا يجبرون الجمع
بين الجمع والعمرة في احرام واحد ، ولا بيعة واحدة . (تفسير براري
لآية ١٨٦ من سورة البقرة ، والمعني ح ٣ ، وفتح لاري في شرح
صحيح البخاري ج ٤) .

الوقوف في عرفات

نمهد :

ذكرنا في فصل العمرة ، وفي مطاوي الفصول السابقة وطبيعة المعمر
مرداً ، والمعتمر متمتعاً ، ثم شررنا إليها ملخصاً في آخر الفصل السابق
التنصير أو الحق - ونشير في هذا التمهد الى ان كلاً منهما لا
يطلب منه الوقوف في عرفات ، ولا في ابردة . ولا في مي
واعمالها ، لأنها من طبيعة الحاح شئ انواعه . وليكن في هذا الفصل ،
وما يليه :

العمل الثاني في الحاح :

ان احاح ، كل حاح ، متمتعاً كان . او قارناً ، او مرداً يجب
ان يتلدى بالاحرام من مكة ، وشي بالوقوف في عرفات ، وهذا
الوقوف مستحب ، وواجبات .

المتحبات

قال الامام الصادق (ع) : اذا كنت يوم التروية اي اليوم الثامن من ذي الحجة فاعتسل ، ثم احس ثوبيك اي ثوبي الاحرام ودخل المسجد حافياً ، وعلقت الكسفة وبودر ، ثم صل ركعتين عند مقام ابراهيم (ع) ، و في الحجر ، ثم افعد ، حتى ترول شمس ، فصل المكتوبة ، ثم فصل في دبر صلاتك كما قلت حين احرمت من الشجرة ، واحرم بالحج ، وعليك السكينة والوقار ومثل الامام ارمب عند الامام الصادق (ع) عن رجل يكون شيخاً كبيراً او مريضاً يخاف صدق الناس ، ورحمهم بحرم بالحج ، ويخرج الى منى قبل يوم التروية ؟ قال نعم فقال لائل يخرج لرجل الصحيح ينتمس مكاناً ؟ لا قال لائل يعمل يوم ؟ قال نعم قال لائل يومين ؟ قال نعم قال بثلاثة ؟ قال نعم . قال : اكثر من ذلك ؟ قال الامام (ع) : لا .

الفقهاء

قالوا يستحب للحاج ان يغتسل في مكة بسوم التروية ، ويلبس ثوبي الاحرام ، ويتجه ان المسجد حافياً ، عليه اسكينة والوقار ، ويصلي عند المقدم ، او في عهده من احرء المسجد الحرام صلاة الظهر ، او العصر ، اوهما ، او صلاة جامعة ، واقلها ركعتان ، ثم يعقد احرامه فتلاً اي اريد الحج على كذا وسنة نبيك ، ويحرم لدوي لأعذر ، كالمرضى والشيخ الكبير ، وغيرهم ممن يحرم الاحرام ان يعمل قبل يوم التروية بيوم ، او يومين ، او ثلاثة . وايضا يستحب الدعاء بالمأثور والتسبية عند كل صعود وهبوط ، حتى

يعمل أي عرفات . قال الامام لصادق (ع) اد عدوت اي عرفت
 فقل ، وت متوجه اليها ، اللهم لك صديقت . وديك اعتمدت ،
 ووجهك اردت ، فاسألك ان تبارك بي في رحمتي . وان تقضي لي
 حاجتي ، وتحمي من تساهي به اليوم من هو افضل مني ، ثم نبي ،
 وانت عدد الى عرفت .

ماذا يجب في عرفات :

لو سأل صائل : ما هي الاعمال الواجبة في عرفات ؟
 لجد الجواب لا شيء بالاجماع ، سوى مجرد الوجود والكون فيها
 مع بة لقرنة بأنة صورته تكون فيما هو قعوداً او مشياً ، او ركوعاً ،
 واسمى من هذا الكون والوجود - ي ما يصدق عنه اسم الوجود -
 هو الركن . بحث من ترك لكون اخلاقاً عن عمد بطل حجه . ومن
 تركه عن سهو وبياض تداركه ، دام وقته الاختياري ، او الاصطوري
 باقياً ولو فاته التدارك صح بالاجماع بشهادة صاحب الحواهر
 وتساءل اذا كان الواجب مجرد الكون في عرفات كيف اتفق ،
 فلماذا سمي ذلك وقفا ؟

الجواب :

ان للكون في عرفات حالات ، وفصلها شرعاً الوقوف ، فسمي
 الكللي باسم الفضل افراده ، واكملها .

وقت الوقوف في عرفات .

لوقوف الواجب بعرفات وقتان اختياري ، وهو من روال اليوم

التاسع من دي الحجة الى المغرب ، ويجب الكون في عرفات كل هذه
المدى ، والركن منها ما يتحقق به معنى الوقوف ، كما قدما . ويدل
على هذا الوقت بالاصح ، الى الاجماع ، قول الامام الصادق (ع) . اذا
رأى الشمس يوم عرفة ، اي التاسع من دي الحجة ، فاعنسل وصل
الظهر وانعصر بدون واحد وامنتين . ومثل مني يعيص اي يخرج
من عرفات ؟ . اذا ذهبت الحجرة من ههنا ، وشارب من ههنا الى
المشرق .

والوقت الذي اصغاري . ويمتد الى طلوع الفجر من ايوم العشر
اجمعا وههنا . ومنه نال الامام الصادق (ع) سئل عن رجل ادرك
الناس جمع - اي ياردهم - وحشي ان يصي الى عرفات ان يعيص
الناس من جمع قبل - يتركها ؟ قال : ان ظن انه يترك الناس
جمع قبل طلوع شمس فأت عرفات . وان ظن انه لا يترك جمعا
من طلوع شمس - فيعيص جمع . ثم يعيص مع الناس ، فقد
بر حجة

ومنى استحصل من هذه الرواية ان من اضطر الى ترك الوقوف
بعرفات من ايوم الى الغروب يطر في امره : فان علم انه اذا ذهب
الى عرفات . ووقف بها قليلا تمكنه الرجوع الى بيته قبل طلوع
شمس . فالفروض ان يكون ههنا في هذا الوقت كما يأتي في الفصل
اي ان كل كذلك وجب عليه الذهاب الى عرفات ، ثم العودة الى
بيته . ودا أكد ان ذهبه الى عرفات يعوت عليه الوقوف في
المدلة من طلوع شمس ترك عرفات . واكتمى لمدلة

حدود عرفات

قول الامام الصادق (ع) . حد عرفات من بعض عرفة وثوبة ،

ومرة اي دي الحار - اسماء اماكن - وقال ان اصحاب الاراك
الذين يتولون تحت الاراك لا حج لهم .

وسئل ولده الامام الكاظم (ع) عن الوقوف بعرفات فوق الجبل احب
اليك ، ام على الارض قال : على الارض .

وعرفات محدوها المذكورة كلها موقف ، وهي اي مكان وقف فيها
احراً ، وكفى الانفاق قال الامام الصادق (ع) : وقف رسول الله
بعرفات ، فا دحم الناس عليه ، وبادروا الى حواف بافته ، يفتقون
جذعها ، حتى الناقة عنهم ففعلوا مثل ذلك ، فقال : ايها الناس لبس
الموقف هو حواف بافتي فقط ، ولكن هذا ، مشيراً الى عرفات ،
موقف ، ولو لم يكن الاحواف بافتي لم يسمع الناس

مسألان :

١ - الصهرة من الحدث والحدث ليست شرطاً للوقوف بعرفات، ولكنها
تستحب ، كما يستحب استعمال العذبة ، والاكتثار من الدعاء والاستعمار
مع الخشوع والخضوع ، وحضور القلب

٢ . سئل الامام الباقر ابو الامام الصادق (ع) عن رجل افاض من
عرفات قبل ان تغيب الشمس ؟ قال : عليه بدنة يسحرها يوم الحر
- اي يوم العيد - فان لم يقتدر صام ثمانية عشر يوماً عكة ، او في
الطريق ، او في اهله .

واستدأى ذلك قال الفقهاء : اذا خرج من عرفات قبل مرور
عاماً فعليه ان يعود اليها ، وان عاد فلا شيء عليه ، ولا كفر بدنة
يسحرها يوم اعرس من ذي الحجة ، فان عجز صام ١٨ يوماً متوالي،
وان خرج منها عن سهو لا عن عمد ، ولم يتذكر ، حتى فات الوقت

فلا شيء عليه ، على شريطة ان يدرك الوقوف بالمردلة في وقته ، و
 تذكر قل فوات الوقت ، وتمكن من ترحل فعهده ان يرجع ، وان
 دخل ، والحال هله ، كغير بيدنة
 وتخير الاشارة الى انه اذا خرج عن جهن فلا شيء عليه ، مثل
 الامام الصادق (ع) عن رجل اقص من عروة قل عروب الشمس
 قل ان كان جاهلاً فلا شيء عليه ، وان كان متعمداً اي عالماً
 فعليه بدنة .

الوقوف في المزدلفة

أسماء المكان

والوقوف شيء بعد عرفة هو المزدلفة ، سمي بذلك ، لأنه محل
الرمي وخرب من الله . أو لأن الحجاج يردفون من عرفة به ،
وابصاً يسمى اشعر الحرام . حيث فيه تقع العبادة ، ووصف بالحرام
لحرمة ، أو لأنه من حرم ، وابصاً يسمى جمعاً بالغح وسكون الهمزة .
لأن أساس جمعوه فيه ويردلفون إلى الله بالعبادة ، وهو أقرب الوقوفين
إلى مكة

حدود المزدلفة :

سئل الإمام برضا حميد الإمام الصادق (ع) عن حدود المزدلفة ؟
قال : ما بين المارمين إلى وادي محسر
والمزدلفة كلها موقف ، تبدأ كمعرفة ، فهي في حرمه وأبوابها
أجراً ، وكفى .

واجبات الوقوف ومنهياته :

قد نعى دافدا انصم من عرفات فذكروا الله عند المشعر الحرام
وذكروه كما هدكم وبكم من قبله لئلا تضلوا ثم اقبصوا من حيث
ادب الله وسعروا الله - الله عفو رحيم - سورة ١٩٨ ،

وقد الامم اصادق (٢) الوقوف بعرفات سنة ، والمشعر فريضة ،
وما سوى ذلك من اناسك منه ما ثبت وجوبه بكتاب الله يسمى
فريضة ، وما ثبت في سنة الرسول يسمى سنة - ١١١

وهنا د عرس الشمس فاقص مع الناس ، وعليك التسمية والوفاء
وأصبح بعد ما نصي الفجر عن ظهر ، وقف ان شئت قريباً من الحبل ،
وان شئت حيث شئت .. وقال : يستحب للضرورة أن يمد على المشعر
الحرام ، ويظنه برحله - والمشعر الحرام حل هناك يسمى قرح
وقد صل المغرب والعشاء بدين واحد واقامتين ، ولا يصل بينهما
شيئاً ، هكذا فعل رسول الله (صلى) .

وقال : حد حصي الحرام من جمع أي المشعر الحرام وان حدثت
من رحلت أي الحرك ويكون مثل الاناء ، ولا تأخذها سوداء ،
ولا يصباء ، ولا حراء

الفقهاء

احمروا على وجوب الوقوف بالمشعر الحرام ، وانه الموضع الثاني بعد

١ - يستعمل كونه - بالجمع ثارة ، وبما وجد تدليل من السنة - بوجه حر ، وقد
استعمل كثير جداً في كلام الفقهاء ، ويعرف حقه بالتصحيح بالفتح ، او بوجه حر
شرح

عرفات ، واعظم وافضل من الوقوف فيها ، ولذا قالوا من فاته الوقوف بعرفات ، ودرك الوقوف بالمشر قبل طلوع الشمس ثم حجه
 وبواحب من الوقوف بالمشر هو مجرد الكون والوجود مع به انفره
 على اية صورة يكون من القعود او المشي او الركوب ، تماماً كي هي
 الحال في عرفات . ولا يجب المبيت ليلة النحر في المشر ولكنه افضل
 ويستحب الكون على الطهارة عند الصبح ، والنهيل والكبير ،
 والدعاء بالمأثور وغيره بالمأثور ، وللضرورة ان يصعد على جبل هناك يسمى
 فرحاً ، وايضاً يستحب التقاط حصي الحجار من المشر ، والاحتفاظ به
 الى منى الرمي . كما يأتي وعددها سبعون ، وان تكون بلوى الكحل ،
 ويعد رأس الأغلة . اما كثرها انكاراً لم يرم بها من قبل فيأي تكلام
 واجمع الشيعة والسنة على استحباب الجمع بين صلاة المغرب والعشاء في
 المشر ، قال ابن قدامة في المعني بقاء عن ابن ابي شير : اجمع اهل
 العلم لا اختلاف بينهم ان السنة ان يجمع الحجاج بين المغرب والعشاء .
 والاصل في ذلك ان النبي (ص) جمع بينهما .
 واستدل الشيعة بعمل النبي (ص) على حوار الجمع بين الصلوتين
 والعشاءين مطعماً في كل مكان وزمان ، حيث قال : صلوا كما ربيتموني
 اصلي ، والجمع مرة . او في مكان خاص يستدعي حواره في كل
 مكان ، وكل مرة ، الا ان يرد نص على التحصيل وعدم الشمول . ولا
 نص بالاعتاق ، فيكون الجمع حائراً اطلاقاً في كل زمان ومكان .

وقت الوقوف بالمشر :

سئل لأمم الصدوق (ع) عن رجل وقف مع الناس بجمع ، ثم ادعى
 قبل ان يبعثوا . قال : ان كان جاهلاً ولا شيء عليه ، وان كان
 قد اعصى قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة .

وقال رحمه الله (ص) لئلا يفتنوا بغير
واية امرأة ، أو أي رجل حائض أفاض من المشعر الحرام لئلا يفتنوا

الشفاه :

قالوا : سوقوف بالمشعر وقتان : أولها لغير النساء والصبيان ، ثم
لا عذر له في التأخير ، وقد استوفى الوقت الاختياري ، وهو مسأله
انطوائين من يوم بعيد ، أي طلوع الفجر ، وطلوع الشمس ، على أن
يستوعب الوقوف هذه المرة بكاملها ، ومن أفاض من المشعر الحرام
عمداً عمداً قبل طلوع الفجر بعد أن كان فيه ليلاً ، ولو قسلاً لم يطل
حجه ، بل كان قد وقف بعرفات ، ولكن عساه دم شه ، وإن تركه
جهلاً فلا شيء عليه ، كما هو صريح الرواية عن الإمام (ع)

وثاني الوقتين للنساء والصبيان ، وليس له عذر معه من الوقوف من
انطوائين ، ويبدأ من طلوع الفجر إلى زوال الشمس من يوم بعيد
والركن من كلا الوقوفين هو أدنى ما يصدق عليه اسم الوقوف ، مع
أنه لم يوجب الوقوف في جميع الوقت المحدد ، بل ترك الوقوف كذا
مدون عذر في الوقت لاختياري ولا صطري . ومن تركه قد وقف ليلاً
يطل حجه ، ولو تركه لعذر مشروع لم يطل ، على شريطة أن يكون
قد وقف بعرفات ، ومن فاته الوقوف بعرفات وبالمشعر ، ولم يقسم
فيهما أصلاً ، لا في الوقت الاختياري ، ولا الاصطري يطل حجه ،
حتى ولو تركه بعد مشروع ، وعليه أن يحج في العام المقبل وجوباً
كان الحج في هذه الواحدة ، واستحباً أن كان انقضت كذا

مسائل :

١ - نبي لك في هذا الفصل ان الوقوف بالمشر وقتين اختيارياً ، وهو من طلوع فجر اليوم العاشر من ذي الحجة الى طلوع شمس ، واصطورياً يمتد من طلوع هذا الفجر الى الزوال .
وقدما في فصل عرفات ان الوقوف فيها وقتين أيضاً . اختيارياً .
وهو من زوال اليوم التاسع الى غروب شمس ، واصطورياً يمتد من الزوال الى فجر اليوم العاشر .

دا نحمد هذا ، فمن ادرك الوقتين الاختياريين للوقوف بعرفات والمشر ، او اختياري احدهما ، واصطريبي الآخر ، واصطريبيهما معاً ، او اختياري احدهما فقط صبح حجة عند مشهور . وفي ذلك روايات عن اهل البيت (ع) ، ومن ادرك اضطراري عرفات فقط فلا حج له بالاجماع . وعليه ان يأتي بعمره مفردة ويحج في قابل نقول الامام (ع) من لم يدرك المشر فقد فاته الحج وبجعلها عمره مفردة ، وعليه الحج من قابل ، اما من ادرك اضطراري المشر فقد ذهب جماعة الى صحة الحج والاجترأ به . وقال اكثر الفقهاء ، ومنهم صاحب الجواهر يبطل حجه ، ولا يكفيه ، وقد جاء في كل من لقولين روايات عن اهل البيت (ع) ، ولكن الدالة على الطلأ اكثر واصرح من الدالة على الصفة ، بل قال الشيخ المفيد ان هذه نادرة ، ونلك متواترة . فلا ريب ان الرجحان تمامها من وجوه لا من وجه واحد ، كما قل صاحب الجواهر .

٢ - متى ان الواجب في الوقوف بالمشر وعرفات هو مجرد الكون والوجود فقط ، كيف انفق ، هل افترض ان شخصاً وحده هناك ، ولكنه بم طوان المدة المحددة ، فهل يصح وقوفه ، والحال هذه ؟

الجواب

ان المصوب هو الوجود من حيث انه عبدة ، وليس من شئ ان
العادة تقتصر ان بة القرية ، فدا وصل ان الموقف متسهاً ، وبوى ،
ثم نام ، او ع ص له الحنوب ، او الاعاءه صبح وقوفه ، اما اذا دخله
نائماً ، وخرج منه كذلك فلا يكون هنا وقوفاً

٣ كل من يقص حجه لسب من الاسباب لمطبة فعليه ان ينقل
مبته من الحج الى العمرة المفردة ، وبأي بأعداد ، ثم يمضي الحج على
لصقة بي وجبت عليه من التمتع ، او القرآن ، او الافراد . فقال
صاحب الجواهر بالاجماع ، والروايات المستقصية . منها قول الامام
(ع) اذا حج سائق لتهدي ، او مفرد ، او متبع بالعمرة فالحج
قدم ، وعد فاته حج فبجدها عمرة مفردة ، وعليه الحج من قبل
وسئل الامام (ع) عن رجل جاء حاجاً ففاته الحج ، ولم يكن قد
صاف ؟ قال يقسم مع الناس حراماً اتي محرماً ايام التشريق ،
ولا عمرة فيها ، فدا انقضت طواف بالبيت ، وسمى بين الصفا والمروة ،
وأحل ، وعبه الحج من قبل ، ويحرم من حيث احرم للناس

منى وأعمالها

تهديد :

فقدما ان الحاج ينتقل من عرفات الى المشعر الحرام ، وان عليه ان
يمكث فيه من طلوع الفجر الى طلوع الشمس مختاراً . فاذا طلعت
الشمس من يوم العيد انتقل من المشعر الى منى ، وبينها وادي يسمى
وادي محسر ، وليس للحاج ان يتجاوزه الا بعد طلوع الشمس ، لقول
الامام الصادق (ع) لا يجوز اي لا يتجاوز - وادي محسر ،
حتى تطلع الشمس .

ولمى مناسك شتى . نتمر من يوم الذبح ، وهو يوم العيد الى
صبيحة اليوم الثالث عشر ، او مساء اليوم الثاني عشر ، ولي منى تنهي
واجبات الحج ، وتسمى الايام الثلاثة . وهي ١١ و ١٢ و ١٣ من ذي
الحجة ايام التشريق . ويجب في منى يوم العيد ثلاثة مناسك - ١- رمي
جمرة العقبة - ٢- الذبح - ٣- الحلق ، او القصير ، وفيما يلي البيان

جمرة العقبة :

يصل الحاج الى منى صباح يوم العيد . واول عمل يؤديه فيها هو

رمي جمره لعقة . وعليه ان يراعي فيها الامور التالية :

١ - يتدبى وقتها من طلوع الشمس الى غروبها من ايوم العشر
لذي الحجة ، ولا يحوز الرمي قبل طلوع الشمس الا بعد مشروح .
قال الامام الصادق (ع) رمي الحمار من ارتفاع نهار الى غروب
الشمس وفي روايه ثنية ما بين طلوع الشمس الى غروبها

٢ - ية انقرب ان لله سبحانه . لأن هذا الرمي عادة . تدمأ
كاصوم واصلاه . ولا يصح العادة الا بنية الاحلاص لله . ومثال
امرته تعالى .

٣ - ان يكون الرمي بسبع حصوات احرأ . ونصاً . ومنه ان
الامام صادق (ع) سئل عن رجل احك احدى وعشرين حصاة .
فرمى ٣ اي ثلاث مرات - مراد واحدة ، ولم يدبر - اي الثلاث
نقصت واحدة ٤ - ان يرجع . فليرم كل واحدة بحصاة

٤ - ان يرمي الحصى رماً وقفاً ، فلا يكفي مجرد الوضوع والطرح .
يقول الامام ارمي من قبل وجهها ، والوضوع والطرح لا يدخل في
مفهوم الرمي ، فلا يكون مجزياً

٥ - ان يرميها متعرة متلاحفة الواحدة بعد لاخرى ، ولا يكفي
رميها دفعة واحدة . لأن الرمي عادة والعادة تنوقف على النص ولا نص
في التمريق . والمعروف من عمل الرسول الاعظم (ص) الذي قل حدوا
عني مسككم . وعمل الائمة الاطهار . وفقهاء جميعاً هو التمريق في
الرمي . فيتميم

٦ - مشرء الرمي بنفسه ، ولا تجزي الامتابة الا مع الضرورة ،
لأن الأمر قصصي المشرء

٧ - ان يكون الرمي بالحجر ، فلا يكفي الملح والحديد والنحاس

واخشب والحرف ، وما الى ذلك ، لقول الامام (ع) . لا ترمي الجمار الا بالحصي .

٨ - قال البعض يجب ان تكون اكراراً لم يرم بها من قبل ، لقول الامام (ع) . لا تأخذ من موضعين من خارج الحرم ، ومن حصي الجمار - اي التي قد رمي بها - .

مستحبات الرمي :

لا تشترط الطهارة في الرمي ، ولكنها افضل . قال الامام (ع) ويستحب ان ترمي الجمار على ظهر .

ويستحب ان يد عن الحرة التي ترمي عشر خطوات ، او خمس عشرة خطوة ، قال الامام (ع) ويكفي بيك وبين حمرة العفة مقدار عشرة اذرع ، او خمسة عشر ذراعاً .

ويستحب ان تكون الحصى بغير رأس الاتنة ، وبلون الكحل لاسوداً ، ولا بصباً ، ولا حرماً ، وان يكون لرامي شيئاً لاراكاً ، وعن سكيته ووفار ، و - بصب الحصى بيده اليسرى ، ويرمي باليمين ، وان يمال ويكبر ، ويدعو بالمأثور وغيره بالمأثور

الشك :

اذا شك هل اصابت اعدب ، ولا ؟ نبي على عدم الاصابة ، لأن الاصل العدم ، واذا شك في العدد نبي على الأقل ، لأنه القدر المتيقن ، والاصل عدم الزيادة

وبالنسبة ، قال حمزة العنبري : عمل يؤدبه الخدم في منى يوم العيد ، والثاني فيها هو الهندي ، اي الدبح ، والثالث الخلق والتقصير ، ثم

يُعصِي في نفس "يوم ان مكة . لأحمر الطوف ، والسعي ولا رمي
في يوم لعشر الأحمر العفة . وان بكلام عن ذلك كله في
الفقرات التالية .

الهدى

العمل الثاني الذي يجب في من هو الهدى ، ويقع الكلام أولاً في
نفسه ان مسح ، ووجع . ثانياً فليس عب عليه الهدى ثانياً في
صدت الهدى رعباً في وقت نوح . والسر خامساً في حكم
اللحم . سادساً في البذل عنه لمن لم يجد الهدى ، ولا نية

استنحياب الاصحبة

الاصحبة مستحبة في درود الله عن حج وعمره . فقد
جاء في تفسير قوله تعالى فصل يرتع ، حر ، ان الله عز لي
(ص) . وسحر بعد صلاة في وفي الحديث (ص) شيء (ص)
كان يصحى بكشش . واد الامام الصادق (ع) كان عباً مبر
المؤمنين (ع) يصحى عن رسول الله (ص) كل عب بكشش ،
يدعو ، وسبب مهم من رث . وندح كشش آخر عن نفسه
وعن غير المؤمنين (ع) . قال : علم الناس ، في الاصحبة
لاستدانوا ، وضجوا ، انه مبر بصاحب الاصحبة عند اول فطره بعد
من دمها . وقال الامام الصادق (ع) هي واجبة على كل مسلم الا
من لم يجد

وتفسير ما وجوب ش ه ن تأكد الاستحب . ولاهمم بالاصحبة ،
قال صاحب الحقائق : انها مستحبة استنحياباً مؤكداً باجماع علماءنا ،

ونقل عن ابن الحيد القول بوجوبها . ومن شيع آثار أهل البيت (ح)
وأماهم يرى أهم يستعملون لعط الوجوب كثيراً في تأكيد الاستحباب
والمادة في رخصته ، ويستعملون لعط الحرمة في تأكيد التكرهية ،
والمبالغة فيها .

وأما الأصحية المستحبة أربعة لمن كان في مي وهي يوم العيد ،
ولأيام الثلاثة التي تليه ، أي أيام الشروق . ومن كان في غير مي
فأيامها ثلاثة . يوم العدد ، والحادي عشر . والثاني عشر . وأقصى
ساعات الأصحية من يوم الاصحى أن تكون بعد صروع الشمس ، ومضي
ما يتسع لصلاة العيد والخطبتين .

ويستحب تقسيم الأصحية ثلاثاً ، يأكل المصحى وأهل بيته ثلثاً ،
ويهدي عن أحواله وحراره ثلثاً ، وينصدق عن المحتاجين بثلث الدقي ،
قل الإمام الصادق (ع) كان الإمام زين العابدين ، وولده لإمام
الزفر (ع) ينصدقان بثلث على الجيران ، والثلث على من يأكل
ويطلب ، ويمسكان الثلث لأهل البيت .

وجوب الأصحية :

أن الدعاء الواجبة ينص القرآن الكريم أربعة

١ - تحب على من حج مشتملاً ، قال تعالى من تمتع بالعمرة فما
استيسر من الهدي .

٢ - قدسا في فصل ، وترك الأحرام ، أن المحرم إذا حلق رأسه
لضرورة فعلية كفارة عييراً بين صيام ثلاثة أيام ، وإطعام ستة مساكين ،
أو التصحية . بشاة . قال تعالى : من كان منكم مريضاً أو به أذى
من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نكاح .

٣ - وقدما بضعاً ان المحرم اذا اصطاد فعليه كفارة مثل ما قتل من النعم . قال تعالى : **من قله صككم متعمداً فجراه مثل ما قتل من النعم** .

٤ - هدي الحصار . قال حل وعمر . **ان احصرتم فما استيسر من الهدي** .

ونتكلم في هذا الفصل عن الهدي الواجب على الحاج يوم العيد معي ، وما غيره فقد سبق الكلام عنه في مطاوي العصول السابقة حسب المناسبات والمقتضيات .

من وجب عليه الهدي في منى :

لا يجب الهدي على من اعتمر بعمرة مفردة ، بل لا يجب عنه الذهاب الى منى اطلاقاً ، كما تقدم . ولا يجب الهدي على الحاج المفرد ، ولا على لقارب الا اذا ساق الفداء معه الهدي من الاحرام .

ان الحاج الممنوع فيجب عليه الهدي قصصاً ، قال صاحب الجواهر بلا خلاف احده فيه ، بل الاجماع عليه بعد الكتاب **ان تمتع بالعمرة الى الحج** ، والروايات المستبصرة . منها قول الامام الصادق (ع) في حرم سعيد الاعرج **من تمتع في اشهر الحج ، ثم اقام بمكة ، حتى يحصر الحج فعليه شاة ، وان تمع في غير اشهر الحج ، ثم حوّر بمكة ، حتى يحصر الحج فمس عليه دم** ، مما هي حجة مفردة .^١

١ هذه الرواية موجودة في عدة كتب ورواها فيها حاكم ومكة . ومعه من جهة الترمذي . ومن الصحيح هو مكة . ورواها غيره . ولا بد من قوله : **وعليه مكة** . فقصاً من التاسع

فقول الامام (ع) : ثم جاور بحكمة حتى يحصر الخج وليس عليه دم ، طاهر في شيء وجوب الهدى عن المرد والقرن ، لأن هذا المحاور فرصة الافراد او القرائ ، لا التمتع كما تقدم .
وسق ان انكي فرصة الافراد او القرائ ، فاداحج متمتعاً وحب عليه اهدي كبيره . قال صاحب الخواهر : على المشهور شهرة عطيمة ، اما سب هذه الشهرة فهو اطلاق الادلة الدالة على وجوب الهدى في حج التمتع .

صفات الهدى :

يشترط في الهدى الواجب بئى امور

١ - ان يكون من الانعام الثلاثة الابل ، والفر ، والبعير ، واعم ، قال تعالى : ويدذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا الناس المسكين - الحج ٢٨ ، وقال الامام الصادق (ع) على المتمتع اهدي فقيل له وما اهدي ؟ قال افصله بدنة ، واوسطه بقرة ، واخصه شاة .

٢ - لا يجري من الابل الا التي ، وهو الذي له خمس سوات ، ودحل السادسة ، وشية من الفر والمهر ، وهو مائه سه ، ودحل في الثانية ، ومن لعم الحديح وهو الذي يسمى عليه ستة اشهر . قال صاحب الخواهر : بلا خلاف احده فيه ، مصافاً الى صحيح العيص عن الصادق (ع) ان عبداً امير المؤمنين كان يقول يجري الشى من الابل ، والثنية من البقر والمهر ، والجدة من الضأن .

٣ - ان يكون دم الحنفية ، فلا تجري العوراء ، ولا المرحمة البين عرجها ، ولا المريضة المس مرضها ، ولا الكبيرة التي لا تصح ، ولا

مكسورة القرون ، ولا مقطوعة الابدان ، ولا اخفاء التي لا قرون لها ، ولا الصفاء التي لا ادب لها ، او لها ادب صغيرة ، ولا الخصى ولا الخربل الذي ليس على كليتيه شحم .

وفي ذلك روايات عن هل الت (ع) تذكر منها ما رواه علي بن جعفر عن اخيه الامام الكاظم في رجل اشترى صبيته عوراء ، فلم يعلم الا بعد شرائها هل تحري عنه ؟ قال نعم لا ان يكون هدياً واجباً ، فانه لا يجوز ان يكون ناقصاً ، وما رواه الامام العباس عن حده الرسول الاعظم (ص) انه قال لا يصح بيع عرجة ، ولا البصاة ، ولا الخرفاء ، ولا الخدعة ، ولا بعضاء ، ولا عجماء ، ولا حريفة ، وخرقاء لا ادب لها ، او محروقة لادن ، والحذاء مقطوعتها ، والبصاة مكسورة القرون .

وافصل هدي من الابل والتمر الاثاث ، ومن الصل الذكور ، قال الامام الصادق (ع) افصل البس دواب الارحام من الابل والتمر ، وقد تحري للذكور ، ومن لعم الفحوة ، ويستحب ان يتولى لحاح اندس بنفسه ، وان لم يفعل وضع يده فوق يد اندس ، كي يستحب عند اندس الدعاء بالمأثور .

وقت الهدي ومكانه :

سئل الامام الصادق (ع) عن رجل قدم هديه مكة في العشر قال ان كان هدياً واجباً فلا يحريه الا بمكي ، وان كان ليس بواجب فبمكة ان شاء .

وقال : لا تخرجن شيئاً من لحم الهدي

وسئل عن لاصحى بمكي ؟ فقال اربعة ايام ، وفي سائر ايام ثلاثة ايام .

الفقهاء :

قالوا مكان الدبح ، واسحر منى بالاعناق ، وقال شيخ الأردبيلي في شرح الارشاد ما نصه بالحرف : ما كان من الدبح فصار لأصحابه انه لمن كان منى يوم النحر - أي العيد - وثلاثة أيام بعده ، ورواه الأصححة في عمر منى يوم النحر ، ويوم من بعده ، ثم ذكر الرواية المتقدمة .

والذي لا شك فيه ان بة الفترة وسعة في دبح ، لانه عادته ، بل التبيه على ذلك من نافلة القول .

لحم الهدي :

يس من شئت انه يستحب ان يصدق صاحب الهدي بشئ ، وبهدي ثلاث آخر ، وبأكل من الشئ الذي . بوجود الروايات عن أهل البيت (ع) . ولكن هل يجب على صاحبه ان يأكل منه ؟
الجواب :

قال بعض الفقهاء يجب الأكل ، وقال آخرون لا يجب ، ومهم صاحب الجواهر ، وهو حق ، اما قوله تعالى : فكلوا منه ، فقد حذر رفع يدهم التحريم والخطر ، حيث كان أهل الجاهلية لا يأكلون من لسانهم معتقدين ان ذلك محرم عليهم ، فأراد الله سبحانه ان يسهل ان يخطأهم . وعليه يكون الامر لمجرد الإباحة فقط . وقال صاحب الجواهر ويحوز ان يكون الامر ندباً لما في الأكل منه من مواصلة الفقهاء ، واستعمال التواضع .

بذل الهدي :

و من بعد ذلك تمتع بالعمرة و الحج له استيسر من الهدي فمن
لم يجد قصاص ثلاثة أيام في الحج . وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ،
وقال الامام (ع) ان ائمتنا اذا وجدوا هدي . ولم يجد الثمن صدم
ثلاثة ايام في الحج . ما من يرويه - في - سبع من ذي الحجة
ويوم يرويه - يوم عرفة - السابع . وسبعة اذا رجع
في هذه تلك عدا كمنه حرمه هدي

الشفاء .

و من اراد ان يذهب عن الحج الهدي ، ولا تمه انقل الى البذل عنه ،
وهو صدم عشرة ايام ثلاثة منها من بعدت في ايام الحج ، وسبعة اذا
رجع الى أهله

و من علم بالحج و تركه به صرف لا يجد الهدي ، ولا تمه في حبه
صام يوم سبعة وثلاثين و سبع من ذي الحجة . ولا يشهد فيهم به
الائمة و ان لم يجد صدم بعد يوم ثمانية في بعد اليوم الثالث عشر
من ذي الحجة . و من قمت في الحج و لم يصم ثلاثة ايام عليه
مستوفى من الحج عنه متى في .

و من وجد من الهدي و لم يجد هدي يعطي ثمن من شئ به ، و يوكفه
بالدخ في حبه في شهر ذي الحجة من صدمه في حج فله . فـ م
جد طم شهر يدكرو في حبه من فـ م صاحب خواهر
و هـ هو شهر . بل عن صدمه كتب عنه لأخرج عنه . بل قد
يشهد به سبع . لأخصر فـ م من درس .

حرق الهدي وطمره :

من عادة المحجج انوم ان يذوقوا نموداً من شيل هسي طاهراً .
ثم يذوقه و يطمره او يتركه للهواء وشمس . بالشر بعدم وحمود
الأكبر والمسهكين

ومرأ احداً فيما قرأت معرض لخور دست او معه رعم احقة
اسه ن معرفة حكمه . وذلك . في سنة ١٩٤٩ مستقى لحجج
المصروب جامع الارهر في دست . وصنوا الاب لجمع ثمن الهدي ن
لحجج . فشر شيخ محمود شلتوب شيخ الارهر كلمة في العدد الرابع
من مجلد الاول من رساله لاسلام بني صدد دا . بحرب بالهده
اوجب فيها الذبح على كل حال

وحدث عليه تمام مصروب نشر بقسم الاول منه في عدد كانون الثاني .
والقسم الثاني في عدد نيسان من سنة ١٩٥٠ من مجله المذكوره . وحين
حدثت در العلم بملايين بربوت نشر كسي و الاسلام مع الحياة و ادرجته
فيه بعنوان هل تعدل الشرح هسي في حال ترك فيها للصد ؟ .
وكان قد انتهى سي القبول ان ان هدي اما حب . حيث يوحد لأكل .
او يمكن الانتفاع به بحبيب اسحم . او تعيبه . اما دا انحصر امره
بالانلاف . كاحرق ويطمر فلا يجوز . ومن اراد تفصيل ومعرفة الدليل
فليرجع الى كتاب و الاسلام مع حياة . طبعة الثانية صفحة ١٩٥

والآن . وان اكتب هذا الفصل . وبحث وانص عن مصدره اطلعت
على حديث في كتاب و مسائل الشيعة . يؤيد ما قلت . وقد ذكر
صاحب الكتاب في الاصححة بعنوان و تأكيد استحباب الاصححة . وهو
ان الامام جعفر الصادق (ع) روى عن آله عن حدهم رسول الله (ص)

انه قد دأى حمل هذا لاصحى تشع ماكنكم من اللحم
فاطعموهم .

واعطى هذا الحديث الشريف على آخر اسدث ابيه هالك، وهو ان
كان حاماً في الاصحبة لمنحة الا ه يعني صوءاً على الاصحبة الروحة
على .

الحلق او التقصير :

بين في هذا الفصل ان العمل الاول الواجب على الحاج
على في اليوم لعشر من ذي حجة هو رمي حجره الصغرى ، و و الثاني
هو الحلق ، و الثالث فهو الحلق او التقصير مجزئاً بينهما . والحق الفصل
محمدة للصورة ، ومن سد شعره ، او عقص ، بل يرحح بوجوب .
ونكمن عن ذلك مفصلاً في فصل الحلق او التقصير، فراجع

وبعد ، لترتب بين هذه الاعمال الثلاثة على ، ويرمي اولاً ، ويهدي
بعد الرمي ، ويحلق بعد الهدى ، قال تعالى . و ولا تحفوا رؤسكم
حتى يسع الهدى محله - سورة ١٩٦ : وفي رواية عن الامام الصادق (ع)
ان رميت احمره فاشتر هلك وفي ثابة اذا دنت اصحبك فاحق
رأسك . واد عطفا هذه على تلك فتح لترتيب الذي ذكره .

واذا عكس الترتيب ، فحق من ان يهدي ، و الهدى قبل ان
يرمي علماً عامداً صح ، ولا يجب ان يعيد ، ولكنه بالتم ، ويستحق
اللوم والعقاب قال صاحب الجواهر ه هداً مما لا خلاف به ، بل
في المدارك ان الاصحاب قطعوا ه .

وفي اقوال اهل البيت (ع) الامر بامرار الموى على الرأس اذا قدم
الحلق على الدح .

الى مكة للطواف والسعي ثابته :

في أي من حاج المسك الثلاثة يوم هـ ، أي رمي ودبح ، حتى
مسي . مكة في نفس اليوم ان كان متمتعاً ، وله ان تأخر سه .
ان كان ذلياً ، او مفرداً . قال امام الهدى (ع) : لا يستمتع
في رمي ومن الحجر ، حتى يروى البيت . اما لفرد والمفرد فوسع عليهم .
ولي رنة عنه به يجوز التأخير عن يوم العيد للمتمتع على كراهة .
وهي : ان لم يستوف يوم الحجر . فان شئت فلا يصرك ان يروى البيت
من الهدى ، ولا يؤخر . فلو روزه من يومك . فاه بكراهة للمتمتع ان يؤخر .
وموسع على المفرد .

ومن هنا ذهب جماعة ، منهم صاحب الخواصر في حوار التأخير
للمتمتع عن كراهة . وهو غير بعيد . لوجود روايات كثيرة عن اهل
البيت (ع) تدل على حوار التأخير . ومنها يمكن ، ان وضعة الحاج
أي حاج متمتعاً كان او ذلياً ، او مفرداً واحده في بيت الحرام .
لا تختلف المسك فيه اصطفاً ، وهي ان يصلي من رمي ان البيت الحرام ،
فيطوف به سعيًا ، ثم يصلي ركعتي الطواف ، ويسعى هذا طواف
بطواف التبراء . وطواف الحج ، ثم يسعى بين الصفا والمروة سعيًا ،
ثم يطوف ثابته طواف النساء ، ويصلي ركعتي الطواف ، رحلاً كان او حاج
وامراً . وطواف النساء يدخل للرجل كل شيء ، حتى النساء . وللمرأة
حتى روحها . وذكرنا ما يمتنع بذلك في فصل : الطواف . وفصل
: السعي . قراجع .

إشارة :

وتعذر الإشارة هنا الى ان المشهور بشهادة صاحب الخدائق قموا

الموارد التي يحل فيها محرّم ، كان قد حرم عنه . قسموها الى ثلاثة اقسام

الاول بعد الحبل الذي هو ثالث لمسك بمي . حيث يحل الحاح
التمتع من كل شيء الا الطيب ونساء . ويحل للمفرد والقارن طيب
ولا يحل له النساء

الثاني : بعد طواف الزيارة بالبيت ، وركعتيه والسعي حيث يحل
الطيب ايضاً ، ولا يحل النساء

ثالث بعد طواف النساء وركعتيه ، حيث يحل بعده من كل
شيء ، ولا يبقى بعده شيء من حكم الاحرام ، حتى النساء

قال الامام لصدوق (ع) اذا دح الرجل ، وحقق عهد احل من
كل شيء احرم منه لا النساء والطيب ، قد رددت ، وطواف ،
وسعى بين الصفا والمروة عهد احل من كل شيء احرم منه الا النساء ، فاذا
طاف طواف النساء عهد احل من كل شيء احرم منه الا الصيد - اي
الصيد الحريمي ، لا الاحرامى . او المروص انه قد يحل من الاحرام
اسلاماً

فائدة :

ومن فوائد هذا الفصل ، وما بعده من فصول التوضيح ان على
التمتع احرامين احدهما من سقات ، لعمره التمتع ، والثاني من مكة
للحج ، وسعيين احدهما لعمره التمتع ، والآخر للحج ، وثلاثة طواف
احدها لعمره التمتع ، والثاني للحج ، والثالث طواف النساء .

وار على مفرد وقارن حراماً واحداً للحج ، وسعي ، وحداً له ،
وطوافين : احدهما للحج ، والثاني طواف النساء

وان على المعتمر عمرة مفردة احراماً واحداً ، وسمياً واحداً ،
وطوافين : احدهما للعمرة ، والآخر طواف النساء
وعلى المتمتع هدي ، ولا هدي على المعتمر بعمرة مفردة ، ولا على
المفرد ، ولا على القدرين لا اذ ساق معه الهدي من الاحرام .. راجع
وصل : اصناف الحج .

في منى

المبيت في منى :

قال تعالى : « واذكروا الله في ايام معدودات من تعمل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى » اتقوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون - البقرة ٢٠٣ .

وقال الامام الصادق (ع) . لاثنت ليلي التشريق - احادي عشر ، والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة - الاثني ، فان كنت في غيرها فمهلك دم ، فان خرجت اوان الليل فلا يتصف ابل الا وان في منى لا ان يكون شعلك سكت . او قد خرجت من مكة ، ون خرجت بعد نصف ابل فلا يصرك ان تصبح في غيرها وسئل عن رجل رار عشياً . اي رار البيت الحرام - فلم يزل في طوافه ودعائه ، وفي اسمي بن الصفا والمروة ، حتى يطلع الصجر ؟ قد ليس عليه شيء كان في طاعة الله .

وقال : من تعجل في يومين فلا يضر - اي من منى - حتى تروى الشمس ، فان ادركه المساء بات ، ولم يضر . وسئل عن الرجل يضر في العمر الاوان - اي اليوم الثاني عشر - ؟

قال له ان ينمر ما بينه وبين ان تصفر الشمس ، فان هو لم ينفر ، حتى يكون عند غروبها فلا ينمر ، وليت مي . حتى اذا اصبح ، وطلعت شمس فلينمر مي شاه . اي ان للحاح ان يخرج من مي في اليوم الثاني عشر من ذي الحجة بعد روبر الشمس ، وقبل غروبها ، واذا بقي في مي ن المعب وح عبه المبيت في مي بينه الثالث عشر ، ولا ينفر منها ، الا بعد طلوع الشمس

وقال في رواية ثانية ، من اتى الساء والصيد في احرمه لم يكن له ان ينمر في لمر الاول ، واذا عصفت هذه الرواية عن الرواية المتقدمة كانت النتيجة ان من عرت عليه الشمس . وهو في مي يوم ١٢ ، ومن لم ين الساء والصيد في احرامه وح عليه حياً ان يبيت بمي ليلة الثالث عشر من ذي الحجة .

الفقهاء :

لا خلاف بينهم في ان الحاح اذا وصى ماسكه بمكة يوم العيد من طواف الحج . ولسمي . وطواف الساء . لا خلاف في انه يجب عليه . والحال هذه . العودة يوم العيد بالذات الى مي . والمبيت فيها سنة التقرب الى الله ليلة الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة . ولا يجب عبه المبيت بمي ليلة الثالث عشر . على شريطة ان يخرج من مي في اليوم الثاني عشر بعد الزوال . وقبل المعب . وان يكون قد انتهى . وهو محرم . الصيد والساء . وفي هذا نجد تعبير قوله تعالى : **من تمحل في يومين فلا اثم عبه** ، ومن تأخر فلا اثم عليه لمن انتهى . اي انتهى الصيد والساء في احرامه . واذا كان قد انتهى الساء والصيد ، او عات الشمس من اليوم الثاني عشر وهو في مي ، وجب عبه المبيت فيها حياً ليلة الثالث عشر . ورمي الجمار الثلاث في صبيحته

وقالوا : اذا بات في غير منى يُنظر هل كان مكة مشعلاً
 بالعبادة ، حتى الصبح حر ، ولا شيء عليه ، وان بات فيها غير
 متعب ، او في غيرها ، وان تعبد فعليه عن كل ليلة شه ، حتى ولو
 كان سبياً ، او جاهلاً . وان بات بيني الثلاث في غيرها فعليه ثلاث
 شياه ، والواحد في سالي منى هو انساب سنة بغيره ، وسحب منهحد
 والعبادة ، ومنحبه صلاة بمسجد الحيف . وفي سفع كل حلال منى
 يسى حيماً

ايام التشريق :

ايام لشرىق هي احدى عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر من
 دي الحجة ، وقبل . سب سميتي بدت . اهم كانوا بشرقون
 فيها لحوم الاصاحي . في يقدروا ، ويرروا للشمس

الحمار ايام التشريق :

قال الامام الصادق (ع) : حج الاكر الوقوف بعروب ، ورمي الحمار
 - يريد رميها بمى - .

وقال ارم في كل يوم عند روال الشمس ، وفل كما قلت حين
 رميت حمرة لعقة ، فبدأ بالحجرة الاولى عن يسارها في بطن لسل ،
 وفل كما قلت يوم الحر ، ثم قم عن يسار الطريق ، فستفصله ،
 واحد الله ، وثن عليه ، وصل على النبي (ص) . ثم افعل ذلك عند
 الثانية ، واصح كما صنعت الاولى ، وتقف وتدعو الله كما دعوت ،
 ثم امض الى الثالثة ، وعليك اسكبه ووقر ، فارم ، ولا تقف
 عندها .

وسئل عن الرجل يرمي الحجار مكوسة - أي بغير الترتيب شرعي
 قال : يعيدها على الوسطى ، وجمرة العقبة .
 وقال روي الحجار من طوع الشمس الى عروها . ورحص بعد
 والحائف والراعي بالرمي ليلاً .

الفقهاء :

أوجوا على كل حاج ، منتمتاً كان ، او قارباً ان يرمي في كل
 من اليوم الحادي عشر ، واليوم الثاني عشر ثلاث جمرات ، كل جمرة
 بسبع حصاة ، وادامات ليلة الثالث عشر متى وجب عليه ان يرمي في
 يومه ثلاث جمرات ايضاً ، وصورة الرمي واحدة في جميع الجمرات ،
 وتقدم بيانها مفصلاً في فصل « متى واعمالها » .

وأوجوا ان يكون الرمي على الترتيب الشرعي ، بحيث يبدأ بالجمرة
 الاولى . ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة ، وادام حالف الترتيب عن عمد
 او سهوا او جهل اعاد على الوسطى وجمرة العقبة - لا بد من مرشد
 يدل على هذه الجمرات الثلاث - .

اما وقت الرمي يختاراً فهو ما بين طلوع الشمس الى عروها ،
 ونحوه للمصطر كالحائف والمريض والراعي ان يرمي ليلاً وعقب
 صاحب الحواهر على كل ما ذكرناه بكمته المكرورة ، وهي « بلا
 خلاف اجده فيه » .

وادام بي رمي جمرة . او بعضها اعاد من العدد ما دامت ايام
 التشرى ، وان سي الحجار بكاملها ، حتى يخرج من متى وجب عليه
 الرجوع اليها ، ولرمي . ان كانت ايام التشرى باقية ، والا قصي
 الرمي في السنة القادمة معه ، او استتاب عنه ، ولا كفاة عنه .
 ومن المبيد ان يفعل ما ذكره العلامة الخليلي في كتاب التذكرة :

و يرمي في كل يوم إحدى وعشرين حصاة ، عن ثلاث دفعات ،
 كل واحدة منها سبع حصات ، بيمينه الأولى . وهي بعد الحمرات
 من مكة ، وتلي مسجد الخيف ، ويستحب أن يرميها حلقاً - أي يضع
 الحصة على ناص لاهم - ويدفعها بظهر السبابة - عن يسار حمرة
 من نظر المسيل بسبع حصات ، ويكرر عند كل حصات ، ويدعو ،
 ثم يقدم في حمرة شبيهة . وتسمى الوسطى . وقف عن يسار الطريق ،
 ويسمى ثمة . ويحمد الله ، ويثني عليه ، ويصلي على النبي (ص)
 ثم يتقدم قليلاً ، ويدعو . ثم يرمي الحمرة . ويصح كي يصح عد
 الأولى ، ويقف ، يدعو أيضاً بعد الحصة الأخيرة ، ثم يصلي في الحمرة
 الثالثة ، وتسمى حمرة الجعة . ويرميها كالمسندة ، ولا يرفع يدها ،
 ولا يحتم الرمي . فمجموع ما يرمي في الأيام الثلاثة على ٦٣ حصاة
 - هذا إن ذات على ليلة ثلاث عشر كل يوم ٢١ تصادف في اسبع
 بني رمضان يوم بعد فتم على السبعين ،
 وبعد أن ذكر هذا علامة قال لا نعم به خلافاً

الوداع

ومتى سى الحاج عليه عهد على حارة أن يعمل منها شيئاً في
 وطنه دون أن يهتد في مكة المكرمة ولكن لأفضل الأكل أن يعود
 إلى بيت الله الحرام ، ويظوف طواف الوداع ، كي حرب عليه عاده
 الحجاج كراهه مد تقدم قبل أمام الصدوق (ع) أن أردت أن
 تخرج من مكة . وبأي أهنت ، فودع أنت وطف به صعباً
 والحمد لله رب العالمين . ولصلاه على النبي . وآله الأكرمين

زيارة الرسول وآله الاطهار

تستحب زيارة رسول الاعظم (ص) استحداً مؤكداً ، خاصة في
 حجة الحج ، من الامم صادق (ع) قال رسول الله (ص) من
 أتى مكة حاجاً ، ولم يزرني في السنة حفره يوم القيمة . ومن أتاني
 إثرأ وحت به شيعتي ، ومن وحت به شيعتي وحت به الله
 أثبت عن رسول الاعظم (ص) انه قال : من رآني بعد موتي
 كمن هاجر الي في حياتي .

ومما لا بد من صدق (ع) : زيارة قبر رسول الله (ص) ،
 وزيارة قبر الشهداء ، وزيارة قبر الحسين (ع) تعدل حجة رسول
 الله (ص)

وقال من رز حديثي امير المؤمنين عروفاً عنه كتب الله له بكل
 حفره حجة مبنية . وعمرة مبرورة

ويستحب تيان المساجد كلها في المدينة ، مثل مسجد قبا ، ومشربة
 اميرهم ، ومسجد الاحراب ، ومسجد النسيب ، ومسجد امير
 المؤمنين (ع) . ومسجد حد ، وقبور الشهداء . خاصة قبر حمزة (ع)
 اما زيارة قبر الله الصنع عليهم الفصل بسلام بغير طمأنينة احياء
 وموت فهي من فضل بركات ، وبر بركات ، خاصة في هذه

عصير ، وثمة السبع هم الامام الحسن ، والامام بن العابد ،
 والامام الزهر ، والامام الصادق عثم الفصل بسلام
 م زيارة وطمة ام الحسين فهي ثمما كزيارة ايها ، لأب مصعة
 مه ، وقد تعدد الأهلان في مكان عمرها لشريف ، والأمرت الأصوب
 اب دعت في بيها المحاور المسجل فيها ، وجين اد لأمويون في المسجل
 صر الصر من حمته ، وإلى هذا ذهب ابن نابوه وإنما قد امرت
 وأصوب للحديث المشهور عن ايها الرسول (ص) بين قيري ومنبري
 روصه من ريص احه والله وحده يعلم ، وهو ولي التوفيق



الجهاد، والامر بالمعروف



الجهاد

من آيات الجهاد :

حث القرآن على الجهاد في العديد من الآيات

• منها : ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم ومواليهم بأن هم اخوة يعدلوا في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والانجيل والفرآن ومن اوفى بعهده من الله فاستشروا سيحكم الله الذي نابعم به ، وذلك هو الفوز العظيم - التوبة ١١٢ .

• ومنها : لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموهم وانفسهم فصل الله المجاهدين باموهم وانفسهم على القاعدس درجة وكلاً وعد الله الحسي وفصل الله المجاهدين على القاعدس احرأ عصباً ، درجات مه ومعزة ورحمة وكان لله عموراً رجباً - النساء ٩٤ .

• ومنها : واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلموهم الله بهمهم - الانفال ٦١ . الى كثير من الآيات .

من احاديث الجهاد :

قال رسول الله (ص) من برث جهاد الله فلا وفاء في معيشتة . ومحمداً في دمه

وقال امير المؤمنين (ع) الجهاد عز للاسلام

وقال الجهاد باب من ابواب الجنة ، فتحه الله لحامسة اوليائه .
وهو لسان عقوى ، ودرع الله الحصينة ، وجنته الوثيقة ، لمن تركه
الله الله ثوب نيل . وشتمه البلاء . وحدث بالضعار . ولهمه - اي الله -
وصرب على قلبه بالأكساد . وأذيل الحق منه تشبيع الجهاد . وسيم
الحلف ، ومع النصف .

وجوب الجهاد :

حب الجهاد باجماع المسلمين ، وضرورة الدين . عاماً كالصوم والصلاة ،
واحج والزكاة ، وقد دأب شعبه من القدم أن يلقوا ولادهم واطفولهم
أصوات الدين وفروعه مرددين عليهم ، حتى يحفظوا عن ظهر قلب .
أصوات الدين حمة التوحيد ، والعمل ، وسورة . ولأمانة . والاعداد
في يوم لقيامه وفروع الدين حمة الصوم . وسبلاه . واحج ،
وبركاه ، والجهاد في سبيل الله . والجهاد نوعان أحدهما مدعو به
الاسلام ، ونائبها للدعوة عن وعن المسلمين ، والتمصيل في المفرد شية

الشروط :

لوجوب الجهاد من اجل الدعوة الى الاسلام وانتشاره شروط
١ و ٢ : الملوع ونعقل ، لأنها من اشترط نعمة التكليف

٣ - المذكورة بالاجماع ، ولأن الجهاد يحتاج الى بطولته ، فإنه لا
 لا اى عتج ودلال وصيغ الحدود والشفاء ، والى حمل سلاح لا اى
 لاساور والاقراط ، والى الميت في الحادق ، لا اى في راحة
 والمحادق ، ورغم هذا كله لو اخرج الامر اليهن وحدهم ، قال
 العلامة في التذكرة

٤ - السلامة من الضرر ، قال من في الآلة ٩١ :
 « ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المسكين حرج
 والآلة ٩١ قوله : « ليس على الصفاة ولا على المرمى ولا على من
 لا يحدو ما يقتول حرج او يصحبه له ، سواء كان على محسن من
 مسيل وانه عمود وحم ، ولا على من دمه ما يوجب له حرج
 احكمكم عنه تولوا » عليهم تنبص من دفع »

٥ - وجود غيبه له ، ولعنايه مدة غيابه عنهم ، ويحل على هذا
 الشرط فوه تعدى في الآلة السابقة : « ولا على الذين لا يجلون -
 يعمون . ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم » .

اذن الامام او نائبه :

من شرط بوجوب الجهاد اذن الامام (ع) ، وانه لخص من
 نص عليه واسمه بدات . يقول هذا العلم بأنه مجرد فرض في عصرنا
 وانه عدم . وهو مني جمع بين وصفي بدلة والجهاد انفس
 الجواب

قسم الفقهاء الجهاد الى نوعين

الاول جهاد يعرف في سبيل الله واث الاسلام . واعلاه كعبته
 في بلاد الله وعنده وهذا نوع من الجهاد لا بد منه من اذن الامام .

هذا علي أمير المؤمنين (ع) لا يخرج منه في جهاد مع من لا يؤمن
 على الحكم ، ولا يبعد في شيء من الله عز وجل وهذا حصده لأمم
 تصديق (ع) لعدم المنع من عمرو ثم لا يخرج من هذه الموضع التي
 خرج منها أهل بلادك ٤ - أي تعهد مع الحاكم - فإن عبد لمالك
 انصر مكرم ، ولاعداء لكم هذا لأمم أي ، والله لو كان جبراً
 من صهيون إليه فإن عبد لمالك - الريدية يقولون : ليس من وبن
 جعفر خلاف إلا أنه لا يرى الجهاد قبل لأمم ، إنما لا يرى الجهاد
 في ، والله أي إياه . ولكي كره أن ادع علمي إلى جهلهم
 وتعدر الإشارة إلى أن هذا الجهاد هو الذي يجب وجوباً كفاً لا
 عيباً ، وهو الذي يشترط فيه الشروط الخمسة السابقة ، بالإضافة إلى
 إذن الإمام ، أو ناله

وأيضاً تحذر الإشارة إلى أن كل من كان حائراً فقد عصى الله سبحانه ،
 وامتنع العقاب ، وضمن كل ما يتلوه ، ويعي فيه ، حتى في حال
 حربه مع الحائر باسم الدعوة إلى الإسلام . بعد أن يتأثر الحرب
 وجهاد العدو لا بد فيه من إذن الإمام . أنه ذاته الحق ، إذا كان
 يتطوع في جيش الحائر دعماً عن الإسلام ، وهو له حق ، بل يجب
 بدون ريب .

النوع الثاني جهاد اندفع عن الإسلام ، وبلاد المسلمين ، والدفع
 عن نفس وأمال والعرض ، بل دفع عن الحق أصلاً ، سواء أكان
 به ، م نبره ، على شرط أن يكون المقصد حصصاً لوجه الله والحق
 وهذا الدفع لا يشترط فيه إذن الإمام ، ولا ذاته الخاصة ، أو
 إمام . ولا شيء من لشروط السابقة ويجب عيباً ، لا كدية بالصحة
 أن اندفع عن الإسلام وبلاد المسلمين على كل من كان في دعائه
 ادني نوع لصد العدوان عن الإسلام وأهله ، دون فرق بين المرحل
 والمرأة ، ولا بين الأعرح والصحيح . ولا بين الأعمى والصير ، ولا بين

المريض والسليم ، فان صاحب الخواهر : « دا داهم المسلمين عدو من
 انكار يعتنى منه على بيضة الاسلام - مأخوذة من اخوذة التي يصعب
 المحارب على رأسه يتقي بها الصربات - او يريد الكافر الاستيلاء على
 بلاد المسلمين ، واسرهم وسبيهم ، واخذ امواهم ، اد كسان كذلك
 وحب الدواعى على الحر والعبد ، وتذكر ولائى ، والسليم والمريض ،
 والاعمى ولا عرج ، وغيرهم ان احتيج اليهم ، ولا يتوقف الرجوع
 على حضور الامام ، ولا ادبه ، ولا يختص بالمعتدى عليهم والمقصود
 بالخصوص من يجب الهوى على كل من علم بالخيار ، وان لم يكن
 الاعتداء موحها اليه ، هذا ، اذا لم يعلم بأن من يراد الاعتداء عليهم
 ودرس على صد العدو ، ومفهومته ، ويتأكد الوجوب على لأقرب من
 مكان الهجوم فالأقرب : »

وبدل على ان الجهاد في سبيل الدعوة الى الاسلام لا بد منه من ادن
 الامام ، دون الدواعى عن النفس والمال ، بل عليه قول الامام الصادق (ع) .
 لجهاد واجب مع امام عادل ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد ، اي
 وان لم يادن له الامام ، او ناله اقناً خاصاً .

الزمان والمكان :

بحور القتال في زمان دون زمان ، وفي مكان دون مكان ، أما المكان
 الذي لا يجوز القتال فيه فهو المسجد الحرام الا اذا ابتدأ المعتدي بالقتل ،
 قال تعالى : « ولا تقتلوا عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم به فان
 قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جراء الكافرين - المرة ١٩٠ » والمكان
 الذي يجوز القتال فيه ابتداء للدعوة الى الاسلام هو ما عد المسجد الحرام
 اما الزمان الذي لا يجوز القتال فيه الأشهر الحرم . وعددها أربعة
 ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب الا اذا بدأ المعتدي بها

بالقتال ، فبحر الدفاع حينئذ ، قال تعالى : « فإذا انسح الشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم - التوبة ٦ » .
وفي الآية ١٩٣ البقرة : « الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصص من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .
الذي يستحق قتلكم في شهر الحرام استحلوا هم ايضاً منه في هذا الشهر قصصاً له على اعتدائه . وبحر الفتا في غير هذه الأشهر

اذن الابوين :

قال الامام الصديق (ع) جاء رجل الى رسول الله (ص) ، فقال له : اني راعب في الجهاد بشيطة ، فقال له النبي (ص) فجاهد في سبيل الله . قال الرجل : ان لي والدين كبريين يريدان اني باسألني . وبكرهما حروحي قال النبي : أقم مع والديك ، وديني يصمي بيده لأنتك بها يوماً وليلة خير من جهاد سنة .

المقاهة :

قالوا : للوالدين ان يجمعوا ولدهما من جهاد امرو . على شريطة أن لا يأمره الامام او نائبه بذلك ، او يمنع المسلمون اليه شخصياً لكفائه العسكرية ، بحيث لا يستطيعون المقاومة بدونه . او يجب الجهاد عليه في هذه الحال جبراً ، دون ان يتوقف على اذن احد اطلاقاً ، تماماً كالصلاة والصيام ، سواء أُرسي الأيوان . أم عصا . إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

المراقبة :

قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله
لعلكم تفلحون - آل عمران ٢٠٠ هـ .

قال الإمام الصادق (ع) : الرباط ثلاثة أيام ، وأكثره أربعون
يوماً ، فإذا كان ذلك فهو جهاد .

وسئل حفيده الإمام الرضا (ع) عن الرجل يربط ، فحده العدو الى
الموضع الذي هو فيه يربط ، كيف يصح ؟ قال : يقابل عن بيضة
الاسلام ، لا عن هؤلاء ، أي لا عن الحاكم الجائر .

الفتاه :

قلوا : معنى المراقبة لأقامة عن الحدود ، وهي على نوعين . تارة
تكون لمجرد الاستطلاع والتعرف على نوايا العدو ، وأنه هل يريد الهجوم
والعدوان ، أو لا ؟ وأخرى يُعَمُّ ان العدو يسوي لعدو قطعاً ، ويعني
قواه للهجوم ، والمراقبة الأولى منحة استحداثاً مؤكداً ورباط
الإنسان من ثلاثة أيام الى أربعين ، ثم يعود الى أهله ، ويحل مكانه
غيره ، والثانية واحدة ، لأنها تدخل في جهاد اندفاع عن الاسلام
والمسلمين .

وجوب الهجرة :

قال تعالى هـ الذين نواقهم الملائكة ظالمي أنفسهم قاتلوا مع كرم
قلوا مستضعفين في الارض قاتلوا ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا
فيها أولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً - النساء ٩٧ هـ .
واستناداً الى هذه الآية الكريمة اتفق الفقهاء بتحريم المقام على المستضعف

في بلد الكفر الذي لا يستطيع فيه من اداء الفرائض ، وشعائر الاسلام ،
واوجوا عليه المحررة والرجيل منه الى بلد مسلم يؤدي فيه ما وجبه الله
عليه الا اذا عجز ، ولم يتمكن من المحررة . ومن المؤلم للمؤسف ان
الكثير من شتات المسلمين اليوم قد عكس الآية الى نقيضها ، فهاجر
من بيده المسلم الى امريكا واوروبا ، لا لشيء الا للمعق والمجور ،
والرنا والحمور

من يجب جهاده :

قدما ان الجهاد تارة يكون للدعوة الى الاسلام ، واخرى للدفع
عن الاسلام والمسلمين ، وعن النفس والمال ، وكل حق ايما كان
ويكون ، وفيما يلي ثلاثة امثلة : اثنان منها للنوع الاول من الجهاد .
وواحد للنوع الثاني ، وذكرناها هنا تفعلاً لما جاء في كتب الفقه

١ - جهاد المشركين من الملحدين وعدة الاصنام . قال تعالى

« فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم - التوبة * * » .

ويجب قتالهم من اجل الدين : وترك الاتحاد ولشرك . لا من اجل
العبة ، وامتنادهم والاستيلاء على بلادهم ، ولا ببحر قتالهم بأمري .
الاول ان يكون للمسلمين قدرة على مقاومتهم وازعاجهم . قال الامام
الرضا حميد الامام الصادق (ع) : لقد ترك رسول الله جهاد المشركين
بمحكمة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة ، وبالمدينة تسعة عشر شهراً ذلك
لنفقة دعوانه عليهم . الامر الثاني ان يدعى هؤلاء المشركون الى الاسلام ،
فان اظهروا قبوله ، ولو بالنسك وحس الكف عنهم والا وجب قتالهم ،
ولا تنقل منهم الحرية محال ، قال الامام الصادق (ع) : بعث رسول
الله علياً امير المؤمنين الى اليمن ، وقال له يا علي لا تقاقل احداً حتى
تدعوه الى الاسلام ، وابع الله ، لأن يهدي الله على يدك رجلاً حير

نكثت صلت عليه شمس . وعرفت . وذك ولأوه يا علي

٢ - قال هل الكتاب . وهم اليهود والنصارى والمجوس .
وهؤلاء يخبرون بين قوم لأسلام . ودفع الحربة مع الأثرم بشرائط
أهل السنة . قال استموا . وادعوا حربه حرم فاعلم . وان رفضوا
الأمس معاً فليس . قال له يعني . ه قتلوا من لا يؤمن بالله
واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون الحق
من الدين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون -
التوبة ٣٠

٣ - قال أئمة شيعية من ستمس على عاقبة منهم . فإذا قسبت
مقتاتار مسلمة فعلي بوجوه . اعتلاء ان يصحح رث ابنه بالعدل .
قال رجعت لذي . عه ان صاعه به . وركب القات كان حراماً . وان
سب الا لسان عمله للآخر . ومعهده عنه . وحب قات لظالم .
وماصرة مصوم . قال من . وان قاتلت من المؤمنين قتلوا
وصحبه بيها . قال نعمت احدهم على الاخرى فادعوا في تعني حتى
تبيء ان مر الله من هات فادعوا بيها بالعدل وفسطو . الله بح
المسطين . اما المؤمنين اعدوا فاصححو بين احوبيكم وبنوا الله لعنكم
ترحمون - الحجرات ١٠

وقد وصفت هذه الآية الكريمة الأساس الصحيح للفصل بين المؤمنين
او الدول المتقاتلين وذلك ان تعمل فئة ثالثة غير متحاربة جمع الشمل
وحقق الذماء بالمفاوضات السليمة بين الطرفين . واهتمام التراج بالحق
والعدل . فإذا اصررت احدهم على العي واعدوا وان وحب ردعها بقوة
السلح

ولم يصل الائم اسجده بعد في هذا رعم انها في عصر الحصار

١ - جاء في بعض الاسانيد ان المجوس كان لهم نبي يقتلوه . وكتاب فاحرقوه

والتقدم ، وما زال المفكرون المصغرون يظنون ان تكون هذه الامم قوة
 مانعة رادعة عن العلم والتقدم ولكنها ، حتى الآن مجرد حم وامية ..
 ونحن الآن في سنة ١٩٦٥ ، والحرب تفوق ، ولا نقعد في هيتام الشامية ،
 وقد كتبت هذه الكلمات بعد ان قرأت في الصحف ان ٢٠٠ طائرة
 اميركية تواصل عارنها العدوية على هيتام ليل هار ، وتدمر المنشآت
 والتفدرات ، ونقتل النساء ولاحصل نمرأى ومسمع لأم المتحدة دون
 ان تحرك ساكنا ، حتى كأن شيئاً لم يكن
 وسعقد فصلاً خاصاً لعنان اهل الهي وقطع الطريق

الاستعانة باهل الذمة والشرك :

قد العلامة الخلي في التذكرة : محور الاستعانة باهل الذمة والشرك ،
 هي شريطة ان يكون في المسلمين قلة وحاجة الى الاستعانة بالكتابي ،
 او الشرك ، وان يأمر المسلمون شر من يستعيبون به من غيرهم ،
 ويركعون الى اماته وعدم عذره . فان رسول الله (ص) قد استعان
 بصغوان من امية قبل اسلامه على حرب هوازن ، واستعان بيهود بني
 قينقاع ، وحصهم بشيء من المال ، وادان لم يكن الكتابي و لشرك
 مأموراً ، او كان المسلمون في عبي عنه فلا محور الاستعانة به اطلاقاً ،
 قال تعالى . وما كنت متخذاً للصليب عصداً وقال الرسول الاعظم
 (ص) لا استعيب ماشركيين على المشركين ، اي مع فقد الشرعيين ،
 ولاهم من المعصوب عليهم فلا تحصل الصرة هم
 ويؤيد ما قاله العلامة الحديث المعروف ان الله يصبر هذا الدين
 يقوم لا حلاق لهم .

الحربي والدمي :

ليس معنى الحربي في اصطلاح الفقهاء من اعترى حرب على المسلمين .
 فكل من لا كتاب له ، ولا شبه كتاب من صنف الكفر فهو حربي
 عدوهم ، وهذا لا يدل منه الحرية بالادق ، بل من له كتاب ،
 كاليهودي والنصراني ، او شبه كتاب ، كالمجوسي فهو على قسمين :
 دمي ، وهو الذي يقبل شروط الدمة ، ويسلم بها ، وعبر دمي وهو
 الذي يمنع عن قول هذه لشروط وحكمه حكم حربي باجماع الفقهاء
 والدمي يدخل في دمة المسلمين وعهودهم ، وعليهم ان لا تعرضوا
 له سوء ، بل ، ويدفعوا عنه الاعتداء ، وهو في شروط دمه ، وهي
 ان يدفع الجزية ، ويقاضي في المرافعات عند المسلمين ، ويقبل احكامهم ،
 ويركض ليعرض لسمات سكاج ، ولا يشر ، اث مدعوة صد
 الاسلام ، ولا يبيع الحارم ، ويتطهر بارتكاب مكرات ، كماكن
 الخنزير ، وربما ، وشرب الخمر ، ولا يأوي الى عدو الاسلام ،
 ويتحسس على مسلمين قال الامام الصادق (ع) رسول الله (ص)
 فن الحريه من امن لدمه عن ان لا يأكلوا الرب ، ولا لحم الخنزير ،
 ولا ينكحوا الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت ، فن فعل ذلك منهم
 برئت منه ذمة الله ، وذمة رسوله

صورة القتال

الاستعداد :

قال تعالى : واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط حمل
الأنعام ٦٦ ، وفي الآية ٤ من سورة الصف : يا أيها الذين آمنوا
يقاتلون في سبيل صفاً كأنهم بنيان مرصوص
وقال الإمام (ع) : حبر الرقاق أربعة ، وحبر السرياء أربعة ،
وحبر العساكر أربعة آلاف ، ولي يصف عشرة آلاف من قلة أواد
بكثرة القوة
وقال : قال رسول الله (ص) : اركبوا وارموا ، وان ترموا احب
الي من ان تركبوا

الفهاء :

قلوا : يحب في الحرب أولاً ، وقبل كل شيء . الاستعداد ، بقيادة
مؤمن غير مستهتر ، وشجاع غير منهزم . فإذا رأى العدو أكثر عدة
وعدداً تربع ، حتى تحكه لمحنة من المدة . وان يصف للمقاتلون

انهم في الميدان صفاً ثنتين كائين وان لا يبدؤوا بالقتال الا بعد
العدو في الاسلام ، واستباح العدو عن قومه - كي تقدم - وان يكون
الداعي اليه الامام ، او من يختاره لذلك .

الفرار :

قال تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا رحماً فلا
تولوهم الا ذنار ومن يومهم يوشك دبره الا محرقاً لقتل او سجيناً الى
ذلة فقد باء بعصبيه من الله - الانفال ١٦ .
وفي الآية ٦٦ من السورة المذكورة : الا ان حلف عسكم وعلم ان
مكم صعباً فان يكن مكم منه صابره يعطون مثبتي وان يكن مكم الف
يعطون الفين ياذن الله والله مع الصابرين .
وقال الامام ابي عبد الله (ع) حرم الله الفرار من الرحمة لما فيه من
وهي في الدين ومن الحرأة على المسلمين ، ومن السي ونفيل ،
وابطال دين الله ، وغير ذلك من الفساد
وقال الامام الصادق (ع) من فر من رحب في القتال فقد فر ،
ومن فر من ثلاثة فلم يفر .

الفقهاء :

قالوا : اذا انتفى الصغار وحب الثبات ، وحرم الفرار الا اذا راد
العدو على عدد المسلمين فأكثر من مرتين ، و يحرف المقتل ان ذلة
من جاعته تحتاج الى لحدة ، او لاصلاح سلاحه ، و يستدير الشمس ،
وما الى ذلك مما تستدعيه الضرورة ، وهذا باحقيقة ليس من الفرار في
شيء ما دام الانصراف لعاية مشروعة

عدل الاسلام ومباحته .

قال الامام الصادق (ع) سمى رسول الله (ص) ب بئى اسم في
بلاد المشركين . وعن قتل لسان ولويد في دار الحرب . وعن لأمى
والشيخ الثاني .. وما بيت عدواً قط في ليل

وقال من مر من المؤمنين بشيخ مكشوف رأسه ، فقال من
هد ؟ قالوا بصراي . قال استعاضوه . حر د كمر وعمر
مستعوه !! اصقوا عليه من بيت المال

وقال الامام الصادق (ع) يحيى كل عذر يوم القيامة ماثلاً
شديقه ، حتى يدخل النار

وقال : لا يقتل الرمل ، ولا الرهن .

وقال كان رسول الله (ص) يدعى سريه دعا مبرها فأجلسه
الى جنبه . وحسن اصحابه من يديه . ثم قال صبروا بسم الله .
وفي سبيل الله . وعن منه رسول الله . لا يمدرو . ولا يعمرو . ولا
تتمنوا . ولا يقطعوا شجره الا ان يقطعوا بها . ولا تقتلوا شيخاً
فانياً ، ولا صبياً ولا امرأة

ولا شيء في هذه الأقوال يحتاج الى الشرح والتوضيح . وقد فني
بها بفقهاء . وجمعوا كلمة واحدة على صاحبها ووجوب نعمتها
ولو قارنا بينها وبين ما عليه يدون كثر من سبب الحق بغير
العدل . ولقد نفا على الولدان ولسان وعمر وسببها العمران ومصادر
الحياة . نعرفنا السنية الاسلام وعنده ورحته . ونعمته وحضارته .
ووقاحة العرب وصداقه . وحنه ونوحشه . وافراده بالشر والحق .
والسبب والاعصاب . وما الى ذلك مما يعجز قلم عن تصوير قبحه
وبشاعته .

الاسرى

ول نعى د عيتى ستن كمر و فصر ب الرقب حتى اذا انعموهم
فشدو الوثوق فأما ما بعد وما فداء حتى تضع الحرب اوزارها -
محمد ع

ول امام الصادق (ع) اذا حدث سيراً فعبر عن المشي ولم
يكلم معك حمل فارسله ، ولا تقتله
وحدثوا ان امير المؤمنين (ع) بأسير يوم صفين فابعده ، فقال امير
المؤمنين لا تقتل بي حرف الله ب بعضى ، وحلى سبيله ، وعنده
سنة يدي حقه

وقال الصادق (ع) صدام لأسير حتى على من مره ، وان كان مراد
من أعدائه ، فله يسرى ان يصعب ويسعى ، ويرفق به كمرأ كال
أو غيره

وسئل عن قوله نعى : وعظموا صدم عن حبه مكباً وشياً
وسهلاً ، قال هو الاسير . وقال : طعام الأسير والاحسان اليه
حق واجب

الفقه

قوله : الاسرى الأناث والولدان لا يجوز قتلهم بحال ، لان النبي
(ص) سى عن قتله . ورحل بعض ودا أسروا بعد ان وضعت
الحرب وراءها فلا يحرم قتلهم ، ويشخير الامام او نائبه بين اطلاق
سلبهم بدون عوص ، وبين ان يقدوا انفسهم بحال ، واذا أسروا ،
واخرب دمه . ول استبوا حرم قتلهم ، لقول الرسول الاعظم (ص)
مرت ب من الناس ، حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوا عصمت
دمهم وقول الامام (ع) لأسير د سم حتى دمه . وان سى

الأمري عن الاسلام ، ولم يخلوه فقد ذهب المشهور الى وجوب قتلهم
واسي براه هو العمل بما تستدعيه المصلحة ، فان لم يؤمن عائلة
الأسير اذا اطلق قتل ومع الأمن منه ومن عائلته ونكيبته في المسمين حار
اغلاقه على ان عدياً امير المؤمنين (ع) من على س العاص ، واس
رطه . واس الحكم ، مع عدم الأمن من عثنتهم وعددهم ، ولثالث
قطعا انه من على الأولين ، والحرب قائمة .

ومها يكن ، فان الأسير يحب ان يطعم . ويسقى ، ويداوى ،
وبرفق به ، ويحسن اليه حتى مع عدده واصرا ، على عدم قبول الاسلام.

الفنائم

الغبية والفهي والانفال :

وردت هذه الألفاظ الثلاثة في القرآن الكريم ، قد تعدى ، وواعلموا
ما علم من شيء من الله حمه ونلرسوب وبدي نقرسى واليشمى والمساكين
وس سبل الانفال ٤١ ،

وفي الآية الأولى من هذه السورة ، يسأوت عن الأنف من الانفال
الله ونلرسول فانفوا الله واحلحوا ذات بينكم .

وفي الآية ٧ من سورة الحشر ، ما جاء الله ورسوله من هبل
القرى لله ونلرسوب وبدي نقرسى واليشمى والمساكين واس لسبل كي
لا يكون دولة بين الاغياء منكم .

وسمي اتبه الى هذه الآية الأولى قد ماوا في الحكم بين
الفهي والغبيمة ، وجمعها لله ونلرسوب ونقرسى وابشامى والمساكين وس
السبل .

والغبية هي لفظة امكنة من ب سبل كاب ، من النجارة والصدعة
وارراعه ، ومن الحروب والنقات والغبيمة المقصودة في هذا الفصل هي

ما اعتدت بالحرب والعلبة ، وانجاف الخيل والركاب .

ومعنى الشيء في لغة الرجوع . وفي اصطلاح النعماء ما أخذ من
الكثرة من غير قتال . قال تعالى : وما آتاه الله على رسوله
مهم لم أوجهم عليه من قبل ولا ركاب ، أي لم يسر الله على
الخيول ولا الأمل . وعنه . يكون شيء محصياً عما أخذ من دول قتال ،
والنعمة تعم ما يؤخذ بالحرب والقتال

ولانت جمع نعل ، وهو في اللغة ريدة . ومنه قوله تعالى
: ووهبنا له اسحق ويعقوب ربه . وفي اصطلاح النعماء ما أخذ من
الكثرة بغير حرب . وهو رسول (ص) ومن بعد الامام . وقد نكسنا
عن سهم الامام في باب خمس . وانقصود هنا في بحث النعماء في
محصولها لحدود ما حارب ونعله

تقسيم النعماء :

سئل الامام الصادق (ع) السرية يعنيها الامام . فقصون عاظم
كيف قسم الله ما دونوا عنها مع أمير مائة الامام عليهم اخرج .
الخمس لله وللرسول ، وقسم بينهم اربعة اجزاء . وان لم يكونوا قتلوا
عنها المشركين كان كل ما غنموا بالامام ، محصيه حيث حب
ودا . فما تصرف النعماء على ما جرى بمسكن ، أي من كان مع
المسكن منهم له . وان لم يقاتل ، حتى يقتل دا ويد مع العسكر
اسهم له . فقد روى الامام الصادق (ع) عن ابيه عن جده ان علياً
أمير المؤمنين قال اذا ولد المولود في أرض أسهم له . واذا كان
مع الرجل فارس في العدو لم يسهم الا لفارسين منها . وبه سوي في
القسم من الناس

وسئل عن رجل كان معه فارس . ولكن لم يقاتل عليه ، بل قاتل

وهو في سعة ٤ قال تمارس سهام . والراجل سهم والمراد
بالفارس هو الراكب في السفينة .

الفقهاء :

قسموا غنيمة الحرب الى ثلاثة اقسام

١ . ما يقبل . كالثقل والخيل والحيوانات والدمع . والذي يصح تملكه
من هذه اخرج الاثم او دمه من اولاً وقبل كل شيء يحص به من
اصدى خدمة الاسلام والمسلمين . ثم اخرج الخمس له خاصة ، والاربعة
عاش لخدمة بقسمها بالسوية بين المسلمين . ومن حصر ، حتى ولو لم
يقاتل ، بل حتى الطفل اذا ولد بعد خيابة ، وقبل نفسه ويعطى
الراجل سهماً واحداً ، والفارس سهمين . واحداً له ، والثاني لفرسه ،
ومن كان معه فرسان ، أو أكثر احدى ثلاثة أسهم . ولا يسهم للأسلحة
والعتاد والخمير . ومن عاش في مدينة سهام ، لأنها تحكم الفرس .

٢ . الأسرى من النساء والأطفال . وحكمها حكم القسم السابق ،
قال صاحب الخواهر فلا خلاف ولا اشكال بها وقتوى

٣ . لأرض . وقد اجمع الفقهاء كلمة واحدة على ان كل ارض
فتح عنوة فهي لجميع المسلمين المجاهدين وغير المجاهدين ، من وحده
ومن سبوحه . وعدم انفصل في باب خمس فراجع

اهل البنى

وجوب القتال :

قال تعالى في الآية ١٠ من سورة الحجرات «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فصالحوا بينهما فان بعت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبيع .
وقال الامام الصادق (ع) قد علي امير المؤمنين (ع) . القتال قتال : قتال الفئة الناعية ، حتى تميم . وفتن الفئة الكافرة ، حتى تسلم

وقال عن الحوارج ان حرجوا على امام عادل ، و جماعة فقاتلوهم ،
ون حرجوا على امام حائر فلا تقاتلوهم .. لا يقاتلهم بعدى الا من هو
اولى بالحق منهم .

الفقهاء :

سمى النبي في اسعة الظلم والاعتداء ، وفي الشرع الحروح بالسيف
عن امام عادل ، واجمع الفقهاء على ان قتال اهل البني اذا نذب اليه
الامم او دته يجب كفاية على الكل . ويسقط بعمل البعض ، ويدا

استنهض الامام شخصاً معه نعين ، والفرار من حرهم ، تماماً كالفرار من حرب شريكين ، واول فئة نعت في الاسلام هم اهل انشام بقبدة معاوية ، للحدث تنوتر عند جميع الفرق الاسلامية ، يا عمار قتلك الفئة الدعة ، وقتل حش معاوية عمراً بعضين . وهو مع امام المتقين علي ، ومن جن هد حبيت كان عمر لا يست واداً لا سلكه جماعة من اصحاب الرسول الاعظم (ص) .

الاسير والجريح :

سئل الامام الصادق (ع) عما اده هرم اهل لعذل اهل النعي ؟ قال . ليس لأهل العذل ان يتعوا مدرأ ، ولا يقتلوا ، ولا يجهروا على جريح ، هذا ، دام ينق من اهل النعي احد ، ولم يكن هم فئة يرجعون اليها ، فان كنت لهم فئة يرجعون اليها فان سيرهم يقتل ، ومسيرهم يتبع ، وجريحهم يجهز عليه .

وسئل الامام الرضا (ع) لماذا حذك امير المؤمنين قتل اهل صميم مقبلين ومدرين واحهر على جريحهم ، اما اهل الحسن فترك مدرهم وجريحهم ، بل قال من النعي سلاحه فهو آس ، ومن دحل داره فهو آس ؟

قال الامام ان اهل الحمل قتل امامهم في طحقة ولربير - ولم يكن هم فئة يرجعون اليها ، وانما رجع الدين كانوا يحاربون اى مبارهم عبر محربين ، ولا مخالفين ، ورصوا ان يكف الامام امير المؤمنين (ع) عنهم . وليس كدست اهل صميم فقد كانوا يرجعون الى فئة مستعدة ، وامام اى معاوية - يجمع هذه السلاج والدوع والسيوف ، ويسلوي هم اعطاء ، ويبني لهم الاثرال . ويعود مريضهم ، ويحمر كبيرهم ، ويساوي جريحهم ، ويحمل راحلهم ، ويكسو حشرهم ، ويردهم فيرجعون

الى الحرب وانفتحت ، ومن حين هذا لم يباور امير المؤمنين بين الصريقتين
في الحكم
وهذا محل وفاق عند الفقهاء كافة .

لا غنائم

لا يجوز سبي نساء واطفال الصريقتين من هـل انعي ، ولا غنمك
اموالهم التي لم يجرها العسكر مملوكة كانت او غير مملوكة ، فان صاحب
الخواهر بلا خلاف احده في شيء من ذلك . وقال الناس يوم الحمل
لامير المؤمنين (ع) اقسم بربنا ، فقال : ابيكم بأحد أم المؤمنين أي
هائثة - في سهمه

اما الأشياء المملوكة التي حواها العسكر ، كالسلاح والندوب فلفقهاء
قولان احدهم انه عبيمة تقسم على المقاتلة ، وثانيها انه لأرنبه
والذي يساعد عليه الاعتذر بالتبصيل بين النفقة التي ترجع الى رئيس كاهل
الشم ، فتكون عبيمة ، ولذا جاز قتل اميرهم ، والاحقر على جريحهم ،
وبين الفتي التي لا ترجع الى رئيس بحملها كاهل الصرة ، فتكون
لأربابها ، خاصة اذا اظهروا الطاعة والاستسلام . وروي أن امير المؤمنين
رد على اهل الصرة اموالهم ، وانه اكتمى من ادعين يمينه في هذا
المورد الخاص .

الامر بالمعروف

وجوب الامر بالمعروف :

قال العلامة الحلي في التذكرة : « المعروف فبيان : واجب ،
وهدى ، والامر بالتواجب واجب ، وبالهدى ندى ، اما المنكر فكله
حرام فاللهي عنه واجب ، ولا خلاف في ذلك » .

ومن الآيات القرآنية في هذا الباب قوله تعالى : ولئن لم يكن منكم امة
يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف ويهيون عن المنكر واولئك هم
المفلحون .

وقوله : كنتم حبر امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون
عن المنكر .

وقوله : الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
وأمرؤا بالمعروف ونهوا عن المنكر .

وقال الرسول الاعظم (ص) : لا يزال الناس بخير ما أمرؤا بالمعروف
ونهوا عن المنكر ، وتعاونوا على البر ، فاداً لم يعملوا ذلك برعت عنهم
البركات ، وسلط بعضهم على بعض ، ولم يكن لهم ناصر في الارض ،
ولا في السماء .

وقال اهل بيته الاطهار بلسان الامم اسقر ابي الامام الصادق (ع)
 ١ يكون في آخر الزمان قوم مراؤون يتعرون ، وسكيتون حذاه سدهم ،
 لا يوجنون امرأ بمعروف ، ولا يهيا عن مكرب لا اد أموا لقصر ،
 يظنون لأنفسهم الرخص والمعايير ، ينهون رلات العبد ، ومساد عملهم ،
 يفلون على الصلاة والصيام ، ولا يكفهم في عس ، ولا مس ،
 ولو صرت الصلاة بأموهم وسنهم لرهضوه ، كي رخص أتم الفرائض
 واشرفها ان الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر فرصة عظيمة ، بها
 تقام الفرائض ، هناك يتم عصب الله عليهم ، فيعنتهم بعده ، فهلك
 الابرار في دار الفجار ، وانصاعوا في دار الكفار ان الأمر بالمعروف ،
 والنهي عن المنكر سبيل الانباء ، ومصحح الصالحين ، وفرصة عظيمة ،
 بها تؤمن المذاهب ، وتحل المكاسب ، وترد المظالم ، وتعمد الارض ،
 ويتصاف من الأعداء ، ويستقيم الأمر ، فانكروا نقوبكم ، ولقطوا
 بالسنتكم ، وصكوا حياكم ، ولا تحموا في الله لومة لائم .

من انعط ورجع الى الحق فلا سبيل عليه . انما السبيل على الذين
 يظنون الناس ، ويعون في الأرض غير الحق ، اولئك لهم عذاب
 أسيم ، فعاهدوهم بآدابكم ، وعصوهم بنقوبكم ، غير طابين
 سلطاناً ، ولا ملا ، ولا مردين بالظلم ظمراً . لقد اوصى الله سبحانه
 لي شعب النبي ابي لمعد من قومك مئة واربعين ألفاً من شرارهم ،
 ومثبب ألفاً من حبارهم . فقال شعب : يا رب هؤلاء الاشرار ، فما
 ال الاحيار ؟ اوصى الله ابيه داهنو اهل المعاصي ، ولم يعصوا لعصي .

الفقهاء

اهتموا اهتماماً بالماً بالأمر بالمعروف ، ونهي عن المنكر ، وعقدوا
 له دماً حامساً في كسهم . واستدلوا على وجوبه بالنص لقصعي كتاباً وسنة .

وبإجماع المسلمين . وصورة الدين . تماماً كالصوم والصلاة . بل قال
 جماعة من فقهاء الإمامية ان وجوبه ثابت بالعقل . لا بالسمع . وان
 النص ثابت في الكتاب يرشد الى حكم العقل . وتؤكدده . بحيث يحكم
 بالوجوب . حتى ولو لم يرد نص به من الشارع . جن . احتلفوا في
 انه يجب عيماً . او كفاية . بسقط عن الجميع بفعل بعض . والخلق
 لثاني . لقوله تعالى وتذكر منكم امة يدعون الى خير . ومن
 لبعض . وذلك العدة منه وجود المعروف . ودفع المنكر . او البناء
 للجنة . ومنى حصلت لعامة ارفع اسما . تماماً كصلاة على الميت .
 ودفعه .

الشروط :

ويشترط لوجوب الأمر بالمعروف اربعة شروط :

١ . انعلم بالمعروف والمنكر . لأن المجهل بحاجة الى من يرشده .
 وعن امر المؤمنين بفصل الصلوات . حيث قال . لا تقل ما لا تعلم .
 بل لا تقل كل ما تعلم . فان الله فرض على حور حلت من نص يحتج
 بها عليك يوم القيامة .

٢ . لا يخلل لتأثير . هو علم وحرم بعدم الحدودى من الأمر وسهوى
 لم يجب . وهذا بشرط تدعيم العقوبة والسببية . ولكن امي . استعنه .
 وشرح . كـى والمرزقة

ومما يكن . وعلى اية حال فان على امره ان يبين الحلال والحرام
 لاهله وولده . سواء احتمل سائبر . أم لم يخل . قال الامام بصادق
 (ع) ما رت هذه الآية . يا ايها الذين آمنوا قوا أنفسكم وهلككم
 نر ونفودها اساس والحجارة عليها ملائكة علاط شدد التحريم ٦ .
 حسن رجل من المسلمين سكي . ويقولون عجزت عن نفسي . فكيف

اكف بأهلي ؟ قال له رسول الله (ص) حشك ان تأمرهم بما تأمر
به نفسك ، ونهاهم عما نهى عنه نفسك . قال . كيف آتيهم ؟ قال
الرسول تأمرهم بما أمر به الله ، ونهاهم عما مهي عنه الله ، فان اطاعوك
فقد وقيتهم ، وان عصوك كنت قد قصيت ما عليك

٣ - ان لا تظهر القرائن والدلائل ان الفاعل الترك ، عبر مصر ،
ولا مستمر ، فلو علم منه الاقلاع والندم سقط الوحوب ، لأن الأمر
هنا للتوبيخ والتفريع ، وليس على سبيل الحقيقة ، بل يحرم الأمر والنهي
- هنا - اذا كان فيه اذى للمؤمن .

٤ - ان لا يستدعي الأمر والنهي صرراً على الأمر الناهي ، او
عبره ، والا سقط التكليف ، لقاعدة لا صرر ولا صرار .

ونجد الإشارة ان ان هذا الشرط يختص في محالمة فروع الدين
فقط ، اما مع الحوف على الدين واصوله فيجب الجهاد ، وبدن النفس
والمال ، لأن الوحوب هنا متعلق بنفس الضرر . او بالفعل الذي يتولد
منه الضرر ، لا بالفعل الذي لا يستدعي شيئاً من الحرج والضرر .

مراتب الامر بالمعروف :

للأمر بالمعروف مراتب ودرجات ، عند الفقهاء ، تختلف باختلاف
الظروف والمقامات ، وهي :

١ - الوعظ والارشاد باللسان ، على ان يتدرج الواعظ من الهين
الى ما فوقه بمرئاة ، ومنها الى الخلد الذي يراه من التفريع . قال
تعالى محاطاً موسى وهرون (ع) : ادهما الى فرعون انه طغي ، فقولا
له قولاً ليناً لعله يتذكر او يخشى - طه ٤٤ .

٢ - دفع المكر باليد اذا لم يجد القول والوعظ ، واحسب ان هذا

الشرط محض بالأهل وهو قتل ان يصيروا رجلاً ، او قتل عليهم
بعد النوع ، ، ، ، ، الاحاد فمثل نظر .. ومنها يكن ، فقد
ذكره الفقهاء من جهة الشروط ، وذكره عن ثمة هم ، وقيد بعضهم
ياذن الامام .

١ - الانكار بالقلب ، وهو صعب الابدان ، ويجب اطلاقاً ، لانه
لا يستدعي بصر وقد وردت روايت كثر في ذلك عن اهل البيت (ع) .
ومنها ، قول الامام الصادق (ع) حسب المؤمن عبرة ان رأى
منكراً ان يعلم الله من قلبه انكاراً

و منها ، قول حمزة الامام الرضا (ع) لو ان رجلاً قتل بالشرق
عرصي فقتله رجل بالمغرب كان الراسي عند الله شريك القاتل
وامنها ، من رضي امرأ فقد دخل فيه ، ومن سقطه فقد حرج منه .
ومنها ، قول امير المؤمنين (ع) امرنا رسول الله ان ينفي اهل
المعاصي بوجوه مكفهره .

والله سبحانه لمشول ان يمن علينا بعدوة الأشرار ، وصداقة الأبرار
باسي وآله الاطهار ، عنه وعليهم افضل الصلوات ، واركب التحيات



اهم المصادر

ان القوام الامام جعفر الصادق . وعبره من أئمة اهل البيت (ع)
التي جاءت في هذا الجزء والجزء الاول بعد كثرة عن كتاب وسائل
الشيعة للشيخ الحر العاملي . توفي سنة ١١٠٤ هـ

وقد اجمع علماء المذهب الجعفري . وما اشهر بينهم من الفتاوى
وكثيراً من روايات اهل البيت (ع) عن كتاب هذا كسيد محمد
توفي سنة ١٠٠٩ هـ .

والحمداني للشيخ يوسف البحراني . توفي سنة ١١٨٦ هـ

ومفتاح الكرامة للسيد جواد العاملي ت ١٢٢٦ هـ

وحواهر الكلام للشيخ محمد حسن السبكي ت ١٢٦٦ هـ

ومصباح الفقيه للشيخ رضا الحمداني ت ١٣٢٢ هـ.



فهرست

الصوم

من الصوم ٧ - التام الصوم ٧ - نية الصوم ٨ - وقت الصوم ١١ -
الشروط ١٢ - التام والنفس عليه ١٣

المعطرات : ١٤ - ٢٠

البقاء على الجنب ١٧

المكروه وغير المكروه : ٢١ - ٢٣

الائتداء المكروه ٢١ - الايتاء غير المكروه ٢٢

فساد الصوم ووجوب الكفارة : ٢٤ - ٣٣

اليوم ٢٤ - الاكراه ٢٤ - الجهل ٢٥ - النسيء ٢٦ - الكفارة
٢٧ - كفارة رمضان ٢٧ - كفارة قضاء رمضان ٢٩ - كفارة التدر
المعين ٢٩ - كفارة صوم لاغتياك ٣٠ - مدد الكفارة ٣٠ - سرتم
سقط الصوم ٣١ - كفارة وضرب ٣٢ - قتل المطر المائد والمثاؤون ٣٣ -
الجز عن الكفارة ٣٣ - مصرف الكفارة ٣٣

٢٤ - ٤٣

الصوم والتضام :

كفارة بلا قضاء ٣٤ - قضاء بلا كفارة ٣٦ - المرض ٣٩ - السفر ٤١ -
نساء النبي من الموت ٤٢

٤٤ - ٥٠

نبوت الخلال :

الرقية ٤٤ - الشياخ ٤١ - اكل المذبح ٤٥ - اليه الشرعية ٤٦ - حكم
الحاكم الشرعي ٤٦ - اقوال المشكوكين ٤٧ .

الاعتكاف

مضى الاعتكاف ٥٢ - استعاب الاعتكاف ٥٣ - الشروط ٥٣ -
مسائل ٥٤

الزكاة

مضى الزكاة ٥٩ - الوجوب ٥٩ - من يجب عليه الزكاة ٦٠ - غير
المسلم ٦٢ - الامان التي يجب فيها الزكاة ٦٣

٦٦ - ٧٢

زكاة الانعام :

الابل ٦٦ - البقر ٦٨ - الغنم ٦٩ - بقية الشروط في الانعام ٧١

٧٣ - ٧٧

زكاة القديين :

النهب ٧٢ - الفضة ٧٤ - الشروط ٧٥ - مسائل ٧٦

٧٨ - ٨٤

زكاة الغلات :

النصاب ٧٨ - التملك ٧٩ - مقدار الزكاة ٨٠ - المليون وحصة السلطان
٨٠ - هل الزكاة حق على الانسان ٨١ - اموال التجارة ٨٣ .

الاستطاعة :

١٤٧ - ١٤٠

الحج قبل الاستطاعة ١٤١ - قبل ١٤٢ - الحج والخمس ١٤٣ - الزواج
١٤٣ - الروحة ١٤٤ - الدين ١٤٥ - حج وهدى الرياء يوم عرفة ١٤٦ -
الشك في الاستطاعة ١٤٦

النيابة :

١٤٨ - ١٥٦

حصص النيابة ١٤٨ - الموت عنه ١٤٩ - النيابة عن مي ١٤٩
العبي والمعتوق ١٥٠ - النائب ١٥١ - المائلة ١٥٢ - الموت قبل الإتمام
١٥٣ - الأجرة ١٥٤ - النيابة عن اثنين ١٥٤ - المقاتلة والهدية ١٥٤ -
الضرر ١٥٤ - الوصية بالخيار ١٥٦

العمرة :

١٥٧ - ١٦١

مناها ١٥٧ - توطأ ١٥٧ - حكم المفردة ١٥٨ - العمرة للغير مكة
١٦٠ - زمان العمرة ١٦٠ - أعمال العمرة ١٦٠

أصناف الحج :

١٦٢ - ١٦٧

ثلاث أصناف ١٦٢ - حج التمتع ١٦٢ - التمتع للمكة عن مكة ١٦٢
لأفراد والأقربان ١٦٥ - الأفراد والقران لأهل مكة ومساكنها ١٦٦ -
سائل ١٦٦

المواقيت

١٦٨ - ١٧٢

مقاي الميقات ١٦٨ - المواقيت ١٦٨ - المحافظة ١٧٠ - الإحرام قبل
الميقات ١٧٠ - الإحرام بعد الميقات ١٧١

الإحرام

١٧٣ - ١٧٨

تعريف الإحرام ١٧٣ - مستحبات الإحرام ١٧٤ - وأحيات الإحرام
١٧٥ - مكروهات الإحرام ١٧٨

١٧٩ - ١٩٤

ترك الاحرام

- صيد الجب ١٧٩ - كفارة الصيد ١٨٠ - لقتل ١٨١ - الزواج ١٨٢ -
- جماع واستنحاح ١٨٣ - طيب ١٨٤ - الاكتساح ١٨٥ - الحناء ١٨٥ -
- لجامر والشمع ١٨٤ - الشجرة والحشيش ١٨٦ - النظر في المرأة ١٨٧ -
- الحجامة ١٨٧ - الاستئذان وتنطية الرأس ١٨٨ - القصر ١٨٩ - المحيط
- والتلف ١٨٩ - الخاتم ١٩٠ - السلاح ١٩٠ - القسوق والجذال ١٩١ -
- مسائل ١٩٢ - حدود الحرمين ١٩٣

١٩٥ - ٢١٠

الطواف

- الطواف واحد في جميع المناسك ١٩٥ - عدد الاطوفة ١٩٦ - طواف
- راجع بياته ١٩٦ - عند دخول مكة المكرمة ١٩٧ - شروط الطواف
- ١٩٨ - صورة الطواف ٢٠٠ - ركعتا الطواف ٢٠٢ - مستحبات الطواف
- ٢٠٣ - مكروهات الطواف ٢٠٤ - زيادة الاثواط في الطواف ٢٠٤ -
- ترك بعض الاثواط ٢٠٥ - الخائف والمستعانة ٢٠٦ - ترك الطواف
- ٢٠٧ - الشك والتردد ٢٠٨ - متى الركن في الحج والصرة ٢٠٩

٢١١ - ٢١٥

السمي

- مرتبة السمي ٢١١ - المستحبات ٢١٢ - صور السمي ٢١٣ - مسائل

٢١١

٢١٦ - ٢٢١

التقصير والحلق

- السرة المفردة ٢١٦ - حج النسخ ٢١٧ - مسائل ٢١٨ - عمر وبيع
- الحج ٢٢٠ .

٢٢٢ - ٢٢٧

الوقوف في عرفات

- تمهيد ٢٢٢ - قبل الثاني في الحج ٢٢٣ - المستحبات ٢٢٣ - ماذا
- يجب في عرفات ٢٢٤ - وقت الوقوف في عرفات ٢٢٤ - حدود عرفات
- ٢٢٥ - مسائل ٢٢٩ .

الوقوف في المزدلفة

٢٢٨ - ٢٣٣

أسماء المكان ٢٢٨ - حدود المزدلفة ٢٢٨ - ٢٢٩ - أحوال الوقوف ٢٢٩ - مسائل ٢٣٣

منى وأعمالها

٢٣٤ - ٢٤٨

تمهيد ٢٣٤ - جيرة العقبة ٢٣٤ - مستحبات الرمي ٢٣٦ - الشك ٢٣٦ - رمي ٢٣٧ - منى ٢٣٧ - أصح ٢٣٧ - أحوال ٢٣٧ - رمي ٢٣٧ - من رمي عليه الحدي في منى ٢٣٩ - صفات منى ٢٤٠ - رمي منى ومكانه ٢٤١ - لحم الحدي ٢٤٢ - بدل الحدي ٢٤٣ - حرق الحدي وحمله ٢٤٤ - الحلق أو التقصير ٢٤٥ - إلى مكة للطواف والنسي نية ٢٤٦ - إشارة ٢٤٦ - فائدة ٢٤٧

في منى

٢٤٩ - ٢٥٣

لميت في منى ٢٤٩ - أيام التشريق ٢٥١ - الجمار أيام التشريق ٢٥١
الرماع ٢٥٣

زيارة الرسول وآله الأطهار

٢٥٤ - ٢٥٥

الجهاد والأمر بالمعروف

الجهاد

٢٥٩ - ٢٦٩

من نيات جهاد ٢٥٩ - من أحدث جهاد ٢٦٠ - وجوب جهاد ٢٦٠ - ٢٦١ - وط ٢٦١ - يوم الرسول أو مائة ٢٦١ - الرضا ومكار ٢٦٣ - اذن الإبراهيم ٢٦٤ - امر بجهاد ٢٦٥ - وجوب جهاد ٢٦٥ - من يجب جهاده ٢٦٦ - الامتناع بأهل الفسقة والشرك ٢٦٨ - امر بهي والنهي ٢٦٩

٢٧٤ - ٢٧٠

صورة القتال

الاستعداد ٢٧٠ - الفرار ٢٧١ - عمل الاسلام وسياحته ٢٧٢ -
الأسرى ٢

٢٧٧ - ٢٧٥

الغنائم

الغنية والفقر والألقاب ٢٧٥ - تقسيم الغنائم ٢٧٦

٢٨٠ - ٢٧٨

اهل البقي

وجوب القتال ٢٧٨ - الأسير والجريح ٢٧٩ - لا غنائم ٢٨٠

٢٨١

الأمر بالمعروف

وجوب الأمر بالمعروف ٢٨١ - الشروط ٢٨٢ - مراتب الأمر
بالمعروف ٢٨٤

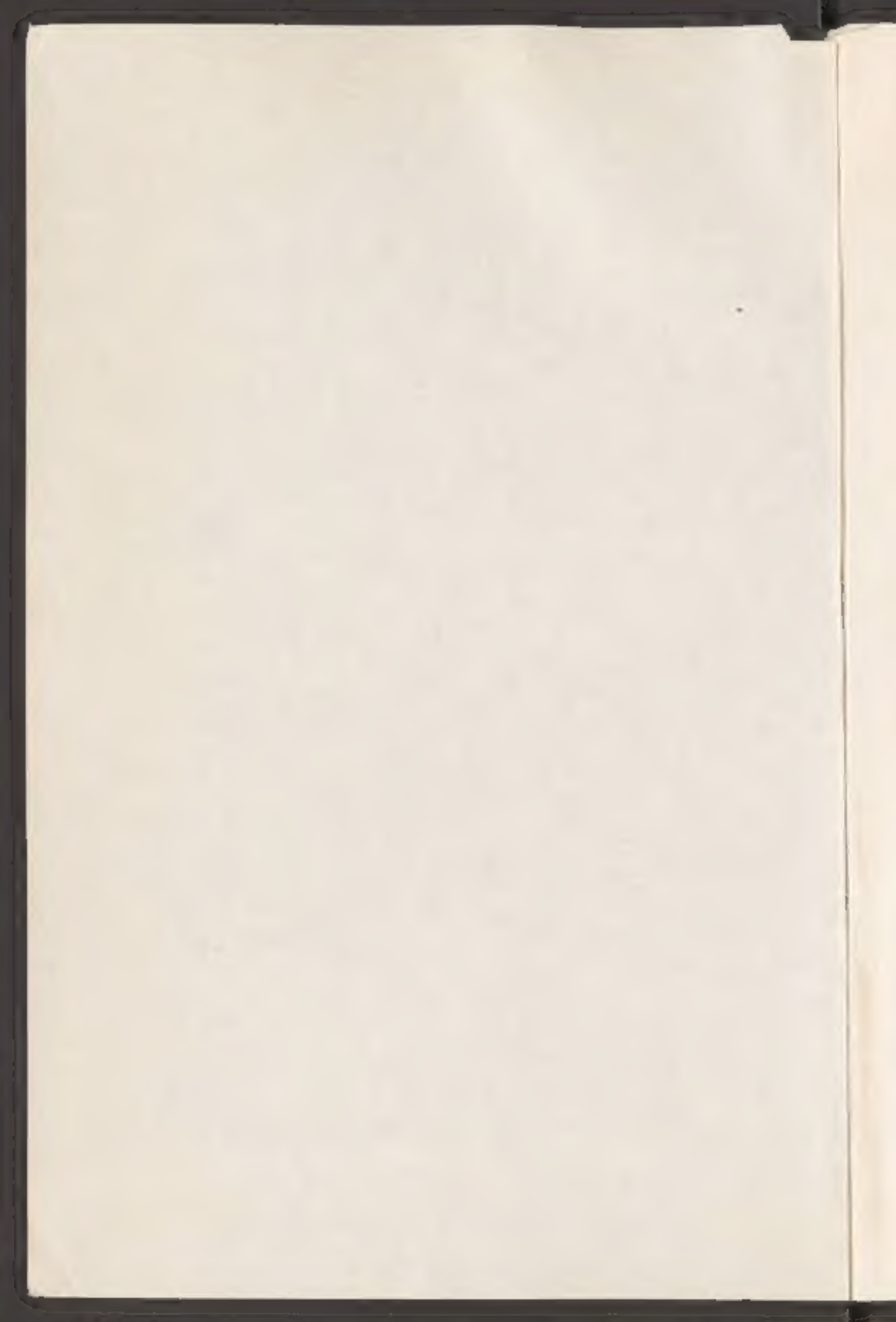
٢٨٧

اهم المصادر

٢٨٩ - ٢٩٥

مهرست









**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

